وقفية محمد خالد منصور وعائلته
الإصدار الأول ٢٠٢٦

# المُحَرَّر

## في منهجية البحث الفقهي والأصولي

### وتطبيقاته في القضاء والسياسة الشرعية

تأليف

الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور

قسم الفقه وأصوله - كلية الشريعة الجامعة - الأردنية

الدكتورة حنين محمد خالد منصور
أستاذ مساعد قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة
جامعة منيسوتا العالمية

الدكتورة هبة محمد خالد منصور
أستاذ مساعد، قسم الفقه وأصوله، كلية الشيخ نوح القضاة
جامعة العلوم الإسلامية

الدكتورة يمين محمد خالد منصور
أستاذ مساعد قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة
جامعة منيسوتا العالمية

# المحرر

في

## منهجية البحث الفقهي والأصولي

وتطبيقاته في القضاء والسياسة الشرعية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤٨هـ - ٢٠٢٦م

لهذا الكتاب
صياغة تعليمية برؤية معيارية متقدمة، تقنية ومعاصرة

وقفية محمد خالد منصور وعائلته
الإصدار الأول ٢٠٢٦

# المُحَرَّر

# في

# منهجية البحث الفقهي والأصولي

## وتطبيقاته في القضاء والسياسة الشرعية


تأليف

**الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور**

قسم الفقه وأصوله - كلية الشريعة الجامعة - الأردنية

**الدكتورة جنين محمد خالد منصور**

أستاذ مساعد قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة
جامعة منيسوتا العالمية

**الدكتورة هبة محمد خالد منصور**

أستاذ مساعد، قسم الفقه وأصوله، كلية الشيخ نوح القضاة
جامعة العلوم الإسلامية

**الدكتورة يمين محمد خالد منصور**

أستاذ مساعد قسم الفقه وأصوله كلية الشريعة
جامعة منيسوتا العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدىٰ بهديه واستنّ بسنته إلىٰ يوم الدين.

**وبعد:** فإن علم مناهج البحث عمومًا، والمناهج البحثيّة في العلوم الشرعيّة خصوصًا، والمناهج البحثيّة في الفقه وأصوله والقضاء الشرعيّ والسياسة الشرعيّة بشكل أخصّ، أصبحت ضرورة للباحثين المعاصرين؛ ليصوغوا دراساتهم علىٰ نحو علميّ منضبط، ويحققوا أغراض البحث العلميّ.

**وهذه المناهج تعني:** الطرائق العلميّة والعمليّة التي من خلالها يستطيع الباحث أن يحدد مشكلة بحثه، وأهدافه، وأهمّيّته، وتمحيص الدراسات السابقة، ووضع الخطة التفصيليّة المناسبة له، واستخدام الطرائق البحثيّة التفصيليّة المناسبة لبحثه، للوصول إلىٰ نتائج أصيلة أو جديدة في بحثه.

ولقد ألّفت عشرات الكتب والدراسات في البحث العلميّ المعاصر، ولها اتجاهاتها المختلفة، فمنها العامّ في البحث العلميّ، ومنها: الخاصّ في العلوم التربويّة، ومنها: الخاصّ بالعلوم الشرعيّة، وكلها هدفها تقريب مناهج البحث للدارسين، ومساعدتهم لكتابة أبحاثهم علىٰ نحو أصيل ورصين، وسليم من الناحية العلميّة والمنهجيّة والتوثيقيّة، ووفق أعلىٰ المعايير العالميّة[1].

---

(١) ومن أبرزها: «مناهج البحث العلمي، تصميم البحث والتحليل الإحصائي» للأستاذ الدكتور محمد وليد البطش، والأستاذ الدكتور فريد كامل أبو زينة، و«مناهج البحث العلمي»، للدكتور أسامة =

ولقد دعت الحاجة لوضع دراسة في مناهج البحث العلميّ المتخصص في الفقه وأصوله والقضاء الشرعيّ والسياسة الشرعيّة، وتحديد المصادر الأصيلة في كلّ فنّ منها، وتحديد المشكلات البحثيَّة المحتملة فيها، ومجالات الإضافة العلميّة،

=

خيري، و«مناهج البحث العلمي»، للدكتور عبد الرحمن بدوي، نشر: وكالة للمطبوعات، الكويت، و«مناهج البحث: الخطوات العملية لكتابة بحوث المرحلة الجامعية»، للدكتور عبد الرحمن النشوان، و«المدخل إلىٰ مناهج البحث العلمي»، للدكتور محمد قاسم، و«مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث»، للدكتور عبد الرحمن العيسوي، بدار الكتب الجامعية، و«طرق ومناهج البحث العلمي»، للأستاذ الدكتور محمد عبد العال النعيمي، وآخرون دار الوراق، و«مناهج البحث العلمي وطرق البحث النوعي»، للدكتور فريد كامل أبو زينة، وآخرين، و«مناهج البحث عند مفكري الإسلام»، و«اكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي»، للأستاذ الدكتور علي سامي النشار، و«مناهج البحث العلمي»، للدكتور حاتم أبو زايدة، و«منهج البحث في العلوم الإدارية»، للأستاذ الدكتور سامي عبد الله الباحسين، وآخرين، و«مناهج البحث العلمي -تطبيقات إدارية واقتصادية-»، للدكتور أحمد حسين الرفاعي، و«منهجية البحث العلمي»، للأستاذ الدكتور سعد سلمان المشهداني، و«مناهج البحث العلمي- دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية»، للدكتور عبد الله محمد الشريف، أستاذ المكتبات في جامعة الفاتح ليبيا، ١٩٩٦م، و«منهج البحث العلمي»، للدكتور محمد سرحان المحمودي، «كيف تكتب بحثا أو رسالة» للدكتور أحمد شلبي، و«تحقيق النصوص ونشرها»، للدكتور عبد السلام محمد هارون، و«الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، للدكتور وليد الربيع، و«منهج البحث في الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، للأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار ابن حزم، و«كتابة البحث، صياغة جيدة»، للأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مكتبة الرشد، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٥م، و«البحث الفقهي ومصادره»، للأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، كتاب ناشرون، والبحث العلمي، للدكتور عبد العزيز الربيعة، و«طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، للدكتور محمد رواس قلعجي، و«قواعد البحث العلمي العشرون، نحو معالجة لظواهر سلبية في البحث العلمي في الدراسات الإسلامية»، للأستاذ الدكتور علي بن إبراهيم عجين، و«دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية»، للدكتور سيد الهواري، و«أصول البحث العلمي وتحقيق المخطوطات»، للدكتور يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، و«مناهج البحث وتحقيق التراث»، للدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، وغير هذه المصادر كثير، مما يصعب إحصاؤه.

ومناهج البحث العامّة والخاصّة في كلّ منها على نحو يسّهل على الباحثين في هذه المجالات تحديد مشكلات بحثهم، والطرائق التفصيليّة لإنجاز البحث العلميّ بصورة متقنة من النَّاحية الشكليَّة والموضوعيَّة والمنهجيَّة البحثيَّة، وتجنبًا للإشكالات التي قد تعترض البحث في مجال بحثه، وبلغة عصريّة سهلة وواضحة وقابلة للتطبيق العمليّ الميسر.

وفي هذه المقدمة لابدّ من تحديد الإضافات العلميّة في هذا الكتاب على النحو الآتي:

**أوَّلًا: الاستفادة من الكتب العلميَّة التي ألّفت في مناهج البحث العلميّ على اختلافها،** ووضع خلاصاتها في مختصرات مركزة عمليّة تفيد الباحثين، ووضع الكتاب خلاصاتها النظريّة الأساسيَّة التي لا تتغير عادة من حيث الأسس العامّة للبحث العلميّ في مقدمات هذا الكتاب.

مما يجعلها أساسًا نظريًّا تتضمن التعريف بالبحث العلميّ، والباحث وشروطه، وأنواع البحث العلميّ، وأركانه وخطواته العامّة والمنهج البحثيّ العامّ، والتوثيق العلميّ، وطرائقه، والمصادر وتقسيماتها، وتحكيم البحث العلميّ، وطرائقه، ونشر البحث العلميّ وطرائقه، ثم عرض التفصيلات في كلّ مجال من مجالات البحث العلميّ الشرعيّ في الفقه وأصوله وتطبيقاتهما في القضاء والسياسة الشرعيّة.

وقد تحصّل لدى المؤلفين قواعد عامّة في تحديد معنى البحث العلميّ في الفقه وأصوله وملحقاتهما، وتحديد مشكلة الدراسة وتأطيرها، وتحديد حقيقتها الشرعيّة، وهي مدى تحقق الإضافة العلميَّة في التخصص، وفي الجزئيّة التي يقوم الباحث بمعالجتها.

وتحديد أهداف الدراسة، وأهداف الدراسة هي: استخدام أدوات المنهج لمعالجة أسئلة الدراسة، ثم بيان الأهميّة للبحث: وهي الحاجات العمليّة والمنهجيّة والتنظيميّة لموضوع البحث ومشكلته، وبيان المنهج المناسب لموضوع البحث، ثم معالجة الدراسات السابقة، وتأطيرها وتنظيمها ومنهجيتها بحيث تكون الدراسات السابقة رافدة للبحث لا عبئًا عليه.

ووضع خطة للبحث متناسقة مع مشكلة الدراسة، ثم جمع المادة ومعالجتها بصورة منهجيَّة علميّة وفق كلّ تخصص، وقواعده، وكيف يمكن تحقيق الأصالة والجدة والابتكار للبحث العلميّ، وضمانًا لسلامة تحكيمه ونشره.

**ثانيًا: وضعت الخطوات الآتية في كلّ تخصص من التخصصات التي سيتناولها الكتاب** في مناهج البحث في الفقه الإسلاميّ، وأصوله، والقضاء الشرعيّ، والسياسة الشرعيّة، وعلىٰ الترتيب الآتي:

بيان المشكلات البحثيَّة الخاصّة بالتخصص، ثم الإضافات العلميّة المتوقعة ومجالات البحث العلميّ فيها، وأهم المصادر الأصيلة فيها، والمناهج البحثيّة الخاصّة بالفقه وأصوله، والإشكالات في البحث ومناهجه فيهما، وآفاق تطوير كلّ تخصص منها وفق متطلبات العصر، وآفاق النشر العلميّ النافع والمجدي في كلّ منها، وذلك يتطلب ابتكارًا علىٰ مستوىٰ الماجستير والدكتوراه، وتوسيع الآفاق في كلّ تخصص منهما.

**ثالثًا: اتّجه التوثيق العلميّ في هذا الكتاب إلىٰ التوثيق النوعيّ** الذي ينسب الحقائق والإضافات إلىٰ أصحابها، دون التوسع في التوثيق بما يثقله وهوامشه بما يوثق الأمانة العلمية للمادة، ويتيح تطويرها عبر العمل البحثي الجماعي.

**رابعًا: يلزم الاستفادة من الطرائق التنظيميّة في تنظيم شكل البحث،** والطرائق التنظيميّة لجمع المادة ومعالجتها الشكليَّة مما يلزم الاستفادة من التقنية، والبرامج الحاسوبيّة التي وفرت الجهد والوقت، ويلزم الباحث التعرف علىٰ إمكانيات برامج الوورد في تنظيم البحث، وترتيب المصادر.

**خامسًا: يلزم في هذا الكتاب عرض الطرق المعاصرة في التعامل مع المعلومات،** والمصادر من استخدام المكتبة الشاملة، والموسوعات الإلكترونيّة، واستخدام الذكاء الاصطناعيّ في البحث العلميّ، وحدوده، وضوابطه.

هذا، ويتميّز هذا الكتاب بتقديم رؤيةٍ منهجيةٍ متقدمةٍ للبحث العلمي في الفقه وأصوله، تتجاوز الطرح التقليدي لمناهج البحث بوصفها إجراءاتٍ شكليةً عامة، إلىٰ بناء نظريةٍ منهجيةٍ متكاملةٍ تربط بين أدوات التفكير العقلي المشتركة في العلوم كالاستقراء، والتحليل، والمقارنة، والاستنتاج، والنقد، وبين المناهج التخصصية الخاصة بالعلوم الشرعية؛ كالتخريج الفقهي والأصولي، وتحقيق المناط، والتحقيق الأصولي، والنقد المقاصدي، والصياغة الأصولية، وفق رؤيةٍ تجمع بين التأصيل الشرعي، والوعي المعرفي المعاصر، والتطبيق العملي للنوازل والقضايا المستجدة.

كما يمتاز الكتاب بطابعه التطبيقي والتحريري العميق، واعتماده علىٰ الخبرة الأكاديمية الواقعية في الإشراف العلمي، والتحكيم، ومناقشة الرسائل الجامعية، مع ربط المنهجية الشرعية بالتحولات المعاصرة في مجالات القانون، والقضاء، والاقتصاد، والذكاء الاصطناعي، والدراسات البينية، بما يجعله مشروعًا علميًا يسعىٰ إلىٰ تجديد المنهجية البحثية في العلوم الشرعية، وبناء عقلية بحثية قادرة علىٰ الجمع بين أصالة التراث، ودقة المنهج، ووعي الواقع، واستشراف المستقبل.

وقد قام بالتدقيق اللغوي للكتاب مشكورًا الدكتور عبد الله محمد العبد، وقد صممه، ونسقه، وحرره الأستاذ أحمد دبوس.

والله نسأل أن يكون هذا الكتاب عملًا صالحًا نافعًا مفيدًا للباحثين، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم يوم نلقاه، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلب سليم.

عـمَّـان المحـروسة

بحفظ الله ورعايته

١/ ٦/ ٢٠٢٦م

# الفصل الأول: مقدمات أساسيّة ضروريّة في البحث العلميّ الشرعيّ

## (الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعيّة أنموذجًا)

**ويتضمّن هذا الفصل المباحث الآتية:**

**المبحث الأول:** التعريف بالبحث العلميّ الشرعيّ، ومستوياته وأنواعه، وأهمّيّته، وتطوره، وصفات الباحث وشروطه، وواقع البحث العلميّ المعاصر.

**المبحث الثاني:** أركان البحث العلميّ: مراحله وخطواته، وإجراءاته.

**المبحث الثالث:** مناهج البحث الشرعيّة العامّة والخاصّة في الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعيّة.

**المبحث الرابع:** التحكيم العلميّ، ومناقشة الرسائل الجامعيّة والمشاريع، والنشر العلميّ العالمي المُحَكَم.

**المبحث الخامس:** تحقيق المخطوطات: تعريفه، وخطواته إجراءاته، وقواعده العامّة، ومراحل التحقيق العلميّ للمخطوط، وواقعه المعاصر، ومدى الحاجة إليه، واستخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه.

**المبحث السادس:** التقنية والذكاء الاصطناعيّ وعلاقته بمناهج البحث الفقهيّ والأصوليّ.

# المبحث الأول
# التعريف بالبحث العلميّ الشرعيّ، ومستوياته وأنواعه، وأهمّيّته، وتطوره، وصفات الباحث وشروطه، وواقع البحث العلميّ المعاصر

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** التعريف بالبحث العلميّ الشرعيّ، ومستوياته، وأهمّيّته، وتطوره.

**المطلب الثاني:** صفات الباحث الجادّ، وشروطه، وواقع البحث العلميّ الشرعيّ المعاصر.

## المطلب الأول
## التعريف بالبحث العلميّ الشرعيّ، ومستوياته، وأهمّيّته، وتطوره

**البحث لغة:** الفحص والتفتيش والتتبع[(١)]، ومنه أخذ المعنىٰ الاصطلاحيّ عند علماء البحث العلميّ إذ عرفوه: «بجمع المسائل والآراء المتعلقة بموضوع واحد، وفحصها، والحكم عليها»[(٢)].

**وهو:** «فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة، إمَّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإمَّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[(٣)].

**وهو:** «دراسة مبنيّة علىٰ تقصٍ وتتبع لموضوع معين، وفق منهج خاصّ، لتحقيق هدف معين، من إضافة جديد أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو غير ذلك من أهداف البحث العلميّ»[(٤)].

وعرّفه الأستاذ الدكتور عدنان خطاطبة بقوله: «خطوات وإجراءات يتبعها الباحث في ميدان معرفيّ معين، مطبقًا منهجيَّة بحثيَّة محددة ومناسبة؛ بغرض تحقيق هدف علميّ واضح في ذلك الميدان المعرفيّ»[(٥)]، وخصص هذا التعريف بالعلوم

---

(١) ابن منظور، «لسان العرب»، مادة: «بحث».

(٢) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، دار الظاهرية، الكويت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٨م، (ص١٠).

(٣) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «منهج البحث في الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ودار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م، (ص١٥).

(٤) الأستاذ الدكتور عبد العزيز الربيعة، «البحث العلمي: حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه»، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولىٰ، (١/ ٢٣).

(٥) «مواصفات البحث العلمي في الدراسات الإسلامية» (البحوث النظرية)، الطبعة الثانية، ٢٠٢٤م، مكتبة وائل، الأردن، (ص١٣).

الشرعيّة وتطبيقاتها[١].

وهذا المعنىٰ العامّ للبحث يشير إلىٰ المنهج العامّ للبحث العلميّ.

**خصائص البحث العلميّ، ومنها:**

**١ - الموضوعيّة،** ويقصد منها معنيين:

**المعنىٰ الأول:** حصر الدراسة وتكثيف الجهد في حدود الدراسة بعيدًا عن الاستطراد من تجريد الأفكار، وعدم تشتيت القارئ، بأن يكون البحث جامعًا لمفردات الخطة بدقة، ومانعًا من دخول غيره إليه من الاستطرادات، «وبتحديد المصطلحات والتدقيق في العبارات واختيار سليم للألفاظ وخاصّة في الدراسات الفقهيّة والأصوليّة والتي نبني عليها أحكامًا فقهيّة في الحلّ والحرمة، ويدخل فيه الأمانة في نقل الآراء عن الغير، والتحري عمَّا ينقله عن الغير من مصادر»[٢].

**المعنىٰ الثاني:** تجرد الأفكار والأحكام من النزعات الشخصيّة، وعدم التحيز مسبقًا لأفكار أو أشخاص معيّنين.

**ويقصد بالموضوعية:** تناول المادة العلمية بمعزل عن التحيز للأشخاص أو الأحكام العاطفية كما أنّ الموضوعيّة تعني: عدم الاستطراد خارج موضوع البحث، كما أنّه يلزمه ألا يقصّر في أجزاء بحثه ليكون البحث جامعًا لمفردات البحث مانعًا من دخول غيره إليه، بترك المقدمات غير الضروريّة، والتوسع غير النافع في المقدمات علىٰ حساب جوهر البحث[٣].

---

(١) الأستاذ الدكتور عدنان خطاطبة، «مواصفات البحث العلمي في الدراسات الإسلامية» (البحوث النظرية)، (ص١٥).

(٢) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص١٩).

(٣) المصدر السابق (ص١٨).

٢- **المنهجيّة:** وهي طريقة تنظيم المعلومات، بحيث يكون عرضها منطقيًّا سليمًا، متدرجًا بالقارئ من السهل إلىٰ الصعب، ومن المعلوم إلىٰ المجهول، ومن المسلّمات إلىٰ الخلافيّات، متوخيًّا في ذلك كلّه انسجام الأفكار وتسلسلها، وترتبط جودة البحث غالبًا بجودة هاتين الخاصيتين: الموضوعية والمنهجية[(١)].

## أنواع البحث العلميّ[(٢)]:

**تنقسم أنواع البحث العلميّ بحسب المرحلة الجامعيّة إلىٰ:**

### أوّلًا: البحث علىٰ مستوىٰ المرحلة الجامعيّة الأولىٰ (البكالوريوس)[(٣)]:

وتقتضي طبيعة البحث في هذا المستوىٰ تجميع المادة من مصادرها الأصليّة، والثانويّة، وتنظيمها؛ لإعادة صياغتها في أسلوب علميّ واضح، وطريقة منهجيّة منظّمة.

**وشعار هذه المرحلة «الأصالة والتمكّن المنهجيّ» وتعني: «الأصالة في التعرف علىٰ المصادر والموضوعات الأساسيّة في التخصص، والتدريب، والتمكن من المنهجيّة في خطوات البحث العلميّ».**

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة السابعة: ٢٠٠٣م، (ص٢٧-٢٨).

(٢) وقد ذكر الدكتور عبد الحليم عمار غربي أن البحث أنواع، منها: البحث الاكتشافين، والاستطلاعي، والتشخيصي، والبحث المتكامل، وذكر أنواع البحوث: وأضاف التقارير والمقالات، والكتاب، وانظر تفصيلات ذلك: منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية، الإصدار الثاني، إلكتروني، ٢٠١٩م، من تصميم ديمة محمد وليد فخري، مطبوعات (Kei publications)، «كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني»، المصدر: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
تاريخ الدخول إلىٰ الموقع: ٧/ ٥/ ٢٠٢٦م، (ص١٦-١٧). https://share.google.

(٣) وتسمىٰ: «البحوث القصيرة»، علىٰ مستوىٰ مرحلة البكالوريوس، وقد يكون من عشر صفحات إلىٰ أربعين صفحة، والهدف: أن يتعود الطالب علىٰ البحث العلمي لكيلا يكون سطحيا في فكره، وذكر الماجستير والدكتوراه ومواصفات كل منهما، وانظر: الدكتور سيد هواري، دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، (ص٥-٦).

فالمقصود في هذه المرحلة تدريب الطالب علىٰ منهجيّة البحث، والتمرس بالمصادر، والقدرة علىٰ اختيار موضوع البحث والمصادر، ثم تنظيمها، وصياغتها في أسلوب الطالب الخاصّ، وعادة ما تكون في تقارير مختصرة من ثلاثين صفحة في المتوسط[١].

مع تدريبه تدريبًا عمليًّا علىٰ نموذج إعداد خطة البحث من تحديد مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهمّيّتها، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، والخطة التفصيليّة، استعدادًا للكتابة العلميّة الصحيحة مع التوثيق السليم.

**هذا، وإنَّ تطوير مستوىٰ الطالب الجامعيّ ضرورة معاصرة** إذ لابد من الاتجاه **من التلقين والحفظ للمعلومات إلىٰ مرحلة تنمية التفكير والمهارات العقليّة والعلميّة والعمليّة،** وتدريب الطالب علىٰ الوصول إلىٰ المعلومات، وكيفية التعامل معها عن طريق الحوار والتفاعل العلمي والنقاش الإبداعي، وتجديد طرائق التدريس والتفكير.

وضرورة تدريب الطالب علىٰ أساسيات البحث العلميّ في التخصص، وتدريب الطالب علىٰ المهارات المنهجيّة والعلميّة للبحوث للتدريب علىٰ حبّ المعرفة، والوصول إلىٰ المعرفة وتطويرها عبر وسائل التدريس المعاصرة بتوظيف وسائل التقنية، والاستخدام الأمثل لتقنيات الذكاء الاصطناعيّ لتنمية التفكير الإبداعيّ الاستشرافيّ.

هذا، وإنّ من أهم وسائل تنمية التعليم الجامعيّ بواقعه الحاليّ هو البحث العلميّ الجادّ والمفيد حيث يتم إعداد البحوث الفرديّة بجمع المصادر والمراجع، واستيعاب المعلومات، واتخاذ موقف خاصّ، ويحاول الباحث أن يصل إلىٰ الجدة والجديد بقدر استطاعته[٢].

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، (ص٣١).

(٢) الدكتور عبد القادر الشيخي، الجامعة المستنصرية، بغداد، «تطوير المستوىٰ العلمي للطالب الجامعي»، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٣م، (ص٤٠-٤١).

**ومن صور تطوير الأبحاث في التعليم الجامعيّ: إعداد البحث الجماعيّ** بتنظيم فرق بحث جماعيّة بإعداد بحوث في مسألة معينة للتمرين علىٰ العمل الجماعيّ، وتكامل القدرات الكامنة في الطلبة، والتواضع العلميّ، واحترام الزمالة العلميّة[(١)]، وتنمية التعليم التعاونيّ الفاعل، وتنمية العمل بروح الفريق الواحد، وتنمية الفكر المؤسسيّ بدل الفكر الفرديّ.

**ثانيًا: البحث علىٰ مستوىٰ الماجستير والدكتوراه:**

محور هذا البحث يكون في موضوع معين محدد، ويجمع له الباحث ما أمكن من دراسات، وأفكار وبيانات، يتفحصها، وينقدها بموازين البحث الرصينة والنقد العلميّ السليم، مؤيدًا ذلك بالأدلة والبراهين، والشواهد، وأن يكون له موقف من القضايا المعروضة، مما يجعل لها إضافة في مجال المعرفة، وهي ما يسمّىٰ بالإضافة العلميّة[(٢)].

وسيأتي الكلام في خصائص رسالة الماجستير، وأطروحة الدكتوراه في موضعه من اختيار موضوع البحث.

## غاية البحث في العلوم الشرعيّة:

**تظهر غاية البحث العلميّ في العلوم الشرعيّة[(٣)] فيما يلي:**

- اختراع معدوم بإيجاد ما لم يكن موجودًا، كالرسالة للشافعيّ، وجمع متفرق كالفتاوىٰ الهندية، وتكميل ناقص كالمجموع للنوويّ أكمله السبكيّ ثم

(١) الدكتور عبد القادر الشيخلي، «تطوير المستوىٰ العلمي للطالب الجامعي»، (ص٤٣-٤٥).

(٢) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، (ص٣١-٣٢)، وانظر: الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨م، (ص١٣).

(٣) وقد ذكر الدكتور عبد الحليم عمار غربي أن من خصائص البحث أنه منظم ومضبوط، وحركيٌّ وتجديديٌّ، قابل للتعميم واستخدام المنطق والمقارنة بين الآراء الجيدة، وانظر تفصيلات ذلك: «منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية»، (ص١٩-٢٠).

المطيعي، وتفصيل مجمل كالتفاسير وشروح الحديث وشروح المتون الفقهيّة.

- تهذيب مطوّل كتهذيب التهذيب، اختصار للكمال للمزي في الرجال، ثم اختصره ابن حجر في تقريب التهذيب له، وترتيب مختلط كالفتح الربانيّ في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانيّ لأحمد البنا الساعاتيّ، وتعيين مبهم ككتب التعريفات: مثل التعريفات للجرجانيّ، وتبيين أخطاء وقع فيها المؤلفون السابقون[(١)]

- إعادة عرض موضوع قديم بأسلوب جديد أو الوصول إلىٰ حكم حادثة جديدة أو نازلة مستجدة[(٢)].

وغيرها من أغراض البحث العلميّ الشرعيّ، والتي يقابلها في زماننا: اختراع النظريّات الفقهيّة الجديدة، وجمع الأحكام في أبواب الفقه المختلفة كالموسوعة الفقهيّة الكويتية في خمسة وأربعين جزءًا.

- ابتكار موضوعات جديدة كأحكام الجراحة الطبيّة المعاصرة، والمسؤوليّة الطبيّة المعاصرة، وجمع كتب القواعد الفقهيّة المعاصرة كموسوعة القواعد الفقهيّة للبورنو، ومعلمة زايد في القواعد والضوابط الفقهيّة، وغيرها من أغراض البحث المعاصرة التي لا تتناهىٰ، وتتكامل وتتنامىٰ بحسب حاجة البحث العلميّ الفقهيّ والأصوليّ.

**وهذا، وإن غايات البحث العلميّ الجادّ لا تتناهىٰ:** فهناك العشرات من الأفكار البحثيّة التي يمكن للباحث أن يسدّ فيها ثغرة علميّة.

**والقاعدة العامّة في غاية البحث تتمثل في:** وجود ثغرة بحثيّة يكملها، ويسدّ النقص فيها بمنهج علميّ متدرج سليم وفق قواعد كلّ موضوع من موضوعات البحث العلميّ.

**والبحث الجيد:** هو الذي يكون عنوانه معبّرًا بدقة عن المضمون، وأن يكون هدف البحث محددًا، والنتائج مرتبطة بمشكلة الدراسة، ويراعي الترتيب المنطقيّ في

---

(١) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١٠-١١).

(٢) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٤).

الأبواب والفصول والفقرات، وأن يكون هناك تناسب في حجم الأبواب والفصول والمباحث بقدر المستطاع[١]، إضافة لكونه يتميز باستقلال شخصية الباحث، والموضوعيّة في الكتابة، والأمانة العلميّة[٢].

**وأما منهج البحث:** فهو مجموعة قواعد يتبعها الباحث في إعداد بحثه، ليصل إلىٰ نتائج البحث العلميّ، وهو تتبع موضوع ما في مظانّه، وجمع معلوماته، ثم سبرها بغية الوصول إلىٰ غاية ما[٣].

وهي: «مجموعة منسجمة من القواعد والمسالك المنظمة في البحث العلميّ تشكل نمطًا بحثيًّا خاصًّا، تعتمد علىٰ العمليّات العقليّة أو الإجرائيّة أو كليهما يتمّ تطبيقها بهدف الوصول إلىٰ رؤية ومواقف معرفيّة وعمليّة جديدة تحقق الأهداف النظريّة، أو التطبيقية للدراسة في المجال المعرفيّ أو الميداني الذي تجري فيه»[٤].

**والمنهج له ركنان أساسيّان:** الأول: مصادر البحث، الثاني: طرق البحث[٥].

وقد عرّف بعضهم مناهج البحث في الفقه أنه: «خطة الدراسة الفقهيّة المبنية علىٰ قواعد معينة وأصول مرعيّة مجموعة من الحقائق يقصد التوصل إلىٰ حكم أو

---

(١) الدكتور سيد هواري، «دليل الباحثين، كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص٨-٩).

(٢) الدكتور عبد الحليم عمار، «منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية»، (ص٣٣)، وقد توسع الكتاب في القيمة المضافة في البحث في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

(٣) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية» (إعداد الأبحاث - الحوار - المخطوطات - التعجيم - الفهرسة التحليلية - المراجع)، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٩م، (ص٧).

(٤) الأستاذ الدكتور عدنان خطاطبة، «مواصفات البحث العلمي في الدراسات الإسلامية» (البحوث النظرية)، (ص١٥).

(٥) الدكتور أحمد عبد المجيد مكي، «منهجية البحث في مسائل الفقه»، موقع طريق الإسلام، المقالات. تاريخ الدخول إلىٰ الموقع: ٦/ ٥/ ٢٠٢٦م. https://share.google.

أحكام فقهيّة جديدة أو اختيار حكم أو أحكام سبق التوصل إليها، وقوّتها الأدلة»[1].

**وعليه: فمنهج البحث في الفقه وأصوله:** هو القواعد المخصوصة في التعامل مع إشكاليّات البحث العلميّ في الفقه وأصوله، والعلوم المتصلة بهما، ومحاولة حلّها وفق قواعد خاصّة بطرائق مخصوصة شكليّة وموضوعيّة، وسيأتي التفصيل فيها في ثنايا الكتاب، عن طريق مقدمات أساسيّة ضروريّة للبحث فيهما، ثم المنهجيّات الخاصّة المتقدمة للتعامل مع الفقه وأصوله، والقضاء والسياسة الشرعيّة بغية الوصول إلىٰ إضافات علميّة مرضية في التخصص، وتساير التقدم النوازليّ والتقني المعاصر.

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص١٣).

## المطلب الثاني
## صفات الباحث الجادّ، وشروطه، وواقع البحث العلميّ الشرعيّ المعاصر

### صفات الباحث الجادّ[١]

**الباحث المعاصر الجادّ:**

يلزمه التحلي بالرغبة الصادقة في البحث، والصبر، والتأني، والفطنة والذكاء، وسداد الفكر، وبعد النظر، والعلم بالموضوع، والتأني في إصدار الأحكام والأمانة العلميّة في البحث بنسبة الأعمال إلىٰ أصحابها، والتحلي بالإنصاف العلميّ المتجرد عن الهوىٰ.

كما ينبغي أن يتحلىٰ بالأدب والاحترام، وسعة الاطلاع والذكاء والفطنة[٢]، وهو الشخص الذي توافرت فيه الاستعدادات الفطرية، والنفسية، والكفاءة العلميّة المكتسبة التي تؤهله مجتمعة للقيام ببحث علميّ جاد مفيد، مع القدرة علىٰ تنظيم المعلومات، والأمانة العلميّة عن طريق التدريب العمليّ المستمر[٣].

**ولتكميل عمل الباحث الجاد:** لابد من الإشراف العلميّ الموجه عن طريق توجيه أستاذ متخصص في البحث والمنهج العلميّ لدراسة الموضوع، وكيفية عرض قضاياه، ومناقشتها، واستخلاص النتائج وفق المعايير العلميّة الصحيحة، بحيث يكون الأستاذ متمرسًا، ولديه رصيد من الإنتاج العلميّ في مجال بحث الطالب.

ودور المشرف هو دور المدرس، والباحث، والموجه، والطالب عادة ما يكون

---

(١) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٨-١٠).

(٢) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١٤-١٥).

(٣) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، (ص٣٧-٣٨).

مضطربًا في بداية طريقه في البحث، فيحتاج إلىٰ الأستاذ المربي الذي يأخذ بيده إلىٰ السير علىٰ الطرق الصحيحة في البحث، ويقع علىٰ المشرف واجب التوجيه العلمي والمتابعة المنهجية.

والعلاقة العلمية الرشيدة بين المشرف والطالب تقوم علىٰ التوجيه والثقة والاحترام والمسؤولية العلمية، يحوطه بالرعاية والاهتمام والشفقة، والثقة المتبادلة، وهي فرصة لاستفادة الطالب من خبرات أستاذه في البحث العلميّ، والخلق والأدب، وإنجاز البحث بأحسن ما يمكن[١].

والباحث يهتم بإعداد الخطة الزمنية لكتابة البحث، بتحديد تاريخ بداية العمل بالبحث، وتاريخ النهاية، وتخصيص زمن لكل مرحلة من مراحل العمل في البحث[٢]، من اختيار الموضوع، وجمع المصادر، والكتابة الأولية، والصياغة، ثم إخراج المسودة، ثم المراجعة والتدقيق.

**وعادة ما تكون مدة البحث شهرًا علىٰ مستوىٰ البكالوريوس، ومدة سنة واحدة للبحث في الماجستير، ومدة سنة ونصف إلىٰ سنتين للبحث في رسالة الدكتوراه.**

**وهذه الخطة هدفها:** استيفاء المادة العلميّة للبحث، ثم تدقيق المعلومات والعناية بالتوثيق، ثم أصالة المراجع وتنوعها، ثم حسن الصياغة، وسلامة اللغة، والإملاء، والعناية بعلامات الترقيم[٣].

**ويلزم الباحث المعاصر العلم بأدوات العصر،** واللغات الأجنبية اللازمة لترجمة بعض الدراسات المتعلقة ببحثه، كما يلزمه التدريب والتمرس علىٰ برامج

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، (ص٤٠-٤٣).

(٢) شركة إثراء المتون، «مهارات كتابة البحوث الصفية في الفقه وأصوله»، السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤٤٢ هـ، (ص٢٠).

(٣) المصدر السابق (ص٢٣).

الحاسوب الحديثة، والتقنية، والذكاء الاصطناعيّ وحدود التعامل معه.

فقد أصبح الذكاء الاصطناعيّ واقعًا عمليًّا لا يستغني عنه باحث بضوابط علميّة ومنهجيّة وأخلاقية، **فيمكن للباحث: الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعيّ كعامل مساعد في توليد الأفكار، وسرعة الوصول إلىٰ المعلومة، وتحليلها، مع المراقبة البشرية الصارمة والدقيقة، مع الأمانة العلميّة والأخلاق البحثيّة.**

ولا يصح الاعتماد علىٰ الذكاء الاصطناعي اعتمادًا يلغي دور الباحث في التحليل والصياغة والتوثيق والمسؤولية العلمية.

**ويلزم الباحث المعاصر:** الاطلاع علىٰ محركات البحث والرسائل العلميّة والأبحاث المنشورة من خلالها، والتمرس بمعرفة تصنيفات المجلات العلميّة العالميّة والمحلية، ومراعاة هذه التصنيفات والاستفادة منها بوعي لرفع مستوىٰ النشر العلميّ.

## المبحث الثاني
## أركان البحث العلميّ: مراحله وخطواته، وإجراءاته

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** أركان البحث العلميّ.

**المطلب الثاني:** مراحل كتابة البحث العلميّ.

## المطلب الأول: أركان البحث العلميّ[1]

**يتكون البحث العلميّ من جملة أركان، هي:**

**الركن الأول: الباحث:** وقد تقدمت صفاته في كل مرحلة من المراحل التي تتطلب أساس القدرة لدىٰ الباحث والاطلاع علىٰ المصادر في البكالوريوس، وسعة الاطلاع والأصالة والبحث عن الجديد في الماجستير، والأصالة وسعة الاطلاع والابتكار النسبيّ للباحث في الدكتوراه.

**الركن الثاني: الموضوع محل البحث:** بحث بكالوريوس، أو رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، أو مشروع علميّ، أو بحث علميّ مُحَكَمَ.

**الركن الثالث: منهجيّة البحث:** المتمثلة بخطوات تكوين البحث العلميّ، ومراحله معللة وموضحة ومدعومة بالأمثلة التطبيقية، وبما تشمله من منهجيّة متعلقة بالنواحي الشكليّة والمنهجيّة والعلميّة والموضوعيّة.

**الركن الرابع: مراحل إعداد البحث:** بتجميع المصادر والصياغة الأولية، ثم المعالجة، ثم المسودة ثم المراجعة والتدقيق.

**الركن الخامس: التحكيم العلميّ،** ومراحله، والنشر العلميّ المحليّ والعالميّ المُحَكّم والمُفهرس عالميًا، وظهور الإضافة العلميّة المتحصلة من البحث العلميّ.

(١) وقد ذكرها مجملة الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، وانظر: «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١١)، وما بعدها.

## المطلب الثاني
## مراحل كتابة البحث العلميّ[1]

**يتضمّن هذا المطلب الفروع الآتية:**

### الفرع الأول:
### اختيار الموضوع وإعداد مخطط البحث ومشروعه
### بتحديد مشكلة الدراسة وحقيقتها، وتحديد العنوان، وأهدافها، وأهمّيّتها، والدراسات السابقة، الأدوات العقلية والمنهجية في البحث، والموضوعيّة، وخطة البحث

**المدخل إلى اختيار موضوع البحث:**

**الطريقة العمليّة في التوصل إلىٰ اختيار بحث مناسب:** أن تتوسع قراءات الباحث بحيث يتخير مجموعة من المصادر، والرسائل العلميّة، والأبحاث في المجلات المُحَكمة في حقل التخصص، بين قديم وحديث، ومحركات البحث الإلكتروني، ومراكز البحث العلميّ المتخصص التي تمثل مدارس مختلفة، ليصل إلىٰ موضوع جديد مفيد.

ويتجنب الطالب الموضوعات الخلافية المعقدة التي لا تناسب مرحلته

(١) وقد سماها الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري بتقنيات البحث العلمي، وقسمها إلىٰ المراحل الآتية: الابتدائية، وهي: المرجعية والتقرير والتقميش، والإعداد، ثم المرحلة التركيبية الدراسية بالفرض ثم النص ثم الاستنتاج والمناقشة، والقالب العلمي، وهو التقسيم الداخلي، وسماه الهندسة بهيكلة البحث من حيث أبوابه، وفصوله، ومباحثه، ثم التوثيق: وهو ضبط النصوص، والأفكار المنقولة في البحث بإرجاعها إلىٰ مصادرها بدقة، ثم المرحلة التكميلية، وهي المرحلة الختامية المتعلقة بإعداد الفهارس العلمية، ومراجع البحث، والطباعة والمراجعة، وانظر: «أبجديات البحث العلمي»، دار المنصورة، مصر، (ص١٠٩-١٣٤).

العلمية أو إمكاناته البحثية، والموضوعات العلميّة المعقدة، والموضوعات الخاملة التي لا تبدو مفيدة، والموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلميّة، والموضوعات المفرطة في السعة أو الغموض[١].

**ويتطلب ذلك كفاءة علمية ورغبة جادة، مع إشراف متخصص ذي خبرة بحثية**[٢].

وأن يكون واضح المعالم، وألا يحيي فكرة هدامة، وأن يكون حيويًّا، وأن يكون ضيقًا ومحددًا، وتوفر مراجع كافية في الموضوع[٣]، وذلك عن طريق المراجع المتخصصة، والموسوعات الفقهيّة والأصوليّة، والمعاجم المتخصصة، ومذاكرة العلماء، واستقراء احتياجات التخصص وإشكالاته البحثيّة والمستجدات في النوازل الفقهيّة، والقضايا الأصوليّة[٤].

ويضيف بعض الباحثين ما سماها بالاعتبارات النمطية النفسية في اختيار الموضوع، هو أن يشعر الباحث نحوه برغبة خاصّة، وانفعال خاص نحوه[٥].

## شروط عنوان البحث:

**يشترط في عنوان البحث:** أن يكون معبراً عن موضوعه، تتبين منه حدوده

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٢٩).

(٢) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، (ص٤٧-٥٢)، وانظر: الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة، (ص٣٠).

(٣) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٢-١٣).

(٤) المصدر السابق (ص١١).

(٥) الدكتور سيد هواري، دليل الباحثين، «كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص١٩-٢١)، وانظر: الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٢٩).

وأبعاده، وإيحاؤه بالأفكار الرئيسية،[١]، غير طويل ولا قصير.

وأن يكون بعيدًا عن العناوين الدعائية، سهل الحفظ[٢].

ومعلنا عن المشكلة الأساسيّة للبحث، بحيث يكون جامعًا مانعًا، وعبارته مختصرة وواضحة وحاسمة، يحدد منهجيّة البحث، مثل: «قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه: دراسة أصولية تطبيقية»، فهو يعلن عن مشكلة الدراسة بدقة ووضوح، ومنهجيّة واضحة في العنوان، وهي كونها: دراسة أصولية تطبيقية، وتشير صياغة العنوان إلىٰ اعتماد المنهج الأصولي والتطبيقي في الدراسة.

وعليه: فتحديد العنوان الرئيس، ثم تحديد العناوين الفرعية، ثم ترتيبها بحسب الأهميّة والتشابه هو عمل الباحث القادم بعد تحديد العنوان[٣].

**وتعتبر هذه المرحلة هي الأهم في البحث العلميّ، فمرحلة البكالوريوس** يوجه الأستاذ الطالب ليكتب في موضوع أساسي أصيل في التخصص في جزئية في مادة من المواد الدراسية ليتدرب علىٰ المصادر الأساسيّة والثانويّة في التخصص، ويتدرب علىٰ شكل البحث العلميّ والتوثيق السليم، وقائمة المصادر، والماجستير والدكتوراه مرحلتان يرتقي فيهما البحث للوصول إلىٰ نتائج معرفيّة جديدة.

بيد أنه يراد عند اختيار موضوعات الأبحاث العلميّة للأساتذة في مرحلة ما بعد الدكتوراه؛ **الاختيار النوعيّ للموضوعات والتي تطور العلم، وتخدم سوق العمل، ويكون لها قيمة مضافة في التخصص وإحداث التنمية في المجتمعات الإسلاميّة والإنسانية.**

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، (ص٥٣).

(٢) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٥).

(٣) الأستاذ الدكتور عدنان خطاطبة، «مواصفات البحث العلمي في الدراسات الإسلامية» (البحوث النظرية)، (ص٢٠)، ويرجع إلىٰ هذا الكتاب في الفنيات التفصيلية لكتابة البحث العلمي في الدراسات الإسلامية مع مزيد من الأمثلة التطبيقية.

**وفي كل ذلك يشترط في أي موضوع، وفي أي مرحلة من مراحل البحث:** أن يكون مناسبًا لإمكانات الباحث العلميّة والمادية، وأن يكون مفيدًا للباحث، وأن يكون من اهتمامات الباحث وميوله العلميّة، وأن تكون له مراجع كافية[(١)]؛ ليتمكن من السير في بحثه بصورة مرضية وسليمة.

## تطبيق عملي لإعداد مشروعي الماجستير والدكتوراه

استنادًا إلىٰ خبرة المؤلفين في مجال إعداد مخططات الماجستير والدكتوراه، وهي ضوابط منهجية مقترحة لقبول مشروعي رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه علىٰ النحو الآتي[(٢)]:

**فيشترط فيمن يقدم لمشروع رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه ما يأتي:**

**أوَّلًا: يوصى بأن يجتاز الباحث دورة مكثفة في كيفية اختيار الموضوع:**

وأسسه حسب مجال التخصص، وكيفية كتابة مشروع الموضوع، وعناصره، وخاصية كل عنصر.

وهي دورات من المفترض أن تعدها الأقسام العلميّة وخاصّة الأقسام الشرعيّة، يقدمها الخبراء في البحث العلميّ وطرائقه، وممن لديهم سجل بحثي متميز، وخبرة واسعة في البحث العلميّ، وحضور واسع في منتديات البحث العلميّ ويُستحسن أن يكون المشرف ذا مشاركة علمية وخبرة بحثية.

---

(١) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١٤).

(٢) وانظر بعض التفصيلات والتوجيهات: الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، (ص٥٨)، وما بعدها.

## ثانيًا: يشترط في موضوع رسالة الماجستير الشروط الآتية:

**يشترط في الماجستير: الأصالة:** في الأفكار والبيانات والمعالجة والمصادر، **والجدة:** في الموضوع والنتائج.

**والأصالة: هي الموضوعات التي تعتبر أصلًا لغيرها، ويمكن التفريع عليها**[١]، وهي تعني: أن تكون الرسالة من الموضوعات الأساسيّة في التخصص ضمن الضوابط الآتية:

أ- معالجة مشكلة حقيقية في التخصص جديرة بالبحث، وخاصّة في القضايا المعاصرة والمستجدة.

ب- إضافة علميّة في مجال التخصص وفق التطور في مستجدات العصر.

ت- حصول نتائج تطبيقات عمليّة مفيدة، إذا كان في البحث دراسة ميدانية أو تطبيقية شرعية في مجال التخصص.

- **والجدة: تعني أن تقدم الرسالة إلىٰ المعرفة شيئًا جديدًا نسبيًا في تخصصه، ويكفي أن يكون جديدًا بفطرته، أو جديدًا في بعض جزئياته، أو جديدًا في أسلوب عرضه**[٢]، وفق الضوابط الآتية:

أ- **البناء علىٰ جهود السابقين مع الإضافة** التي تنتج من حصيلة الإفادة من موضوعات التخصص.

ب- **التنسيق والتأليف علىٰ نحو يجمع فيه المتفرق** أو ينظمه أو يرتبه، خاصّة

---

(١) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، طرق البحث في الدراسات الإسلامية، (ص١٢)، الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص١٤).

(٢) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٢)، والدكتور إسماعيل سالم عبد العال، البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة، (ص١٤).

وفق المستجدات المعاصرة.

**ت- الابتعاد عن الموضوعات المستهلكة** التي يصعب تحقيق إضافة علمية فيها التي يكون فيها الإنتاج المعرفيّ فيه قليلًا، وإفادة الباحث منها في مجال التأهيل العلميّ والتخصصي محدودةً، ومنها:

- البحث في القواعد الفقهيّة والضوابط عند علم من الأعلام أو الاختيارات عند إمام محدد فقط.
- دراسة الإجماعات في كتاب محدد بدون جدوىٰ.
- تحقيق المخطوطات الفقهيّة والأصوليّة التي ليست فيها إضافة علميّة حقيقية.
- البحث في الموضوعات التي تعتمد علىٰ مصطلح أو مفهوم كلي دون أن يكون هناك معالجة لمشكلة معاصرة أو نازلة فقهيّة معاصرة...مثلا: القرض -الربا- الوديعة- الوكالة- الزواج- الطلاق...إلخ، دون ربطها بجانب معاصر أو قانوني.

في حين هناك أمثلة للموضوعات التي فيها قدر من الجدة، ومن أمثلة ذلك:

✓ **القواعد الفقهيّة والضوابط الفقهيّة،** والقواعد الأصوليّة، والقواعد المقاصدية، والفروق الفقهيّة، والفروق الأصوليّة، والفروق المقاصدية، والتخريج الفقهيّ، والتخريج الأصوليّ، والتخريج المقاصدي، والتخريج الفروقي.

✓ وكل ذلك سواء في المذاهب الفقهيّة المعتبرة، ودراستها بكافة جوانبها سواء حصرًا جمعًا لمجموعة من القواعد أو الضوابط الفقهيّة أو المقارنة بين مناهجها، أو التخريج عليها للمستجدات الفقهيّة، أو إيجاد علم خاص يسمىٰ: « القواعد الفقهيّة الاجتهادية المعاصرة»، وغيرها من الأفكار.

✓ **الاختيارات الفقهيّة عند مذهب من المذاهب في موضوع معين،** وكذا الاختيارات عند المتقدمين أو عند المتأخرين، وخاصّة في القضايا المعاصرة كاختيارات الشيخ أبي زهرة في كتبه في تاريخ الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي

وأحمد وابن حزم وابن تيمية، وزيد ابن علي، وجعفر الصادق، واختيارات الشيخ عبد الوهاب خلاف، والشيخ علي الخفيف، والشيخ مصطفىٰ الزرقا، والدكتور محمد فتحي الدريني، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور محمد نعيم ياسين، وغيرهم كثير من الأعلام المعاصرين.

✓ **الإجماعات في باب من الأبواب، وحصر الإجماعات بأنواعها،** والتوسع في الإجماع السكوتي، وعلاقته بقول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه، وحقيقة الإجماع في زماننا، وتوسيع دائرة الاجتهاد المؤسسيّ الجماعيّ مما يشكل انتقالًا منطقيًّا وعمليًّا لتحقيق غايات الإجماع الأصوليّ، وهو التوافق علىٰ رأي من الآراء الفقهيّة باجتماع الرأي فيه صريحًا، أو سكوتيًّا، أو التوافق علىٰ فهم في قضية محددة مما يشكل قربه من الصواب المطلوب في المسائل الفقهيّة في المجامع الفقهيّة العالميّة كمجمع الفقه الإسلاميّ الدولي بجدة.

ث- **الدقة العلميّة والصياغة المتقنة:** وتعني أن تضبط الرسالة باختيار الألفاظ الدقيقة الدالة علىٰ المقصود العلمي، وفق الضوابط الآتية:

أ- **التحديد الدقيق للمصطلحات وفق تخصصاتها،** ووضعها في سياقها العلميّ والتخصصي والزماني.

ب- **التوافق بين عنوان الرسالة والمضمون من حيث المعالجة الدقيقة** للمضمون وفق العنوان المحدد ضمن الاختيار الدقيق لعناوين الفصول والمباحث والمطالب.

ت- والاتساق بين العنوان والمشكلة والمنهج والنتائج.

- وتتفاوت الجامعات في عدد الصفحات، وهو يعود في الغالب علىٰ حسب المرحلة التي يكتب فيها الطالب، فيفضل ألا تتجاوز **عدد صفحات رسالة الماجستير عن (١٥٠) صفحة** إلا إذا اقتضت طبيعة البحث خلاف ذلك كالتحقيق العلميّ للمخطوط، والدراسات النصية، والبحث المتخصص في شروح القوانين كالقانون

المدني، وقانون الأحوال الشخصيّة، وقانون الشركات.

**ثالثًا: يشترط في أطروحة الدكتوراه زيادة على الشروط السابقة في رسالة الماجستير ما يأتي:**

- **الأصالة:** وقد تقدم معناها.
- **الابتكار والإبداع**[1]: ونعني بالابتكار إنتاج معرفة أصيلة لم يسبق إليها في حقل التخصص، وهو شرط أساسي لرسالة الدكتوراه، وذلك ضمن الضوابط الآتية:

**أ- بناء نظرية جديدة** بأبعادها العلميّة المستندة لأصول الموضوع التخصصي، وخاصّة في الموضوعات المعاصرة، «كتصحيح نظريّات قائمة»، كنظرية النقد الأصوليّ، أو نظرية النقد الفقهيّ، وتأسيس علم التخريج الفروقي، ونظرية النمذجة الفقهيّة والأصوليّة بين الأصالة والمعاصرة والتقنية والذكاء الاصطناعيّ[2].

**ب- وضع ضوابط لقضية تخصصية لم يسبق** وضعها واستنباطها من قبل كضوابط الاستحسان والاستصحاب في الاجتهاد المعاصر، والمستجدات الفقهيّة النازلة مع التقدم الهائل في كل مجالات الحياة المعاصرة.

**ت- نقد أو نقض نظرية والبناء عليها وفق أصول التخصص ومعطياته** كنظرية الحداثة في التعامل مع النصوص الشرعيّة، والانفلات في استخدام دعوى المقاصد فيما فيه نص قطعي.

**ث- إعطاء الحلول الشرعيّة والعمليّة للقضايا النازلة والمستجدة** ضمن القواعد العامّة للتخصص.

**ج- ويشترط في الدكتوراه:**

**الأصالة، والابتكار والإبداع** في الموضوع، والنتائج والإضافة المعرفيّة

---

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص١٤).

(٢) الدكتور سيد هواري، «دليل الباحثين، كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص٢٥).

المبتكرة، وسيأتي تفصيل ذلك في اختيار موضوع الماجستير والدكتوراه، وفي مجالات الفقه، وأصوله، والقضاء الشرعيّ، والسياسة الشرعيّة، وفقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية.

**علىٰ أن الابتكار والإبداع في البحث العلميّ:** لا يعني أن تأتي بأفكار جديدة لم تسبق إليها فحسب، بل إنه يمكن للباحث تطوير الآراء والاتجاهات في بحث معين، وإظهار متممات له.

**والابتكار والإبداع في رسالة الدكتوراه له درجات متفاوتة بحسب نوع الابتكار:**

- **الدرجة الدنيا للابتكار:** تتمثل في العثور علىٰ عناصر التماثل، والتباين في الحالات والأنظمة أو الظواهر المختلفة.
- **الدرجة الوسطىٰ للابتكار:** تتمثل في الانحياز لفكرة أو نظام قائم مع إضافة المزيد من أسانيد القوة، أو أسباب الدعم، أو تطور رأي، أو نظام سائد[1].
- **الدرجة العليا للابتكار :** تتحقق في تكوين نظام أو فكر جديد، أو إبداء رأي جديد معزز بأسانيده وأدلة إثباته.

**هذا، وإن الابتكار كما يكون في اختيار الموضوع والإضافة للمعرفة، يكون في المنهج، وحسن الصياغة وحسن المعالجة.**

**رابعًا: يفضل ألا تتجاوز عدد صفحات أطروحة الدكتوراه (٢٥٠) صفحة:**

إلا إذا اقتضت طبيعة البحث خلاف ذلك، ويبرر بأسبابه العلميّة، وربما أحيانًا تكون أقل من ذلك إذا اقتضت طبيعة البحث ذلك، كبناء نظريّات معاصرة في القواعد الفقهيّة والمقاصدية الاجتهادية المعاصرة والقضائية وفي السياسة الشرعيّة، وقد لا يحتاج التوسع في الكتابة المرسلة، والاكتفاء بالكتابة العلميّة المركزة.

(١) الدكتور عبد القادر الشيخي، «تطوير العلمي للطالب الجامعي»، (ص٤٣).

**خامسًا: تشير معايير الأصالة والجدة والابتكار إلى الحصيلة التراكمية للمعرفة في حقل التخصص، وموضوعي رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه:**

وماذا سيضيفان بدقة للموضوع بما يتميزان عن الدراسات السابقة فيهما، وهو يعبر عن الفجوات العلميّة التي تظهر في استقراء دقيق ومتوسع للدراسات السابقة في الرسائل الجامعيّة، والكتب والأبحاث المُحَكَمة تحكيمًا علميًّا.

**سادسًا: يشترط في رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه ألا يكونا مسجلتين بالعنوان نفسه أو قريبًا منه في الجامعات والكليات الشرعيّة:**

وقد يحتاج موضوع من الموضوعات إلىٰ استكمال البحث أو إعادة البحث لموضوع ما، لكون الباحث لم يستوف الموضوع، وحل مشكلاته العلميّة، وقد يكون قد أخل بأساسيات الموضوع.

وكذلك الحال في إعادة تحقيق مخطوط من المخطوطات، بسبب معتبر من القسم العلميّ بسبب ركاكة التحقيق، أو نقص النسخ أو رداءتها، وغير ذلك من الأسباب.

**ويتضح ذلك من خلال:** كشافات الرسائل العلميّة في الجامعات العربية والإسلاميّة، ومحركات البحث في الجامعات والمراكز العلميّة، وهناك شركات متخصصة لجمع هذه الرسائل والأبحاث كالمنظومة، وهي تتعاقد معها الجامعات والمجلات العلميّة لمشاركة أبحاثها وإتاحتها للباحثين.

**سابعًا: يعد الطالب خطة رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه بالتعاون مع المشرف وإدارة البرنامج:**

لتعين الباحث علىٰ تحديد الهدف من البحث وتساعده علىٰ توقع العقبات وترشيد الجهد والوقت[1]، بضرورة تضمنها العناصر الآتية:

(١) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١٥).

- **عنوان رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه،** ويشترط فيه الاختصار والوضوح والدقة والتحديد ويعبر غالبًا عن موضوع الدراسة أو مشكلتها الرئيسة.

- **مقدمة مختصرة عن طبيعة الموضوع،** بما لا يزيد عن فقرتين يبين فيها الطالب الفكرة العامّة للموضوع محل الرسالة أو الأطروحة.

- **مشكلة الدراسة: وهي الإضافة العلميّة التي سيضيفها الطالب لحقل تخصصه،** والتي يعبر عنها عنوان الرسالة أو الأطروحة.

وتتشقق عن طريق أسئلة الدراسة، وهي المشكلات الفرعية والمشتقة من العنوان الأساسي، وهو المشكلة الأساسيّة للموضوع.

وتصاغ بأكثر من طريقة؛ إما تصاغ بشكل مقالي محدد أو بشكل أسئلة أو بشكل مقالي محدد مع سؤال أو سؤالين.

وهنا ينبغي للطالب أن يميز بين مشكلة الدراسة -إذا صاغها بشكل أسئلة- وبين أسئلة أو فرضيات الدراسة.. فإذا صاغها بشكل أسئلة يمكنه الاستغناء عن أسئلة الدراسة، وليربط بين المشكلة وهذه الأسئلة برباط وثيق مع هيكل الخطة وتقسيماتها إلىٰ أبواب أو فصول ومباحث من حيث العناوين والمضمون.

ومن ثَمَّ ينبغي أن يظهر ذلك بشكل واضح مع خاتمة الدراسة ونتائجها، فتكون الاستنتاجات في الخاتمة نتيجة منطقية لأهداف الدراسة ومشكلتها وأسئلتها.

**ومشكلة الدراسة تحدد، وتجمع الحقائق المتعلقة بها، وتحدد معايير الحل لها،** واقتراح الحلول لها، ضمن أسئلة استفهامية محددة، مثل: ماذا، لماذا، متىٰ، أين، من، وكيف...وغيرها[1].

مثاله: ما مقاصد الشركات القديمة والمعاصرة؟ وقد تصاغ بصورة خبرية، فتقول: مقاصد الشركات القديمة والمعاصرة.

---

(١) الدكتور سيد هواري، «دليل الباحثين، كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص٣٥-٣٦).

- **أهداف الدراسة:** وهي الغايات التي يراد التوصل إليها، ويكون في التحقق من مشكلات الدراسة[١].

**ويكون عدد الأهداف بعدد أسئلة الدراسة، ويستخدم الطالب المنهج وأدواته للإجابة عن أسئلة الدراسة،** وهذه الأهداف مشتقة من مشكلة الدراسة.

وتكون بـ«إبراز جوانب أو وصفها، أو صحة بعض النظريّات، وسد بعض الثغرات، وتصحيح بعض المناهج، وحل المشكلات العلميّة، وإضافات علميّة نوعية»[٢].

مثاله: ما الفروق الفقهيّة في الشركات المعاصرة؟ والهدف: استقراء ونقد الفروق الفقهيّة في الشركات المعاصرة.

- **أهمية الدراسة: وهي تعبر عن الدوافع والحاجات البحثية لاختيار الموضوع، كحاجة البحث العلميّ عمومًا، وحاجة التخصص، وحاجة الموضوع،** وحاجة المجتمع والأفراد، وحاجة الباحثين والمؤسسات العلميّة أو العمليّة ذات الصلة بالموضوع، كالمحاكم الشرعيّة والقضاة، والعاملين في المصارف الإسلاميّة، ونحوهم[٣].

**وتتنوع هذه الحاجات للباحث شخصيًّا،** أو لجهة عمله، أو العلم الذي ينتمي إليه، أو لقطاع ومثاله: حاجة علم الشركات المعاصر لبيان الفروقات بين المصطلحات، وحاجة الباحثين في الفقه الإسلاميّ عمومًا، وفي الشركات خصوصًا، وحاجة البحث الفقهيّ التطبيقي لمعرفة الفروقات الفقهيّة بين المصطلحات في الشركات المعاصرة، وهكذا.

- **الدراسات السابقة: وهو أهم جزء في إعداد مشروع الدراسة؛** لأنه المؤشر الحقيقي لمدىٰ صلاحية الموضوع للكتابة، ولابد من استقراء هذه الدراسات السابقة

---

(١) الدكتور سيد هواري، «دليل الباحثين، كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص٦٨).

(٢) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، (ص٥٨).

(٣) الدكتور سيد هواري، «دليل الباحثين، كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص٧١).

بدقة، وهي الرسائل العلميّة والأبحاث العلميّة المُحَكَّمة تحكيمًا علميًّا في الموضوع من قريب أو بعيد، والتركيز علىٰ الدراسات المعاصرة.

**وبشكل عام:** يمكن للباحث أن يعطي وصفًا مختصرًا للدراسة السابقة، فيذكر عنوان الدراسة السابقة وتاريخها ونوعها، **هل هي رسالة ماجستير، أو أطروحة دكتوراه، أو بحث محكم في مجلة؟ ومكانها ومحتواها، وأهم نتائجها ثم صلتها بدراسته، وما تضيفه دراسته علىٰ تلكم الدراسات، لأن ذلك هو السبيل لبيان مدىٰ الصلاحية للكتابة في الموضوع.**

## ترتيب الدراسات السابقة:

يستحسن عند ترتيب هذه الدراسات أن يسلك الباحث أحد المنهجين الآتيين:

**المنهج الأول:** من حيث التاريخ من الأقدم إلىٰ الأحدث، أو العكس.

**المنهج الثاني:** من حيث موضوع الدراسة بما له صلة مباشرة بالموضوع، أو غير مباشرة بالموضوع، ليتبين دقة الباحث ووعيه بقيمة هذه الدراسات السابقة.

**ويفضل ترتيب الدراسات السابقة في زمر بحسب طبيعة الدراسات،** فهناك دراسات سابقة عامّة في الموضوع تساعد في البناء العام لموضوع البحث، وهناك دراسات سابقة قريبة من الموضوع، وهناك دراسات سابقة في العنوان نفسه.

وحينئذ يلزم الباحثُ تحديد من الذي سيفيده منها بدقة، وماذا سيضيف إليها، اعترافًا بالفضل للسابقين، وإحقاقًا لحقوقهم في الملكية الفكرية والعلميَّة.

**وعادة: إذا كان الاستقراء للدراسات السابقة دقيقًا، وكانت مصنفة تصنيفًا مناسبًا سيسهل الرجوع إليها، وتحديد ماذا سيفيد منها الباحث.**

وسينعكس ذلك علىٰ سهولة وضع المخطط للرسالة وبنائها بناءً سليمًا متدرجًا يسهل علىٰ الباحث تصور الموضوع، ووضع خطة متمكنة توافق عليها الأقسام العلميّة، ويبدأ الطالب فيها مع المشرف العلميّ بالكتابة السليمة والمنهجيّة.

**والهدف الأسمى للدراسات السابقة:**

- تفادي التكرار في البحوث.
- إيجاد الأسباب المقنعة لدراسة الموضوع المقترح[1].
- **منهج الدراسة: وهو اختيار الباحث المناهج العلميّة المناسبة لموضوع بحثه**، ويتنبه إلىٰ أن هناك إجراءات تفصيلية متعلقة بالمنهج، مثل منهج: تخريج الأحاديث والآثار وتناول الآراء الفقهيّة وترتيبها، وشرح الكلمات الغريبة والغامضة...إلخ، وأية إجراءات خاصّة بموضوع البحث، بحيث يكون العنوان: «**منهج البحث وإجراءاته**».

وسيأتي التفصيل في المناهج البحثيّة العامّة والخاصّة في الفقه وأصوله والعلوم المتصلة بهما، وهذه المناهج تتكامل في الموضوع الواحد بحسب طبيعة موضوعه.

- **خطة الدراسة:**

**ويشترط أن تكون:**

- شاملة لجميع عناصر الموضوع.
- واضحة ومقسمة إلىٰ أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع مناسبة بحسب طبيعة البحث.
- مرتبة ترتيبًا مناسبًا[2].
- التشقيق من مشكلة الدراسة، ووفق الأسئلة الفرعية، حيث كل سؤال منها يشكل فصلًا أو مبحثًا.
- عدم التوسع في المقدمات والمُسَلّمَات، والجوانب التي تم بحثها، والتركيز علىٰ المعلومات التي تخدم حل مشكلة الدراسة فقط.

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، (ص٦١).
(٢) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١٥).

وتتطلب خطة البحث الاطلاع التفصيلي الممكن علىٰ جزئيات موضوع ليتمكن من تصوره ووضع مخطط مناسب.

**وبداهة: فإنه ليس المطلوب الاطلاع التفصيلي** اللازم للكتابة التفصيليّة، فذلك موضعه المدة الكافية والمناسبة للكتابة العلميّة التفصيليّة، وكلما كانت الخطة معدة إعدادًا دقيقًا كان ذلك أسهل علىٰ الباحث في الشروع في كتابة آمنة وصحيحة، ووفق ما خطط له الباحث.

**ولابد من القول:** بأن هذه الخطة هي خطة أولية قد يعتريها التغيير والزيادة بحسب حاجة البحث وتطوره.

**وقد يتم تغيير عنوان الدراسة:** جزئيًّا أو كليًّا بحسب رأي المشرف الأكاديمي، وموافقة اللجان العلميّة المتخصصة؛ فإن خطة البحث مرنة، ومتفاعلة، زيادة ونقصانًا، إضافة، وحذفًا، بحسب سير الباحث في بحثه، وطبيعته، وما واجهه من إشكالات بحثيّة وموضوعيّة وزمانية ومصادريه.

- **أهم المصادر الأولية لموضوع الرسالة،** ويشترط فيها الأصالة والتنوع والكفاية لحل مشكلة الدراسة، ويقوم الباحث بعرضها حسب منهج الجامعة أو كلية الدراسات العليا في التوثيق، فالجامعات تتباين طرائقها في التوثيق، وههنا نتكلم عن القواعد العامّة، وتترك القواعد الخاصّة بحسب تعليمات كل جامعة أو مجلة علميّة محكمة، أو جهة أكاديمية أو بحثيّة.

## ثامنًا: دخول الباحث إلى لجنة فحص مشروع الدراسة (السيمينار)، وصلاحيتها للكتابة:

ويشترط أن تكون اللجنة مكونة من المشرف وأستاذين متخصصين في موضوع الدراسة بالإضافة إلىٰ لجنة البرنامج، يناقش الطالب فيها، ويثبت للجنة صلاحية المشروع للكتابة.

وتوصي اللجنة بالقبول أو القبول مع تعديلات طفيفة أو جوهرية، وقد يتضمّن

ذلك تعديل العنوان، وتفصيلات مشروع الدراسة أو قد ترىٰ اللجنة رد الموضوع مع بيان أسباب ذلك، ويعدل الطالب ما طلبته منه لجنة السيمينار من تعديلات، ولا يقبل مشروع الرسالة إلا بعد إجراء التعديلات اللازمة من قبل اللجنة.

**هذه هي الخطوة الأولىٰ من خطوات البحث العلميّة، والمرحلة الأولىٰ من مراحله[1]، وهي الخطوة الأساسيّة ونجاحها يكفل للباحث الاطمئنان إلىٰ سلامة عمله، وسيره في بحثه بخطوات ثابتة.**

## تطبيق عملي
## لإعداد المشاريع العلميّة البحثيّة الجماعيّة ضمن الفرق البحثيّة

**التطبيق العمليّ لمنهجيّة المشاريع العلميّة البحثيّة،** والتي يشترك فيها مجموعة من الباحثين ضمن فريق بحثي متخصص، وقد تكون علىٰ مستوىٰ الماجستير، أو الدكتوراه، أو المشاريع العلميّة بين الأساتذة المتخصصين، أو بين الأساتذة وطلبتهم.

**وأصبحت الجامعات تتجه اتجاهًا كبيرًا نحو المشاريع البحثيّة،** وإنشاء الفرق البحثيّة سواء علىٰ المستوىٰ المحلىٰ أو الإقليمي أو العالمي، وكلما كانت المشاريع أوسع في مجال المشاركات بين الجامعات كان ذلك أنفع وأجدىٰ في البحث العلميّ لتنوع الخبرات، والتكامل في المعارف، ورفع فاعلية البحث ونتائجه، ومدىٰ انعكاسه علىٰ إيجاد الحلول العلميّة لمشكلات تواجه المجتمعات المسلمة خاصّة في القضايا الشرعيّة، ومدىٰ علاجها لقضايا الأمة والمجتمعات المسلمة وفق ما يجد من نوازل ومستجدات فقهيّة، وخاصّة المستجدات الفقهيّة المتحددة في فقه الأقليات.

---

(١) وانظر تفصيل المراحل: الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٣٩-٤٢).

والتطور المعرفيّ الهائل المتمثل بالذكاء الاصطناعيّ وتداعياته علىٰ سرعة التطور في الحياة وتشعبها وسرعة استجابة المجتمعات لها مما فرض واقعًا جديدًا يجعلنا نجيب عن هذه المستجدات الرقمية والتقنية.

**ويجعلنا قادرين علىٰ استيعابها وتوجيهها التوجيه المناسب وفق ضوابط شرعية محددة،** ولئلا يتجاوزنا الزمان، ونبدو عاجزين عن مواكبة كل جديد في مجال التقنية والتطور الحياتي.

**ويكون عرض هذه المشاريع العلميّة وفق الآتي:**

## أوَّلًا: التعريف بالمشروع العلميّ:

**يقصد بالمشاريع العلميّة:** الموضوعات العلميّة في تخصص من التخصصات الشرعيّة، وفق خطة بحثيّة يتشارك فيها مجموعة من الباحثين علىٰ مستوىٰ الماجستير أو الدكتوراه ينجزونه في مرحلة زمنية محددة وفق منهجيّة واحدة، ومشرف واحد -ما أمكن-، وتقييم وتحكيم علميّ واحد، لتحقيق إضافة علميّة حقيقية تخدم العلم والمجتمع وقطاعاته خدمة ملموسة واقعية.

وخاصّة في المستجدات الفقهيّة، وقضايا الذكاء الاصطناعيّ، والعالم الرقمي المتجدد، وقد حظيت هذه القضايا بالاهتمام والبحث الجماعيّ، **وأبرزها ما يقوم به مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي بجدة في دورته السادسة والعشرين في قطر ٢٠٢٥ م، والدورة السابعة والعشرين المنعقدة في ماليزيا ٢٠٢٦،** وفيها محاور متخصصة في الذكاء الاصطناعيّ، حكمه ومجالاته وضوابطه العلميّة والمنهجيّة والأخلاقية، والبدء بتفصيل بيان الأحكام في جوانب الذكاء الاصطناعيّ وأثره في الأبحاث العلميّة والقضاء والإفتاء والعقود الذكية والعملات الرقمية المشفرة وغيرها من الموضوعات، والباحثون في هذا الكتاب مشاركون في أعمال هذا المجمع في أكثر من

دورة، ويسهمون في هذا النوع من المشاريع العلميّة الجادة[1].

## ثانيًا: مواصفات المشروع العلميّ:

### يتميز المشروع العلميّ في التخصص بجملة من المواصفات:

١- له أهمية تتعلق بخدمة اقتصاد المعرفة، وتنمية القوانين والمؤسسات العلميّة والمالية والاجتماعية والشرعيّة في الكويت بحيث يكون له واقع عملي ملموس.

٢- الإضافة العلميّة الواضحة والتي تتطلب تحديد هذه الإضافة بصورة صريحة.

٣- له صبغة علميّة عميقة تتأسس علىٰ الجهد الجماعيّ المتناغم.

## ثالثًا: أهم الضوابط التي يلزم توافرها في المشروع العلميّ:

١- لم يخدم من قبل خدمة علميّة جادة، ويكون فيه ابتكار وجدة.

٢- أن يقدم المشروع بتفصيلاته إلىٰ إدارة البرنامج الأكاديمي في أقسام الدراسات العليا المعنية لتقييمه تقييمًا أوليًّا من حيث مشكلته ومنهجيته، ومخرجاته.

٣- يتم تحكيم المشروع من اثنين من الخبراء في تخصص المشروع لبيان الرأي فيه قبولًا أو تعديلًا أو رفضًا.

---

(١) فقد شارك الدكتور محمد خالد منصور في الدورة الخامسة والعشرين في جدة ٢٠٢٣ ببحث بعنوان: «أثر كورونا في العبادات والأسرة والعقوبات والسياسة الشرعية»، وشاركت فيها الدكتورة حنين محمد خالد منصور ببحث بعنوان: «أثر كورونا في المعاملات المالية والعقود»، وشارك الدكتور محمد خالد منصور في الدورة السادسة والعشرين في قطر ٢٠٢٥م، ببحث بعنوان: «الألعاب الإلكترونية: أحكامها وضوابطها»، وشاركت الدكتورة هبة محمد خالد منصور في ندوة: «أحكام اللحوم المستزرعة» في جدة ٢٠٢٥م، وشارك الدكتور محمد خالد منصور في الدورة السابعة والعشرين في ماليزيا ٢٠٢٦م ببحث بعنوان: «أثر الذكاء الاصطناعي في الأبحاث والإفتاء والقضاء، والعقود الذكية والعملات الرقمية»، والدكتورة هبة محمد خالد منصور ببحث بعنوان: «الطب التجديدي والخلايا الجذعية وزراعة الرحم»، والدكتورة حنين محمد خالد منصور ببحث بعنوان: «أثر الاستحسان في المستجدات المعاصرة»، وما زال مؤلفو الكتاب متفاعلين ومشاركين في الأعمال العلمية الجادة والمشاريع العلمية والفقهية والأصولية المتجددة.

٤- يتم تعيين مشرف واحد للمشروع -ما أمكن- ويكون تخصصه الدقيق موضوع هذا المشروع.

٥- يتم تقييم المشروع أولًا بأول وتعديل ما يلزم تعديله قبل نهاية المشروع.

٦- يتم اختيار لجنة علميّة لتحكيم المشروع كله، وتكون في تخصص المشروع، وتوحد هذه اللجنة في مناقشة الطلبة -ما أمكن-.

٧- يفضل ربط المشروع بدعم الأبحاث العلميّة لضمان تحقيق أهداف التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة.

٨- يلزم ربط المشروع بالجهة ذات الاختصاص في الدولة للربط بين الجانب النظري والعمليّ، وإبراز الجانب الإجرائي الاستبياني لتحقيق غرض المشروع.

٩- تحتفظ الجامعة أو الجهة الأكاديمية أو المؤسسة البحثيّة بحق طباعة المشروع العلميّ، وإلا فإنها يمكن أن تأذن للباحثين بطباعته[(١)].

## الفرع الثاني

## جمع المصادر، وتجميع المادة العلميّة إلكترونيًّا

### أوّلًا: جمع المادة العلميّة من مصادرها، وهذا يتطلب بيان أن المصادر على أربعة أنواع:

**النوع الأول: المصادر الأساسيّة أو الأصليّة:** وهي المصادر القديمة الأصيلة في التخصصات علىٰ اختلافها، وتتضمن مصادر: اللغة، والتفسير وعلوم القرآن،

(١) وقد قام الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور بإدارة برنامج ماجستير ودكتوراه الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت لمدة عشر سنوات مارس فيها اختيار الموضوعات علىٰ مستوىٰ الماجستير والدكتوراه والمشاريع العلمية، وقد تخرج من برنامج الدكتوراه ما يقارب (١٠٠) دكتورا أكاديميا يخدمون في قطاعات دولة الكويت والدول الأخرىٰ التي ينتمون إليها، وهذه المعايير خلاصة خبرة هذه الفترة المباركة.

والعقيدة، والحديث، والفقه وأصوله، والقضاء، والسياسة الشرعيّة، وغيرها.

وهذه هي التي يعتمد عليها الباحث في بناء بحثه علىٰ اعتبار أنها مصادر أصيلة تتبع الأفكار الأولية الأصليّة، ويعبر عنها بأنها: **«أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما»**[(١)]، وهي أقدم ما كتب في الموضوع، والكتب التراثية الموثوقة.

**ويدخل فيها من غير الكتب التراثية:** المصادر الأصليّة المعاصرة كالقوانين والوثائق الرسمية في موضوع ما[(٢)].

**النوع الثاني: المصادر الثانويّة:** وهي المصادر التي تعتمد في مادتها العلميّة أساسًا علىٰ المصادر الأساسيّة الأولىٰ، فتعرض لها بالتحليل، أو النقد أو التعليق أو التلخيص[(٣)]، **وتسمىٰ بالمراجع، أي: المصادر المعاصرة** علىٰ اختلاف موضوعاتها.

**بالإضافة للرسائل العلميّة للماجستير والدكتوراه والأبحاث العلميّة المحكمة،** ومخرجات المؤتمرات والمنتديات والعديد من الجهود العلميّة الأكاديمية المعاصرة.

**النوع الثالث: المصادر المساعدة:** وهي التي تتضمن القضايا المتممة للمصادر الأساسيّة والثانويّة، وهي المؤلفات الحديثة التي اعتمد عليها كتابها في مادتها العلميّة علىٰ المصادر الأساسيّة والثانويّة دون إضافة عليها غير الترتيب والتنظيم، وتحليل نصوصها[(٤)].

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، (ص٧٠)، الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٤٣).

(٢) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٥).

(٣) وانظر: المصدر السابق (ص١٦)، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، (ص٧١)، الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٤٣).

(٤) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٦).

**وهي كل أداة مكملة للمصادر الأساسيّة والثانويّة،** ويدخل فيها: المقابلات الشخصيّة، والإحصائيات، ومواقع الإنترنت، ومواقع المجامع الفقهيّة، ودور الإفتاء الشرعيّة، والمراكز العلميّة البحثيّة الشرعيّة، ويكون ذلك بذكر الرابط الإلكتروني وتاريخ الدخول إليها.

وغيرها من هذه الأدوات المكملة للمصادر الأساسيّة والثانويّة، فما من جامعة أو مجلة إلا ولها موقع إلكتروني، وتنشر فيه عادة هذه الرسائل والكتب والأبحاث العلميّة، وخاصّة المجلات العلميّة المحكمة.

وأصبح الرجوع إلىٰ هذه المصادر في المكتبات الواقعية أحد وسائل الرجوع إليها، وأصبح الاتجاه الأكثر الرجوع إلىٰ المكتبات الافتراضية عن طريق الإنترنت، فهناك مئات المواقع الإلكترونيّة في جوجل التي تضم هذه المصادر.

### النوع الرابع: المصادر الرقمية والإلكترونيّة المعاصرة[1]:

تعد شبكة الإنترنت مصدرًا أساسيًّا للمعلومات في زماننا، وقد توسعت توسعًا هائلا علىٰ مستوىٰ الدول والمؤسسات، والشركات، والأفراد، وأصبحت مصدرًا مهمًّا لتلقي المعلومات، وهناك مكتبات مختلفة ومتعددة للكتب والمصادر العلميّة، فكل جامعة لها موقع للمكتبة، وما يسمىٰ بالمكتبة الإلكترونيّة.

وتعتبر مصادر المعلومات الإلكترونيّة المستفادة من الخدمات المختلفة لشبكة الإنترنت سواء أكانت الطبيعة المعرفيّة من كتب، وموسوعات، ومعاجم، وقواعد بيانات، أم مؤتمرات.

وتعرف مصادر المعلومات الإلكترونيّة ضمن دليل فهرسة لمصادر

---

(١) الدكتور يونس الشوابكة، استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية المعتمدة علىٰ الإنترنت، «الرسائل والأطروحات التربوية: دراسة تحليلية للاستشهادات المرجعية»، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد، ٦، عدد: ٤، ٢٠١٠م.

الإلكترونيّة: (AACR2) في نسخته المعدلة بأنها: «مادة بيانات وبرامج مشفرة لاستخدامها عن طريق جهاز الحاسب الآلي، وقد تتطلب استخدام أجهزة متصلة مباشرة بجهاز الحاسب الآلي مثل قارئ الأقراص المدمجة، أو اتصال بشبكات الحواسب الآلية»[١].

والخدمات المعرفيّة البحثيّة هي كل الخدمات ذات الطبيعة المعرفيّة البحثيّة منها الكتب الإلكترونيّة، والدوريات والمجلات الإلكترونيّة والأطروحات والأبحاث العلميّة، وقواعد البيانات وفهارس المكتبات المحلية والإقليمية والعالميّة، وصفحات الويب التعليمية.

وتتضمن الكتاب الإلكتروني كما هو بصورته التقليدية، أو معالجته معالجة إلكترونية بالإثراء، ككتاب الوسيط في علم التجويد، فقد زود بتقنيات زائدة وشبكات التواصل الاجتماعي، واليوتيوب[٢].

**معايير انتقاء المصادر الإلكترونيّة المتاحة علىٰ شبكة الإنترنت، وتتحدد فيما يأتي:**

- معيار الدقة.
- المسؤولية.
- الصدقية في التأليف.
- المرجعية العلميّة لمؤسسات حكومية أو جامعات أو معاهد، أو مؤسسات تجارية.
- الموضوعيّة وعدم التحيز.
- الرواج وكفاية المعلومات[٣].

---

(١) صباح براهمي، «معايير انتقاء المصادر الإلكترونية وكيفية توثيقها».
تاريخ الدخول للموقع: ٢٨/ ٤/ ٢٠٢٦ م. https://jilrc.com.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وتكون طريقة التوثيق كالطريقة المعروفة في توثيق المصادر، بكتابة اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، أو الدورية أو المؤتمر أو الموسوعة أو غيرها، الطبعة إن وجدت، مكان النشر، دار النشر، تاريخ النشر، مع تحديد رابط الموقع الإلكتروني، وتاريخ الدخول إلىٰ الموقع[١].

**وهناك فوائد للتوثيق الإلكتروني للأبحاث والكتب الأكاديمية، وطريقة التوثيق التفصيليّة غايتها الأساسيّة:** الدقة، والأمانة العلميّة[٢].

هذا، ولا يمكن للأكاديميين الاعتماد في بحوثهم العلميّة ذات الصفة الأكاديمية علىٰ المواقع التي تكون لعامّة الناس، فالباحث العلميّ يرتقي إلىٰ المستويات العليا، ولا ينزل إلىٰ المستويات الأدنىٰ من مستواه العلميّ، فالباحث حين يوثق معلومة من رابط لمصدر أكاديمي تعد أكثر مصداقية وموثوقية من رابط لمنتدىٰ عام، فالباحث الجاد هو الذي يوثق من مصادر أكاديمية موثوقة[٣].

**والمصادر العلميّة:** هي المراجع والمواد التي تمت دراستها، والتي تعتمد علىٰ منهجيات علميّة، وتعالج الموضوعات بطريقة منطقية ودقيقة حيث تتضمن المصادر العلميّة: مقالاتٍ بحثيّةً ودورياتٍ علميّةً وكتبًا أكاديمية.

**والمصادر الموثوقة:** هي المكتبات والأرشيف للمؤسسات الأكاديمية والجامعات،

---

(١) صباح براهمي، «معايير انتقاء المصادر الإلكترونية وكيفية توثيقها».
تاريخ الدخول للموقع: ٢٨/ ٤/ ٢٠٢٦ م. https://jilrc.com.

(٢) وارجع إلىٰ: موقع نبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، «طريقة توثيق المراجع الإلكترونية في البحث».
تاريخ الدخول إلىٰ الموقع: ٢٨/ ٤/ ٢٠٢٦م. https://www.mobt3ath.com .

(٣) وهناك تفصيلات لكيفية التوثيق بالتفصيل، وانظر: صباح براهمي، «معايير انتقاء المصادر الإلكترونية وكيفية توثيقها».
تاريخ الدخول للموقع: ٢٨/ ٤/ ٢٠٢٦ م. https://jilrc.com/archives/4521.

والمؤسسات الحكومية والدولية، والمواقع الإلكترونيّة للجامعات والهيئات الأكاديمية والنشرات والإصدارات التاريخية، والدوريات والصحف ذات المصداقية، **وهناك العديد من مواقع البحث العلميّ المتخصصة، وهي:**

**أوَّلًا:** (Google Scholar): وهو محرك بحث أكاديمي من جوجل يسمح للمستخدمين بالبحث في الأبحاث العلميّة، والأوراق البحثيّة، والكتب والمقالات من قبل الجامعات، ورسائل الماجستير والدكتوراه، وغيرها من المصادر الأكاديمية، وهو أداة قوية للباحثين والطلاب والأكاديميين للوصول إلىٰ المعرفة العلميّة.

**ثانيًا:** (PubMed): وهو قاعدة بيانات طبية علىٰ الإنترنت تديرها المكتبة الوطنية للطب في الولايات المتحدة الأمريكية.

**ثالثًا:** (Science Direct): وهو مكتبة رقمية تضم آلاف المجلات والكتب في مختلف المجلات العلميّة والتقنية.

**رابعًا:** (JSTOR): وهو قاعدة بيانات بحثيّة تضم آلاف المجلات الأكاديمية.

**خامسًا:** (Research Gate): وهو شبكة اجتماعية أكاديمية تسمح للباحثين بنشر أوراقهم، وإجراء الحوار حولها، وكل ذلك باستخدام محركات البحث الأكاديمية، وقواعد البيانات، وذلك بالتحقق من مصدر المقالة، والتحقق من تاريخ النشر[(١)].

وهناك موسوعات علميّة إلكترونية كالمكتبة الشاملة، وموسوعة الفقه وأصوله، وغيرها من المكتبات الإلكترونيّة يمكن للباحث أن يستفيد منها، وتختصر له الجهد والوقت بشرط:

- التأكد من سلامة مادتها العلميّة.

---

(١) موقع مكتبتك، المدونة، «خطة البحث العلمي، أفضل المصادر العلمي في الإنترنت للبحث العلمي».
تاريخ الدخول إلىٰ الموقع ٢٨/ ٤/ ٢٠٢٦م. https://www.maktabtk.com .

- الاعتماد علىٰ طبعات محققة مدققة، وتقل فيها الأخطاء المطبعية والتحقيقية.
- أن تكون مُراجعة بطريقة علميّة صحيحة، ومن خلال لجان علميّة موثوقة.
- الرجوع إلىٰ الكتب الورقية للتأكد من سلامة المعلومات.

## ثانيًا: جمع المادة العلميّة حسب الخطة:

**يبدأ الباحث، وبحسب خطته جمع المادة العلميّة التفصيليّة تحت كل باب،** أو فصل، أو مبحث، أو مطلب، أو فرع، أو مسألة.

وتحت كل عنوان يبدأ الباحث بجمع التعريفات، والتعليقات عليها، والنصوص الشرعيّة أو الفقهيّة، والشروحات عليها، ويجمع الباحث كل ما يتصل بالمعلومة من المصادر ويرتبها ترتيبًا أوليًّا.

**ونرىٰ في الكتب التي ألفت في مناهج البحث أنها تعمد لتوجيه الباحثين لجمع المادة وفق طرق قديمة،** وهي البطاقات، والكتابة الورقية اليدوية.

وأصبح الآن الاعتماد الأمثل علىٰ الحاسب الآلي، والتدوين الإلكتروني المباشر لجمع المعلومات بفتح ملف إلكتروني باسم الرسالة أو البحث، وتوزيع الخطة في صفحات جاهزة، ويبدأ الباحث بجمع المادة تحت كل عنوان، ويتطلب أيضًا قيام الباحث بأخذ دورة في فنيات البرامج التقنية للوورد، ودورات .(ICDL).

وهذا يجعل الباحث يكتب المعلومات ويضعها في قالب أولي يسهل عليه فيها: الكتابة والنسخ واللصق، والتحليل، والشرح، وهذا يوفر للباحث الجهد والوقت، مع الجمع الإلكتروني للمراجع في نهاية الملف أولًا بأول.

**ولكن يجب علىٰ الباحث أن يحفظ ما يكتبه في كل ليلة علىٰ القرص الصلب، أو علىٰ الإيميل أو علىٰ أي مصدر خارجي لضمان حفظ المعلومات وعدم ضياعها، فكم من باحث فقد مادته كاملة بعد أن أنهاها ؛ بسبب عدم حفظه لها في مصدر خارجي يحمي له المادة العلميّة من الضياع، وصعوبة الاسترجاع.**

## الفرع الثالث
## صياغة المادة العلميّة ومعالجتها معالجة منهجيّة محكمة، وبناؤها وفق قواعد التقسيم في الأبحاث العلميّة، والخاتمة والتوصيات

**بعد جمع المادة العلميّة إلكترونيًّا كما سبق،** يبدأ الباحث بمعالجة المادة العلميّة وفق مناهج البحث المستقرة في الأدوات المنهجيّة البحثيّة العامّة من: استقراء تام، ثم تحليل التعريفات والنصوص الشرعيّة والفقهيّة والظواهر والنظريّات، والمستجدات.

ثم المقارنات علىٰ مستويات مختلفة بين الآراء والمذاهب الفقهيّة والاتجاهات الفقهيّة والأصوليّة، ثم البدء بتوظيف أدوات العلم الشرعيّ، وهي اللغة، والتفسير وعلوم القرآن، والحديث وعلومه، والأصول وعلومه بمعالجة هذه المعلومات للوصول إلىٰ نتائج للإجابة عن أسئلة البحث، ولكي يصل إلىٰ النتائج التي يرجوها الباحث من بحثه.

وبناء البحث العلميّ ومعالجته **يتطلب بناء المعلومة وفق قواعد محددة في كل تخصص،** فالفقه الإسلاميّ يحتاج إلىٰ الرجوع إلىٰ المصادر الفقهيّة الأصيلة، والتدرج في استخدامها، وتحقيق المذاهب ونسبتها إلىٰ أصحابها ومصادرها المعتمدة.

**وعليه: فيتطلب ذلك مستويات بناء المعلومة الفقهيّة والأصوليّة.**

**مستويات البناء العلميّ للمعلومات من المصادر من الناحية العمليّة، وهي علىٰ النحو الآتي:**

### المستوى الأول: الاقتباس:

وهو نقل المعلومات من مصادرها بنصها دون تدخل الباحث مما يلزمه وضعها بين قوسين إشارة إلىٰ النقل التام بدون تصرف، **«وهو كل ما يستفيده**

**الباحث، أو المؤلف من نصوص الآخرين وأعمالهم، يؤسس به حكمًا أو فكرًا أو يؤيد به رأيًا، أو ينقضه...ولا يستغني باحث عن الاقتباس العلميّ»**[1].

ومعلوم: أن بعض النصوص يلزم نقلها كما هي، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ثم علىٰ مستوىٰ المعلومات: التعريفات، وأقوال الباحثين، ونصوص القوانين، وغيرها مما يلزم نقله كما هو.

**والقاعدة العامّة في الاقتباس:** أنه لا يقتبس إلا عند الضرورة أو الحاجة بحيث لا يمكن أن يغني الاختصار والتلخيص أو الاستفادة المباشرة أو غير المباشرة من المعلومات المنقولة.

وحتىٰ لا تصبح الأبحاث والرسائل مزيجًا غير متجانس من النقول المتكاثرة تضيع فيها شخصية الباحث، وتغيب المعالجة والتحليل، والوصول إلىٰ نتائج حقيقية ويتجه البحث إلىٰ السطحية بسبب تكاثر الاقتباسات مما يضعف استعمال المعلومات بمراتب المناهج العلميّة بالاستقراء والتحليل والمقارنة والاستنتاج والتطبيق والنقد.

**والمهارة في الاقتباس تتجلىٰ في اختيار النص المناسب من الكتب المعتمدة،** والمصادر الموثقة، والأمانة العلميّة تقتضي نسبة الفائدة لصاحبها، والمعلومات من المصادر التي نقلت منها.

والأمانة العلميّة تقتضي نسبة الأحكام إلىٰ المذاهب الفقهيّة والمدارس الأصوليّة إلىٰ أصحابها، ورجوع الأصوليّ والمفتي إلىٰ المدونات الفقهيّة التي نص علىٰ اعتمادها فقهاء كل مذهب فقهيّ.

والرجوع إلىٰ الكتب المعتمدة في المذاهب يمثل الخطوة الأولىٰ في الاتجاه الصحيح[2]، مما لا يعني إهمال الكتب غير المعتمدة فلا تخلو من فوائد غير موجودة

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، «منهج الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، (ص١١٧).

(٢) المصدر السابق (ص١١٨)، وما بعدها.

في الكتب المعتمدة[١].

**وأسباب الاقتباس تكون مقنعة:**

- إذا كانت تعبيرات المؤلف، وكلماته ذات أهمية خاصّة.
- إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية الغرض في سلامة ووضوح، والخشية من تحريف المعنىٰ، وخاصّة إذا كانت الموضوعات حساسة.

وقد يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاصّ، والتلخيص لها فيصوغ الأفكار كلها بلغته باختصار[٢].

**وكما تظهر شخصية الباحث من آرائه، وأسلوب عرضه؛** فإنها تتجلىٰ في طريقة نقله واقتباسه، ودمجها في موضوعات البحث.

هذا، وإن والاقتباس المناسب بالحجم المعقول يعد مهارة للباحث المتمرس، والاعتدال هو الطريق السوي دائما[٣].

وتعد نسبة الاقتباس معيارًا عالميًّا مهمًّا لتقييم الرسائل العلميّة، والأبحاث المحكمة، وإن كثيرًا من الجامعات والمجلات تشترط نسبة محددة للاقتباس.

وتتراوح نسبة الاقتباس في أعلىٰ مستوياتها بخمسة في المائة، وقد تصل في بعض الجامعات إلىٰ عشرين في المائة.

**إلا بعض الرسائل التي تعتمد علىٰ النصوص كالدراسات الحديثية، والشروح للقوانين،** والدراسات النقدية للنصوص **تتطلب الزيادة علىٰ هذه النسبة** لمقتضيات علميّة محددة، ومبررة من المشرف الأكاديمي أو القسم العلميّ، أو كلية الدراسات العليا.

**ومع ذلك فكلما كانت نسبة الاقتباس أقل كان ذلك مؤشرًا علىٰ قدرة الباحث**

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، «منهج الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، (ص١٢٥).

(٢) المصدر السابق (ص١٢٤).

(٣) المصدر السابق (ص١٣١).

**علىٰ فهم النصوص، والتعامل معها**، وكلما كانت النسبة عالية، كانت مؤشرًا علىٰ غياب شخصية الباحث في استقراء المادة العلميّة، وتحليلها، وأخذ النصوص بنصها عند الحاجة الماسة، ومما يكون بناء أساسيًّا.

وهذا يدل علىٰ تميز شخصية الباحث، حيث ترفض الجامعات والمجلات العلميّة تلكم الرسائل والأبحاث التي تزيد فيها نسبة الاقتباس علىٰ النسبة المقررة، بل زاد التدقيق: بوجود برامج تقنية خاصّة لقياس نسبة الاقتباس.

وهناك برامج تقنية أخرىٰ أيضًا لكشف السرقات العلميّة، وبرامج تقنية أخرىٰ لكشف استخدام الذكاء الاصطناعيّ في البحث دون الإشارة إليه، وإعادة معالجة المعلومات، والتوثيق منه.

وكلها برامج تحمي البحث العلميّ، وتؤدي إلىٰ سلامة التوثيق العلميّ، والاقتباس السليم.

## المستوى الثاني: التلخيص والاختصار:

**التلخيص**: هو الإتيان بالأفكار كلها بكلمات أقل.

**والاختصار**: هو تقديم أهم الأفكار الأساسيّة وترك الأفكار الثانويّة والهامشية.

ويقوم الباحث باستخدام التلخيص أو الاختصار عند الحاجة، وهو مرتبة تالية للاقتباس.

**ويبدو: أن هذا النوع من الاستفادة** لا ينبغي أن يزيد عن ثلاثين في المائة، حتىٰ لا تكون الرسائل والأبحاث تلخيصًا واختصارًا مجردًا دون تدخل الباحث، ومعالجته للنصوص المنقولة، والملخصة، والمختصرة.

## المستوى الثالث: الاستفادة من الأفكار المتضمنة للنصوص الشرعيّة والفقهيّة والأصوليّة:

وأخذ روحها دون كلماتها، بشرط المحافظة علىٰ المعاني، وأن تؤدىٰ بصورة دقيقة، لا يقع فيها تحريف، أو تغيير، أو خطأ في الفهم، ونحوها من الإشكالات التي

تقع حين يقوم الباحث بصياغة هذه الأفكار.

**هذا، وينبغي أن تكون الصبغة الغالبة لصياغة الباحث** لبحثه بفهمه للنصوص والمعلومات، وصياغتها بصياغة خاصّة للباحث مع فهمه الدقيق لها، والاستفادة منها، وصياغتها صياغة إيجابية تبني جزئيات البحث بتكامل وتدرج للوصول إلىٰ النتائج العلميّة للبحث إجابة عن مشكلة الدراسة بأسئلته المحددة.

**المستوى الرابع: إضافات الباحث الخاصّة به في بحثه، وتكون على صور:**

- **تحليل النصوص الشرعيّة والفقهيّة** والأصوليّة والتعريفات، وشرحها، والتعليق عليها، وبيان وجه الدلالة من النصوص الشرعيّة والفقهيّة والأصوليّة.
- **بناء التعريفات الجديدة،** والمفاهيم الجديدة، والقواعد والضوابط الجديدة، والعناوين الجديدة، والتقسيمات المبتكرة.
- **استنتاجات الباحث،** والإضافات التي يصل إليها من خلال عمله البحثيّ ضمن المنهج العلميّ المتدرج.

## القواعد العلميّة التفصيليّة
## في المعالجة العلميّة من المصادر الفقهيّة والأصوليّة، ومنها:

**أوَّلًا: أن ينقل الباحث القول الفقهيّ والأصوليّ من مصدره الأصلي** بالرجوع إلىٰ المصادر المتخصصة والأصليّة.

وأن يحقق المذهب الفقهيّ بمعرفة الأقوال والروايات والأوجه، وتحرير المذهب الفقهيّ.

وإذا تعارض قولان فقهيان، فيقدم القول في المصدر الآصل.

وتحرير القول الأصوليّ بنسبته إلىٰ مدارسه، وتحقيق القول فيه، وتجنب الأقوال الشاذة والضعيفة[1].

**ثانيًا: العناية بترتيب المصادر الفقهيّة والأصوليّة،** فالكتاب الأقدم تأليفًا يقدم في المذهب عند التعارض بين كتابين: كتاب متقدم وآخر مُتأخر؛ لأن المتأخر يحرر المذهب عادة.

مع ذكر أكثر الأدلة المهمة في المسألة، والعناية بتوثيق الدليل وحسن فهمه.

والبعد عن التعميم بغير دليل ولا استقراء.

والعناية بسبب الخلاف في المسألة الفقهيّة، وألا يلزم الباحث غيره بترجيحه[2].

**ثالثًا: ومن قواعد الفكر والعرض:** تقديم الحقائق واضحة.

ومراعاة سلامة الأسلوب وعلامات الترقيم المعروفة، وتحري الدقة والأمانة في النقل.

والعناية بالانتقاء والاختصار، وتجنب الجدل، وتجنب التكرار في الأفكار والمعاني.

---

(١) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٢٠-٢١).

(٢) المصدر السابق (ص٢٣-٢٤).

ووضوح شخصية الباحث، وتحمل نتائج البحث، واحترام آراء الآخرين، والتواضع العلميّ[١].

**هذا وإن البناء العلميّ الشكلي للبحث العلميّ يتكون من قسمين:**

**القسم الأول: متن البحث** في صفحاته، **والقاعدة العامّة فيما يوضع في المتن: ما له صلة أساسيّة في البحث، فيوضع في المتن**، من كافة مستويات المعلومة العلميّة، وتفصيلاتها.

**والضابط في ذلك:** أن كل أمر محتاج إليه في البحث من الناحية الضروريّة والحاجية في البحث، فيكون في المتن.

**وبعبارة أخرىٰ:** فإن المقياس فيما يوضع في متن البحث أو الرسالة هو: أن أي فكرة أو فقرة متصلة اتصالًا مباشرًا بالأفكار الأساس في موضوع البحث، فتوضع في المتن[٢].

**القسم الثاني: الهوامش:** وهي الجزء الأسفل من كل صفحة من صفحات البحث.

**أغراض الهوامش[٣]:**

والهوامش تستخدم لأغراض متعددة، **وضابطها الكلي: تكميل المعلومات الأساسيّة التي في المتن، وتفصيلها، وشرحها علىٰ نحو غير متصل بصلب البحث،** وهو بمنزلة التكميل والتحسين.

---

(١) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٢٥-٢٦).

(٢) المصدر السابق (ص١٣٥).

(٣) ويقسم بعضهم الهوامش باعتبار هوامش المحتوىٰ، وهوامش المراجع، وهوامش الإحالات إلىٰ أفكار معينة، وهوامش الاعتراف بالفضل للآخرين، الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر، والأستاذ الدكتور خياطي مصطفىٰ، رئيس المجلس الوطني لتقييم البحث، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، كيف تتجنب السرقات العلمية؟: (دليل بيداغوجي - تربوي تعليمي - عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، (ص٤٣-٤٤).

**ومن أهم أغراض الهوامش:**

- عزو الآيات القرآنية إلىٰ مواضعها من السور.
- تخريج الأحاديث النبوية والحكم عليها صحة وضعفًا.
- التوثيق العلميّ للنصوص الشرعيّة والفقهيّة والأصوليّة، وغيرها من المعلومات، ونسبتها إلىٰ أصحابها، وفق المصادر بمراتبها الأساسيّة والثانويّة والمساعدة، والمصادر الإلكترونيّة.
- الشرح والتوضيح للكلمات الغريبة والمصطلحات.
- تفصيل بعض المعلومات الإضافية لتتميم معلومة ما، وفيها يتم تسجيل ملاحظات نقدية وتفصيلية علىٰ الجزئيّة محل البحث.
- التحقيق العلميّ للمخطوطات: في كل ما يؤدي إلىٰ إخراج النص، أو خدمته، ولبيان الفروق بين النسخ، وإثبات الفروق بينها والحكم عليها.
- إضافة مصادر إضافية في الموضوع غنية بالمعلومات، والإشارة لقراءات ذات صلة بالموضوع.
- إثبات المقابلات الشخصيّة، وأي مساعدة تلقاها الباحث أثناء بحثه[(١)].

**والهدف الأساسي من الهوامش:** هو إعطاء القارئ توثيقًا مريحًا لتدعيم الحقائق الواردة في الصفحة التي تظهر فيها[(٢)].

ولا يتوسع في الهوامش بحيث تكون لكل ما هو واضح مما لا يتطلب هامشًا، مثل: الحقائق الواضحة التي لا يتساءل عنها القارئ ولا يحتاجها، بخلاف ما يحتاجه

---

(١) ولمزيد من الفوائد للهوامش ينظر: الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٣٠-٣١).

(٢) وانظر مزيدا من الفوائد للهوامش: الدكتور سيد هواري، دليل الباحثين، «كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص٩١).

القارئ ويتساءل عنه، فلا بد له من هامش يوضحه[١].

**وبعبارة أخرىٰ: فكل** ما كان متصلًا اتصالًا جانبيًا في البحث كشرح نقطة، أو توضيح فكرة، أو تحليل بحيث لو وضعت في صلب الرسالة؛ لأدت إلىٰ انقطاع تسلسل الأفكار؛ فإنها توضع في الهامش.

**وغاية الهامش النهائي:** تجرد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءًا رئيسيًا في البحث، ولكنها ضروريّة لإعطاء القارئ صورة كاملة عن جميع جوانب البحث[٢].

**أنواع الهوامش من حيث موقعها[٣]:**

**أوَّلًا:** تدوين الهوامش في أسفل الصفحة وبأرقام متسلسلة، وهذا يستخدم في غالب الرسائل الجامعيّة في الماجستير والدكتوراه، والكثير من المجلات العلميّة المحكمة.

**ثانيًا:** إعطاء رقم متسلسل متصل لكل فصل علىٰ حدة بحيث تكون الهوامش مجمعة في نهاية البحث أو الفصل مرقمة، وهي طريقة تستخدمها بعض المجلات العلميّة.

**ثالثًا:** إعطاء رقم متسلسل متصل للرسالة كلها مبدوءًا برقم (١) يستمر إلىٰ آخر الرسالة، أو في نهاية البحث.

**وبما أن من أهم وظائف الهوامش التوثيق العلميّ فسيأتي البحث فيه علىٰ النحو الآتي:**

## أوَّلًا: التوثيق العلميّ: مفهومه، وأنواعه، وقواعده:

**التوثيق العلميّ يعني:** إرجاع الباحث النصوص والتعريفات والمعلومات إلىٰ مصادرها العلميّة بدقة بغية تحقق الأمانة العلميّة، وتحقيق الأصالة في المعلومات،

(١) الدكتور سيد هواري، «دليل الباحثين، كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه»، (ص١١١).

(٢) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، (ص١٣٥).

(٣) وللتفصيل يرجع: الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي»، صياغة جديدة، (ص١٣٨-١٣٩).

ونسبة المعلومات لأصحابها اعترافًا بالفضل لهم.

«وهو إثبات المراجع التي استفاد منها الباحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد بحثه، وهذا ما تقتضيه الأمانة العلميّة والأحكام الشرعيّة، تيسيرًا علىٰ القارئ في الوصول إلىٰ المصادر المنقول عنها، ويوثق كل شيء إلا المعلومات الشائعة...»[(١)].

والتوثيق العلميّ الصحيح يعتمد اعتمادًا كليًّا علىٰ المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه العلميّ، فالواجب يقتضي الاعتراف بالفضل لمؤلفيها بذكر أسمائهم، وهو اعتراف عام ومظهره قائمة المصادر، والمراجع في نهاية الرسالة، إضافة إلىٰ الاعتراف الخاصّ، وذلك بنسبة النص، أو الفكرة المقتبسة إلىٰ مصدرها، وهي دليل علىٰ الأمانة العلميّة للباحث وصدقيته[(٢)].

ولم تكن هذه الطريقة من التوثيق موجودة في كتب المتقدمين بهذه الصورة، ولكنهم كانوا يحددون استفادتهم من غيرهم؛ وينسبون النصوص إلىٰ أصحابها، وقديمًا قالوا: «من بركة العلم نسبته إلىٰ صاحبه»، لأن طبيعة البحث والتأليف مختلفة في زمانهم وأغراضه مختلفة عندهم، وهو يعتمد علىٰ أن العلماء ينسبون العلوم لأصحابها كمنهج علميّ مستقر عندهم ينبع من الأساس الأخلاقيّ الذي يتمتعون به.

**أنواع التوثيق العلميّ من حيث نوع المادة العلميّة الموثقة، وهي:**

**النوع الأول: التوثيق للمصادر العلميّة بأنواعها الأربعة المتقدمة:** الأساسيّة، والثانويّة والمساعدة، والمصادر الإلكترونيّة.

**النوع الثاني: التوثيق للمقابلات الشخصيّة،** والأحداث التي تحدث للباحث يتطلب نسبتها لأصحابها.

---

(١) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٢٨-٢٩).

(٢) المصدر السابق (ص١٤٢).

**النوع الثالث: التوثيق لمواقع الإنترنت،** والذكاء الاصطناعيّ، فيجب الإفصاح عن القدر الذي يستفيده الباحث من الذكاء الاصطناعيّ.

**صور التوثيق العلميّ الشكلي لمعلومات المصادر، وهي على النحو الآتي:**

**الصورة الأولى:** ذكر اسم الشهرة، ثم اسم المؤلف، ثم تاريخ الوفاة، ثم اسم الكتاب، ثم اسم المحقق إن وجد، ثم الجزء والصفحة، عند وروده أول مرة، وهو أيسر للقارئين[١].

**وفي قائمة المصادر:** تذكر المعلومات السابقة إضافة إلى دار الطبع، ومكانه، ومكانها، ورقم الطبعة، وهي الطريقة الأشهر، وبعض الطرق تقدم الاسم دون اسم الشهرة، فلم تكن من عادة علمائنا عمل هذا الصنيع، بل إن كتب التراجم تقدم الاسم، ثم اللقب[٢].

**ومثالها:** الإمام ابن قاضي شهبة، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد الأسدي الدمشقي الشافعي، (٨٧٤هـ)، بداية المحتاج في شرح المنهاج في الفقه الشافعي، تحقيق: لجنة من المحققين في دار النوادر، وزارة الأوقاف الكويتية، قطاع الشئون الثقافية، إدارة الثقافة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ٥/ ٢٢.

**الصورة الثانية:** ذكر اسم الكتاب، ثم اسم المؤلف، ثم الجزء والصفحة، وفي قائمة المصادر تذكر هذه المعلومات، وبقية المعلومات: دار الطبع، ومكانه، ومكانها، ورقم الطبعة، وفي حال عدم وجود شيء من المعلومات يذكر ذلك هكذا: بدون.ط، بدون.مكان ط، وهكذا[٣].

---

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٩٢ -٩٣).

(٢) المصدر السابق (ص٩٢ -٩٣).

(٣) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلى أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٢٩).

**ومثالها:** بداية المحتاج في شرح المنهاج في الفقه الشافعي، بدر الدين محمد بن أبي بكر أحمد الأسدي، ٥/ ٢٢، وهذه الطريقة هي طريقة علمائنا المتقدمين، وهي أنفع بحيث لو كان للمؤلف أكثر من كتاب فيحصل بذكر اسم الكتاب التمييز[(١)].

**أنواع التوثيق في قائمة المصادر:**

تتنوع طرق التوثيق لقائمة المصادر في الأبحاث والرسائل العلميّة بحسب الجامعة وتعليماتها، وكذلك المجلات العلميّة، ولكنها غالبًا لا تخرج عن الصور الآتية:

**الصورة الأولىٰ: ترتيبها ترتيبًا أبجديًّا:** «أبجد هوز حطي كلمن...»: بذكر اسم الشهرة للمؤلف، ثم اسم المؤلف، ثم تاريخ الوفاة، ثم اسم الكتاب، ثم المحقق إن وجد، ثم دار الطبع، ومكانه، ومكانها، ورقم الطبعة، ثم رقم الجزء والصفحة، ويهمل لفظ: «ابن»، وينظر إلىٰ الاسم الذي بعده فمثلا: «ابن حجر»، يوضع في حرف «الحاء».

**الصورة الثانية: ترتيبها ترتيبًا هجائيًّا:** (أ ب ت ث...): بذكر اسم الشهرة للمؤلف، ثم اسم المؤلف، ثم تاريخ الوفاة، ثم اسم الكتاب، ثم المحقق إن وجد، ثم دار الطبع، ومكانه، ومكانها، ورقم الطبعة، ثم رقم الجزء والصفحة، ويهمل لفظ ابن وينظر إلىٰ الاسم الذي بعده، فمثلا: «ابن حجر»، يوضع في حرف «الحاء».

**الصورة الثالثة: ترتيبها ترتيبًا أبجديًّا بحسب التخصص:** فيبدأ بالقرآن الكريم، ثم كتب التفسير وعلوم القرآن، ثم كتب الحديث وعلومه، ثم كتب المذاهب الفقهيّة، ثم القواعد الفقهيّة، ثم أصول الفقه، وكتب اللغة، والمراجع الحديثة، وهكذا، وأصبح هذا التقسيم غير مشهور عند الكاتبين في مناهج البحث.

**علىٰ أن الباحث إذا كان يكتب كتابًا ليس مرتبطًا بجامعة** أو مجلة علميّة محكمة؛ فإنه يفضل استخدام الطريقة المشتهرة، وهي ذكر اسم الشهرة، ثم المؤلف،

---

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٩٥).

ثم تاريخ الوفاة، ثم اسم الكتاب، ويكتب المعلومات التفصيليّة في قائمة المصادر.

**ولكل جامعة ومؤسسة أكاديمية طريقة خاصّة** لها في كيفية التوثيق التفصيلي للمادة العلميّة في الرسائل العلميّة والأبحاث العلميّة المحكمة، ويلزم الباحثين اتباعُ كيفية كتابة قائمة المصادر، وتكون شرطًا لإقرارها لديهم.

**ومن صور التوثيق العالمي، نظام (APA):** وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية، وهي تتلخص بذكر المعلومات كاملة في الهوامش، وهذه الطريقة تصلح في قائمة المصادر.

أما أثناء الكتابة في الصفحات فإن ذكر المعلومات كاملة عن الكتاب ستؤدي إلىٰ التكرار، وخاصّة إذا كانت الهوامش كثيرة، فإنها تقطع علىٰ القارئ الفكرة وتشوش عليه فكره، وقد تكون مفيدة إذا كانت الهوامش قليلة، ويفضل عدم الالتزام بها إلا في قائمة المصادر.

**والأحسن في الهوامش وضع المعلومات بأرقامها في الهوامش في كل صفحة في أسفلها،** وهي الطريقة المثلىٰ، وهي أسهل للباحثين، ولأنها توفر الجهد والوقت علىٰ القارئ في مراجعة المصادر[(١)] في آخر الفصل أو الرسالة أو البحث العلميّ[(٢)].

وغالبًا ما تحدد التعليمات الخاصّة بكل جامعة طريقة التهميش، وكيفية إعداد قائمة المصادر؛ وإذا لم تحدد التعليمات طريقة التهميش، أو كانت كتابة حرة، فيتبع الباحث الطريقة التي يراها أقرب لتحقيق التوثيق الواضح والدقيق والسليم، بشرط التزام طريقة واحدة في البحث كله.

---

(١) الأستاذ الدكتور مقداد يالجن، «وضع المعايير العلمية للرسائل الجامعية، وبحوث الترقية حسب مستوياتها»، ضمن السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي في الرياض، ٢٠٠٨م، (٢/ ٧٠٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٩٨-٦٩٩).

**قواعد عامّة في توثيق المعلومات والاقتباس يمكن للباحث الاستفادة منها، ومن أهمها:**

**أوّلًا:** أن الاقتباس المعتدل في الحدود المعقولة علامة مهارة البحث ودقته، ويضع فقرات الاقتباس بين قوسين هكذا: « ».

**ثانيًا:** إذا كان الاقتباس مقتصرًا علىٰ فكرة دون النص عليها فيقال: (راجع)، أو (انظر).

**ثالثًا:** إذا ذكر اسم المؤلف قبل النص المقتبس فلا داعي لإعادته في الهامش، مثاله: قال الشافعي: «...»، فلا داعي لإعادته في توثيق المصدر، فيقال مباشرة، الرسالة، ص: ٢٠.

**رابعًا:** إذا تعاون علىٰ تأليف الكتاب أكثر من مؤلف، فيذكر أسماء المؤلفين، وألقابهم جميعًا مرتبين علىٰ ترتيب أسمائهم في غلاف الكتاب[١].

## ثانيًا: مشكلات التوثيق العلميّ وعيوبه، وعلاجها:

تتنوع مشكلات التوثيق العلميّ بصورة متدرجة من الأشد خطرًا إلىٰ الأقل خطرا[٢]، علىٰ النحو الآتي:

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، (ص١٨٧-١٨٩).

(٢) ومن أحسن ما أفرد في هذا المجال وفيه تفصيل كبير استفاد منه كتابنا بحثًا بعنوان: «كيف تتجنب السرقات العلمية؟»: (دليل بيداغوجي -تربوي تعليمي- عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة محمد لمين دماغين سطيف، الجزائر، والأستاذ الدكتور خياطي مصطفىٰ، رئيس المجلس الوطني لتقييم البحث، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، الطبعة الأولىٰ، ٩/ ٢٠١٩م، وقد صدر في التعليم العالي الجزائري قرارا مهما يحمل رقم (٩٣٣)، (٢٠١٦) يعرف فيه بالسرقات العلمية، ويقر بعدد من الإجراءات الوقائية والعقابية للتصدي لهذه الآفة، وهو دليل وقائي، وقد عرف بالانتحال العلمي والسرقة العلمية وصورها، وكيفية تجنبها، وهو بحث يوصىٰ طلبة العلم والباحثين للتأمل فيه والاستفادة منه، وانظر: (ص٩-١٣).

## أوَّلًا: السرقة العلميّة[١]:

**وهي**: أن ينسب أي شخص أو باحث لنفسه، فكرة أو فقرة أو عمل علميّ أو بحثي، أو بيداغوجي -أي: تربوي تعليمي-، أو أرقام وإحصائيات، أو صور وفيديوهات أو معلومات من الإنترنت، وهي في الحقيقة من إنتاج وجهد الآخرين، أو شراء نص أو مقال أو رسالة جاهزة، من مؤسسة أو مكتبة خدمات الطلبة، أو نقل فقرات محددة، ومقاطع من وثيقة، أو استخدام برهان أو استدلال أو نقل كلي أو جزئي للنص المنقول، أو نقل خرائط ذهنية دون الإشارة إلىٰ مصدرها[٢].

**ويتضمّن أيضا:** الاقتباسات الكاملة، وتعديل نص لمؤلف واستبدال كلماته بمرادفاته دون ذكر اسم المرجع الأصلي، وإعادة صياغة فكرة مؤلف معين، والتعبير عنها بمفردات أسلوب دون ذكر المرجع بعدم وضع قوسين للاقتباس، أو عدم ذكر المرجع بعد الكلام المستفاد منه، والنسخ واللصق من مواقع الإنترنت دون ذكر مصادرها[٣].

وهي أخطر المشكلات التي يعاني منها البحث العلميّ المعاصر، وهو انتحال الباحث كلام غيره كاملًا أو بعضه بمصادره كما هو، ويأخذه وينسبه لنفسه، **وهو فعل مُحرم شرعًا، ومُجرم قانونًا.**

---

(١) وانظر: الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، «مقالات في النشر العلمي» (التطور الرقمي، الأخلاقيات، تصنيف الجامعات، المجلات) (ص٦٥).

(٢) الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، «قسم علم النفس وعلوم التربية»، جامعة محمد لمين دماغين سطيف، الجزائر، والأستاذ الدكتور خياطي مصطفىٰ، رئيس المجلس الوطني لتقييم البحث، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، «كيف تتجنب السرقات العلمية؟»: (دليل بيداغوجي - تربوي تعليمي - عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، (ص١٥، ١٨-١٩).

(٣) الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، «كيف تتجنب السرقات العلمية؟»: (دليل بيداغوجي - تربوي تعليمي - عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، (ص١٥-١٦).

**بل، إن هذا الصنيع قد أجمعت الجهات العلميّة علىٰ تجريمه**، «وهو يرتبط بالنزاهة الأكاديمية، وانتهاك حق الملكية الفكرية للآخرين»[(١)]، وفصل الطالب الذي يقترفه عند إعداد رسالة الماجستير والدكتوراه، ويعتبر راسبًا.

وتتخذ المجلات العلميّة عقوبات محددة لمن يقترف مثل هذا الجرم[(٢)]، الذي هو اعتداء علىٰ البحث العلميّ وجهود الباحثين، وهدم لمقاصد البحث العلميّ، «ولها أضرار علىٰ الطالب والباحث، والجامعة، والمجتمع»[(٣)].

**وقد نص قانون الجامعات صراحة علىٰ أن**: كل تصرف أو محاولة انتحال أو تزوير في النتائج أو غش له صلة بالأعمال العلميّة المطالب بها في الأطروحة والمثبتة قانونًا أثناء المناقشة أو بعدها يعرض صاحبه إلىٰ إبطال المناقشة أو سحب اللقب الحائز عليه دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في القانون[(٤)].

---

(١) الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، كيف تتجنب السرقات العلمية؟: (دليل بيداغوجي - تربوي تعليمي - عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، (ص٢٤-٢٥).

(٢) الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، «مقالات في النشر العلمي» (التطور الرقمي، الأخلاقيات، تصنيف الجامعات، المجلات) (ص٦٦)، وذكر الدكتور يعقوب المعايير لاختيار مجلة عالمية مناسبة للنشر العلمي، (ص٩٣)، وما بعدها، ومن هذه المعاير: أن تكون المجلة مضي علىٰ صدور العدد الأول ثلاث سنوات، وهي مستمرة في الصدور، ووجود هيئة تحرير أكاديمية، وأن يكون التحكيم خارج إطار هيئة التحرير، وأن يكون التحكيم سريا، وأن تكون المجلة تابعة لمؤسسة علمية معتمدة، وأن يكون النشر عالميا، ووجود المجلة في قواعد البيانات العالمية، وأن تكون المجلة تخصصية، وتبعيتها لدار نشر معروفة، (ص٩٤-١٠٠).

(٣) الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، الجزائر، «كيف تتجنب السرقات العلمية؟»: (دليل بيداغوجي - تربوي تعليمي - عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، (ص٢٥-٢٦)، وهناك تفصيلات مهمة في التوثيق العلمي، وطرائقه وصوره الصحيحة، يرجع إليه، وكيف يمكن تجنب السرقة العلمية بتفصيل: (ص٣-٦٧).

(٤) المصدر السابق (ص٢١-٢٢).

**هذا، وجماع معنىٰ السرقة العلميّة: هو أخذ المادة العلميّة كما هي، وينسبها الباحث لنفسه كما هي المادة العلميّة دون أي تغيير، وهو الضابط الكلي لها.**

**صور السرقة العلميّة:**

**أوَّلًا: الانتحال العلميّ:** وهو أن يؤجر طالب أو باحث معين شخص آخر لينجز له بحثه أو مذكرته، وبالتالي: أصبح انتحالًا لصفة باحث لم يكتب البحث أو الرسالة.

**ثانيًا: التزوير العلميّ:** هو التعديل في معطيات البحث ووسائله ونتائجه بما يتلاءم وهدف موضوع البحث دون الإشارة إلىٰ مصادره الأصليّة.

**ثالثًا: الخيانة العلميّة:** هي سرقة ما اؤْتُمن عليه الباحث بغرض التقييم أو التحكيم، ثم يَنْسِبُه لنفسه في ملتقىٰ أو مقالة أو بحث.

**رابعًا: التضليل العلميّ:** هو قبول الانتساب إلىٰ لجنة قراءة أو لجنة تحكيم في ملتقىٰ علميّ أو مجلة علميّة أو مشروع بحثي بعيدًا عن إطار تخصص الأستاذ، ويتضمّن انتساب شخص لعمل علميّ من مقالة أو بحث، ولم يسهم فيه أو انتسابِ باحثِ أو أستاذ للجنة علميّة أو لجنة تحكيم دون مساهمة فعلية فيه لا من قريب ولا من بعيد، واستخدام الباحث أو الأستاذ لعمل سابق له دون تهميشه في قائمة المراجع.

**خامسًا: الابتزاز العلميّ:** هو الانضمام لعمل علميّ، أو مقالة أو بحث أو مداخلة أو مطبوعة أو كتاب دون مساهمته فيه، استعمال الدرجة العلميّة أو المنصب الإداري بحجة المسؤوليّة، وإشرافه عليه لمصلحة شخصية، أو ربط الموافقة علىٰ نشر مقالة أو قبول مداخلة بإدراج اسمه فيه[1].

**ومن صور السرقات العلميّة في الجامعات:** سرقة وانتحال البحوث والأعمال الجاهزة الفرديّة والجماعيّة التي يكلف بها الطلبة في كافة المستويات، وسرقة

(١) وهي مأخوذة بنصها لأهميتها القصوىٰ: الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، «كيف تتجنب السرقات العلمية؟»: (دليل بيداغوجي - تربوي تعليمي - عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، (ص١٦-١٧).

مذكرات التخرج في المستويات كلها: «البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه»، وسرقة المحاضرات والمطبوعات، وسرقتها ضمن فرق العمل البحثيّ[(١)].

**وللأسف فمن خلال ممارسة مؤلفي الكتاب تبين:** أن الجانب الأخلاقي قد ضعف في كتابة الأبحاث العلميّة والرسائل العلميّة من خلال اكتشاف العديد من السرقات العلميّة في الأبحاث العلميّة، والرسائل العلميّة، والترقيات العلميّة، والكتب المحكمة، وغيرها من الأعمال والمشاريع العلميّة.

**ويلاحظ أن طلبة البكالوريوس يأخذون أبحاثهم كاملة من الإنترنت أو باستخدام الذكاء الاصطناعيّ دون معالجة أو إعادة صياغة وتوثق من المعلومات، وتدقيق وتحقيق لها، وهو عمل مشين مرفوض أخلاقيًّا وعلميًّا وبحثيًّا، ولذلك كان دور التحكيم العلميّ الدقيق مهمًّا لمنع هذه الآفات البحثيّة، والإشكالات التوثيقيّة.**

## ثانيًا: التدليس العلميّ:

وهذه مرتبة ثانية بعد السرقة المادة العلميّة الكاملة، وصورها السابقة، وهي أخذ الباحث كلام غيره، وبمصادره علىٰ اعتبار أنه رجع لهذه المصادر، وهو في الحقيقة لم يرجع إليها، وهذا تدليس مرفوض في البحث العلميّ، فالأمانة العلميّة تقتضي الرجوع إلىٰ هذه المصادر والتحقق منها، والاستفادة منها، وصياغتها بعبارته مع إضافاته التي يراها مناسبة.

## ثالثًا: الإيهام العلميّ في التوثيق:

**وهذا له صور كثيرة، ومنها:**

- **إثبات المصادر دون الرجوع إليها،** وتوثيق المعلومة أو المعلومات من مصادر مختلفة، دون معرفة من أي هذه المصادر استفاد الباحث هذه المعلومة أو المعلومات.

---

(١) الأستاذ الدكتور خالد عبد السلام، «كيف تتجنب السرقات العلمية؟»: (دليل بيداغوجي - تربوي تعليمي - عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، (ص٢٠-٢٢).

- **تكرار عبارة المرجع السابق،** لأنه قد يكون في أول الصفحة في الطبعة فيوهم، ولابد من تحديد الطبعة إذا كان الباحث يستخدم أكثر من طبعة للكتاب الواحد.

**رابعًا: ترك التوثيق والتنصيص للنصوص والاقتباسات:** وذلك بذكر النصوص والاقتباسات بدون وضعه بين قوسين، وكلما كان التنصيص محددًا، كان التوثيق سليمًا، والعكس بالعكس.

**خامسًا: ضعف الاعتماد علىٰ المصادر الأصيلة والمتخصصة في الموضوع:** ومن مثالب التوثيق الاعتماد علىٰ المصدر الثانوي أو المساعد مع وجود المصدر الأساسي، وكذلك التوثيق للمعلومة ينبغي أن يكون أصليًّا بمعنىٰ أول من ذكر المعلومة أو أنشأها، ومن عيوب التوثيق ترتيب المصادر في الهامش الواحد، والأصل: أن ترتب ترتيبًا زمنيًا أيضًا، «وترك نقل العلم عن مجهول»[(١)].

**سادسًا: الاعتماد علىٰ الذكاء الاصطناعيّ اعتمادًا كاملًا في تأليف النص:** دون توثيق الباحث منه، والنص علىٰ استخدامه، وهذا يعتبر انتهاكا صارخًا للأمانة العلميّة، وانتحال الباحث كلامًا ليس من تأليفه، ولم يصدر منه.

**سابعًا: تجنب التوثيق الإجمالي قدر الإمكان:** وذلك بأن تربط المعلومة بمصدرها مباشرة، وتوثيق كل معلومة بمفردها بحيث لو ذكر دليلًا أو مناقشة فيوثقه مباشرة، ولا تؤخر التوثيق إلىٰ حاشية واحدة[(٢)]، وتجنب التوثيق من مصدر وسيط مع وجود المصدر الأصلي إلا في حالة فقد المصدر الأصلي، وهو ما يسمىٰ بالعزو الجماعيّ أو الإجمالي، وهو أن يورد الباحث مجموعة من الأفكار ثم يذكر لها

---

(١) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٢٨).

(٢) شركة إثراء المتون، «مهارات كتابة البحوث الصفية في الفقه وأصوله»، (ص٢٨).

مجموعة من المصادر والمراجع جملة واحدة[١]، دون معرفة الفكرة من أي كتاب أخذت، وهذا يوهم علىٰ القارئ، وهو غير دقيق في عزو كل فكرة أو معلومة بمفردها، ومن مصدرها الخاصّ.

**ثامنًا: الاضطراب في ترتيب الكتب في الحاشية:** فلا بد من تقديم كتب الفن الواحد ثم الفنون الأخرىٰ، فإذا كان البحث في الفقه، فيقدم الفقه، ثم الأصول، ثم بقية العلوم.

**فإذا تساووا في الفن، فإذا كان البحث فقهيًّا، فيقدم الأسبق مذهبًا،** فيبدأ بكتب الحنفية، ثم المالكية، ثم الشافعية، ثم الحنابلة، فإذا تساووا في المذهب فيقدم الأسبق وفاة.

**وإذا كان البحث أصوليًّا فيكون التقديم للأسبق وفاة**[٢]، لأن الترتيب في الأصوليّ بحسب المدرسة الأصوليّة، وغاية ذكر سنة الوفاة معرفة التدرج في المعلومة، وأولية الكتابة فيها، ويُظهر منهجيّة الباحث في التدرج في بناء المعلومة الفقهيّة أو الأصوليّة.

**وعلاج كل هذه الإشكالات السابقة:** يكون بالدقة الشديدة في التعامل مع كل معلومة يستخدمها الباحث بنسبتها نسبة دقيقة لصاحبها، وتثبيت المصدر الذي استفاده منه، وذلك يتطلب إحياءَ البعد الأخلاقي في البحث العلميّ، والشعور بالمسؤولية العلميّة، والمراقبة لله تعالىٰ في أعماله.

**والظاهر:** أنه يلزم وضع ضوابط صارمة ودقيقة للتوثيق العلميّ، وكلما كانت هذه المعايير عالية ودقيقة، كان البحث العلميّ أكثر رقيًّا ودقة وقبولًا لدىٰ أوساط

---

(١) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٢٨).

(٢) شركة إثراء المتون، «مهارات كتابة البحوث الصفية في الفقه وأصوله»، (ص٣٠).

الباحثين والمؤسسات العلميّة، ومحققًا للنزاهة العلميّة، وهذه وظيفة التحكيم العلميّ الصارم والدقيق والذي سيأتي الكلام فيه، وأنواعه، وطرائقه وضوابطه.

**هذا، و«إن اقتباس النصوص، أو الآراء وادعاءها، وعدم نسبتها إلىٰ أصحابها عمل خاطئ، وتجن علىٰ الحقيقة...»[(١)]، وعمل مشين يجب تجنبه، والتحذير منه، ويلزم معه وضع التعليمات والآليات الفنية والعلميّة والإدارية لمنع وقوعها، واكتشافها، وعقوبة مرتكبيها بما يتناسب وقدسية العمل العلميّ النزيه القائم علىٰ الأمانة العلميّة.**

## كتابة مسودة البحث:

يلزم الباحث بعدها كتابة مسودة البحث، ومعاودة تنقيحها مرة بعد مرة حتىٰ يسلم من الأخطاء العلميّة، والمنهجيّة، والشكليّة، والتنظيميّة، واللغويّة، والإملائيّة، والنحويّة، والأسلوبيّة.

**وأخيرًا:** فإنه يتأكد عرض الموضوعات بصورة دقيقة، وواضحة، وأسلوب سهل، متحريًّا تسلسل الأفكار، وصلة موضوعات البحث وارتباط بعضها ببعض، وتنقيح العناوين وتهذيبها، وفق ما سبق من منهجيّة متسلسلة في بناء البحث العلميّ المتزن والمتقن والمحرر.

والتأكد من أن كل ما حوته الرسالة أو البحث مهم، وذو علاقة وثيقة بالبحث، ويتأكد من الإحالات إلىٰ المعلومات داخل البحث بشكل صحيح في مواضعها[(٢)].

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، (ص١٩٠).

(٢) المصدر السابق (ص٢٠٦، ٢١٢).

## تطبيق عملي
## لمواصفات كتابة الرسائل العلميّة في الجامعة الأردنية

**ومن أبرز ما ورد فيها ما يأتي:**

**أوّلًا: عدد صفحات الرسالة:** يكون الحد الأعلىٰ لعدد صفحات الرسالة أو الأطروحة (٢٥٠) صفحة، باستثناء الملاحق[١].

**ثانيًا: عناوين فصول الرسالة:** تبدأ عناوين فصول الرسالة في صفحات جديدة، ولا يجوز أن تبدأ في منتصف الصفحة أو آخرها، ويستخدم الحرف (١٤) للمتن، و(١٦) للعناوين الرئيسية عند الكتابة باللغة العربية[٢].

**ثالثًا: محتويات الرسالة:** تتكون الرسالة من:

- الصفحات التمهيدية: صفحة التفويض.
- صفحة العنوان: وفيها عنوان الرسالة كما أقرت من الدراسات العليا، واسم الطالب، واسم المشرف، ثم عبارة قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول علىٰ درجة الماجستير في الفقه وأصوله أو علىٰ درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله، السنة والشهر.
- صفحة الإهداء.
- صفحة الشكر.
- فهرس المحتويات.
- صفحة الملخص: يتضمّن: عنوان الأطروحة، أو الرسالة ثم اسم الباحث يليه اسم المشرف ثم كلمة (abstract)، ولا يزيد عدد كلماته (٢٥٠) كلمة، ويشتمل الملخص علىٰ أهداف الدراسة، وتحديد منهجيّة الدراسة، وتلخيص النتائج

(١) الجامعة الأردنية، «مواصفات كتابة الرسائل الجامعية»، (ص١).

(٢) المصدر السابق (ص١).

والاستنتاجات الرئيسية، ملخص باللغة التي كتبت بها، ثم ملخص باللغة الإنجليزية[١].

**رابعًا: التوثيق:** لا يجوز كتابة مراجع لم يرد ذكرها في الرسالة، وتكتب المراجع حسب ترتيب حروف الهجاء للاسم الأخير للمؤلف: «اسم العائلة»، ومن أقصىٰ اليمين باللغة العربية ثم الاسم الأول والثاني للمؤلف، وتوضع فواصل يليه سنة النشر بين قوسين ثم فاصلة، اسم الكتاب أو عنوان المقالة أو اسم الدورية، أو أي عنوان آخر بخط غامق[٢].

**خامسًا: الاقتباس:** أي مادة يشعر الباحث أنها علىٰ درجة من الأهميّة بحيث أن التصرف في وصفها قد يفقدها قيمتها العلميّة يجب تقديمها مقتبسة، أي كما هي تمامًا في المصدر، وقد يكون الاقتباس فكرة أو مقولة أو بيتًا من الشعر، أو وجهة نظر محددة، وهناك اقتباس قصير: نص لا يتجاوز (٤٠) كلمة، والاقتباس الكبير، وهو أكثر من (٤٠) كلمة[٣].

**سادسًا: المراجع:** كتابة المراجع في نهاية الرسالة، أو الأطروحة: فتكتب المراجع، والمصادر في قائمة واحدة وترتب هجائيًا حسب اسم العائلة للمؤلف الأول (أو اسم الشهرة)، ويجب ذكر جميع أسماء المؤلفين المشتركين في البحث، وهناك طرائق الدوريات والكتب ووقائع المؤتمرات، والرسائل الجامعيّة غير المنشورة، منشورات المؤسسات، المخطوط، وبراءات الاختراع، والأوراق المقبولة للنشر، وأحكام المحاكم، والصحف، وإذا كان المعلومات من شبكات الاتصال الإلكترونيّة ينقل الرابط مع تاريخ الدخول إلىٰ الموقع[٤].

---

(١) الجامعة الأردنية، «مواصفات كتابة الرسائل الجامعية»، (ص٧-٢٠).

(٢) المصدر السابق (ص١٣١-٣٢).

(٣) المصدر السابق (ص٣٤-٣٥).

(٤) المصدر السابق (ص٣٥-٤٢).

## الفرع الرابع
## المراجعة والتدقيق، وكتابة قائمة المصادر، والفهارس الفنية

**وهي الخطوة الأخيرة، وتكون بعد إصدار المسودة الأولىٰ للبحث.**

ولابد من التدقيق والتأكد من سلامة المعلومات، وسلامة نقلها، وسلامة توثيقها، وتهميشها تهميشًا سليمًا وفق مناهجه، ويفضل أن يدفع البحث إلىٰ مدقق علميّ، ولغوي.

**وقد سبق البحث في كيفية كتابة المصادر في آخر البحث أو الرسالة العلميّة وفق تعليمات كل جهة أكاديمية** أو مجلة علميّة، كما أن الفهارس الفنية كانت تأخذ حيزًا كبيرًا، مما يفضل الاقتصاد فيها بحسب الحاجة.

**ويبدو:** أن تقنيات الوصول إلىٰ المعلومة في برامج الوورد وبرامج النشر المكتبي قد اختصرت هذا الجهد، وأصبح يمكن الوصول إلىٰ المعلومات دون الحاجة إلىٰ التوسع في الفهارس؛ لأنها تضخم صفحات الرسالة، وخاصّة في التحقيق العلميّ للمخطوطات، وكذلك التوسع في الترجمة للأعلام الواردين في الرسالة أو البحث والأفضل أن يكتفىٰ بذكر سنة الوفاة للمؤلف.

**وههنا لابد من الإشارة إلىٰ دور المشرف الأكاديمي الضروري** في تسديد الطالب في كل مرحلة من مراحل بحثه، ويوجهه للطرائق السليمة في الجمع والكتابة والمعالجة والصياغة عن طريق لقاءات دورية مع المشرف المتخصص في موضوع الباحث.

**وفي خاتمة مراحل الكتابة للبحث العلميّ يحسن التنبيه إلىٰ بعض القضايا العمليّة المكملة لهذه الخطوات في بناء المادة العلميّة للبحث أو الرسائل، ومنها:**

### أوَّلًا: بناء ملخص البحث باللغة العربية والإنجليزية، ومعاييره:

وملخص البحث أو الرسالة عادة ما يتضمّن التصريح بعنوان البحث أو الرسالة، وعرض مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهم فصولها، والمنهج المستخدم

بإجمال، ثم استعراض أهم النتائج والتوصيات.

وعادة لا يزيد الملخص باللغة العربية عن صفحة واحدة، وقد يحده بعضهم بما لا يزيد عن (٢٥٠) كلمة، وتتم ترجمة الملخص باللغة العربية إلي اللغة الإنجليزية لسهولة عرضها في محركات البحث العالميّة، وليتعرف الباحثون العالميون علىٰ الإنتاج العلميّ.

## ثانيًا: خاتمة البحث وتوصياته:

**الخاتمة:** «هي النتيجة المنطقيّة، وهي المساهمة الأصيلة، والإضافة العلميّة الجديدة التي تنسب إلىٰ الباحث بلا مزاحمة أو منافسة»[(١)].

ولهما معايير خاصّة تتصل بالإجابة عن مشكلات البحث، فالخاتمة تعبر عن الإجابة عن أسئلة البحث، وتكون النتائج بعدد الأسئلة في نقاط محددة فيها.

ومن المناسب أن يبتعد الباحث عن ذكر القضايا العامّة في الخاتمة، والنتائج التي سبق إليها الباحثون في الدراسات السابقة قبله.

**وأما التوصيات:** فهي الآليات العمليّة التي من خلالها يتم تحقيق نتائج البحث.

فقد تكون التوصيات متصلة بالمحاكم الشرعيّة، أو تعديل بعض المواد القانونية، أو القيام بنشاطات علميّة أو ورش عمل أو دورات تدريبية أو التوصية باستكمال الموضوع في رسائل جامعية أخرىٰ، أو التوصية دراسة جزئية بصورة أوسع، أو الدعوة إلىٰ عقد مؤتمرات أو ندوات متصلة بالموضوع، أو التوصية بالتنمية المجتمعية.

**وقيمة البحث الحقيقية:** بما يتم ترجمته بتوصيات تحقق أغراض البحث العلميّ، وهو تطوير المعرفة الشرعيّة وتحويلها إلىٰ برامج عمليّة تسهل من الاستفادة منها.

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، (ص٢١٠).

## عرض ملخص لخطوات إعداد البحث علىٰ النحو الآتي[1]:

(١) وانظر هذا الملخص: الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٣٣).

## الخطوات المتدرجة لاختيار موضوع رسالة الماجستير والدكتوراه إلىٰ المناقشة العلميّة:

إن اختيار موضوع البحث يتطلب من الباحث السير وفق صورة متكاملة لمراحل كتابة البحث من البداية حتىٰ النهاية، وهي خطوات يلزم الباحث التأكد من كل خطوة ليذهب إلىٰ الخطوة التي بعدها حتىٰ يتم بحثه علىٰ النحو المرضي والمناسب، وفق الجدول الآتي[1]:

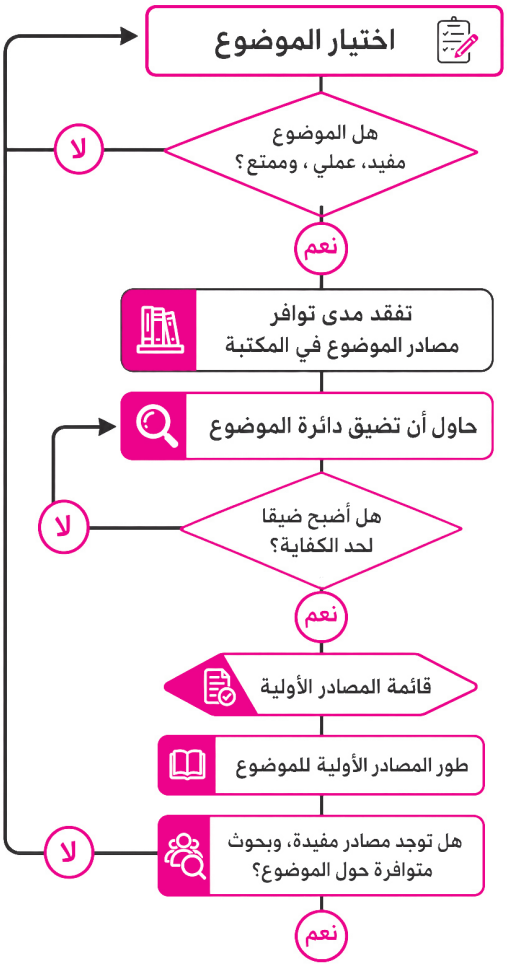


(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، «كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة»، مكتبة الرشد، (ص٤٤-٤٦).

أقرأ دون ملاحظات،
ليدك اندماج فكري مع الموضوع
هل تستطيع أن تركز
على عنصر واحد محدد؟
لا
نعم
طور العناصر الرئيسية للموضوع في عبارات محددة
استمر في القراءة وتدوين المعلومات
هل أصبحت لديك
الفهم الكافي للملاحظات
والمعلومات والأفكار؟
لا
نعم
نقح أفكار الموضوع، وعناصره الرئيسية
ضع هيكل المسودة (الخطة التفصيلية)
اكتب مسودة البحث كلاً، أو أجزاء
اكتب مسودة المقدمة والخاتمة
هل أنت
راض عن العمل (تذكر أن وقتك
محدود؟)
لا
نعم

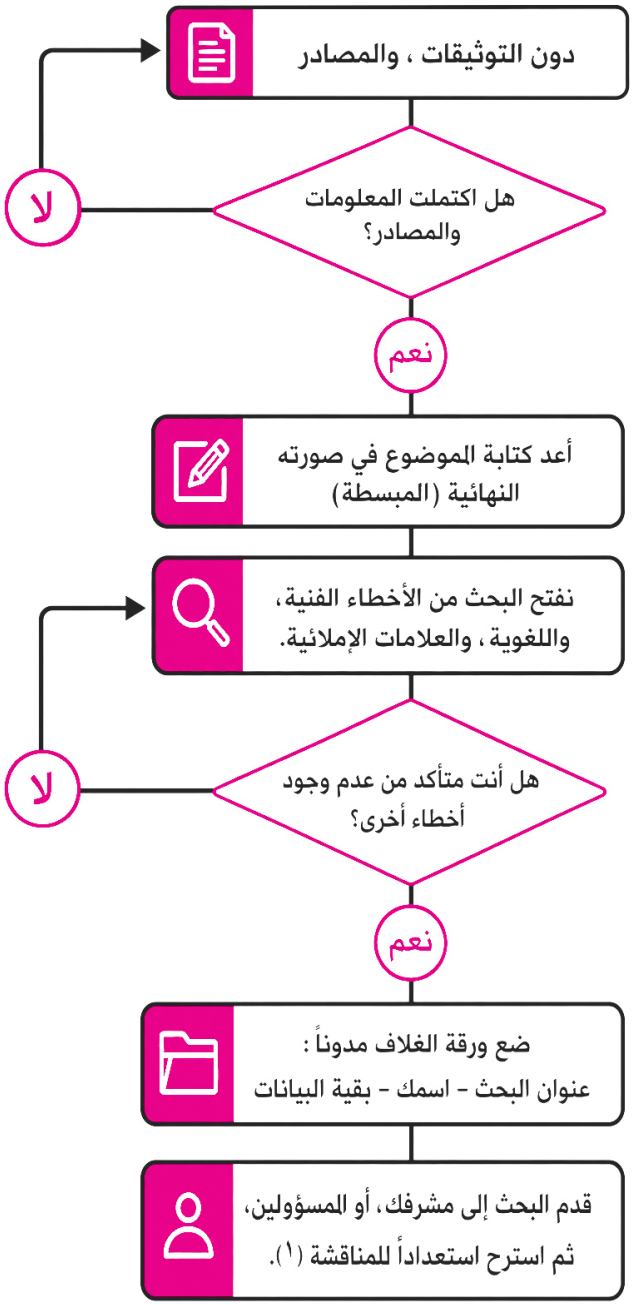
دون التوثيقات ، والمصادر
هل اكتملت المعلومات والمصادر؟
لا
نعم
أعد كتابة الموضوع في صورته النهائية (المبسطة)
نفتح البحث من الأخطاء الفنية، واللغوية ، والعلامات الإملائية.
هل أنت متأكد من عدم وجود أخطاء أخرى؟
لا
نعم
ضع ورقة الغلاف مدوناً :
عنوان البحث - اسمك - بقية البيانات
قدم البحث إلى مشرفك، أو المسؤولين، ثم استرح استعداداً للمناقشة (١).

## نماذج عمليّة
## لاختيار موضوعات الماجستير والدكتوراه والبحث العلميّ
## مطبقا فيها مفردات إعداد الخطة مفصلة من أعمال المؤلفين

من خلال تجربة المؤلفين في الخبرة التدريسية؛ فإنه يفضل تكليف الطلبة لعمل نموذج اختيار البحث لمرحلة البكالوريوس، والبحث لمادة مناهج البحث في الدراسات العليا، وتدريبهم علىٰ اختيار موضوع رسالة الماجستير، وأطروحة الدكتوراه من الأسبوع الثاني من الدراسة.

وذلك لتدريبهم علىٰ إنجاز نموذج خطة البحث ليتمكن من اختيار موضوعه مبكرًا، وهذا يعينه عليه عرض نماذج متكاملة لاختيار الموضوعات العلميّة.

وكلما كان البحث المختار في المادة هو فكرة رسالة الماجستير كان أحسن، ليتمكن الباحث من تطبيق قواعد اختيار الموضوع، ومواضعات الكتابة العلميّة السليمة أثناء الفصل الدراسي الذي تدرس فيه مادة مناهج البحث العلمي.

## النموذج الأول
## بحث الاستحسان في مسائل الأيمان

**دراسة أصولية تطبيقية**

بحث منشور في مجلة دراسات الجامعة الأردنية[1]، للدكتور محمد خالد منصور.

(١) المجلد (٥٢)، العدد: (٤)، ٢٠٢٥م.

## الملخص

**يهدف البحث إلىٰ:** معرفة مدىٰ حجم تناول الفقهاء لمنهج الاستحسان في باب الأيمان ومسائله، ومدىٰ تصريحهم بالاستحسان فيه، ومدىٰ الحجم التطبيقي فيه، بغرض التخفيف والتيسير علىٰ المكلف.

**إشكالية البحث:** في سؤالين هامين ما معنىٰ الاستحسان في باب الأيمان والكفارة، ببيان أسبابه وتأصيله؟ ما أثر الاستحسان في مسائله التفصيليّة في باب الأيمان والكفارة المنصوص عليها والمستنبطة.

**المنهجيّة:** أن أسلك المنهج الاستقرائي في البحث عن نصوص الفقهاء في مسائل الأيمان وكفارة اليمين المنعقدة، وتحليلها لبيان حقيقة الاستحسان فيها، والمقارنة بين هذه النصوص، ثم المنهج الاستنتاجي في تأصيل الاستحسان في الأيمان، واستنتاج قواعده وضوابطه وأسبابه وأنواعه.

**ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث:** أن الاستحسان في الأيمان «**أداة منهجيّة علميّة أصولية في استثناء جزئيات من القواعد العامّة ؛ تيسيرًا وتخفيفًا تحقيقًا لمقصد الشارع من اليمين والكفارة**، وظهرت عناية الفقهاء بالاستحسان في الأيمان والكفارة كبيرة في المذهب الحنفي ثم المالكي ثم الشافعي، وكان قليلًا نسبيًّا في المذهب الحنبلي.

**الخلاصة:** قامت فكرة البحث علىٰ التأصيل والاستنتاج لتوظيف منهج الاستحسان باتجاهاته الثلاثة في باب الأيمان عند الفقهاء.

**الكلمات المفتاحية:** الاستحسان، أصول الفقه، الأيمان.

## «نموذج مشروع البحث»

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين، وعلىٰ آلة وصحبه أجمعين، وبعد،

فإن البحث الأصوليّ التطبيقي من أهم جوانب التجديد في علم أصول الفقه الإسلاميّ، وذلك من خلال استخدام الاستحسان الأصوليّ، وهو منهج أصولي أصيل ينبثق من الكتاب والسنة وعمل الصحابة، وعمل الفقهاء المتقدمين، وهو ما اعتمد عليه الفقهاء المعاصرون في تخريج كثير من الأحكام الشرعيّة وفق هذا المنهج الأصوليّ الذي يقوم علىٰ الاستثناء من القاعدة العامّة وفق دليل الاستثناء تحقيقًا للتيسير والتخفيف ورفع الحرج، وعليه فقد جاءت مشكلة الدراسة وفق الآتي:

يتضمّن البحث موضوعًا أصوليًّا تطبيقيًّا مهمًا، وهو الاستحسان في باب من أبواب الفقه الإسلاميّ، وهو الأيمان، وما يتعلق به من مسائل.

**وتتحدد مشكلة الدراسة في:**

١- ما معنىٰ الاستحسان في باب الأيمان والكفارة، وما تأصيله، وعلاقته بالقواعد الفقهيّة ؟

٢- ما أسباب استخدام الاستحسان الأصوليّ في باب الأيمان والكفارة؟

٣- ما تطبيقات الاستحسان في مسائله التفصيليّة في باب الأيمان والكفارة المنصوص عليها والمستنبطة؟

**أهداف الدراسة:**

تتضمن الدراسة جملة من الأهداف هي:

١- استقراء واستنتاج معنىٰ الاستحسان في باب الأيمان والكفارة، واستنتاج تأصيله وعلاقته بالقواعد الفقهيّة.

٢- استنتاج أسباب استخدام الاستحسان في باب الأيمان والكفارة

٣- استقراء تطبيقات الاستحسان في مسائله التفصيليّة المنصوص عليها والمستنبطة في باب الأيمان والكفارة، واستنتاج مواضع الاستحسان فيها.

**أهمية الدراسة:**

١- حاجة البحث الأصوليّ التطبيقي إلىٰ مزيد من الدراسات الأصوليّة التطبيقية لمنهج الاستحسان في أبواب الفقه الإسلاميّ، ومنها: باب الأيمان والكفارة.

٢- حاجة الباحثين والمفتين لمعرفة أثر الاستحسان في مسائل الاستحسان المبنية علىٰ الاستثناء والتخفيف عن المكلفين، وتحقيق مقاصد الشريعة من رفع الحرج والتيسير علىٰ المسلمين.

٣- حاجة الدراسات الأصوليّة لفتح باب الدراسات المنهجيّة في توظيف الأدلة المختلف فيها في التطبيق الفقهيّ المعاصر.

**الدراسات السابقة:**

لم يجد الباحث دراسة في أثر الاستحسان في باب الأيمان والكفارة، غير أنه وجد دراسات في الاستحسان الأصوليّ عمومًا مثل: الاستحسان: حقيقته، وأنواعه، حجيته وتطبيقاته المعاصرة للدكتور يعقوب عبد الوهاب الباحثين، ودراسات في تطبيقات الاستحسان في بعض أبواب الفقه مثل: أثر الاستحسان في أحكام الزكاة وتطبيقاته في القضايا الاجتهادية المعاصرة للدكتورة حنين محمد خالد منصور، ط١، مكتبة الذهبي، الكويت، ٢٠٢١م.

مما جعل البحث يضيف جديدًا في استقراء مصطلح الاستحسان في مسائل الأيمان من خلال كلام الفقهاء المتقدمين سواء ما نص عليه الفقهاء القدامىٰ في مصنفاتهم في المذاهب الأربعة، أم من خلال استخدامهم للاستحسان في مسائل الأيمان استنباطًا من خلال استخدامهم لمنهج الاستثناء من القاعدة العامّة بدليل

خاص في مجال الأيمان تخفيفًا عن المكلفين.

**منهج الدراسة:**

سيستخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن والذي سينتج عنه استنتاج الأحكام التي يتأثر بها باب الأيمان والكفارة بمنهج الاستحسان الأصوليّ.

**خطة البحث:**

**المبحث الأول:** التعريف بالاستحسان في مسائل الأيمان وكفارة اليمين المنعقدة، وأسباب وقوعه فيهما، وأنواعه فيهما.

**المبحث الثاني:** التأصيل الشرعيّ للاستحسان في الأيمان، وأنواع الاستحسان فيها.

**المبحث الثالث:** التطبيقات لمسائل الاستحسان التي نص عليها الفقهاء صراحة والمستنبطة.

## النموذج الثاني
## الإنكار عند الأصوليين وعلاقته بالأدلة الشرعيّة

**للدكتورة هبة محمد خالد منصور**

**رسالة ماجستير مقدمة إلىٰ الجامعة الأردنية[1]، سنة ٢٠٢١م**

### الملخص

تتناول الدراسة مصطلح الإنكار عند الأصوليّين وعلاقته بالأدلة الشرعيّة، وهو موضوعٌ أصوليٌّ مهمٌّ، لم يلق عناية الباحثين المعاصرين، ممّا تطلّب وجود دراسةٍ علميّةٍ تبيّن معناه ودلالته وفق سياقاته عند الأصوليّين.

(١) رسالة منشورة، مكتبة الذهبي، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٢٢م.

وقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصولٍ وخاتمةٍ، بحثت في الفصل الأوّل معنىٰ الإنكار عند الأصوليّين والألفاظ ذات الصلة، وتأصيله وحكمه العام، وحكم المنكر عمومًا، وعلاقة الإنكار بموضوعات علم أصول الفقه والمصطلحات الأصوليّة والمقاصد الشرعيّة، ومقاصد الاجتهاد الأصوليّ.

وبحثت في الفصل الثاني علاقة الإنكار عند الأصوليّين بالأدلة الأصليّة، وهي الكتاب والسنة، وما تفرع عنهما من موضوعاتٍ: كالنسخ، ومسائل الحكم الشرعيّ والدلالات.

وبحثت في الفصل الثالث علاقة الإنكار عند الأصوليّين بالأدلة التبعيّة، وهي الإجماع، والقياس، والاستحسان، والعرف.

وقد اعتمدت في الدراسة علىٰ المنهج الاستقرائيّ التحليلي القائم علىٰ المقارنة والاستنتاج.

وقد تبيّن من خلال الدراسة أنّ الإنكار عند الأصوليّين مصطلحٌ دلاليّ له سياقاتٌ مختلفةٌ وردت عند الأصوليّين بحسب طبيعة الاستخدام، مع أن الأصل في استخدام الأصوليّين أنّه مصطلحٌ دلالي يدلّ علىٰ نفي القول الأصوليّ بغرض تضعيفه.

## «نموذج مشروع رسالة الماجستير»

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام علىٰ أشرف المرسلين، وعلىٰ آلة وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ مصطلح الإنكار من المصطلحات التي استخدمها الأصوليّون في المصادر الأصوليّة علىٰ اختلاف مناهجهم، وقد ظهر استخدام هذا المصطلح مبثوثًا في موضوعاتٍ مختلفةٍ من موضوعات علم الأصول.

وقد استخدم المصطلح في سياقاتٍ مختلفةٍ بحسب إرادة الأصوليّ للمعنىٰ

المناسب للسياق، ممّا يستدعي دراسته، باستقراء المواضع التي عبّر فيها الأصوليّون بالإنكار، وما أنواعه، وما علاقته بالمصطلحات الأخرىٰ ذات الصلة، مثل: الجحود والشذوذ، وغيرهما من المصطلحات.

وستركز الدراسة علىٰ كيفيّة تعامل الأصوليّين مع من أنكر أصلًا من الأصول الشرعيّة كإنكار التعبّد بخبر الواحد، والإجماع، والقياس، والنسخ، وغيرها من الأصول الشرعيّة.

**مشكلة الدراسة وأهمّيّتها وأهدافها:**

**مشكلة الدراسة الأساسيّة هي:**

**ما الإنكار عند الأصوليّين، وما علاقته بالأدلة الشرعيّة؟ وقد تفرّع عنها جملةٌ من الأسئلة الآتية:**

**أوّلًا:** ما معنىٰ الإنكار عند الأصوليّين؟ وما تأصيله؟ وما الألفاظ ذات الصلة به؟ وما موقعه من المنظومة المصطلحيّة في أصول الفقه وفق مدارسه؟ وما أقسامه وفق موضوعات علم الأصول، وحكمه العام عند الأصوليّين، وعلاقته بالمقاصد الشرعيّة؟

**ثانيًا:** ما علاقة الإنكار بالأدلة الشرعيّة الأصليّة، وتفصيلاتها، وآثارها الفقهيّة حيث وجدت؟

**ثالثًا:** ما علاقة الإنكار بالأدلة التبعيّة، وتفصيلاتها، وآثارها الفقهيّة حيث وجدت؟

**أهداف الدراسة:**

**أوّلًا:** استقراء معنىٰ الإنكار عند الأصوليّين بالاستقراء، وتأصيله بالاستنباط، وبيان علاقته بالألفاظ ذات الصلة، وعلاقته بالمصطلحات الأصوليّة الأخرىٰ، واستقراء أقسامه، واستنتاج حكمه العامّ عند الأصوليّين، واستنتاج علاقته بالمقاصد الشرعيّة.

**ثانيًا:** استنتاج علاقة الإنكار بالأدلة الشرعيّة الأصليّة، وتفصيلاتها، وآثارها

الفقهيّة حيث وجدت.

**ثالثًا:** استنتاج علاقة الإنكار بالأدلة الشرعيّة التبعيّة، وتفصيلاتها، وآثارها الفقهيّة حيث وجدت.

## أهميّة الدراسة:

**أوّلًا:** الحاجة إلىٰ دراسةٍ أصوليّةٍ متخصّصةٍ تدرس مصطلح الإنكار عند الأصوليّين، وعلاقتها بالأدلة الشرعيّة.

**ثانيًا:** الحاجة إلىٰ دراسة معمّقةٍ في مصطلح الإنكار بسياقاته المختلفة؛ لتثبيت العمل بالأدلة الشرعيّة، وتسديد العمل الأصوليّ والفقهيّ، ونفي الشذوذ عن الدراسات الأصوليّة والفقهيّة، والدفاع عن الأدلة الشرعيّة في زمانٍ بدأت تظهر دعواتٌ للنيل من الثوابت الشرعيّة والأصول المستقرّة.

**ثالثًا:** حاجة علم الأصول لإحياء الدراسة المصطلحيّة في أصول الفقه، ودراستها، وبيان التباين بين المدارس الأصوليّة في دراسته.

**رابعًا:** حاجة الدراسات المعاصرة لدراسة ظاهرة الإنكار الأصوليّ دراسةً مقارنةً وفق المعطيات المعاصرة للاجتهاد الفقهيّ المعاصر.

## الدراسات السابقة:

لم تقف الباحثة علىٰ دراسةٍ تناولت الإنكار عند الأصوليّين وعلاقته بالأدلة الشرعيّة؛ ولكنّها وجدت ما يكون قريبًا أو بعيدًا من الموضوع في جزئياته علىٰ النحو الآتي:

**أوّلًا:** بحثت الموسوعة الفقهيّة الكويتية مصطلح: «إنكار» لغةً وفقهًا، وتضّمن البحث في المصطلح التعريف اللغوي لمصطلح «إنكار»، وأنه يطلق علىٰ ثلاثة معان لغوية سأستفيد منها في بناء المعنىٰ اللغوي له، وبينت أنه اصطلاح الفقهاء فيرد استعمال «الإنكار» بمعنىٰ الجحد، وبمعنىٰ تغيير المنكر، ولم يستدل علىٰ وروده بمعنىٰ الجهل في شيء من كلامهم؛ مما سيعزّز معنىٰ الإنكار عند الأصوليّين.

وقد تناولت الموسوعة الألفاظ ذات الصلة، وهي النفي، والنكول والرجوع، والاستنكار، وبيان علاقة الألفاظ ذات الصلة بمصطلح الإنكار عند الأصوليّين، وقد تعرضت بعدها الموسوعة للأحكام الشرعيّة المتعلقة بالإنكار في الدعوىٰ وما يتحقق به الإنكار من النطق وامتناع من الإقرار والإنكار، والسكوت، والمواضع التي يستحلف فيها المنكر، والتي لا يستحلف فيها، وحكم جحد الحقوق، والإنكار وأثره في العقود من عارية ونحوها، وإنكار الردة، والصلح مع الإنكار والإنكار في المنكرات.

غير أن الموسوعة تعرّضت بأسلوبٍ مختصرٍ جدًا لمسألةٍ سيكون لها تعلّقٌ كبيرٌ بموضوع البحث، وهي إنكار شيءٍ من أمور الدين، أو ما يعبّر عنه بإنكار المعلوم من الدين بالضرورة،

وهناك مواضع أخرىٰ قليلةٌ نصّ فيها علىٰ مصطلح الإنكار في الموسوعة الفقهيّة، وهي جزئياتٌ فيها إشاراتٌ مختصرةٌ جدا، كحكم إنكار المعلوم من الدين بالضرورة، وحكم منكر الأحكام الشرعيّة الإجماعيّة، كإنكار الصلاة والصوم والزكاة والحجّ.

**ثانيًا:** يبحث الأصوليّون المعاصرون إنكار القياس، والنسخ، والإجماع في المصادر المعاصرة وبصورةٍ مختصرةٍ، وعقب هذه الأدلة دون التعمّق في تفصيلاتٍ جهة الإنكار، وحكم منكرها، والآثار الفقهيّة المترتّبة علىٰ ذلك الإنكار.

ممّا يتطلّب استقراء كتب الأصوليّين المتقدّمين والمعاصرين لبناء مفهوم الإنكار عندهم، وتأصيله.

**ثالثًا:** بالعمش، الدكتور فيصل بن سعيد بن عبد الله (٢٠٠٥م)، دراسة مقارنة «المسائل الفقهيّة التي أنكر فيها ابن حزم الاستدلال بالقياس في أبواب العبادات في المُحلّىٰ»، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ بكلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة، بمكة المكرمة، إشراف الدكتور أحمد بن عبد العزيز عرابي، وقد تعرض الباحث فيها في الفصل الأول لترجمة ابن حزم الظاهري وحياته الشخصيّة والعلميّة، ثم خصص الفصل

الثاني للقياس وحجيته، وعرض تعريف القياس وأركانه، وأقسامه، وحجيته بين أدلة مثبتي القياس وأدلة نافيه، ولم يتعرّض لمصطلح الإنكار لا من قريبٍ أو من بعيدٍ إلّا في العنوان فقط، ثمّ استعرض المسائل الفقهيّة التي أنكر فيها ابن حزم الاستدلال بالقياس.

**رابعًا:** النملة، الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن عبد الله بن علي (٢٠٠٩م)، الآراء الشاذة في أصول الفقه، (دراسة استقرائية نقدية)، رسالة دكتوراه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة بالرياض، دار التدمرية، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، وهذه الرسالة هي أحد المصطلحات ذات الصلة بالإنكار عند الأصوليّين، وتوسّع في تعريف الشاذ عند الأصوليّين، وذكر فيها أنّ الإنكار أحد أسباب الشذوذ الأصوليّ، وذكر جملة من الآراء الشاذة التي سببها الإنكار، وذكرها مجملة، ولكنه حينما ذكر هذه المسائل ذكرها عناوين مجردة عن أي نوع معالجة بحقيقة الإنكار أو علاقته بالشذوذ، وجاء الأمر مجرد العنوان فقط؛ مجردًا عن أي ربط بحقيقة الإنكار ولم يوضح الباحث علاقة ما ذكره من مسائل الإنكار بالشاذ عند الأصوليّين، وهو ما ستقوم به الدراسة مع تعميق البحث في مسائل الإنكار وفق التأصيل الشرعيّ له.

ولم يتعرّض لمصطلح الإنكار بشيءٍ من التعريف، وإنّما ذكره عرضًا، مع كونه أحد المصطلحات المهمّة في رسالته.

وهذه الدراسة ستفتح باب الدراسات الأصوليّة في مصطلحاتٍ دلاليّةٍ أخرىٰ يحتاجها البحث الأصوليّ.

**ممّا سبق يتبيّن أنّ جوانب الإضافة التي ستقدّمها هذه الدراسة تتمثّل في النقاط الآتية:**

**أوّلًا:** بناء مفهوم الإنكار عند الأصوليّين من خلال الاستقراء لهذا المصطلح.

**ثانيًا:** تأصيل هذا المفهوم، وبيان أقسامه، وعلاقته بالمصطلحات ذات الصلة، وعلاقته بالشذوذ الفقهيّ والمصطلحات الأصوليّة الأخرىٰ، وليفتح الباب أمام الدراسات المصطلحيّة في أصول الفقه.

**ثالثًا:** استقراء المسائل الأصوليّة التي وقع فيها الإنكار -قدر الاستطاعة-، ومن قال به من الأصوليّين، وحكم منكره، والآثار الفقهيّة المترتّبة على هذا الإنكار حيث وجدت، وكان الخلاف حقيقيًّا موضوعيًّا لا لفظيًّا.

**رابعًا:** بيان حكم منكر المسائل الأصوليّة، ومعالجة آثار الإنكار في التفريع الفقهيّ حيث وجدت.

## منهج البحث وإجراءاته:

### أوّلًا: منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج العلميّ القائم على:

- **المنهج الاستقرائيّ:** وذلك باستقراء النصوص الأصوليّة في موضوع الإنكار من الكتب الأصوليّة، والكتب الفقهيّة، واستقراء النصوص في حكم منكر الدليل، وما تفرّع عنه من مسائل.
- **المنهج التحليليّ النصوصي الأصولي:** وذلك بتحليل النصوص الأصوليّة تحليلًا يعطينا الحكم لهذا الإنكار بأقسامه وتفصيلاته.
- **المنهج الأصولي المقارن:** وذلك بالمقارنة بين النصوص الأصوليّة، وآراء الأصوليّين في موضوعات الإنكار، مع المقارنة بين أقوال الأصوليّين.
- **المنهج الاستنباطيّ:** وذلك باستنباط معنى الإنكار، وحكم الإنكار في تفصيلاته، واستنتاج آثاره الفقهيّة.
- **المنهج التطبيقي الأصولي:** وذلك بالتطبيق لمصطلحات الإنكار في الموضوعات الأصولية المختلفة ببيان الأثر المترتب عليه في الفروع الفقهية.

### ثانيًا: إجراءات البحث:

**قامت هذه الدراسة على مجموعةٍ من الإجراءات:**

**أوّلًا:** عرض مسائل الإنكار وفق المنهجيّة المفصّلة في بناء تعريف الإنكار عند

الأصوليّين.

**ثانيًا:** نقل النصوص الأصوليّة الدالة علىٰ استخدام مصطلح الإنكار عند الأصوليّين في كل موضعٍ للإنكار؛ لكونها أدلةً وشواهد علىٰ وجود المصطلح.

**ثالثًا:** عرض الآثار الفقهيّة من المصادر الأصليّة حيث وجدت، وكان الخلاف معنويًّا لا لفظيًّا.

**رابعًا:** التعريف بالمصطلحات الأصوليّة والفقهيّة - حيث لزم الأمر -.

**خامسًا:** عزو الآيات القرآنية إلىٰ موضعها من السور الكريمة.

**سادسًا:** تخريج الأحاديث النبويّة من مصادرها الأصليّة والحكم عليها صحّةً وضعفًا، فإن كانت في الصحيحين اكتفي بهما، وإن كانت في غيرهما استكمل التخريج من الكتب الستة، والحكم علىٰ الأحاديث النبوية صحة وضعفًا.

**سابعًا:** ترجمت باختصار للأعلام غير المشهورين -والشهرة نسبية-، وخاصّة الترجمة للمنكرين من الأصوليّين.

**ثامنًا:** ترتيب الكتب في فهرس المصادر والمراجع علىٰ أسماء المؤلفين، ترتيبًا ألفبائيًّا، مع عدم الاعتداد بـ(ال)، و(أبو)، و(ابن) في بداية الأسماء.

**خطة الدراسة:**

تتكوّن الدراسة من ثلاثة فصولٍ وخاتمةٍ:

**الفصل الأوّل:** معنىٰ الإنكار عند الأصوليّين وحكمه العام وتأصيله، وعلاقته بموضوعات أصول الفقه، وعلاقته بالمصطلحات الفقهيّة والأصوليّة والمقاصد الشرعيّة ومقاصد الاجتهاد الشرعيّ.

**المبحث الأول:** تعريف الإنكار لغةً واصطلاحًا، والألفاظ ذات الصلة.

**المطلب الأوّل:** تعريف الإنكار في اللغة.

**المطلب الثاني:** تعريف الإنكار في الاصطلاح الأصوليّ.

**المطلب الثالث**: الألفاظ ذات الصلة.

**المبحث الثاني**: التأصيل الشرعيّ للإنكار وحكمه العام، وعلاقته بموضوعات علم أصول الفقه.

**المطلب الأوّل**: التأصيل الشرعيّ للإنكار.

**المطلب الثاني**: حكم الإنكار العام وحكم المنكر إجمالًا.

**المطلب الثالث**: علاقة الإنكار بموضوعات علم أصول الفقه.

**المبحث الثالث**: علاقة الإنكار بالمصطلحات الفقهيّة والأصوليّة.

**المطلب الأوّل**: تعريف المصطلح الفقهيّ والأصوليّ وأقسامها، وأهميّة المصطلح الفقهيّ والأصوليّ في بناء علميّ الفقه وأصوله.

**المطلب الثاني**: علاقة مصطلح «الإنكار» بالمصطلحات الفقهيّة والأصوليّة، وآفاق البحث العلميّ في المصطلحات الفقهيّة والأصوليّة انطلاقًا من فكرة بحث مصطلح الإنكار عند الأصوليّين.

**المبحث الرابع**: علاقة مصطلح الإنكار بمقاصد الشريعة، ومقاصد الاجتهاد الأصوليّ.

**المطلب الأوّل**: علاقة مصطلح الإنكار بمقاصد الشريعة.

**المطلب الثاني**: علاقة مصطلح الإنكار بمقاصد الاجتهاد الأصوليّ.

**الفصل الثاني**: علاقة الإنكار عند الأصوليّين بالأدلة الأصليّة.

**تمهيد**: في معنىٰ الأدلة الشرعيّة، وتقسيماتها، والتقسيم المقترح في ربط علاقة الإنكار عند الأصوليّين بها.

**المبحث الأوّل**: علاقة الإنكار بالقرآن الكريم.

**المبحث الثاني**: علاقة الإنكار بالسنة النبويّة.

**المطلب الأوّل**: علاقة الإنكار التعبّد بخبر الواحد.

**المطلب الثاني**: علاقة الإنكار بالراوي (الشيخ).

**المبحث الثالث**: علاقة الإنكار بالنسخ.

**المبحث الرابع**: علاقة الإنكار بمسائل الحكم الشرعيّ المتعلّقة بالكتاب والسنة.

**المطلب الأوّل**: علاقة الإنكار بالواجب الموسع.

**المطلب الثاني**: علاقة الإنكار بالمباح.

**المبحث الخامس**: علاقة الإنكار بمسائل الدلالات المتعلّقة بالكتاب والسنة.

**المطلب الأوّل**: علاقة الإنكار بالمجاز.

**المطلب الثاني**: علاقة الإنكار بمفهوم المخالفة.

**المطلب الثالث**: علاقة الإنكار بمفهوم اللقب.

**الفصل الثالث**: علاقة الإنكار عند الأصوليّين بالأدلة التبعيّة.

**المبحث الأوّل**: علاقة الإنكار بالإجماع.

**المبحث الثاني**: علاقة الإنكار بالقياس.

**المبحث الثالث**: علاقة الإنكار بالاستحسان.

**المبحث الرابع**: علاقة الإنكار بالعرف.

**المبحث الخامس**: علاقة الإنكار ببقية الأدلة التبعيّة.

## المبحث الثالث
## مناهج البحث الشرعيّة العامّة والخاصّة في الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعيّة

**المناهج العلميّة جزء لا يتجزأ لكل عمليّة** من عمليّات البحث بمراحلها السابقة، **وهي كالتيار الكهربائي يسري في جسم البحث العلميّ، وبدونه يكون البحث العلميّ بلا روح**، وقد سبق ذكرها مجملة وفقًا لسياقها في مراحل البحث العلميّ، والآن يأتي إفرادها هنا بالتفصيل لأهمّيّتها، وتشقيق موضوعاتها علىٰ نحو متدرج يبين أغراضها، ويمنع من وقوع الإشكالات عند تركها أو القفز علىٰ بعضها.

**أما المنهج في اللغة فهو:** الطريق الواضح[1]، ويطلق المنهج البحثيّ علىٰ عدة مستويات:

### المستوى الأول: المستوى المنهجيّ البحثيّ العام:

وهي القواعد التي يتبعها الباحث في إعداد بحثه، أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة لكشف حقيقة، وللبرهنة عليها للآخرين، ويتأثر هذا المنهج بحسب طبيعة العلم والعصر واختلاف المؤلفين في المذاهب والمواهب، وغاية التأليف[2].

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ، مادة: «نهج».

(٢) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١١-١٢).

## المستوى الثاني: المستوى الأدواتي التفكيري الخاصّ[١]:

وهي جملة من الأدوات في طريقة البحث العلميّ تعتمد عليها أي عمليّة فكرية في البحث العلميّ في العلوم الشرعيّة عمومًا، وهذه الأدوات يستخدمها الباحث كلها أو بعضها بحسب طبيعة بحثه، وهي تتمثل في المناهج الآتية:

**المنهج الاستقرائي:** وهو يعتمد علىٰ استقراء وتتبع النصوص الشرعيّة والفقهيّة والفروع الفقهيّة من مظانها، وأي نوع من أنواع الجزئيات التي تتطلب الجمع التام، وكلما كان الاستقراء تامًا أو قريبًا من التمام كان أصدق، وكلما كان الاستقراء أقل يقلل من قيمة البحث القائم عليه لتأثر النتائج علىٰ درجة الاستقراء تمامًا ونقصًا.

**المنهج التحليلي:** وهو المنهج الذي يعنىٰ بتحليل أو تحرير ما استقرأه الباحث من النصوص والأفكار[٢]، وهو منهج يقوم علىٰ دراسة الإشكالات العلميّة المختلفة، تفكيكًا، أو تركيبًا..، ويكون بالتفسير[٣]، وهو يعتمد علىٰ تحليل وتحرير كل ما يلزم تفكيكه في موضوع البحث من النصوص الشرعيّة والفقهيّة والتعريفات والمصطلحات والظواهر الشرعيّة أو الاجتماعية وغيرها.

**ومنه:** بيان وجه الدلالات الشرعيّة للنصوص الشرعيّة، وكلما استطاع الطالب تحليل ما يمكن تحليله كان إدراكه لجزئية البحث أدق، فالحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره.

**المنهج المقارن:** وهو يعتمد علىٰ المقارنة الصادقة واللازمة لأي موضوع من

(١) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٨-١٩).

(٢) الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، «أبجديات البحث العلمي»، (ص٩٧).

(٣) المصدر السابق (ص٩٧)، وما بعدها، ويرىٰ الدكتور الأنصاري أن التحليل يدخل فيه التقويم فيشمل حينئذ النقد، والاستنباط الجزئي والكلي، وهو في نظر المؤلفين عملية عقلية بحثية منفصلة، وأنها نتيجته.

الموضوعات، بحسب نوع المقارنة الداخلية في العلم كالمقارنة بين أقوال المذهب الفقهيّ الواحد أو المذاهب الفقهيّة أو المقارنة بين اللغة والفقه، والمقارنة في مصادر الفن الواحد ومناهجه، أو بين فنين في علمين مختلفين كالقضاء الشرعيّ والسياسة الشرعيّة.

**المنهج الاستنتاجي:** وهو يعتمد علىٰ الوصول إلىٰ نتائج لجزئية البحث المرادة كالنتائج في الراجح في المذاهب الفقهيّة، أو استنتاج التعريفات أو استنتاج النظريّات أو استنتاج الحلول والتدابير الشرعيّة لموضوع ما، كالتدابير الشرعيّة لحماية الطفل.

**المنهج التطبيقي:** وهو يعتمد علىٰ تحويل القواعد والمبادئ التي يقررها في موضوع البحث إلىٰ جانب اختبار هذه القواعد عن طريق التطبيق عليها، وهو منهج مهم للقواعد الفقهيّة والأصوليّة والتطبيقات للموضوعات الفقهيّة علىٰ اختلافها سواء أكانت قديمة أم التطبيقات المعاصرة للوكالة أو الحوالة أو الكفالة أو المرابحة أو المضاربة كما هو واضح في المعاملات المالية المعاصرة لمنتجات المصارف الإسلاميّة.

**المنهج النقدي:** وهو يعتمد علىٰ بيان اختبار صحة نظرية أو نتيجة من النتائج الفقهيّة أو الأصوليّة ببيان الإيجابيات وتعزيزها، وبيان السلبيات وطرق معالجتها وتجنبها.

**ومنه:** النقد الفقهيّ، والنقد الأصوليّ، والنقد المقاصدي، والنقد القواعدي، والنقد الفروقي، وغيرها من أنواع النقد، وهو منهج متقدم يراعىٰ فيه الحكم العالي علىٰ القضايا العالية، وتقويمها تقويمًا عاليًا.

## المستوى الثالث: المستوى التخصصي النوعيّ المتعلق بطبيعة الفقه وأصوله والعلوم المتصلة به:

وفي هذا المستوىٰ تعتبر المناهج المستخدمة موضوعيّة وتخصصية أكثر من كونها أدوات عقلية مجردة، وتخدم التفصيلات العلميّة لعلميّ الفقه وأصوله، وهي أدوات تشغيلية تفاعلية من بنية علمي الفقه وأصوله، وهي طرق تكاملية في بناء العلمين، وكيفية الاستفادة المثلىٰ منهما.

وقد أشار إلىٰ فكرة نشوء المنهج المتخصص النوعيّ في البحث الأصوليّ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي في بحثه النافع: «علم أصول الفقه ومناهج البحث العامّة: مقارنة ومقاربة»، حيث إن البحث ينطلق من فرضية وجود علاقة وثيقة بين علم أصول الفقه بما احتوىٰ عليه من قواعد الاستدلال وضوابطه وطرقه الصحيحة، وبين علم مناهج البحث الحديثة، تتمثل في التشابه بين العلميّن في قواعد الاستدلال في قواعد الاستدلال في المناهج الثلاثة المشهورة: المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستدلالي (الاستنباطي)، والمنهج الاسترادي (التاريخي)، وقارن بينهما.

وتوصل إلىٰ أن علم أصول الفقه بذاته يشكل منهج بحث خاص، له مميزاته، وطرائقه، وأن كل من يبحث عن الحكم الشرعيّ وفق قواعد علم أصول الفقه تتمتع بدرجة عالية من المصداقية، وأن علماء أصول الفقه قد قرروا في كتبهم تقعيدًا وتطبيقًا أكثر مما ذكر من قواعد في مناهج البحث العامّة، مع إضافات تضمن سلامة النتائج، ولم يجزم الباحث باستفادة علماء المناهج الحديثة من هذه المناهج لاحتمال أن يكون التشابه نشأ عن عقلانية تلك الطرق وتمشيها مع التفكير في العقل البشري[(١)].

وقد أكد ذلك أيضًا الدكتور صالح بوشيش حيث ذكر في منهج البحث في الدراسات المقارنة بين أصول الفقه الإسلاميّ وأصول القانون الوضعي: أن القواعد العامّة لمنهج البحث المقارن موحدة وتنطبق علىٰ مختلف الفنون والعلوم مع وجود قواعد خاصّة تنشأ عنها مناهج خاصّة لكل تخصص[(٢)].

---

(١) «مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية»، جامعة الكويت، المجلد ٢٧، العدد: ٩١، ٢٠١٢م، (ص٤٠٧)، وما بعدها.

(٢) وانظر: «منهج البحث في الدراسات المقارنة بين أصول الفقه الإسلامي، وأصول القانون الوضعي»، مجلة الإحياء، جامعة باتنة – الحاج لخضر، المجلد: ٣، العدد ١، ٢٠٠١م.
تاريخ الدخول إلىٰ الموقع: ٦/ ٥/ ٢٠٢٦ م. https://dspace.univ-batna.dz/handle.

وكلام الدكتور السابق يدل دلالة واضحة إلىٰ أن البحث الفقهيّ والأصوليّ يستند إلىٰ مناهج خاصّة نوعية، هي من طبيعة علميّ الفقه والأصول، وهي ما جرىٰ الكتاب علىٰ التنصيص عليه.

**ومن هذه المناهج ما يأتي:**

## أوَّلًا: المنهج الوصفي:

يعتمد هذا المنهج علىٰ وصف الأشياء المادية أو المعنوية، وهو موجود في المناهج التاريخية التوثيقيّة، ومن أمثلته منهج المحدثين الذي يعتمد علىٰ التحقق من السند أو المتن[(١)]، وهذا المنهج يحتاج إليه في الدراسات الفقهيّة والأصوليّة لإصدار الأحكام الصحيحة للظواهر التي تتطلب هذا الوصف تبعًا لأن الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره[(٢)].

## ثانيًا: المنهج الاستنباطي:

يعتمد هذا المنهج علىٰ استخراج الأحكام الجزئيّة بتطبيق القواعد الكلية وذلك من خلال حصر الحقائق الجزئيّة والأدلة وتصنيفها وترتيبها ثم استنباط الأحكام، مثل الدراسات الفقهيّة[(٣)]، فهو يعتمد علىٰ المنهج الاستنباطي للتوصل للأحكام الشرعيّة من أدلتها التفصيليّة، وهو الذي يركز الباحث فيه علىٰ استنباط الأحكام والأفكار من النصوص؛ لأن النصوص لم تنص عليها نصا ظاهرا[(٤)].

---

(١) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١٣).

(٢) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٨).

(٣) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص١٣).

(٤) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٩).

وهو منهج تخصصي نوعي يتصل بالدراسات الفقهيّة والأصوليّة والمقاصدية، كاستنباط المقاصد الخاصّة للقضاء الشرعيّ، وهو يتطلب هذا النوع من أنواع المنهج الموضوعي النوعيّ[١].

**وهذا المنهج يدخل فيه ما يسميه البعض بالمنهج الاستقرائي:** وهو لا يخلو من بناء جملة من الأدوات تبدأ بالاستقراء للجزئيات للوصول إلىٰ أحكام كلية، وهو منهج يعتمد علىٰ استقراء جزئيات كثيرة للوصول إلىٰ قواعد عامّة وأحكام كلية[٢]، وهو أساس في بناء القواعد الفقهيّة والأصوليّة والمقاصدية، فهو صورة من صور المنهج الاستنباطي لكنه يعتمد علىٰ الاستقراء ابتداء وانتهاء.

## ثالثًا: المنهج المقاصدي والمصلحي:

يقوم هذا المنهج علىٰ مراعاة المقاصد بمراتبها الضروريّة والحاجية والتحسينية، وفقه الأولويات، وفقه الموازنات بين المصالح من جهة والمفاسد من جهة ثانية، وبين المصالح والمفاسد من جهة ثالثة، فالشارع الحكيم يريد من المجتهد أن يصل إلىٰ أحكام يريدها سبحانه، وتتوافق مع المصالح المعتبرة شرعًا، ونفي المفاسد التي نفاها الشارع محققة أو راجحة.

## رابعًا: المنهج الاستدلالي:

يقوم هذا المنهج علىٰ التدليل لكل ما يطرحه الباحث من الأفكار[٣].

---

(١) وانظر: بنت عبد الرحمن، نور نعمة، والأمين، هبة، والرملي رشدي، «منهج البحث في علم أصول الفقه نحو تحديد المصطلح»، مجلة الفقه، المجلد ٢٠، العدد: ٢، ٢٠٢٣م، (ص٢٩١)، وما بعدها.

(٢) الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية، (ص١٣).

(٣) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٨).

## خامسًا: المنهج الترجيحي:

وهو الذي يقوم علىٰ الترجيح بين الأقوال الفقهيّة والأصوليّة بمناهج مخصوصة، وغيرها من المناهج سيأتي بيانها.

علىٰ أنه لابد من القول: بأن هذه المناهج متداخلة خلال عمليّة البحث؛ لأن الباحث يتعامل مع النصوص الشرعيّة بمناهج متعددة، ومتكاملة بحسب طبيعة الموضوع محل البحث، فهذه المناهج متعاضدة، ومتكاملة لتحقيق معالجة البيانات البحثة في الفقه وأصوله علىٰ نحو يصل فيه إلىٰ نتائج علميّة صحيحة[1].

**وسيأتي التفصيل في مناهج البحث الخاصّة في الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعيّة في الفصل القادم.**

(١) الدكتور عبد الحليم عمار، «منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية»، (ص٤٢)، ومعلوم أن مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية يعتمد علىٰ أدوات إجرائية بجمع البيانات الميدانية، وتحليلها، وتصميم الاستبانات، (ص٥٥)، وما بعدها.

## المبحث الرابع
## التحكيم العلميّ، ومناقشة الرسائل الجامعيّة والمشاريع العلمية، والنشر العلميّ العالمي المُحَكَّم

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** مفهوم التحكيم العلميّ، وأنواعه، وضوابطه العامّة.

**المطلب الثاني:** مناقشة الرسائل العلميّة والمشاريع العلميّة.

**المطلب الثالث:** معنىٰ النشر العلميّ المحكم، وأنواعه.

## المطلب الأول
## مفهوم التحكيم العلميّ، وأنواعه، وضوابطه العامّة

### التحكيم العلميّ يعني:

«تقييم الأعمال العلميّة وفق معايير تتعلق بالنواحي الشكليّة والمنهجيّة والعلميّة بغية الحكم عليها، تمهيدًا لاعتمادها لغرض علميّ صحيح كمنح الدرجات العلميّة: كرسائل الماجستير والدكتوراه، والصلاحية للمناقشة العلميّة، والنشر العلميّ للأبحاث العلميّة، والصلاحية للتدريس»[(١)].

هذا، ولابد من وجود معايير علميّة محددة لعمليّة التحكيم العلميّ تتعلق بالعمل العلميّ تتمثل بمدىٰ التزام الباحثين بالنواحي الشكليّة والمنهجيّة والعلميّة لأساسيات البحث العلميّ الصحيحة، ومعايير متعلقة بالمحكم وأخلاقيته، وشروطه الذاتية والعلميّة، وتحقق العدالة المساواة والنزاهة لدىٰ الباحثين والمحكمين، والموضوعيّة وعدم التأثر بالعلاقات الشخصيّة بين المحكمين والباحثين مما يضعف مصداقية التحكيم العلميّ، ومخرجاته[(٢)].

---

(١) هذا التعريف للمؤلفين، وانظر تعريفا آخر نحوه: الدكتورة هند بنت عبد الرحمن الغانم، «واقع تحكيم الرسائل الجامعية في علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية»، دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين، السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي بالرياض، ٢٠٠٨م، (٢/ ٧٥٤).

(٢) وهناك تفصيلات كثيرة متعلقة بالتحكيم العلمي، ومعايير تحكيم الرسائل الجامعية، وشروط كل مرحلة من الماجستير والدكتوراه، ومعايير المحكمين في الجامعات السعودية، وآداب التحكيم، والتحكيم وشروطه في الجامعات العالمية: الأمريكية، ومعايير جمعية تعليم علوم المكتبات والمعلومات ( AL ISE)، ومعايير التحكيم في جامعة غرب تورنتو، والمعايير العامة للتحكيم في الجامعات اليابانية، وهناك إشكالات تعترض هذا التحكيم، ومعاييره، وإن كانت عموما هي متفقة في الإطار العام، وانظر التفصيل المفيد في ذلك: الدكتورة هند بنت عبد الرحمن الغانم، «واقع تحكيم الرسائل الحامية في علوم =

## أنواع التحكيم العلميّ:

**التحكيم العلميّ له أنواع من أهمها:**

**النوع الأول: تحكيم الأبحاث العلميّة المقدمة للمجلات العلميّة المُحَكَمة العالميّة كتصنيفات سكوبس، ومجلة جامعة قطر، وجامعة الملك سعود،** وغيرها من المجلات.

والمجلات العلميّة المحكمة، وهي التي تعتمد علىٰ التحكيم السري، وهذه المجلات تعتمد علىٰ المعايير العلميّة الدقيقة في تقييم البحث، ويقوم الباحث بالقيام بالتعديلات المطلوبة، وربما يرفض البحث.

ويتطلب التقدم للترقية نشر الأبحاث في مجلة علميّة مُحَكّمّة تعترف بها الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها الباحث، أو نشر مستلة أو مستلتين من رسالة الماجستير والدكتوراه حسب تعليمات كل جامعة في متطلبات المناقشة العلميّة.

**النوع الثاني: التحكيم العلميّ للرسائل الجامعيّة علىٰ مستوىٰ الماجستير والدكتوراه،** وهو يختلف باختلاف تعليمات كل جامعة في كلية الدراسات العليا، فبعضهم يشترط التحكيم الداخلي للرسالة قبل تقديمها للمناقشة، وبعض الجامعات يشترط التحكيم الخارجي للرسائل العلميّة، وبعضهم يشترط حضور المحكم الخارجي للمناقشة، والبعض يشترط مشاركته عن بعد، والبعض يكتفي بتقريره.

وهذا التحكيم يعتمد علىٰ تقييم الرسالة من حيث أصالة العنوان، وإضافة

---

=

المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية»، دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين، السجل العمي لندوة التحكيم العلمي بالرياض، ٢٠٠٨م، (٢/ ٧٦٨-٧٨٢)، والأستاذ الدكتور أحمد بن يوسف الدريويش، «أخلاقيات المحكم للبحث العلمي، السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي»، الرياض، ٢٠٠٨م، (٢/ ٨٥٣ -٨٦٦)، والأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان العبد الله الغفيلي، «أخلاقيات المحكم للأعمال العلمية في الجامعات»، السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي، الرياض، ٢٠٠٨م، (٢/ ٨٧٣-٨٩٦)، وغيرها من الأبحاث في هذه الندوة القيمة.

الرسالة العلميّة للمعرفة في التخصص، وسلامة المنهجيّة العامّة والخاصّة، ولغة الرسالة، ومدىٰ وصول الباحث إلىٰ نتائج علميّة مهمة في موضوع البحث، وتقديمه توصيات تحول نتائج البحث إلىٰ آليات عمليّة يستفاد من خلالها من نتائجه، وتجعل نتائج البحث أدوات لتحقيق التنمية المجتمعية، وربط البحث العلميّ لتحقيق أغراض التنمية، وتلبية سوق العمل، وإنتاج ابتكارات قابلة للتحويل لواقع عملي.

**النوع الثالث: التحكيم العلميّ للمشاريع العلميّة:** تلتزم الجامعات بتحكيم المشروعات العلميّة قبل البدء بها؛ لضمان سلامة المشاريع العلميّة المقدمة في تخصص العلوم الشرعيّة، والفقه الإسلاميّ وأصوله، كتحكيم مشروع شرح قانون الأحوال الشخصيّة، أو مشروع شرح القانون المدني، أو مشروع شرح قانون الشركات.

ويتم تقييم هذه المشاريع في أهدافها، ومشكلاتها، وخطتها وأدواتها، ويتم التحكيم أيضًا بعد الانتهاء المشروع للتأكد من سلامته، والتزامه بالخطة الموضوعة.

ويدخل في هذا النوع من التحكيم نماذج الاستبانات العلميّة في تخصصات الفقه وأصوله بغية سلامة أسئلتها التي يراد قياس المخرجات في تلكم المجالات.

**النوع الرابع: التحكيم العلميّ للأبحاث العلميّة المدعومة في كليات الدراسات العليا:** وهي الأبحاث المشتركة بين الباحثين والطلبة وفق نموذج خاص يتم تقييم الفكرة وملحقاتها، ثم يتم التحكيم له بعد إنجازه، لإجازته، ثم نشره.

**النوع الخامس: التحكيم العلميّ للترقيات العلميّة:** فعادة ما يتطلب التقدم للترقية لرتبة علميّة كأستاذ مساعد، أو مشارك، أو أستاذ أن يتقدم الباحث بجملة من الأبحاث وفق أنظمة الجامعات.

وتكون هذه الأبحاث قد حكمت تحكيمًا أوليًّا في المجلات العلميّة وقبلت أو نشرت، ثم يتم إرسالها إلىٰ محكمين أو ثلاثة تحكيمًا خارجيًّا وفق معايير علميّة محددة، تتمثل في: علاقة الترقية بتخصص المتقدم لها في الفقه وأصوله، وأصالة الأبحاث

وتقديمها جديدًا في مجال تخصصه، وسلامة المنهج العلميّ، ووفرة المصادر، وسلامة العرض واللغة، وسلامة النتائج، وإضافتها إلىٰ المعرفة في حقل التخصص.

وهي مسؤولية تلقىٰ علىٰ عاتق المحكمين؛ لأنهم يحكمون علىٰ الإنتاج العلميّ لتبوء مكانة علميّة ومركزًا علميًّا، وينبغي أن يحاط بقدر كبير من الجدية والسرية والسلامة المنهجيّة والبعد عن الأغراض الشخصيّة والهوىٰ، وأن يكون المحكم منصفًا عادلًا في تحكميه.

**النوع السادس: التحكيم العلميّ للبرامج الأكاديمية والدراسات الذاتية لبرامج الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه،** فقد ألزمت الأنظمة المعاصرة الجامعات، ووزارات التعليم العالي بجودة البرامج العلميّة الأكاديمية عن طريق اعتماد هذه البرامج محليًّا، ثم اعتمادها دوليًّا عالميًّا عن طريق إدارات الجودة في كل الجامعات، وأصبح التصنيف العالمي معيارًا مهمًّا للجامعات بحسب تحقيقها لمعايير الاعتماد العالمي، والاعتماد البرامجي، **وهذا الاعتماد البرامجي ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:**

**القسم الأول: تحكيم البرامج العلميّة في المستويات المختلفة -البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه- قبل اعتمادها:**

وهذا تقوم به كبرىٰ الجامعات، والعديد من المؤسسات الأكاديمية لضمان سلامة هذه البرامج.

وقد قام مؤلفو الكتاب بخوض هذه التجربة في العديد من البرامج مثل التحكيم برنامج ماجستير فقه الواقع في بعض الجامعات العربية، وعادة ما يتم عرض الدراسة الذاتية للبرامج بغية تقييم محتوياتها وأهدافها، وموادها، وتصنيف مجالاتها الأكاديمية، ومخرجاتها، والبيئة التي ينشأ فيها هذا البرنامج، والنتائج المتوقعة لذلك، وتقديم التوصيات التحسينية لهذه البرامج وآلياتها.

## القسم الثاني: التحكيم العلميّ الدوري للبرامج الأكاديمية:

وهذا عادة ما تقوم به العديد من الجامعات لتقييم برامجها علىٰ مستوىٰ البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه كل خمس سنوات، للنظر في البرامج وفلسفتها وأهدافها وخطتها الدراسية وإنجازاتها، ومخرجاتها، وخريجيها، ومدىٰ تحقيقها لأهدافها الأكاديمية، ومراجعة ملفات البرنامج ومخرجاته، وتقييم كل ما يتعلق به وفق نماذج تعد لذلك مشفوعة بالتوصيات المهمة لرفع مستوىٰ البرنامج، وتحسين خطته، ومخرجاته.

وهذا يمارس في كثير من الجامعات، فمثلا: في برنامج الماجستير والدكتوراه في جامعة الكويت يتم تقييم البرنامج دوريًّا كل خمس سنوات من قبل خبير متمرس في التخصص وأعمال تطوير البرامج الأكاديمية، بغية تحسين مخرجاته.

## القسم الثالث: التحكيم العلميّ للبرامج بغرض الاعتماد الأكاديمي المحلي[1]، أو الدولي:

وهو يتم عن طريق مؤسسات متخصصة في عمليات التقييم العلميّ والمنهجيّ للبرامج.

**النوع السابع: التحكيم العلميّ للكتب العلميّة بمعايير محددة تشمل كفاءة مؤلف الكتاب أو البحث،** والمستوىٰ العلميّ للمادة العلميّة، وأهمية الكتاب والتزامه بقواعد البحث العلميّ[2]، وبراءات الاختراع.

وهذا تقوم به لجان الترقية والتعيين في الجامعات بغية اعتماد الكتاب اعتمادًا

---

(١) وهو ما يسمىٰ في الأردن بـ«تسكين البرامج الأكاديمية »، واعتمادها وفق معايير خاصة لذلك.

(٢) وانظر: «واقع تحكيم الكتب والبحوث العلمية في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرىٰ»، قراءة داخلية ونظرة مستقبلية، السجل العلمي لندوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التحكيم العلمي، الرياض، ٢٠٠٨م، ٩٩٧ -١٠٢٠، وقد عرض جملة من النماذج المستخدمة في ذلك وسبل تطوير هذه العملية التحكمية العلمية، وانظر: الأستاذ الدكتور سليمان بن ضفيدع الرحيلي، «محظورات التحكيم»، السجل العلمي للتحكيم العلمي، الرياض، ٢٠٠٨م، (ص١٠٨١-١٠٩٥)، ومن أبرزها: عدم مراعاة مظاهر الأمانة العلمية في البحث، وعدم النشر في الأوعية المحكمة، وعدم السرية في التحكيم.

علميًّا بإرساله إلىٰ خبيرين في التخصص للحكم علىٰ الكتاب، وهل هو كتاب متميز أو ممتاز ليدخل في ترقية الباحث أو لإجازته للتدريس، أو لإجازته للنشر العلميّ في المؤسسة الأكاديمية، أو غير ذلك من الأغراض العلميّة المختلفة.

**والخلاصة:** فإن التحكيم العلميّ بأنواعه المختلفة تحرص عليه الجهات العلميّة، وتبحث عن المحكمين الجادين الذين يتميزون بالدقة العلميّة والخبرة الواسعة، والتوازن في الحكم علىٰ الإنتاج العلميّ، مع الإنصاف والموضوعيّة، والتوسط بين التشدد، وبين التساهل بحسب طبيعة الترقية والتحكيم والمرحلة التي يمر بها الباحث في تدرجه العلميّ، فكل تحكيم بنوعه يعتمد علىٰ نوع المرحلة التي يمر بها الباحث، ولكل مرحلة خصائصها.

**وممارسة هذه الأنواع المختلفة من التحكيم بمراحلها المختلفة،** تبين مدىٰ حرص المؤسسات العلميّة علىٰ سلامة إنتاج منتسبيها، وسلامة نتائجها، ورفع مستواها العلميّ، وفي التصنيفات العلميّة المحلية والعالميّة، ومدىٰ صدقية هذا الإنتاج وخلوه من السرقات العلميّة والآفات المتعلقة بالبحث العلميّ، وتميزه بالابتكار والجدة والعالميّة، وإسهامه في تحقيق أهداف المؤسسة الأكاديمية سواء أكانت أهدافًا علميّة أم منهجيّة أم عمليّة تخدم التخصص والمجتمع، وإسهامه في حل مشكلات المجتمعات.

ومدىٰ استشرافها المستقبل وفق أحدث المعطيات العلميّة والتطور في العلوم ومنهجياتها، ودخول أدوات العصر ودخول التقنية في كل مجالات البحث، ودخول الذكاء الاصطناعيّ كعامل من عوامل المساعدة في البحث العلميّ، وأن البحث العلميّ الشرعيّ إذ لم يواكب هذه التقنيات والأدوات المعاصرة؛ فإن الزمان سيتجاوزه، ولابد من العيش في الواقع الذي يتطور سريعًا.

وليكون الفقه وأصوله وأدواته قادرًا علىٰ استيعاب هذه التقنيات وتوظيفها توظيفًا سليمًا وضبطها وانضباطها حتىٰ لا تطغىٰ علىٰ واقع المجتمعات بدون ضبط شرعي.

## المطلب الثاني:
## مناقشة الرسائل العلميّة والمشاريع العلميّة

تعتبر المناقشات العلميّة علىٰ مستوىٰ الماجستير والدكتوراه ومشاريع التخرج من أهم طرائق التحكيم العلميّ للأعمال الأكاديمية؛ وإجازتها والتأكد من صلاحيتها.

**والمناقشة العلميّة تعني:** عقد لجنة علميّة مكونة من المشرف ومناقشين يكون عددهم حسب المرحلة العلميّة والجامعة، وتختلف تعليماتها من جامعة لأخرىٰ.

**وهدف المناقشة العلنية:** التأكد من التزام الباحث بالخطة العلميّة التي وضعها لبحثه، والتحقق من معالجة مشكلة الدراسة وأهدافها، والرجوع للمصادر العلميّة السليمة والمتنوعة في موضوع البحث، والمعالجة العلميّة السليمة للأفكار العلميّة وصياغة البحث صياغة علميّة مع الأمانة العلميّة، وصدقية المعلومات والتوثيق العلميّ السليم والتهميش السليم، والوصول إلىٰ نتائج علميّة صحيحة، والتأكد من سلامة قائمة المصادر والمراجع.

ومرحلة المناقشة العلميّة للرسائل يعتبر مرحلة التقييم والحصاد، وهي من واجبات لجنة المناقشة، وقد نظمتها اللوائح والتعليمات في كل جامعة من الجامعات، وكليات الدراسات العليا فيها.

**ويشترط في المناقش أن يكون ذا صلة وثيقة بتخصص الرسالة،** وأن يلتزم الموضوعيّة والتجرد من الهوىٰ، وأن يتحلىٰ بالأمانة والإنصاف، وأن يعطي الرسالة حقها من الوقت والجهد ومراجعة مصادرها قدر الإمكان، وأن يعرض ملحوظاته للباحث في قالب الأدب والاحترام والبعد عن التجريح والإساءة[1].

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، «مناقشة الرسائل العلمية أهدافها وضوابطها»، ضمن السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي، الرياض، ٢٠٠٨م، (٢/ ٦٦٨-٦٦٩).

**وعادة ما يتجه اهتمام المناقشين علىٰ جوانب ثلاثة، هي:**

### أوَّلًا: النواحي الشكليّة والطباعية واللغوية:

وسلامة التقسيم لموضوعات الرسالة بما يتناسب مع محتواها.

### ثانيًا: النواحي المنهجيّة:

ويقصد بالنواحي المنهجيّة، أي: التسلسل العام للأفكار والمعالجة، وسلامة استخدام المناهج العامّة، والمناهج الخاصّة في البحث، وسلامة منهجيّة التهميش والتوثيق والاقتباس والتصرف العلميّ للنصوص، وسلوك الباحث منهجًا واحدًا في الرسالة كلها من أولها إلىٰ آخرها، بتوازن حتىٰ يصل إلىٰ التوازن المنهجيّ، والكمي لأعداد الصفحات لفصول الرسالة، وسلامة استخدام المناهج العلميّة التفصيليّة بصورة واقعية وحقيقية.

### ثالثًا: النواحي العلميّة التخصصية:

بالتأكد من المعلومات التي يوردها الباحث في التخصص، بما يتضمّن سلامة النصوص الشرعيّة والفقهيّة المستخدمة، وسلامة التعريفات والنقولات والاقتباسات، وسلامة التحليل ووجوه الدلالة للنصوص الشرعيّة والفقهيّة، وسلامة البناء الفقهيّ والأصوليّ للمعلومات والمسائل وفق منهجيّة صحيحة متدرجة وفق التخصص والمذهب الفقهيّ والمدرسة الأصوليّة، والتأكد من أصالة المعلومات وسلامة بنائها وتدرجها، وأوليتها، وسلامة البناء للمسائل الفقهيّة والأصوليّة، ونسبتها بشكل صحيح، والتأكد من البناء الصحيح للمذهب الفقهيّ من مصادره، وتفصيل الأقوال والروايات والأوجه في المذهب الفقهيّ، والتأكد من سلامة الاستنتاجات الفقهيّة والأصوليّة والاستنباطية، وسلامة نتائج البحث، وسلامة القواعد العلميّة التي صدر منها الباحث إلىٰ غير ذلك من المواضعات العلميّة التخصصية.

**كما أن للمناقشة ضوابط مهمة تركز عليها لجنة المناقشة، ومنها:**

- الأمانة العلميّة الأكاديمية، ودقة التوثيق، وسلامة الأسلوب واللغة.
- سلامة منهج الرسالة ومناسبته للموضوع، وسلامة طريقة الاستقراء والتحليل والاستنتاج.
- استخدام المناهج الفقهيّة والأصوليّة الخاصّة بموضوع التخصص، وكفاية المصادر.
- اطلاع الباحث علىٰ الدراسات السابقة، ونقدها، ومدىٰ إفادته منها.
- شخصية الباحث في العرض والتحليل والنقد، والتأكد من تميز رسالة الماجستير بالأصالة والجدة، وتميز أطروحة الدكتوراه بالأصالة والابتكار والإسهام الفاعل في إنماء المعرفة العلميّة في تخصص الباحث.
- خلو الرسالة من الإطالة والحشو والاستطراد، وتحديد الخلل والهفوات.
- الالتزام بالوقت المحدد للمناقشة، والدقة في تقدير الدرجة المستحقة، مع تجنب السرقات العلميّة.

**ومن الظواهر السلبية:** أن المحتوىٰ العلميّ الجاد، والجديد، **قليل في الرسائل العلميّة.**

إذ يغلب عليها التطويل والحشو والخطابة والإنشاء، والاستنتاجات العلميّة غير الدقيقة؛ فالباحثون يستفرغون طاقتهم في نقل النصوص الطويلة، وهي نقول مستهلكة وآراء معروفة عند الباحثين، والمتخصصين، وهي قليلة الفائدة، مما يتطلب المراجعات الدقيقة في اختيار الموضوعات، والعمل الجاد لرفع مستواها العلميّ[(١)].

وتكون نتيجة المناقشة بأحد الخيارات: النجاح بدون تعديلات أو بتعديلات طفيفة، ويعدلها الباحث في أسبوعين، أو تعديلات جوهرية في أساسيات البحث

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، «مناقشة الرسائل العلمية أهدافها وضوابطها»، ضمن السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي، (٢/ ٦٦٩-٦٧٣)، وانظر تفصيل ذلك في مناقشة الرسائل العلمية: الأستاذ الدكتور مقداد يالجن، ضمن السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي، (٢/ ٦٧٦).

يعدلها الباحث في أربعة أشهر.

وقد تكون النتيجة: **الرسوب بسبب الضعف العلميّ العام الذي لا ينجبر**، أو في حال الإخلال بالأمانة العلميّة بالسرقة.

**هذا، وتعتبر المناقشة العلميّة هي المرحلة الفكرية الأخيرة لتنقية البحث العلميّ، وهي:**

**الأول:** وضع النموذج العلميّ مع المشرف.

**الثاني:** عقد حلقة بحث علميّ لمناقشته في موضوعه، ويعبر عنها: «بالسيمنار».

**الثالث:** متابعة المشرف الطالب طيلة مدة الإشراف العلميّ.

**الرابع:** تقوم بعض الجامعات بعقد اختبار بعد منتصف المدة للتأكد من قيام الطالب بأعماله بكفاءة مثل كلية الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة قابوس بعُمَان.

**الخامس:** التحكيم الداخلي أو الخارجي.

**السادس:** عقد المناقشة العلميّة.

**السابع:** تعديل الرسالة تعديلًا نهائيًّا لإيداعها في مكتبة الجامعة، وربطها بمحركات البحث العالميّة كدار المنظومة لإتاحتها للباحثين للاستفادة منها.

**الثامن:** تقوم بعض الجامعات بنشر رسائل طلابها بعد قيامها بإرسالها إلىٰ خبير للتأكد من صلاحيتها، وطلب الملخص باللغة الإنجليزية هو لتحقيق هذا النشر العالمي.

**ومما ينبغي الإشارة إليه:** أن الجدية في المناقشات العلميّة مطلب ضروري لتحسين مستوىٰ البحث العلميّ في الجامعات، ورفع مستوىٰ المعايير العلميّة للتحكيم.

والمناقشة العلميّة الجادة تؤدي إلىٰ ظهور نتائج حقيقية للرسائل العلميّة لمعالجة الواقع المعاش، وللإجابة عن المستجدات الفقهيّة، ولتسهيل علميّ الفقه وأصوله للباحثين والمسلمين عمومًا، ويفترض أن الرسائل العلميّة تقدم حلولًا عمليّة للإشكالات التي تقع في الأمة، ومجالاتها المختلفة لرفد الاجتهاد المعاصر برؤىٰ معاصرة تمد الواقع بالتبصر ومواكبة التقدم العلميّ والتقني في العالم.

## المطلب الثالث
## معنى النشر العلميّ المحكم، وأنواعه

القاعدة الذهبية للبحث العلميّ تتمحور في كون البحث العلميّ هدفه: **تحقيق إضافات علميّة عمليّة تنموية إنسانية حضارية، يتبعها تحكيمه لتطويره، ويتبعها: نشره، وهو ما يسمىٰ: بإنتاج المعرفة ثم تحكيمها، ثم نشرها.**

والنشر لنتاجات البحث العلميّ هو الحلقة الأهم في هذه القاعدة التفاعلية؛ لأنها الجسر للاستفادة منها، والنشر العلميّ يتضمّن: التحكيم العلميّ الجاد، ثم نشره في وعاء محترم وفق معايير علميّة عالية، **وهو ما يدعو إلىٰ تقسيم أوعية النشر إلىٰ أنواع:**

### النوع الأول: الوعاء المحلي أو الإقليمي:

وهي المجلات العلميّة، والمؤسسات العلميّة المحلية، وهي تتفاوت بحسب جدية هذه المجلات في عمليّة التحكيم والمواصفات العلميّة لتجويد التحكيم، ورفع مستوىٰ البحث المحكم، والعناية بتطوير البحث، ورفع مستواه الشكلي والمنهجيّ والعلميّ، مع السرية في التحكيم.

### النوع الثاني: الوعاء العالمي:

وهي التصنيفات العالميّة المعروفة: وهذه لها معايير مختلفة عن المجلات المحلية والإقليمية.

وتختلف الجامعات في درجة اعتبار هذه المجلات بأنواعها، وكل جامعة لها تعليمات خاصّة بهذا متعلقة بشروط الترقية والمجلات التي تدخل فيها هذه الترقيات.

**والذي يهمنا هنا:** أن يبحث الباحث عن وعاء نشر معتبر تتحقق فيه السرية التامة في التحكيم، ومعايير عالية في تقييم الإنتاج العلميّ، مع عدم المغالاة في إرهاق الباحثين بتكاليف مالية فوق طاقة الباحثين، وغالبًا ما يكون الوعاء مؤشرًا لجدية

البحث، وتراعي كثير من الجامعات صدقية وجودة وعاء النشر.

**وههنا:** يكون الباحث في الماجستير والدكتوراه ملزمًا لنشر مُسْتَلة أو مُسْتَلتين كمتطلب لمناقشة الرسالة العلميّة، وغالبًا ما تحدد الجامعات في تعليماتها هذه الأوعية وتحدد جودتها، ودرجة قبولها.

هذا، وهناك مصطلحات تقنية في النشر العلميّ يحسن عرضها مثل: قواعد البيانات: وهي «عبارة عن معلومات وبيانات منظمة يتم تخزينها إلكترونيًّا في أجهزة الحاسوب، يتم استرجاع هذه البيانات وطلبها وفقًا لطريقة بحث محددة لكل قاعدة علىٰ حدة»[(١)].

وتتنوع قواعد البيانات لتشمل قواعد بيانات لمجلات عالمية مثل التي تصدر عن قاعدة البيانات العالميّة المعتمدة سكوبس (scopus)، وهي الأشهر، وتتضمن (٢٤٠) تخصصًا، وتعتمد عليها أكثر المؤسسات التعليمية الأكاديمية، وتعتمد علىٰ معايير عالية في التحكيم والنشر، وهي مستويات (Q1–Q2–Q3–Q4)، أو قواعد بيانات تخصصية محددة مثل قاعدة بيانات العلوم الاجتماعية ( SOCIAL SCIENCE CITATION INDEX)، وقواعد البيانات للعلوم، والآداب والإنسانيات، وعلم النفس، والطبيّة، وغيرها من قواعد البيانات المتخصصة العالميّة[(٢)].

ونشرة اقتباس المجلات (JCR): وهي قاعدة بيانات تقدم تقارير خاصّة بالاقتباس للبحوث التي تملكها، ومعاملات التأثير في الأوساط العلميّة للأبحاث، من خلال شبكة العلوم، وسفير.

---

(١) الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، «مقالات في النشر العلمي» (التطور الرقمي، الأخلاقيات، تصنيف الجامعات، المجلات)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٢٠٢٣م، (ص١٥)، وقد توسع الدكتور في كتابه هذا في التصنيفات ومميزاتها، يرجع إليها من يحتاج إليها، وعادة ما تشترط بعض الجامعات النشر في هذه الأوعية العالمية للترقية والنشر العلمي.

(٢) المصدر السابق (ص١٥-١٦).

**مما ينشأ عنه ما يسمىٰ بمعامل التأثير**: وهي معادلة تقيس معادلة الاقتباسات للمجلة، وتمنح درجات محددة، ومعامل الاستشهاد، وهي معادلة تقيس معدل الاستشهادات من المجلة.

**ومنها**: المجلات ذات الوصول المفتوح (Open ACCESS)، بحيث تسمح للقارئ بأن يقوم بزيارة هذه المجلة، والاستفادة من البحث دون رسوم، وضمن شروط الاستشهاد بها.

والمجلات المُسْتَغِلة، وتسمىٰ بالمجلات المُفْتَرِسَة، مفتوحة المصدر تستدرج الباحث للنشر في هذه المجلات بهدف الربح المادي بغض النظر عن جودة البحث، وغالبًا لا تمر هذه البحوث بتحكيم رصين[(١)].

وعادة ما تعتمد تصنيف الجامعات عالميًّا بجودة الوعاء العالمي الذي ينشر فيه الباحثون في هذه الجامعات، وينبغي التنبه إلىٰ موثوقية هذه المجلات لئلا تكون من المجلات المفترسة، والمستغلة[(٢)].

(١) الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، «مقالات في النشر العلمي» (التطور الرقمي، الأخلاقيات، تصنيف الجامعات، المجلات) (ص١٨-١٩)، ومن أراد التوسع في ذلك يرجع غلىٰ هذا الكتاب القيم، (ص٢٢)، وما بعدها وضرب أمثلة للمجلات العالمية، ونماذج من معاملات الاستشهاد، ومعاملات التأثير.

(٢) المصدر السابق (ص٣٢)، وفصل في أنواع المجلات ذات الوصول المفتوح، وانظر: (ص٤٣).

## المبحث الخامس
## تحقيق المخطوطات: تعريفه، وخطواته إجراءاته، وقواعده العامّة، ومراحل التحقيق العلميّ للمخطوط، وواقعه المعاصر، ومدى الحاجة إليه، واستخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** معنىٰ تحقيق المخطوطات، وأركانه، وواقعه المعاصر ومدىٰ الحاجة إليه.

**المطلب الثاني:** منهج البحث في التحقيق، مراحل التحقيق العلميّ، وتحكيمه، ونشره.

**المطلب الثالث:** القواعد المنهجيّة التفصيليّة لتحقيق المخطوطات في الفقه وأصوله.

**المطلب الرابع:** واقع تحقيق المخطوطات المعاصر، ومدىٰ الحاجة إليه، وما مدىٰ استخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه.

## المطلب الأول
## معنى تحقيق المخطوطات، وأركانه، وواقعه المعاصر ومدى الحاجة إليه

**تحقيق المخطوطات يعني:** إخراج النص الذي كتب بالخط من المؤلف أو غيره إخراجًا طباعيًّا حديثًا وخدمته خدمة علميّة، بغية الوصول إلىٰ أقرب صورة أرادها مؤلفه، وتركها عليه[(١)]، مع كتابة دراسة للمؤلف والكتاب المحقق، ببيان منهجه وموقعه من كتب التخصص وأهمّيّته.

**أركان تحقيق المخطوطات:**

**الركن الأول: المحقق:**

ويشترط فيه الفطانة والذكاء، والصبر، والتخصص في موضوع الكتاب، والاطلاع الواسع، والعلم باللغة العربية وأدواتها، والمعرفة بالخط العربي، والأمانة العلميّة[(٢)].

**الركن الثاني: النص المحقق: (الكتاب المخطوط باليد):**

وهو النص الذي يراد إخراجه إلىٰ حيز الوجود، ويشترط فيه الأصالة في التخصص، والتميز والحاجة العلميّة الحقيقية، وألا يكون قد حقق من قبل، أو ألا يكون له قيمة علميّة، وهذه تقدرها الجامعات والأقسام العلميّة، أو مؤسسات البحث والنشر العلميّ، ويتضمّن هذا الركن: اختيار المخطوط، وجمع النسخ المخطوطة، ثم

(١) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٦٨).

(٢) المصدر السابق (ص٧٠-٧٢).

دراستها، وتعيين النسخة الأم[١]، وأن يكون حجم المخطوط متناسبًا مع الزمن المقدر للرسائل العلميّة، وهو مختلف من جامعة لأخرىٰ[٢].

### الركن الثالث: منهج وإجراءات التحقيق:

بنسخ المخطوط، واستحضار المراجع، ومقابلة النسخ، ثم خدمة المخطوط الشكليّة بوضع العناوين والأقواس، وتشكيل الكلمات، وشرح ما هو غامض ومراجعة النصوص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث النبوية والحكم عليها صحة وضعفًا، وعمل مقدمة المحقق بترجمة المؤلف، ومعالجة الكتاب المحقق بتحقيق نسبة الكتاب إلىٰ مؤلفه، بذكر منهج المؤلف فيه، والإيجابيات، والمآخذ علىٰ الكتاب المخطوط[٣].

(١) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٧٢-٧٧).

(٢) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٣٣-٣٤).

(٣) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٧٩-٨٧).

## المطلب الثاني
## منهج البحث في التحقيق، مراحل التحقيق العلميّ، وتحكيمه، ونشره

**المنهج المستخدم في تحقيق المخطوطات هو المنهج التوثيقي:** وهو طرائق بحثيّة إلىٰ تقديم حقائق التراث جمعًا، أو تحقيقًا أو تأريخًا[(١)].

وتحقيق مصادر التراث المخطوطة: وهو بذل غاية الوسع والجهد لإخراج النص التراثي، مطابقة لحقيقة أصله نسبة، ومتنًا مع حل مشكلاته، وكشف مبهمات[(٢)]، بحيث يكون المخطوط له قيمة فقهيّة أو أصولية ملحوظة لم يكن قد حقق من قبل[(٣)].

**مراحل التحقيق العلميّ:**

**يمر التحقيق العلميّ للتراث بمراحل ثلاثة، هي:**

**المرحلة الأولى: اختيار النص:**

وإخراجه إلىٰ حيز الواقع من الكتابة اليدوية إلىٰ الطباعة المعاصرة، وتكون وفق قواعد محددة سيأتي بيانها.

**المرحلة الثانية: خدمة النص:**

ويقصد به كل عمل شكلي أو منهجي يصحح النسخ، ويخرجه علىٰ صورته

(١) وانظر: الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، «أبجديات البحث العلمي»، (ص٧٥).

(٢) وانظر: الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، «أبجديات البحث العلمي»، (ص٨١-٨٦)، وفيه تفصيل لوجهة نظره في تحقيق المخطوط.

(٣) وانظر تفصيلات التحقيق مجملة: الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٣٣).

الأصليّة، ويجعله علىٰ وفق إرادة مؤلفه، ويكون أقرب إلىٰ الصواب والدقة.

### المرحلة الثالثة: الدراسة لمؤلف النص، والنص المحقق:

دراسة منهجيّة تبين أهمية المؤلف والكتاب المحقق.

### المرحلة الرابعة: تحكيم العمل المحقق داخليًا أو خارجيًا:

في الجامعات وكليات الدراسات العليا، وقد يحكم من قبل مراكز البحث العلميّ، ويتم استكمال التحكيم العلميّ بإجراء المناقشة العلميّة علىٰ مستوىٰ الماجستير والدكتوراه.

### المرحلة الخامسة: نشر النص المحقق مع دراسته:

من منشورات الجامعة أو من قبل مركز بحثي متخصص، وعادة ما يكون للجامعات مراكز نشر علميّ، وتسمىٰ بمجالس النشر العلميّ، وقد تقوم بعض مؤسسات دور النشر بالقيام بتحقيق بعض الكتب في الفقه وأصوله، وذلك حسب جدية الدار، والتزامها بالمعايير العلميّة.

## المطلب الثالث

## القواعد المنهجيّة التفصيليّة لتحقيق المخطوطات في الفقه وأصوله

**تنقسم هذه القواعد إلىٰ قسمين:**

### أوَّلًا: الشروط الواجب توافرها في المخطوط المزمع تحقيقه:

١- أن يكون للمخطوط قيمة علميّة ملموسة، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أ- احتواء الكتاب علىٰ مادة جديدة بقدر مناسب بحيث يقدم تحقيقه إضافة علميّة للتخصص.

ب- أن يكون من المخطوطات التي لا يوجد في موضوعها كتب مطبوعة كثيرة.

ت- أن يتسم بجودة العرض وحسن التنظيم بشكل واضح.

ث- أن يكون مرجعًا أو مصدرًا هامًا اشتقت منه المؤلفات التي بعده، ويشار إليه كثيرًا في البحث العلميّ، أو أن يكون شرحًا لأصل معتد به، ومعتمدًا في المذهب الفقهيّ أو المدرسة الأصوليّة.

٢- وجود نسختين كاملتين أو أكثر من المخطوطات، وذلك لضرورة المقابلة والتصحيح وإكمال النسخة الجويدة رديئة الخط وفيها سقط، أو تآكلت.

٣- أن يكون حجم المخطوط مناسبًا علىٰ ألا يقل عدد الأوراق عن (٣٠) ذات وجهين للورقة الواحدة للماجستير، و(٦٠) ورقة ذات وجهين للورقة الواحدة للدكتوراه.

### ثانيًا: الخطوات المنهجيّة المفضل توافرها عمليًّا للتعامل مع المخطوط، ليكون تحقيقًا سليمًا متقنًا عميقًا يحقق غرض التحقيق.

والتي ستدور حول الأدوات العامّة للمنهج العلميّ من سلامة الاستقراء ودقته

وتمامه في كل مرحلة من مراحل العمل في المخطوط، وسلامة التحليل للنصوص، وتحقق المقارنة المطلوبة وسلامتها، واستنتاج ما يحتاج لاستنتاج في الدراسة للمؤلف والكتاب المحقق، والنقد لما يحتاج لنقد في النص المحقق، **وذلك وفق الآتي:**

١- اختيار أصل من النسخ بحيث يعتمد كقاعدة للمقارنة بين الفروقات، وتحليلها، ومقارنتها، ونقدها، بما يكون التعامل مع الفروق تعاملًا نقديًّا بنائيًّا سليمًا يجود المخطوط، ويوصله إلىٰ الصورة المثلىٰ والصحيحة، ببيان الأمور الزائدة أو الناقصة في النسخ المختلفة مع ذكر مسوغات الاختيار لهذا الأصل بكونها أوثق نسخة منسوبة للمؤلف.

٢- يرمز للنسخة الأصليّة بالرمز (أ)، ويرمز للنسخ الأخرىٰ بالحروف الأبجدية حسب عددها.

٣- اتباع منهج الجامعة في طريقة التوثيق، وهي تختلف من جامعة لأخرىٰ.

٤- عزو الآيات إلىٰ مواضعها من السور في القرآن الكريم.

٥- اتباع منهج التخريج بذكر راوي الحديث، وذكر الكتاب والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة.

٦- يكتفىٰ بتخريج الحديث من البخاري ومسلم أو أحدهما ما لم يكن اللفظ عند واحد من الأئمة محتاج إليه في الاستدلال، وفيما سواهما فيكتفىٰ بالتخريج من كتب السنن الأربعة: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومسند الإمام أحمد، مع الحكم علىٰ الأحاديث في غير الصحيحين صحة وضعفًا من الكتب الأصليّة كنصب الراية للزيلعي، والتلخيص الحبير لابن حجر، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد لابن الهيثمي.

٧- التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في متن المخطوط باتباع منهج منضبط وشامل، وبشكل مختصر، وذلك بذكر اسم الشهرة، ثم تاريخ الولادة، ومكانها، والوفاة ومكانها، وما اشتهر به في العلم، ثم أهم مشايخه وتلاميذه، وأهم مصنفاته.

٨- توثيق المعلومات الواردة في المخطوط من كتب المذاهب الفقهيّة المعتمدة، مع محاولة الرجوع إلىٰ أكثر من مرجع في كل موضع، بتقديم الأقدم زمانًا والآصل في المذهب.

٩- تعدد المراجع المختلفة وتنوعها في عمليّة التحقيق بحسب الترتيب العلميّ لبناء كل مذهب فقهي أو مدرسة أصولية، مع مراعاة المسألة محل البحث ومصادرها الأصيلة والمعتمدة بعدم التركيز علىٰ بعضها دائمًا، وتكراره تكرارًا مخلًا، بل ينوع الباحث في المصادر.

١٠-ذكر ما يقابل رقم الصفحة في نسخة المخطوط (الأصل) عند الموضع المقابل لها في عمل المحقق، ووضع هذا الرقم بين قوسين.

١١-الاهتمام بدقة الإحالات المتعلقة بالمعلومات التي سبق ذكرها في ذات الرسالة بذكر رقم الصفحة المحال عليها، ورقم الهامش في ذات الرسالة.

١٢-الاهتمام بتفعيل الهوامش بإضافة بعض المعلومات النافعة، والتحقيقات العلميّة أحيانًا إظهارًا لشخصية الباحث العلميّة المستقلة وسعة اطلاعه.

١٣-تجنب الإكثار من النقول الحرفية تجنبًا لإثقال الهوامش وتقليل جهد الباحث ومساهمته العمليّة.

١٤-التوسط في حجم التعليقات مع التأكد من وضوحها للقارئ.

١٥-الشرح والتعليق علىٰ المصطلحات الأصوليّة والفقهيّة والقضائية وفي السياسة الشرعيّة، والقواعد الأصوليّة والفقهيّة الواردة في نص المخطوط مع التوثيق

من كتب الفقه وأصوله والقواعد الفقهيّة وكتب القضاء والسياسة الشرعيّة الأصليّة.

١٦-إيضاح المسائل والأحكام الفقهيّة المبهمة بإيجاز شديد كلما اقتضت الحاجة لذلك بالتعليق عليها باختصار مع توثيقها من المراجع المعتمدة.

١٧-التعريف بأبواب المخطوط الفقهيّة بإيضاح مدلولها العام بإيجاز لغة واصطلاحًا.

١٨-العناية بتخريج أقوال العلماء الوارد ذكر آرائهم في متن المخطوط من كتبهم ما أمكن؛ فإن تعذر ذلك فمن كتب المذهب المعتمدة التي نقلت عنهم.

١٩-عمل دراسة منهجيّة للمخطوط ومؤلفه في قسم **يشتمل علىٰ ما يلي:**

أ- دراسة الكتاب: ببيان عنوانه، ومدىٰ صحة نسبته إلىٰ مؤلفه، والأعمال العلميّة التي تتابعت عليه شرحًا واختصارًا؛ بالإضافة إلىٰ استنتاج منهج المؤلف في كتابه المحقق، ومزاياه، العلميّة، وأبرز المآخذ عليه إن وجدت.

ب- عقد مقارنة بين الكتابين إذا كان أحدهما مختصرًا للآخر أو شرحًا له، أو حاشية عليه، والمقارنة بينه وبين كتب المؤلف في المجال نفسه لإبراز أهمّيّته.

ت- المؤلف: إجراء دراسة تشتمل علىٰ اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلميّة، ومؤلفاته ثم وفاته.

ث- منهج المؤلف: توضيح أهم معالم منهجه في تأليف هذا المخطوط من حيث أمانته العلميّة، ومصادره، ولغته، وأسلوبه، ولغته، ومنهجه الفقهيّ والأصوليّ، ومنهجه في الترجيح.

٢٠-عمل الفهارس الضروريّة فقط للآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، والأعلام الواردة في متن المخطوط، إضافة إلىٰ فهرس المحتويات.

## المطلب الرابع
## واقع تحقيق المخطوطات المعاصر، ومدى الحاجة إليه، وما مدى استخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه

**وفيه فرعان:**

### الفرع الأول
### ما مدى الحاجة إلى التحقيق في زماننا المعاصر، وما ضوابط ذلك؟

**أما واقعه المعاصر:** فقد صدرت مئات الكتب المحققة بجهود ضخمة من قبل الجامعات والمؤسسات العلميّة، وتم إخراج وتحقيق كثير من كتب الفقه وأصوله، مما جعل اتجاه الجامعات قبل ثلاثين سنة لتحقيق المهم والنافع من كتب التراث.

واتجهت الأقسام العلميّة لتسجيل كتب مخطوطة ذات قيمة علميّة عالية لرسائل الماجستير والدكتوراه، وفي وقتنا الحاضر قل اتجاه الأقسام العلميّة لتحقيق المخطوطات لكثرة ما حقق منها، ولعدم الحاجة إليها أحيانًا أخرىٰ، ولقلة المخطوطات التي تمثل إضافة للمعرفة الفقهيّة والأصوليّة.

مما حسر جانب التحقيق في نطاق ضيق، كوجود الحاجة لإعادة تحقيق كتاب مهم بظهور نسخ جديدة مخطوطة له، أو وجود مخطوط يمثل قيمة علميّة في التخصص.

**والقاعدة الأساسيّة في التحقيق المعاصر المطلوب:** هو التحقيق النوعيّ الذي يرتبط بمخطوطات ذات إضافة معرفيّة في التخصص، مع تكوين المحقق الواعي الذكي الذي يخدم النص، ويدققه، ويربطه بالتخصص مجال التحقيق، ويجعل من التحقيق أداة لإنتاج المعرفة الفقهيّة والأصوليّة، وربطه بإنتاج المعرفة الفقهيّة بدل من الاكتفاء بوصفها وإخراجها.

## الفرع الثاني

## ما مدى إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعيّ في تحقيق المخطوط إخراجًا وخدمة، ودراسة للمؤلف والكتاب المحقق؟

**سؤال مهم جدًا في زماننا،** ويدخل في صميم تطوير منهج تحقيق التراث في عصرنا، فالذكاء الاصطناعيّ يمكن أن يكون أداة قوية مساعدة في جميع مراحل تحقيق المخطوط، لكن لا يصلح -حتىٰ الآن- أن يكون بديلاً عن المحقق المتخصص، خاصّة في الأحكام العلميّة الدقيقة.

ويمكن استشراف القادم والمستقبل فيما يجوز استخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه في التحقيق، وفيما لا يجوز، ولكي يكون الكتاب مناسبًا لعصرنا وجب طرح هذه الأسئلة الملحة فيما مدىٰ إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعيّ في التحقيق العلميّ، وكيف يمكن الاستفادة منه في إطار الأدوات الآلية والاستقرائية التي كانت تأخذ من الباحثين أوقاتًا طويلة، وما نقوله يحتاج إلىٰ تجارب عديدة ودراسات، وهو في دائرة التجربة والتطوير لآليات التحقيق العلميّ المعاصر.

**ويمكن عرض المنهجيّة المقترحة:** باستخدام الذكاء الاصطناعيّ بحسب مراحل التحقيق، وقد تم توجيه الذكاء الاصطناعيّ في قواعد تحقيق المخطوط، وتمت مناقشته، بحيث يضبط الذكاءُ البشري، الذكاءَ الاصطناعيّ، ويوجهه فيه.

فمؤلفو الكتاب مارسوا التقنية وتطبيقاتها مدة تزيد عن خمسة وعشرين عامًا، وهم يسعون لتقويم منطلقات الذكاء الاصطناعيّ ليكون أداة مساعدة خادمة مسهلة في البحث العلميّ وميسرة له، دون قيام الذكاء الاصطناعيّ بأي دور في الاستقراء أو التحليل، أو أي عمليّة بحثيّة إلا تحت نظر الباحث وتقويمه، **وذلك علىٰ النحو الآتي:**

## أوَّلًا: مرحلة جمع النسخ والتوثيق: كيف يفيد الذكاء الاصطناعيّ؟

يقوم الذكاء الاصطناعيّ بالبحث السريع في قواعد البيانات العالميّة للمخطوطات في المكتبات الرقمية، والفهارس المختلفة، والتعرف علىٰ المخطوطات من الصور (OCR) العربي للمخطوطات، وإن كان لا يزال محدود الدقة، ويمكن قراءة البيانات الوصفية للمخطوط بما يتضمّن: العنوان، والمؤلف، والناسخ، والتاريخ، والفائدة العمليّة في ذلك: هو اختصار الوقت في تتبع النسخ، واكتشاف نسخ لم تكن معروفة سابقًا.

مع ملاحظة: **أنه لا يزال التعرف الآلي علىٰ الخطوط القديمة: كالنسخ المغربي أو المشرقي القديم غير دقيق تمامًا، بل تعتريه الأخطاء ويحتاج لدراسات تجريبية لتظهر النتائج الدقيقة.**

## ثانيًا: مرحلة تفريغ النص: وهو نسخ المخطوط:

يتمثل دور الذكاء الاصطناعيّ فيه المساعدة بتحويل الصورة إلىٰ نص (Handwritten OCR)، واقتراح قراءة الكلمات غير الواضحة، ويمكن الاستفادة منه مبدئيًا كمسودة أولية، ولا يجوز اعتماده دون مراجعة بشرية دقيقة.

## ثالثًا: مرحلة مقابلة النسخ:

يمكن للذكاء الاصطناعيّ المساعدة في المقارنة بين النسخ المتعددة بسرعة عالية، واستخراج الفروق بين النسخ، واقتراح النص الأقرب بناءً علىٰ التكرار أو السياق، ويفيد في تسريع المقابلة، وتقليل الأخطاء البشرية، ولا يجوز الاعتماد عليه استقلالًا؛ لأن الترجيح بين الروايات يحتاج إلىٰ معرفة أسلوب المؤلف، وفهم السياق الفقهيّ أو اللغوي، وإدراك قواعد التصحيف والتحريف، وهذا يحتاج لخبرة علميّة بشرية متخصصة.

### رابعًا: تصحيح النص وضبطه:

يمكن للذكاء الاصطناعيّ المساعدة في اقتراح الضبط الإعرابي، واكتشاف الأخطاء اللغوية، والمقارنة مع نصوص أخرىٰ للمؤلف نفسه، والإشكال الكبير هنا: أنه قد يصحح النص إلىٰ الصواب اللغوي، لكنه يُفسد النص الشرعيّ؛ لأن الخطأ قد يكون مقصودًا أو منقولًا، وهذا مما لا يمكن للذكاء الاصطناعيّ إدراكه أو فعله، وهذا مما ينبغي التنبه إليه.

### خامسًا: التعليق على النص:

يمكن للذكاء الاصطناعيّ المساعدة بشرح المفردات الغريبة، والتخريج الأولي للأحاديث مع التوثق من المصادر، واقتراح مصادر مشابهة، ولا يمكنه أبدا: الترجيح الفقهيّ أو نسبة الأقوال الفقهيّة، والحكم علىٰ الأحاديث النبوية، فهو يحتاج إلىٰ تدقيق علميّ بشري صارم.

### سادسًا: صناعة الفهارس:

**وهنا تظهر القوة الحقيقية للذكاء الاصطناعيّ في عمل:** فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، فهرس الأعلام، وفهرس الأماكن، وفهرس الموضوعات، فيمكن الاستفادة منه مع مراجعة بشرية، فهو يوفر جهدًا ووقتًا.

**والخلاصة: أن الذكاء الاصطناعيّ: «مُساعِد مُسرِّع لا مُحقِّق مُقرِّر»**، ويمكن عمل دراسة جادة بعنوان: «منهجيّة توظيف الذكاء الاصطناعيّ في تحقيق المخطوطات: دراسة تأصيلية تطبيقية، ويدرس مدىٰ التمكن من الاستفادة من الذكاء الاصطناعيّ في مراحل التحقيق للمخطوطات بدراسة تحليلية نقدية، وبأخذ نموذج عملي علىٰ مخطوط فقهي أو أصولي.

والأمر يحتاج إلىٰ دراسات استشرافية قادمة، وإذا ضبط فيما يمكن أن يدخله الذكاء الاصطناعيّ في مراحل التحقيق العلميّ، فسيفتح باب تحقيق آلاف

المخطوطات في العلوم الإسلاميّة، والموجودة في المكتبات العالميّة.

هذه نظرة استكشافية لدور الذكاء الاصطناعيّ المحتمل في خدمة التحقيق للمخطوطات في الفقه وأصوله.

**ويبدو**: أنه يمكن توجيه الذكاء الاصطناعيّ في مجال تحقيق النصوص بوضع معايير عامّة وخاصّة لكل معطىٰ من المعطيات السابقة، وتوضع معادلات رياضية توجه الذكاء الاصطناعيّ ضمن محددات.

فيحدد له استقراء النسخ محل التحقيق، ونسبة الفروقات بينها لنقدم الأصح وفق معايير محددة، وتحديد المصطلحات في المخطوط، والتعريفات، والنصوص المقتبسة، وتوجيهه نحو مقارنات محددة، وذلك يحتاج لدراسات وتحارب عديدة في هذا الاتجاه، لوضع دليل معياري لاستخدام الذكاء الاصطناعيّ في التحقيق بمراحله المتعددة.

**والسؤال الملح في واقع تحقيق المخطوطات في زماننا: هل ما زال التحقيق محتاجًا إليه؟**

والجواب: نعم، لأسباب: وهو كثرة المخطوطات غير المحققة، فلا يزال في خزائن العالم الإسلاميّ والغربي آلاف من المخطوطات لم تُنشر بعد.

وكثير منها في: الفقه والأصول، والقواعد الأصوليّة والفقهيّة، والنوازل القديمة، والفقه القضائي، وهناك ضعف كثير من التحقيقات المطبوعة، فكثير من الكتب المطبوعة: تحقيقها ضعيف أو أنها اعتمدت علىٰ نسخة واحدة مما يقلل من موثوقيتها، أو مليئة بالتصحيف والتحريف.

ولذلك ظهرت حاجة إلىٰ إعادة تحقيق بعض المخطوطات بتحقيق نقدي جديد وفق وعي جمعي للمصادر، وذلك حاجة العلوم الشرعيّة إلىٰ أصولها، والتي لا يمكن بناء فقه معاصر، واجتهاد صحيح، ودراسات مقارنة إلا بالرجوع إلىٰ

نصوص محررة محققة.

**والمتقرر في زماننا اليوم:** أننا لا نحقق لمجرد إخراج المخطوط إلىٰ حيز الوجود، بل لغايات علميّة دقيقة، وهي: إخراج المهم منها، وللمساعدة في تحليل الفكر الفقهيّ والأصوليّ والقضائي والسياسي الشرعيّ، وتتبع تطور المذاهب الفقهيّة، والمدارس الأصوليّة وبناء النظريّات الفقهيّة، وهذا يحتاج تحقيقًا عالي الجودة يحقق أغراضه العلميّة.

**والمشكلة الظاهرة في واقع تحقيق المخطوطات في الفقه وأصوله، اليوم في الأمور الآتية:**

- التضخم الكمي للتحقيق بكثرة الرسائل الجامعيّة في التحقيق، لكن عددًا منها تقليدي مكرر، وقد يكون له أغراض ليست معرفيّة بل يخدم «الترقية» أكثر من خدمة العلم، مع ضعف المنهجيّة عند بعض المحققين فبعضهم يتوسع في التحقيق ليصل إلىٰ درجة الشرح، وهو ليس مقصود التحقيق.
- الاختصار المخل والاقتصار علىٰ بيان جامد صامت للفروق بين النسخ بدون أي مواضعات أخرىٰ، مع الاقتصار علىٰ نسخ النص، مع غياب التحليل والنقد والفهم العميق للنص المخطوط وفق تخصص المخطوط وجوانبه العلميّة.
- إهمال بعض المخطوطات الفقهيّة والأصوليّة: الأصيلة والمعتمدة، فيتم تحقيق بعض المختصرات، والرسائل الصغيرة، وتُترك بعض الكتب الأصيلة بلا تحقيق.
- إعادة تحقيق بعض مدونات الفقه والأصول المعتمدة، والتي لم تلق العناية التحقيقية، ولكن يُضعف هذه المشاريع غياب الرؤية الاستراتيجية للتعامل مع هذه المشاريع، بوجود جهود فردية متفرقة بدون منهجيّة موحدة، وهذه أمور يؤمل علىٰ الأقسام العلميّة أن تنظر إليها بعين الاعتبار إذا أرادت اتخاذ مسار التحقيق تدريبًا للطلبة.

**وعليه: فالغاية الكبرىٰ من التحقيق في زماننا:** هو إخراج النص من المخطوط

إلىٰ المطبوع بأعلىٰ درجات الإتقان، مع التحليل والنقد والمقارنة، ووفق المعايير العلميّة المستقرة، والبناء العلميّ مع التوظيف المعاصر لمضامينها العلميّ بالتحقيق النوعيّ لا الكمي.

**والظاهر:** أن الباحث حين يحقق مخطوطًا تحقيقًا سطحيًّا بإخراج النص فقط، فهو يختلف عما إذا كان الباحث يحقق بوعي ودقة فإنه يبني ملكة فقهيّة وأصولية متمكنة، ويؤسس لمشروع علميّ مهم، ومسار بحثي ثري نافع، فالتحقيق في زماننا خيار عالي القيم بشرط أن يتحول من عمل آلي لإخراج النص إلىٰ مشروع علميّ متقن.

في كتاب مختصر تيسير الوصول إلىٰ منهاج الأصول (شرح المنهاج للبيضاوي)، للإمام محمد بن محمد بن عبد الرحمن بنس إمام الكمالية (٨٦٤ هـ)، بحث مقدم للدكتوراه للدكتورة فتحية بنت عبد الصمد بن محمد عبيد، إشراف الأستاذ الدكتور سعيد مصلحي، جامعة أم القرىٰ، ١٩٩٨م، علىٰ النحو الآتي:

# خطوات تحقيق مخطوط
# ( مختصر تيسير الوصول ) هي (4) مراحل:

## 1 المَرحَلةَ الأولى: إخراج النص

**ويكون ذلك من خلال:**

1. نسخ المخطوط يدوياً

**مع ملاحظة الآتي:**

أ. أن يكون النسخ وفق قواعد الإملاء الحديثة.
ب. تقسيم الأفكار إلى فقرات.
ج. تقسيم العبارات والجمل ووضع علامات الترقيم، وتشكيل الكلمات التي قد تدخل في التباس.
د. وضع عناوين جانبية للفصول والمباحث والمطالب.
هـ. ضبط الكلمات التي قد تدخل القارئ في إشكال بقراءتها.
و. استدراك على المتن.

**ويقولك مثلاً:**

إن هذه الكلمة يوجودها هنا من المتن يوثر سلباً على المخطوط. والأولى عدمها أو وجدها أفضل لنظم السياق وهكذا.

2. **مرحلة العرض**
ويقصد بها مقابلة ما تم نسخه مع المخطوط الأصلي.

3. **طباعة ذلك ومن ثم مقابلة المطبوع مع المخطوط الأصلي**
أ. للتأكد من عدم وجود أخطاء إملائية أو تصحيف أو تحريف أو سقط أو إضافة استعداذا للمقابلة مع النسخ الأخرى من المخطوط.

## 2 المرحَلة الثانية: خدمة النص

**ويكون ذلك من خلال:**

1. المقابلة لإثبات الفوارق بين النسخ.
2. الترجيح بين الروايات، والنظر في بعض الكلمات التي ترد في نسخ المخطوط المتعددة، لهذه الزيادات من الكلمات ينظر فيها.
   - ففي مثل هذه الأحوال ينظر أيها الأصح ولماذا؟
   - أي لماذا أثبث هذه الكلمة دون الأخريات.
3. تخريج الآيات / الأحاديث / الآثار.
4. عزو / تعريف (الأبيات الشعرية / الفرق / الأماكن).
5. عمل فهرس (للفوائد / القواعد الأصولية).
6. عزو الأقوال الأصولية إلى قائلها.
7. التعريف بالمصطلحات الغريبة الغامضة.
8. ترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في المخطوط.
9. توثيق وتحرير المسائل الأصولية الواردة في المخطوط من مصادرها وأماكن مظان وجودها، وتحرير محل النزاع فيها مع الترجيح.
10. ترتيب الأقوال حسب الترتيب الزمني في المسائل.

## 3 المرحلة الثالثة: التعامل مع النص

**ويكون ذلك من خلال الآتي:**

1. ذكر المسائل التي لم يتعرض لها صاحب المخطوط في كل باب في نهايته مع ملاحظة عدم ذكر المذاهب، فقط المسائل في الباب نفسه دون تفصيل في ذلك.
2. قد نستدرك عليه بذكر أقوال أخرى إلى جانب الأقوال التي يذكرها صاحب المخطوط في المسألة الأصولية.
3. قد نتعرض عليه في بعض الآراء الخاصة به والتي يقول بها في بعض المسائل الأصولية.
4. وقد يُعترض عليه أيضاً إن كان يورد اعتراضات ولا يُجيب عليها، كما قد يُجاب عليها إن كانت الإجابة قال بها علماء آخرون مع ذكر المرجع في ذلك.

## 4 المرحلة الرابعة: القسم الدراسي

**ويكون بالحديث عن 3 أمور:**

**1- صاحب المتن (البيضاوي)**

1. اسمه ولقبه وكنيته وولادته ووفاته.
2. نشأته وطلبه للعلم.
3. شيوخه.
4. تلامذته.
5. مؤلفاته.
6. عقيدته.

**2- صاحب الشرح (ابن الكمالية)**

1. اسمه ولقبه وكنيته.
2. ولادته – نشأته – طلبه للعلم.
3. شيوخه.
4. تلامذته.
5. مؤلفاته.
6. مكانته وثناء العلماء عليه.
7. أعماله.
8. عقيدته.
9. وفاته.

**3- دراسة الكتاب (مختصر تيسير الفصول)**

1. تحقيق إسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف.
2. سبب التأليف وزمن تأليفه.
3. وصف نسخ المخطوط ومكان وجودها.
4. مصادر الكتاب التي اعتمد عليها.
5. محاسن هذا الشرح والمأخذ عليه.
6. مقارنة هذا الشرح مع أهم شرحين
7. منهج المؤلف في الكتاب.

# المبحث السادس
# التقنية والذكاء الاصطناعيّ
# وعلاقتهما بمناهج البحث الفقهيّ والأصوليّ

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** التعريف بالذكاء الاصطناعيّ، وعلاقته بمناهج البحث الفقهيّ والأصوليّ.

**المطلب الثاني:** الضوابط الشرعيّة لتطبيقات الذكاء الاصطناعيّ في الأبحاث العلميّة والشرعيّة.

**المطلب الثالث:** استخدام قناة اليوتيوب للدكتور محمد خالد منصور أداة تطبيقية لمنهج البحث الفقهيّ والأصوليّ.

## المطلب الأول:
## التعريف بالذكاء الاصطناعيّ، وعلاقته بمناهج البحث الفقهيّ والأصوليّ

وقبل البدء باستعراض علاقة استخدام الذكاء الاصطناعيّ بمناهج البحث الفقهيّ والأصوليّ، فإنه يتوجب النص علىٰ القرار الذي اتخذ في الدورة السادسة والعشرين، من دورات مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي في قطر ٢٠٢٥م، بخصوص الذكاء الاصطناعيّ؛ ونص القرار رقم: ٢٥٨ (٣/ ٢٦) بشأن الذكاء الاصطناعيّ: أحكامه، وضوابطه، وأخلاقياته، والتي شارك الباحث في صياغة القرار، وكان محمد خالد منصور عضوًا في لجنة صياغته، واللجنة العليا للصياغات في هذه الدورة المباركة، **ونص القرار**:

**أوَّلًا**: الذكاء الاصطناعيّ تقنية حديثة تقوم علىٰ برامج وآلات تُحاكي الذكاء البشري، ويحقق كثيرًا من المصالح ولا يخلو من مفاسد.

**ثانيًا**: الأصل في إنشاء الذكاء الاصطناعيّ واستخداماته الإباحة، ويراعىٰ في إنشائه واستعمالاته الضوابط الآتية:

١- أن يكون القصد من الإنشاء والاستعمال والتمويل والمآل مشروعًا.

٢- أن يحقق جلب المصلحة ودرء المفسدة.

٣- عدم الإساءة إلىٰ المعتقدات والأديان والرموز الدينية.

٤- حماية المعلومات وصون الحريات والحقوق العامّة والخاصّة.

٥- ألا يشتمل علىٰ ما يهدد الأمن الفرديّ والمجتمعي والوطني.

٦- الالتزام بالأمانة والتوثيق والشفافية عند الاستعمال، **ويوصي المجلس بما يلي**:

١. دراسة حكم منح الذكاء الاصطناعيّ شخصية اعتبارية.

٢. عقد ندوات متخصصة عن الذكاء الاصطناعيّ ومستجداته

وأخلاقياته[(١)(٢)].

**مما سبق يتضح:** أن تقنيات الذكاء الاصطناعيّ أداة تقنية معاصرة حكمها الإباحة بضوابط في استخدامها في البحث في الفقه وأصوله، وعلاقتها بمناهج البحث في الفقه وأصوله **تظهر في النقاط الآتية:**

**أوّلًا:** أن الذكاء الاصطناعيّ وسيلة مهمة في عمليّة استقرائية ضخمة وهائلة لجمع المعلومات الفقهيّة والأصوليّة، وتصنيفها، وتنظيم التعامل معها.

**ثانيًا:** أن الذكاء الاصطناعيّ وسيلة مهمة لتسريع البحث بخوارزميات متقدمة، للبحث المنظم والسريع والدقيق مما يوفر الجهد والوقت لدىٰ الباحث في الفقه وأصوله.

**ثالثًا:** أن الذكاء الاصطناعيّ يساعد الباحث في تحليل النصوص الفقهيّة والأصوليّة بغية توظيفها توظيفًا سليمًا.

**رابعًا:** أن الذكاء الاصطناعيّ أداة مهمة لتوليد الأفكار الابتكارية والجديدة والمعاصرة وتلكم المتعلقة بالموضوعات التقنية والرقمية، وهو البيئة التبعية لفهم طبيعتها من خلال الذكاء الاصطناعيّ.

**خامسًا:** أن الذكاء الاصطناعيّ فرصة كبيرة للباحثين لتوسيع دائرة التفكير الفقهيّ والأصوليّ، والمحاكاة للمذاهب الفقهيّة والمدارس الأصوليّة، بحيث يمكن الباحث من تصور الأفكار الفقهيّة والأصوليّة وفق شبكات فهم عالية.

---

(١) قرارات الدورة السادسة والعشرين لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمنعقدة في قطر، ٢٠٢٥م.

تاريخ الدخول ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٥م. https://www.google.com/url?q=https://iifa-aifi.org

(٢) وقد غطت عشرات الدراسات التعريف بالذكاء الاصطناعي، وأنواعه، واستخداماته، ومخاطره، وأن استخدامات الذكاء الاصطناعي مباحة، وأن البرامج الإلكترونية: مال شرعًا ويملك، وهو متقوم، وله حقوق معنوية، وأن المسئولية ترجع إلىٰ المبرمج والمستخدم، وانظر: مها الخريص الحربي، الذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء والأحوال الشخصية، (دراسة تأصيلية فقهية)، (ص١٢-٥٥).

**سادسًا:** أن الذكاء الاصطناعيّ يساعد الباحث لتطوير منهجيّة البحث المستقرة من الاستقراء والتحليل المقارنة والاستنتاج والتطبيق بحيث يعطي الذكاء الاصطناعيّ خيارات يختبرها الباحث في الفقه وأصوله، وتساعد الباحث علىٰ التدريب علىٰ استخدام مناهج البحث.

**سابعًا:** أن الذكاء الاصطناعيّ بتقنياته فرصة واعدة للفقهاء والأصوليّين، ومؤسسات الاجتهاد الجماعيّ المعاصر، لبناء نظريّات فقهيّة وأصولية قادرة علىٰ الاستفادة من الميراث الضخم والعظيم للفقه وأصوله، والاستفادة منها وتوظيفها توظيفًا معاصرًا يتناسب والواقع المتسارع، والذي يتطلب توظيفها بما يسهل توظيف الفقه وأصوله توظيفًا معاصرًا صحيحًا وفق النصوص الشرعيّة والقواعد المستقرة، والمقاصد الشرعيّة العامّة والخاصّة والجزئيّة.

**ثامنًا:** من أبرز التحديات في استخدام الذكاء الاصطناعيّ البحث العلميّ الشرعيّ، والبحث الفقهيّ والأصوليّ ما يأتي:

- عمومية المعلومات التي ينتجها الذكاء الاصطناعيّ، وسطحيتها في كثير من الأحوال؛ لأنه يأخذ أفكارًا عامّة مما يمسحه من آلاف الدراسات.
- عدم الدقة العلميّة، والموثوقية فيما ينقله من معلومات، وهذا ظاهر في الأخطاء الكثيرة التي تظهر أثناء استخدامه، فبمجرد ما يخطئ المستخدم في كلمة في التعامل معه أدىٰ إلىٰ نتائج غير دقيقة.
- الضعف الشديد في التوثيق لما ينتجه الذكاء الاصطناعيّ، فهو غير دقيق في هذا المجال.
- ضعف التحليل والمقارنة والاستنتاج الأصوليّ الدقيق الذي يعتمد علىٰ السياقات، والتقديرات المتعلقة بالإفتاء والقضاء.
- فتح باب الانتحال الكامل للأبحاث والأعمال العلميّة عن طريقه، وهذا

باب يجب علىٰ الباحثين والمحكمين الانتباه له، ولا يسمح باستخدامه إلا في مجالات محددة، وبمراقبة كإعادة صياغة عبارة، والتدقيق والمراجعة اللغوية، واستنطاق الأفكار العامّة، وهكذا.

ويمكن بناء نموذج بنائي للتكامل بين الذكاء الاصطناعيّ والبحث الشرعيّ، **ويقترح أن يكون التكامل في ثلاثة مستويات:**

- **المستوىٰ الأداتي:** استخدام الذكاء الاصطناعيّ في جمع البيانات وتنظيمها.
- **المستوىٰ التحليلي:** الاستفادة من قدرته في اكتشاف الأنماط والمقاصد الجزئيّة.
- **المستوىٰ الاستقلالي في استنباط الأحكام، وإصدار القرارات الشرعيّة: فهو ممنوع شرعًا، ولأنه أداة مساعدة للتوصل إلىٰ الحكم وسرعة الوصول إلىٰ المعلومة.**

**فالخلاصة:** أن الذكاء الاصطناعيّ ليس بديلاً عن الاجتهاد البشري، بل هو امتداد له في صورته الرقمية، ووسيلة لإحياء المنهج البحثي في العلوم الشرعيّة بروحٍ جديدة تجمع بين أصالة النص وابتكار التقنية، وهناك نموذج تطبيقي تفصيلي لاستخدام الذكاء الاصطناعيّ في علم أصول الفقه يرجع إليه في كتاب المفيد في أصول الفقه المعاصر للمؤلفين[1].

(١) الدكتور محمد خالد منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ط١، دار عمار الأردن، (ص٨١)، وما بعدها.

## المطلب الثاني
## الضوابط الشرعيّة لتطبيقات الذكاء الاصطناعيّ في الأبحاث العلميّة والشرعيّة

من استقراء ما سبق في البحث العلميّ عمومًا، والبحث الشرعيّ بخاصّة، والبحث في أصول الفقه وأصوله بشكل أخص يتبين: جملة من الضوابط المنهجيّة العلميّة المهمة لاستخدام الذكاء الاصطناعيّ في الأبحاث العلميّة عمومًا، والأبحاث الشرعيّة خاصّة، **كالآتي:**

**الضابط الأول:** أن تكون مجالات استخدام الذكاء الاصطناعيّ مشروعة في ذاتها، بأن تكون في المجالات الطبيّة والصناعية والزراعية النافعة للإنسان[1]، وألا يكون فيها محرم بذاته أو محرمًا في الاستخدام، كاستخدام الذكاء الاصطناعيّ في تطبيقات تضر بالإنسان وحياته، كأسلحة الدمار الشامل، وتوليد الأسلحة البيولوجية المدمرة لحياة الإنسان.

**الضابط الثاني:** أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعيّ في البحث في العلوم الشرعيّة مساعدًا في الوصول إلىٰ المعلومات وتسهيلها، وتسريع البحث، وسرعة توليد الأفكار دون الاستغناء عن العقل البشري، وإطلاق العنان للذكاء الاصطناعيّ ليكون منافسًا للوحي الربانيّ، والتشريع الشرعيّ، بكونه أداة تساعد ضمن هذه الوظائف التنفيذية، لا الوظائف المكونة للمعلومة الفقهيّة والأحكام الشرعيّة.

**الضابط الثالث:** أن يراعي أعلىٰ درجات الضبط في التوثيق العلميّ، والمحافظة

(١) وانظر: الدكتور شوقي علام، «الذكاء الاصطناعي، أحكامه وضوابطه الأخلاقية»، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة والعشرين، قطر، (ص٢٠).

علىٰ الحقوق الفكرية للباحثين، ونسبة المعلومات لأصحابها، والذكاء الاصطناعي ما يزال يعاني ضعفًا من جهة التوثيق والتحقق من المصادر، وهناك جهود لتحسين هذه الخاصّية، فالتوثيق العلميّ أهم ما يقلق في استعمال الذكاء الاصطناعيّ.

**الضابط الرابع:** مراعاة الخصوصية الشخصيّة والمجتمعية في البحث العلميّ، بحيث لا يطلق العنان لبرامج الذكاء الاصطناعيّ التي تنتهك الخصوصية الشخصيّة والأسرية والمجتمعية.

**الضابط الخامس:** ضرورة ضبط الانحرافات المحتملة: وذلك بضرورة وجود إشراف علميّ علىٰ مخرجات الذكاء الاصطناعيّ حتىٰ لا تنحرف عن المنهج الشرعيّ.

**الضابط السادس:** ضرورة حماية الخصوصية الفكرية: وذلك بحفظ حقوق المؤلفين والمحققين عند رقمنه كتبهم أو تحليلها آليًّا.

**الضابط السابع:** أصبح من الضروري في البحث العلميّ أن يراعىٰ المحافظة علىٰ مقصد المحافظة علىٰ العقل البشري، بإطلاق التفكير في النافع، وتنظيمه، ومنع التفكير في الضار، ومنعه، ومنع وسائله، ومنها استخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه.

**الضابط الثامن:** أن يراعىٰ في ذلك المصالح والمفاسد، وألا تخالف أحكام الشريعة[1].

**وعليه:** ومن خلال الضوابط السابقة فقد اتجهت المؤسسات العلميّة والجامعات لوضع التعليمات والأطر العلميّة والمنهجيّة والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعيّ وأدواته، فالاعتماد علىٰ أدوات (AI) في البحث العلميّ: فقد أصبح من المألوف استخدام برنامج (Chat gpt) أو غيره من البرامج الكثيرة، والمتعددة، في

(١) وانظر: الدكتور عبد العزيز مبروك النجار، «الذكاء الاصطناعي، أحكامه وضوابطه الأخلاقية»، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة والعشرين، قطر، (ص٧٦).

تلخيص البيانات، وهي من أبرز أدوات الذكاء الاصطناعيّ مفتوحة المصدر، وهي المحادثة المتجددة والمدربة مسبقًا لتحويل النصوص، ويتم استرجاع المعلومات بشكل سريع، وإجراء المحادثات بخلاف جوجل فإنه يزود الباحث بقوالب جاهزة بدون تدخل في الصياغة، وأصبحت أدوات الذكاء الاصطناعيّ تنظم التعامل مع الكم الهائل من البيانات وتنظيمها واستخلاص المهم منها، وأصبحت هذه التقنية قادرة علىٰ أن تحدد بشكل أكثر دقة المعلومات والمخرجات المنظمة.

وهي تساعد الباحثين للوصول إلىٰ المعلومة بسرعة وبسهولة ويسر.

ويمكن للباحث أن يطلب المساعدة في طلب المعلومات، والخطورة في عدم دقة التوثيق، والحصول علىٰ أكثر من إجابة لسؤال واحد، وهو يقلل من مصداقية هذه الأداة، وبنصوص مختلفة، مما يجعل استخدام الباحثين للمعلومات بدون رقيب.

مما جعل الجامعات تضع سياسات عرفية ثم قانونية لضبطه، والتقييم الأكاديمي باستخدام أنظمة كشف الانتحال: فقد صار من العرف: أن الجامعات تستخدم الذكاء الاصطناعيّ لفحص الأبحاث قبل اعتمادها، وقد وضعت الجامعة الأردنية تعليمات دقيقة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعيّ في الجامعة الأردنية، ٧/ ٢٠٢٥[(١)].

وهذه التعليمات مبادئ عامّة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعيّ بشكل مبتكر في التعليم، والبحث العلميّ، وتحسين الخدمات، ويعد استخدام أدوات الذكاء الاصطناعيّ في الجامعة أداة مساندة لتحسين جودة التعليم، والبحث العلميّ، والإدارة، ولا يجوز أن يحل محل القدرات البشرية أو يستخدم بديلًا في أداء المهام

(١) وانظر: تعليمات الجامعة الأردنية، بتاريخ ١٢٨/ ٧/ ٢٠٢٥م، بخصوص استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في الجامعة الأردنية في البحث العلمي والعمل الأكاديمي، وهي خطوة متقدمة في ضبط الاستخدام الذكاء الاصطناعي، (ص١-٥).

الأساسيّة، وتضمنت التعليمات، ويجب الالتزام عند استخدامها بالمعايير الأكاديمية، والأخلاقية، واحترام حقوق الملكة الفكرية، وأنظمة وتعليمات الجامعة، ويتحمل المستخدم المسؤولية الكاملة عن المخرجات التي يتم إنشاؤها أو تعديلها عن طريقه ومصداقيتها وأصالتها، ويجب الإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعيّ في المهام العلميّة والتقارير والبحوث العلميّة.

**وصنفت التعليمات استخدام أدوات الذكاء الاصطناعيّ في الجامعة الأردنية إلىٰ ثلاثة مستويات:**

### المستوى الأول: مسموح بدون إفصاح:

وذلك استخدامه استخدامات مشروعة لا تؤثر علىٰ النزاهة العلميّة **كالتحقق من القواعد اللغوية، أو توليد أفكار أولية للنقاش أو التوضيح.**

### المستوى الثاني: قسم مسموح به بشرط الإفصاح:

وذلك عند المساعدة في كتابة أجزاء من مشروع أو تقرير أو الاستفادة منه في كتابة المسودات الأولىٰ للمحتوىٰ.

### المستوى الثالث: قسم غير مسموح:

وهي الاستخدامات التي تخل بأخلاقيات العمل الأكاديمي أو البحثيّ أو الإداري، أو الاعتماد عليها في كتابة الأبحاث أو إعداد الامتحانات بشكل كامل، وغيرها من التعليمات التفصيليّة تراجع في تعليمات الجامعة، وهي خطوة متقدمة للجامعة الأردنية لضبط هذه الأداة المعاصرة المفيدة.

## المطلب الثالث
## استخدام قناة اليوتيوب للدكتور محمد خالد منصور
## أداة تطبيقية لمنهج البحث الفقهيّ والأصوليّ(١)

تعتبر القناة قناة علميّة منهجيّة تطبيقية للبحث العلميّ، وفيها أكثر من ألف وستمائة مقطعٍ تعليميٍّ ومنهجيٍّ، ومواد رقمية تعليمية وتدريسية، وفيها تلاوات قرآنية، وفيها دورات منهجيّة بحثيّة في الفقه وأصوله، وفيها مناقشات علميّة علىٰ مستوىٰ الماجستير والدكتوراه، وفيها ندوات منهجيّة، وغيرها من الندوات والمحاضرات في مناهج البحث، فالقناة تُعَدُّ مرجعًا معاصرًا مهمًّا للبحث العلميّ، ومنهجيّة البحث العلميّ، وأركانه، ومجالاته، واختيار الموضوعات العلميّة، **ووفق المجالات الآتية:**

**أوّلًا: توظيف قناة اليوتيوب في منهجيّة البحث العلميّ والتحقيق من خلال الدورات العلميّة والمنهجيّة عن طريق مجموعة من العلماء والباحثين المميزين:**

وهناك تسع ندوات عقدت في الجامعة الأردنية، ورأسها الدكتور محمد خالد منصور حين كان نائبًا لعميد الكلية لشئون الدراسات العليا، سنة ٢٠١٤م، وهي: ندوة في: في اختيار الموضوع، والمصادر ومنهجيّة التحقيق، والتدريس في الدراسات العليا لتخصصات: الفقه وأصوله والتفسير والعقيدة والحديث.

وهي ثروة علميّة شارك فيها أكابر العلماء في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، وقد وجه إليها العديد من الباحثين للاستفادة منها، وفي إحداث نهضة علميّة من خلال تدريب الطلبة علىٰ أساسيات البحث العلميّ، وينصح بالرجوع لبناء منهجيّة علميّة

(١) وانظر: رابط القناة: https://youtube.com/@mmansour.

شارك فيها علماء متمكنين في البحث العلميّ، ليفيد منها طلبة العلم في منهجيّة البحث في الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعيّة.

**ثانيًا: توظيف قناة اليوتيوب من خلال توثيق مادة مناهج البحث كاملة:**

من خلال قيام الدكتور محمد خالد منصور بعقد دورة متخصصة لثلاثة أيام في دولة قطر في ٢٠١١م، وهي من الدورات المفصلة وذات التطبيقات العمليّة التي قام بها الدكتور كتطبيق عملي لمنهجيّة البحث العلميّ، مع تطبيقات عمليّة وورش عمل متخصصة.

**ثالثًا: توظيف العديد من المحاضرات العلميّة في منهج البحث العلميّ الفقهيّ والأصوليّ والمقاصد:**

ومنها الاجتهاد المقاصدي، والبحث الفقهيّ الابتكاري، وغيرها.

**رابعًا: توثيق عشرات المناقشات العلميّة لمؤلفي الكتاب في الأردن والكويت، في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك وجامعة الكويت:**

وقد وثق المؤلفون عشرات المناقشات، وتم ممارسة التحكيم العلميّ للمناقشات بأسلوب علميّ منهجي، وفي كثير منها عرض للمنهجيّة العلميّة الدقيقة وبإمكان الباحثين متابعة هذه المناقشات، والتي فيها عشرات الملاحظات المنهجيّة والشكليّة والعلميّة، وكيفيات التوثيق بشكل عملي، وفي موضوعات متعددة ومختلفة، وهذا جانب تطبيقي مهم يجعل القناة أداة مهمة لتحقيق التطبيق العمليّ للمنهجيات المعروضة نظريًّا.

**خامسًا: تثبيت القناة لمجموعة من المؤتمرات، والمشاركات العلميّة في ندوات الزكاة، والمجامع الفقهيّة الدولية:**

وذلك بتثبيت القناة المشاركات في التأسيس لمؤتمر كورونا، وجلساته بمجلة

الشريعة والدراسات الإسلاميّة بجامعة الكويت، وهو تطبيق عملي للبحث من خلال المؤتمرات العلميّة.

**مما سبق يتضح التكامل في أعمال القناة في التأسيس لمنهجيات البحث العلميّ في الفقه وأصوله**، والتدريب علىٰ منهجياتها، والتدريب علىٰ نماذج اختيار الموضوعات وفق التنوع في الموضوعات، والمقاطع المتعددة في التدريب العلميّ علىٰ البحث العلميّ وقواعده، وتمليك الباحثين النماذج العمليّة لتمثيل هذه المنهجيّات بصورها المختلفة وفق جهود مؤلفي الكتاب.

**وعليه:** فهذا الكتاب يسهم في تنمية الأساس النظري لمنهجيّة البحث في الفقه وأصوله، وهذه القناة الأساس التطبيقي له، **وهما جانبان متكاملان، جانب العرض لمنهجيات البحث العلميّ نظريًّا، وجانب تطبيقها عمليّة في المجالات البحثيّة المختلفة.**

## الفصل الثاني: المناهج الخاصّة في الفقه وأصوله وتطبيقاتها في القضاء والسياسة الشرعيّة

**ويتضمّن هذا الفصل المباحث الآتية:**

**المبحث الأول:** مناهج البحث الخاصّة بالفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به.

**المبحث الثاني:** مناهج البحث الخاصّة بأصول الفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به.

**المبحث الثالث:** مناهج البحث في القضاء الشرعيّ كنموذج تطبيقي في البحث في الفقه الإسلاميّ باستخدام أدوات أصول الفقه.

**المبحث الرابع:** مناهج البحث في السياسة الشرعيّة (فقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية) كنموذج تطبيقي في البحث في الفقه الإسلاميّ باستخدام أدوات أصول الفقه.

**المبحث الخامس:** المنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ، ونماذجه التطبيقية، ونصائح أكاديمية منهجيّة للباحثين.

# المبحث الأول
# مناهج البحث الخاصّة بالفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** التعريف بالفقه الإسلاميّ، والعلوم المتصلة به.

**المطلب الثاني:** خصائص البحث العلميّ في الفقه الإسلاميّ، ونقائصه وسلبياته.

**المطلب الثالث:** مجالات البحث في الفقه الإسلامي والعلوم المتصلة به.

**المطلب الرابع:** الإضافات العلميّة المتوقعة في الفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به ومن خلال مجالات البحث العلميّ فيه.

**المطلب الخامس:** أهم المصادر الأصيلة في الفقه الإسلاميّ.

**المطلب السادس:** المناهج البحثيّة الخاصّة بالبحث الفقهيّ والعلوم المتصلة به.

## المطلب الأول
## التعريف بالفقه الإسلاميّ، والعلوم المتصلة به

**ويتضمّن الفقه الإسلاميّ:** المدخل إلىٰ الفقه الإسلاميّ والمذاهب الفقهيّة.

**والعلوم المتصلة به:** القواعد الفقهيّة، الضوابط الفقهيّة، الفروق الفقهيّة، النظريّات الفقهيّة، النقد الفقهيّ، والأساس العلميّ للتكامل بينها.

البحث الفقهيّ في زماننا يتميز بخاصية التكامل بين الفقه الإسلاميّ، وما نشأ عنه من علوم فرعية يتطلب من الباحث المعاصر إدراك التمييز الدقيق بين المادة الأساسيّة للفقه الإسلاميّ، وبين الأدوات المهمة لتحقيق أغراض الفقه الإسلاميّ.

فالمدخل إلىٰ الفقه الإسلاميّ يلزم معه استحضار التدرج الزمني والبنائي للفقه الإسلاميّ مما يجعل بناء الباحث في زماننا للمادة العلميّة يرتكز إلىٰ استيعاب التطور للمدارس الفقهيّة ومميزات كل مدرسة ومدىٰ الحاجة للاستفادة منها في المسائل التي تعالج لخدمة الفقه الإسلاميّ.

فمدرسة الحنفية تتميز بالرأي وتوسيع القياس والاستحسان، والمدرسة المالكية تتميز في توسيع دائرة المصالح، ومدرسة الشافعية تتميز في المحافظة علىٰ النصوص الشرعيّة بقوالبها الظاهرية حفاظًا علىٰ الأصول الشرعيّة، وأن خرم هذه الظواهر يتطلب قدرًا كبيرًا من التعمق والتأمل والتريث.

ومدرسة الحنابلة تتميز بكونها المدرسة الجامعة بين هذه المدارس مع مرونتها، وسعتها.

ومدرسة الظاهرية بما تمثله من تحقيق مشروعية الأصول العامّة، والمصادر العامّة، والنظر في القواعد العامّة والهرع إلىٰ ما استقر من قواعد فقهيّة عامّة.

والمذاهب الأخرىٰ التي يمكن الاستفادة من آرائها عند الحاجة، إذ إن هذه المذاهب استفادت من الميراث الفقهيّ في المذاهب الخمسة، وجاءت ببعض

التحقيقات والنظرات الجزئيّة مما يمكن الاستفادة منها.

**وأخيرًا:** المدرسة الفقهيّة المعاصرة، والتي انبنت علىٰ تمحيص الثروة الفقهيّة الكبيرة والقيمة، وأخذ روح الفقه الإسلاميّ بإعمال النصوص الشرعيّة، والقواعد الشرعيّة، ومراعاة المقاصد الشرعيّة ومآلات الأفعال، ودمجه في الاجتهاد بالمستجدات الفقهيّة، وصياغة الفقه الإسلاميّ صياغة معاصرة تلحظ هذه التباينات بين المدارس ومناهجها، والاستفادة الواعية والذكية والنوعيّة منها.

وربط هذا الفقه الإسلاميّ العظيم بمدارسه يتطلب من الباحث المعاصر بناء البحث فيه بإدماج علوم القواعد الفقهيّة والضوابط الفقهيّة لضبط الاجتهاد، واعتبارها أدلة استئناسيه.

ويتعمق البحث الفقهيّ حين يذهب إلىٰ الفروق الفقهيّة بين المصطلحات والمسائل والقواعد الفقهيّة والمناهج، مما يجعل الباحث يدرك إدراكًا شديدًا في معالجة موضوع البحث بناء علىٰ إدخال هذا العلم الدقيق الذي يؤدي إلىٰ تحقيق المناطات الفقهيّة.

**والمطلوب من الباحث المعاصر في غاية الأمر:** الوصول إلىٰ بناء النظريّات الفقهيّة الكلية، وهو استقراء المعاني العامّة في الفقه الإسلاميّ بجمع مسائله وقواعده تحت مسمىٰ واحد: كنظرية الحق، ونظرية العقد، ونظرية التعسف في استعمال الحق، ونظرية الضمان، وعشرات النظريّات الفقهيّة.

**ويعتقد:** أنه أصبح لزامًا في زماننا اتجاه البحث الفقهيّ بناء النظريّات الفقهيّة المعاصرة، كالنظريّة الاقتصادية المعاصرة، والنظريّة الطبيّة المعاصرة، والنظريّة الاجتهادية المعاصرة، والنظريّة التقنية والرقمية المعاصرة، وأحكامها؛ والتي بدوره إذا تحقق كان سبيلًا لتقنينها وجعلها مادة للتطبيق في الحياة بصورة ناضجة.

ووصولًا إلىٰ بروز مصطلح معاصر، ومهم لدىٰ الباحثين، وهو النقد الفقهيّ: **ونعني به: القيام بمراجعات دقيقة لمسائل الفقه ومصطلحاته وقواعده، ومناهجه، ومستجداته علىٰ نحو يتم التحقق والتحقيق في هذه المجالات، مما يجعل مجال النقد الفقهيّ مجالًا رحبًا**

**لاعتماده أساسًا لتثبيت مستقرات الفقه الإسلاميّ، وتنقية الفقه الإسلاميّ مما علق به من إشكالات، وتنمية التجديد فيه ومخرجاته، أسوة بالنقد الأصوليّ.**

**فالدراسات الفقهيّة المعاصرة يلزم مرورها بهذه المستويات الفكرية العامّة،** مما يجعل لدىٰ الباحث تصورًا كليًّا متكاملًا حين تصديه لأي قضية فقهيّة من حيث التعريف، والمعالجة الفقهيّة والأصوليّة، والاستنتاج الأصولي، والاستنباط الفقهيّ، وإنتاج المعرفة الفقهيّة التأصيليّة والتطبيقيّة.

**وفي المقابل:** فينظر إلىٰ علوم متفرعة عن أصول الفقه من حيث أصلها، وهي تليق بالفقه الإسلاميّ تطبيقيًا، وهما: فقه الموازنات -فقه التعارض بين المصالح والمفاسد-، وفقه الأولويات -فقه ترتيب الأهميّة بأنواعها الزمانية والمكانية وغيرها-؛ لأنهما علمان أصوليان يصطبغان بالصبغة الفقهيّة، وذلك لتحقيق الفقه غايته لتحقيق مقاصد الشريعة، وتحقيق التنمية بكافة مجالاتها تحقيقًا للنهوض الحضاري الفقهيّ، بحيث يعالج المستجدات الفقهيّة بأنواعها.

**وههنا لابد من التنبيه:** إلىٰ أن البحث العلميّ الجاد في الدراسات الشرعيّة يتجاوز الارتجال والسطحية في البحث العلميّ، وينتقل إلىٰ كونه عملًا منظمًا ودقيقًا يهدف إلىٰ حل مشكلة معرفيّة باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال، علىٰ اعتبار وجوب استحضار الضابط التعبدي، والضابط الإشكالي، والضابط الشمولي، والضابط المنهجيّ، وضابط الواقعية للبحث العلميّ بتحقيق المرحلة التحقيقية بالرجوع إلىٰ المصادر، ثم إلىٰ المرحلة الفهمية، ثم إلىٰ المرحلة التركيبية[1]، وصولًا إلىٰ الإنتاج الفقهيّ الناضج والمحقق والواقعي.

---

(١) وانظر تفصيل ذلك: الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، «أبجديات البحث في العلوم الشرعية»، محاولة في التأصيل المنهجي: بضوابط، ومناهج، وتقنيات، وآفاق، دار الكلمة، المنصورة، مصر، (ص٢٣-٤١)، وانظر إلىٰ التفصيلات الموضوعي لمناهج البحث في العلوم الشرعية، وفلسفة البحث العلمي في العلوم الشرعية في ثنايا هذا الكتاب القيم، وانظر: ٤٣، وما بعدها.

## المطلب الثاني
## خصائص البحث العلميّ في الفقه الإسلاميّ، ونقائصه وسلبياته

**يتضمّن هذا المطلب إلىٰ فرعين:**

### الفرع الأول
### خصائص البحث العلميّ في الفقه الإسلاميّ قديمًا وحديثًا

يمكن عمل عصف ذهني للوصول إلىٰ خصائص الفقه الإسلاميّ مما سطره فقهاؤنا الأجلاء في مراحل بناء المذاهب الفقهيّة، وما وصل إليه الفقه الإسلاميّ في زماننا المعاصر.

ويمكن عرض جملة من الخصائص المميزة للبحث في الفقه الإسلاميّ، وقد عدها الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان أنها: التخصص، والأصالة والإبداع، واستخدام الأدلة الشرعيّة وإعمال المقاصد الشرعيّة، وإعمال الدراسات الاجتماعية[(١)].

هذا، ويتميز **البحث الفقهيّ بخصائص أربعة تكوينية ننشأ عنها الخصائص الأخرىٰ، وهي: الربانيّة من حيث المصدر والتلقي، والإنسانية من حيث إنها تشتمل كل حياة الإنسان من ولادته إلىٰ وفاته، وهو فقه يتناول الإنسان وحضارته وتطوره مسلمًا أو غير مسلم، والعقلانية الشرعيّة المنضبطة والمسير بالقواعد الشرعيّة العامّة، والثبات المرونة في النصوص، والسعة والشمول في التطبيق**[(٢)]، وتتفرع عنها الخصائص الآتية:

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، منهج الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه، (ص٦٩)، وما بعدها.

(٢) هذه الخصائص ذكرها معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفىٰ سانو، الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، والتابع لمنظمة التعاون الإسلامي، في محاضرته القيمة في جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، أبو ظبي، «البحث الفقهي المعاصر: المنهج والخصائص والآثار»، محاضر منشورة في الفيس بوك لمعالي الأستاذ الدكتور، وانظر الرابط:

=

**أوَّلًا:** يعتمد البحث في الفقه الإسلاميّ علىٰ المصادر الأصيلة، والبحث في أصول المسائل وجذورها التي نمت منها، مما يجعل البحث أصيلًا في أفكاره ومصادره.

**ثانيًا:** مراعاة القطعيات والمحافظة عليها، والنظر في المحتملات نصوصًا شرعية أو فقهيّة وتقديرها والتعامل معها وفق المصادر الفقهيّة مع تنوعها، والنظر في الاستفادة من المذاهب الفقهيّة علىٰ اختلافها علىٰ اعتبار أنها: فُهُوم متعددة ومختلفة لهذه المحتملات، وتعدد وجهات النظر لدىٰ هؤلاء الفقهاء فيها.

**مما يجعل وظيفة المذاهب الفقهيّة:** محاولة فهم النصوص المحتملة، واقتراح فهم معانيها، والموازنة بين هذه الآراء، والترجيح بينها علىٰ نحو يراعىٰ الرأي الأسد في هذه المحتملات مع مراعاة الزمان والمكان والعرف وتحقيق المصالح، وقواعد الوصول إلىٰ مراد الشارع من هذه النصوص تبعًا لأن الشارع الحكيم أراد ها محتملة لتحتمل الفُهُوم، وتحتمل صلاحيتها لأي زمان أو مكان، وهو ما يؤدي إلىٰ ديمومة الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان وتغير الظروف، وسعتها ومرونتها[1].

**ثالثًا:** التجدد والتجديد في النظر وفق الوقائع التي تقع للناس، فالتأصيل السابق جانب مهم، ولكن الجانب الآخر، وهو التنزيل الواقعي للحوادث وفق مقتضياتها العمليّة.

**رابعًا:** يعتمد البحث في الفقه الإسلاميّ وعلومه علىٰ مصادر أصيلة في كل مذهب فقهي، يتطلب مراعاتها، ومراعاة تدرجها وعند البناء منها لتكون النتائج التي

---

= تاريخ الدخول إلىٰ الموقع: ٣/ ٥/ ٢٠٢٦م. https://www.facebook.com .

(١) وقد فصل الدكتور الناجي لَمِين في كتابه «منهج البحث في أصول أئمة المذاهب الفقهية»، «أصول الأئمة الأربعة، وابن أبي ليلىٰ، وكيفية تعاملهم مع أصولهم بدراسة تفصيلية تحليلية تؤكد قضية الاحتمال في الفهوم لنصوص الكتاب والسنة»، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، المنصورة، مصر، ٢٠١٩م، وهو يقع في: ٤٨ صفحة.

يصل إليها الباحث سليمة من الناحية المذهبية وقواعد كل مذهب.

**خامسًا:** التمازج بين العلم بالأحكام الشرعيّة في مختلف أبواب الفقه، وبين طريقة استخراجها علىٰ أصول استنباطية مصدرية تؤدي إلىٰ سلامة الفهم والتنزيل.

**سادسًا:** المرجعية النصية الشرعيّة، والجمع بين النص الشرعيّ، والعقل الفقهيّ الفاهم لها وفق القواعد الأصوليّة والشرعيّة، والاجتهاد العقلي المنضبط فلا هو نقلي صرف، ولا عقلي صرف بل هو تكامل بينهما، **وهو ما يطلق عليه: «العقل الفقهيّ الفاهم للنصوص المدرك لمراميها، المحقق لمقاصدها وفق مرادات الشارع الحكيم».**

**سابعًا:** اتباع المنهجيّة الأصوليّة في الأدلة والمصادر الشرعيّة، والحكم الشرعيّ، والقواعد اللغوية الشرعيّة للدلالات وقواعد اللغة العربية، والقياس والاستحسان وسد الذريعة والاستصحاب، وهذا يمنح البحث الفقهيّ دقة علميّة عالية ومنهجيّة راسخة.

**ثامنًا:** مراعاته المقاصد الشرعية والوسائل وبيان العلاقة بينهما، فهو يبحث في العلة والحكمة مما يؤكد ارتباطه بالواقع والحياة تحقيقًا للواقعيّة التنزيليّة[1]، فالبحث الفقهيّ يتعامل مع نوازل الناس ومستجداتهم، فالبحث الفقهيّ علم تطبيقي لا مجرد علم نظري يراد لذاته.

**تاسعًا:** التوازن بين الثابت والمتغير، فهناك نصوص قطعية ثابتة وهناك متغيرات لمجالات الفهم والتفقه، لكي يصلح لكل زمان ومكان.

**عاشرًا:** طبيعته المحتملة إلىٰ الطابع المقارن بعرض الاتجاهات الفقهيّة

---

(١) وانظر: «الاجتهاد التنزيلي» الدكتور بشير بن مولود جحيش، كتاب الأمة، العدد (٩٣)، ٢٠٠٣م، وهناك دراسات كثيرة في الاجتهاد التنزيلي، والتي تتلخص فكرته: في تكييف الواقع، والنظر في مآلاته الشرعية الصحيحة.

ومناقشتها والترجيح بينها، وهذا يعزز ما سبق ذكره من عمق فقهي وتحليل، وتحقيق النقد الفقهيّ بأبعاده ومجالاته.

**الحادي عشر:** قابلية التطور والتجديد لمواكبة الجديد في واقع المعاش في كافة المجالات العبادية والمالية وأحكام الأسرة والعقوبات والقضاء وفقه الدولة والسياسة الشرعيّة وتوظيف العلوم التقنية الحديث كالذكاء الاصطناعيّ، والتقدم العلميّ الهائل ف المجالات كلها من أبرزها الطبيّة والبيئية والحياتية.

**الثاني عشر:** التجرد من الهوىٰ والأحكام الشخصيّة التي تؤثر علىٰ نتائج البحث مسبقًا من خلال التعصب المذهبي لمذهب معين[١].

**وفي الخلاصة:** فالبحث الفقهيّ القديم والمعاصر يتميز بكونه بحثًا شرعيًّا منهجيًّا يجمع بين النص والعقل الفقهيّ، ويراعي المقاصد والوسائل والعلاقة بينهما، ويتفاعل مع الواقع في إطار منضبط وفق أصول الفقه وقواعده وكلياته ومالاته المرادة للشارع الحكيم.

ويتميز هذا البحث الفقهيّ بكونه أصيلًا إبداعيًّا وفق مجالات تتلخص في الموضوعات والقضايا الجديدة في الحياة المعاصرة، وإعادة بحث الكثير من القضايا المالية والبيئية، والدراسات الفقهيّة المقارنة في إطار الفقه المقارن، ودمج الدراسات الفقهيّة بالدراسات الاجتماعية.

**والحاصل:** أن الأصالة والإبداع في الدراسات الفقهيّة وخاصّة في الدكتوراه، هما ضروريان للبحث العلميّ الذي يقدم جديدًا نافعًا لميدان البحث الفقهيّ الجاد[٢].

---

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص١٧).

(٢) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، «منهج الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، (ص٨٢).

## الفرع الثاني
## نقائص منهج البحث في الفقه الإسلاميّ العامّة، والخاصّة والمرتبطة بطبيعة الفقه الإسلاميّ ومراحله الزمنية، مع التمييز بين النقائص القديمة والمعاصرة

### أوَّلًا: النقائص العامّة في منهج البحث الفقهيّ:

**وهي علىٰ النحو الآتي:**

#### أوَّلًا: القصور في بناء المنهج العلميّ:

**ففي البحث الفقهيّ القديم:** يتمثل في غلبة الطابع التقليدي بعرض الأقوال الفقهيّة دون تأصيل منهجي واضح أحيانًا، وعدم التصريح بخطوات البحث: إشكاليته، ومنهجه، ومثاله: في بعض كتب الفروع تذكر الأقوال والترجيحات دون بيان واضح للمنهج المعتمد في الترجيح.

وخاصّة أن فقهاء المذاهب المختلفة لا يسيرون علىٰ نسق واحد في الترتيب والتأليف، فيما يقدمه مذهب قد يؤخره المذهب الآخر، وما يدخل في باب معين في هذا المذهب قد لا يدخله المذهب الآخر في الباب نفسه، علاوة أن الفقهاء القدامىٰ يكتبون بلغة مركزة، ولعل من أسباب الصعوبة في البحث في كتب الفقه، أن تطور الكتابة كان في بدايته، وكانوا يستطردون إلا القليل منهم، ولم يضعوا فهارس تفصيلية لما كتبوه، أو عناوين فرعية لما صنفوه[1].

فقد تبحث عن حكم مسألة في باب تظنه موضعها فلا تجده إلا في باب آخر،

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٥٢).

وقد لا تجدها إلا بعد عناء شديد[1]، وهذا السابق قد خفت حدته عن طريق تقدم البحث الإلكتروني، وطرائق الوصول الآلي للمعلومات، والوصول للمعلومة تقنيًا.

**وفي البحث الفقهيّ المعاصر:** يتمثل بضعف الصياغة الإشكالية البحثيّة بالخلط بين: الوصف والتحليل والاستنتاج، فالرسائل الجامعيّة تكتفي بجمع الأقوال دون تحليل نقدي أو بناء نتيجة علميّة.

**ثانيًا: الخلل في التعامل مع الأدلة الشرعيّة:**

**ففي البحث الفقهيّ القديم:** عن طريق التعصب للمذهب، أو تأويل النصوص لخدمة القول بالهوىٰ، ومثاله: ترجيح قول مذهبي مع ضعف دليله مقارنة بقول آخر أقوىٰ.

**وفي البحث الفقهيّ المعاصر:** الضعف في: توثيق الأدلة الشرعيّة، وفهم دلالاتها وفق قواعد أصول الفقه، ومثاله: الاستدلال بحديث دون تخريج صحيح، أو بيان درجته، أو فهم سياقه الأصوليّ.

**ثالثًا: ضعف الربط بالواقع المعاش:**

**ففي البحث الفقهيّ القديم:** فبعض المسائل تكون افتراضية بعيدة عن التطبيق والواقع، ومثاله: مسائل نادرة الوقوع تُبحث بتفصيل كبير مقابل إهمال قضايا واقعية.

**وفي البحث الفقهيّ المعاصر:** عدم تكييفه تكييفًا سليمًا وفق فهم الواقع المعاصر بكونه اقتصاديًّا، أو طبيًّا، تِقَنِيًا، ومثاله: في البحث الفقهيّ في العملات الرقمية دون فهم تقني لطبيعتها أو الخلايا الجذعية.

**رابعًا: القصور في التحليل المقاصدي:**

**ففي البحث الفقهيّ القديم:** التركيز علىٰ ظاهر النصوص مع ضعف نسبي في

---

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٥٢).

تفعيل مقاصد الشريعة، ومراعاة الوسائل ومراتبها، ومآلات الأفعال والتعارض في فقه الموازنات ومراعاة فقه الأولويات.

**وفي البحث الفقهيّ المعاصر:** فهناك نقيصتان ظاهرتان هما: إهمال المقاصد والتفريط في إعمالها ومراتبها، أو الإفراط فيها علىٰ حساب النصوص الشرعيّة، وإهدار دلالة النصوص القطعية والراجحة بدعوىٰ المقاصد وإعمالها، ومثاله: إباحة مسألة بدعوىٰ المصلحة دون ضبط أصولي؛ كإباحة الربا في بعض صوره المعاصرة دون ضبط أصولي.

**خامسًا: ضعف النقد الفقهيّ:**

**ففي البحث الفقهيّ القديم:** التعصب للمذهب والأقوال الفقهيّة الضعيفة والشاذة، بقلة النقد الصريح والواضح.

**في البحث الفقهيّ المعاصر:** وذلك بالقيام بالنقد السطحي، أو النقل الفقهيّ بلا تمحيص للأقوال والروايات والأوجه والطرق الفقهيّة، وضعف تحقيق المذهب الفقهيّ، والمذهب المعتمد، وطبقات المذهب، وتحقيقه، وتحقيق أقوال الإمام، ورواياته، وأوجه الأئمة في المذاهب، وتمييز الطرق فيها، وهي الخلاف في حكاية عدد الأقوال في المذهب الواحد.

ويدخل في ذلك ضعف الباحث في اختيار وانتقاء النصوص الفقهيّة المناسبة، وتأثير الباحث يتضح في إبداء رأيه وترجيح ما يراه راجحًا، وموازنته بين المذاهب، وبين المناهج الفقهيّة، والنصوص الشرعيّة، والاستنباطات الفقهيّة والاختيارات، وعدم التعسف في الأدلة، كل ذلك من مظاهر ضعف النقد الفقهيّ الذي ينبغي للباحث تجنبه[1].

---

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٦٠).

## ثانيًا: النقائص الخاصّة في البحث الفقهيّ القديم والمعاصر:

**- نقائص خاصّة بالبحث في الفقه القديم، ومنها:**

١. **الجمود المذهبي:** بالاقتصار علىٰ مذهب واحد دون غيره، وإهمال الأدلة خارج المذهب الواحد، وهذه إشكالية كبيرة في التعامل مع المذاهب الفقهيّة من خلال العرض غير النقدي، أو الرفض غير العلميّ، ومثاله: عدم النظر في أقوال بقية المذاهب رغم قوة أدلتها، أو الأخذ برأي مذهب مرجوح مع ضعف دليله الشرعيّ.

٢. **تضخم الفروع علىٰ حساب التأصيل،** بالتوسع الكبير في التفريعات في مقابل ضعفٍ في بناء القواعد الكلية.

٣. **محدودية المعرفة بالعلوم المساندة:** مثل: الاقتصاد، والطب، مما يؤثر علىٰ بعض الأحكام التطبيقية

٤. **صعوبة الوصول إلىٰ المعلومات الفقهيّة من مذهب إلىٰ آخر،** مما تطلب إعدادَ كَشافات تحليلية ومعاجم لهذه الكتب.

**- نقائص خاصّة بالبحث الفقهيّ المعاصر:**

١. **ضعف التأصيل الشرعيّ:** بقلة التمكن من فهم النصوص الشرعيّة والفقهيّة وتحليلها والمقارنة بينها، وعلوم أصول الفقه، ومثال: باحث يناقش النوازل دون معرفة قواعد القياس أو الاستصحاب، ومن ذلك أن يعمم الباحث الأحكام دون دليل، والتخصيص بلا مُخَصص، وتسطيح القضايا، وعدم التعمق فيها، وأن يقوم بقياس مع قيام الفارق المؤثر[(١)].

٢. **التساهل في الاجتهاد الاستقصائي،** وأدواته، وأنواعه المختلفة من الاجتهاد المقاصدي والتأصيلي والاستنباطي، والتنزيلي والمصلحي بالجرأة علىٰ الترجيح

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٦٦).

دون أدوات أصولية استنباطية كافية.

٣. **التبعية للمناهج غير الشرعيّة:** بنقل مناهج البحث دون تكييف شرعي ومثاله: تحليل فقهي بمنهج قانوني وضعي بحت أو طبي بحت أو اقتصادي وضعي بحت، وذلك بطغيان التصورات غير الشرعيّة على الأحكام الشرعيّة.

٤. **ضعف التكامل المعرفيّ:** بغياب التعاون بين الفقيه، والمتخصصين في العلوم الأخرى من أطباء واقتصاديين، وإعلاميين وتقنيين، وعلماء النفس والاجتماع، وغيرها من العلوم المساندة.

٥. **تشتت البحث الفقهيّ في الموضوعات بكثرة الرسائل** في موضوعات جزئية صغيرة مكررة مع غياب المشاريع الكبرى.

٦. **ضعف الصياغة واللغة العلميّة:** وذلك من خلال الركاكة في الصياغة، والتحرير، والتدقيق المصطلحي وعرض المعلومات بأسلوب غير صحيح مناسب لتخصص المادة الفقهيّة، وموضوعها.

وقد جمع الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان جملة من النقائص التفصيليّة في البحث الفقهيّ: تتلخص:

- الاستدلال بالحديث دون تمييز بين الصحيح والضعيف.
- الاعتماد على المختصرات الفقهيّة، فلا يقتصر في النقل والاقتباس على المختصرات، بل لابد من الرجوع إلى الشروح المعتمدة والدواوين الفقهيّة الموسعة حيث الإسهاب في التعبير، ودقة الاستدلال ووضوح الألفاظ.
- النقل بالمعنى، والنقل من المصادر عير الأصليّة، والإسهاب في التعريفات، والإسهاب في الاستدلال لقطعيات الشريعة.
- توضيح المسائل بالأمثلة الفقهيّة الغريبة، والتي لم تعد موجودة في زماننا.
- تداخل الموضوعات الفقهيّة في المصادر الفقهيّة، بحيث يصعب على

الباحث الرجوع إلىٰ مصطلح معين، لعدم وجود ترتيب موحد للأبواب والموضوعات الفقهيّة في كتب المذاهب الفقهيّة[١].

مما دعا طائفة من الفقهاء: عمل المعاجم الفقهيّة، والفهارس التحليلية لتنظيم موضوعات الفقه، ومنع هذا التداخل، ومن أبرز هذه الجهود في هذا الاتجاه: الموسوعة الفقهيّة الكويتية، حيث اتجهت إلىٰ التنظيم الدقيق والمنظم شكليًّا وموضوعيًّا لأبواب الفقه الإسلاميّ.

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، «منهج الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، (ص١٣٥)، وما بعدها.

## المطلب الثالث
## مجالات البحث في الفقه الإسلامي والعلوم المتصلة به

هذا المجال العلميّ هو الذي يعاني منه طلبة الدراسات الفقهيّة في رسائلهم، وهم يحتاجون إلىٰ اتجاهات في البحث الفقهيّ المعاصر، والتي يمكن للباحث أن يختار منها موضوعًا فيه فجوة علميّة، ويحقق إضافة معرفيّة فقهيّة تستكمل جهود السابقين.

ومن خلال تجربة المؤلفين مع لجان الدراسات العليا، واختيار الطلبة موضوعاتهم.

يتبين: أن المشكلة العمليّة التي يواجهونها هي:

- **الوصول إلىٰ المشكلات البحثيّة التي تصلح لبناء رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه،** وعلاج ذلك يكون بالرجوع إلىٰ محركات البحث للوصول إلىٰ المجلات العلميّة المحكمة، ففيها عشرات الأفكار البحثيّة التي تصلح للتطوير لرسالة علميّة مفيدة نافعة.
- **عدم استكمال الباحث الدراسات السابقة.**
- **عدم تصور الباحث لموضوعه بشكل كاف،** وهذا ملحظ يتطلب من الباحث التعمق في فكرته، هذا ويمكن اقتراح المجالات الآتية في اختيار موضوع البحث للمراحل العلميّة: البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، والأبحاث العلميّة المحكمة، والمشاريع البحثيّة المشتركة بين جملة من الباحثين **علىٰ النحو الآتي:**

**المجال الأول: تحقيق القول في المسائل العلميّة الفقهيّة الكلية والفرعية:** وهذا يتطلب من الباحثين التنقيب عن المسائل التي يكثر دورها، وتحقيق علميّ لهذا الأصل الفقهيّ أو ذلك الفرع، كتحقيق القول في حكم زكاة الحلي للمرأة، وكحكم المفطرات في الفقه الإسلاميّ، وما حده، وما تحقيق القول في مثل هذه المسائل في

مجال فقهي معين.

**المجال الثاني: التطبيقات الفقهيّة للموضوعات:** وهذا مجال تطبيقي رحب لموضوعات التطبيقات للقواعد والضوابط الفقهيّة، والتطبيقات الفقهيّة للمصطلحات علىٰ اختلافها، كالتطبيقات الفقهيّة للرهن في الفقه الإسلاميّ، أو التطبيقات الفقهيّة لزكاة عروض التجارة المعاصرة، والتطبيقات الفقهيّة لقاعدة الأولوية في العبادات.

**المجال الثالث: المقارنة بين المصطلحات الفقهيّة والفروق بينها،** وبين المسائل الفقهيّة، والقواعد الفقهيّة، واختيار الفروق الفقهيّة لدىٰ المذاهب الفقهيّة الأربعة، كالفروق الفقهيّة بين الشركات القديمة والمعاصرة، والفروق الفقهيّة بين صور الربا القديمة والمعاصرة.

**المجال الرابع: المناهج الفقهيّة ومقارنتها:** وذلك من خلال المقارنة المنهجيّة بين المذاهب الفقهيّة أصولًا وفروعًا، وخصوصية البحث الفقهيّ بين هذه المناهج، وهذا المجال ما زال واعدًا ورحبًا، فكثير من المصادر الفقهيّة لم تدرس مناهجها في كتب الفقهاء كالذخيرة للقرافي، والقوانين الفقهيّة لابن جزي، والفتاوىٰ الهنديّة، وغيرها.

**المجال الخامس: المستجدات الفقهيّة والنوازل الشرعيّة:** وهذا باب عظيم يتطلب من الباحثين الرجوع إلىٰ الاستقراء لهذه المستجدات في العبادات والمعاملات والزواج والطلاق، والعقوبات، والمستجدات الطبيّة، والمستجدات التقنية، ومستجدات الذكاء الاصطناعيّ الذي أصبح عاملًا مساعدًا للبحث الفقهيّ.

وقد بدأت وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة في دولة الكويت بمشروع ضخم تكملة للموسوعة الفقهيّة الكويتية، والتي بلغت خمسة وأربعين جزءًا، وهو مشروع: **«موسوعة فقه النوازل»** في تسع وحدات، واشترك الدكتور محمد خالد منصور في التأسيس لهذه الموسوعة، وتم إصدار كشاف فقه الأقليات، والمدخل إلىٰ فقه الأقليات، والمدخل إلىٰ فقه النوازل، كإصدارات تمهيدية لهذه الموسوعة.

وقد قامت اللجنة العلميّة المشكلة لذلك بوضع الأسس لهذه الموسوعة والتي يتوقع أن يستكمل فيها المستجدات في الفقه الإسلاميّ استكمالًا للعمل في الموسوعة الفقهيّة في الفقه الأصيل، وسيتم عرض المنهج التفصيلي لفقه الأقليات، ومنهج فقه النوازل في موضعه ليستفيد منه الباحث في بناء المستجدات الفقهيّة، وخاصّة فقه الأقليات المسلمة، في موضعه في المناهج الخاصّة في الفقه، وهو مجال فيه إضافات علميّة فقهيّة تتطلب البحث فيها من خلال دراسات متخصصة في ذلك.

**المجال السادس: ابتكار علم القواعد الفقهيّة المعاصرة وبناء النظريّات الفقهيّة المعاصرة:** وهذا من أهم المجالات التي تحتاج من الباحثين توسيع دائرة الفقه الإسلاميّ بتمحيص النظريّات التي سطرها المعاصرون، والتجديد فيها، وابتكار علم القواعد الفقهيّة المتعلقة بالاجتهاد المعاصرة، وتلكم المتعلقة بالوسائل الحديثة، كالنظريّة الطبيّة الشرعيّة، والنظريّة الاقتصادية المعاصرة، وكنظرية الشركات المعاصرة، وغيرها.

**المجال السابع: شرح القوانين ومقارنتها بالفقه الإسلاميّ:** وهذا من أعظم الحاجات المعاصرة؛ إذ من الواجب شرح قانون الأحوال الشخصيّة، والقانون المدني في المتخصص في الحق، ونظرية الحق، والمعاملات المالية علىٰ اختلافها في الدول الإسلاميّة، وعمل مشاريع علميّة تتصل بشرحها.

كما تم تكوين فرق بحثيّة لشرح قانون الأحوال الشخصيّة علىٰ مستوىٰ الدكتوراه في كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة في الكويت، وكذلك تم شرح القانون المدني الكويتي لطلبة الدكتوراه أيضا؛ إضافة لشرح قانون الشركات الكويتي لطلبة الدكتوراه، علاوة علىٰ شرح أكثر القوانين الفرعية كقانون العمل الكويتي، وقانون الجرائم الإلكترونيّة.

وهو مجال حيوي ومهم يهدف لتمحيص القوانين في الدول العربية وجعلها

متوافقة مع الشريعة الإسلاميّة والفقه الإسلاميّ الأصيل الراجح، ودعمها، وتوجيهها، وإصلاح الخلل الذي قد يبدو فيها، واقتراح تعديل المواد القانونية التي تخالف مقتضيات الفقه الإسلاميّ، وهذا عمل جليل يقوم به طلبة الدراسات العليا في الكليات الشرعيّة، وتدريبًا لهم علىٰ التقنين الشرعيّ للأحكام الشرعيّة بكافة مناحيها.

**المجال الثامن: النقد الفقهيّ، ومصادره، ومناهجه، وأثره في التفريع الفقهيّ:** وهو موضوع جديد متجدد، ويحتاج لدراسات في بيان النقد الفقهيّ، ومصادره، ومناهجه ومجالاته، واختيار النقد للمناهج الفقهيّة، والقضايا الفقهيّة المختلفة بين المذاهب الفقهيّة، كالنقد لمناهج المذاهب الفقهيّة، والقواعد الفقهيّة، ولطرائق الاستنباط الفقهيّ.

**المجال التاسع: دمج الفقه الإسلاميّ بالبعد الحضاري والإنساني:** وهذا يتطلب دراسات في المتطلبات المعاصرة كالعولمة والأَنْسَنَة، والتنمية عمومًا، والتنمية المستدامة خصوصًا، والبيئة، والتحولات الرقمية، وغيرها من المصطلحات الحضارية التي تتطلب توجه الباحثين نحو هذه الأبعاد المهمة في البناء الفقهيّ المعاصر.

**المجال العاشر: فقه الأقليات، وقضاياه المستجدة:** وهو مجال خصب يتطلب تحديد المصطلحات التي تحتاج لمعالجات فقهيّة معاصرة في مجالات مختلفة يدرسها الباحثون لإيجاد أفكار بحثيّة في هذا العلم الجديد والمهم، وموضوعاته متعددة ومتشعبة، وفق حاجات هذه الأقليات، وما تواجهه من مشكلات فقهيّة ملحة.

**المجال الحادي عشر: تحقيق المخطوطات بالبحث عن مخطوطات ذات قيمة علميّة تشكل إضافة علميّة: وفق ما تم عرضه في الفصل الأول في تحقيق المخطوطات والأولويات في تحقيق المخطوطات، وقيام الباحثين بدراسة جهود العلماء في التحرير الفقهيّ:** ويعني قيام خبراء في دراسة بعض الكتب القديمة وتقديم ملاحظات علىٰ

الكتب المطبوعة، ويكون التحرير أيضًا للأعمال العلميّة، مثل قيام الدكتور محمد خالد منصور بتحرير مدونة الوقف الصادرة من الأمانة العامّة للأوقاف، وهي مدونة في ثلاثة أجزاء فيها تفصيلٌ مُوَسعٌ لأحكام الوقف الإسلاميّ بمذاهبه الثمانية.

**علىٰ أنه من المناسب التنبيه: إلىٰ أن طالب الدراسات العليا يحسن أن يختار مجالًا من هذه المجالات يتخصص فيها في الماجستير والدكتوراه، لتكون علامة بارزة في جهوده العلميّة مستقبلًا،** فمن كتب في المقاصد فيفضل أن يستمر في الدكتوراه استكمال عمله في المقاصد أيضًا، والباحث الواعي هو الذي يختار موضوعين متسلسلين فيهما يبني فيهما معرفة متكاملة، فمثلا: من كتب في الماجستير: «منهج الطاهر بن عاشور في المقاصد»، ثم يأتي للدكتوراه ليكتب: «نظرية التعليل المقاصد عند الطاهر بن عاشور، دراسة أصولية تطبيقية»، ليستكمل عمله في الماجستير، وهكذا.

## المطلب الرابع
## الإضافات العلميّة المتوقعة في الفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به ومن خلال مجالات البحث العلميّ فيه

لفهم آفاق الإضافات المتوقعة في الفقه الإسلاميّ بمختلف أقسامه، يجب أن ننظر إلىٰ التطورات العلميّة والتقنية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة، وكيف يمكن للفقه أن يسايرها دون الخروج عن الأصول الشرعيّة، **وسيتم تقسيمها علىٰ النحو الآتي:**

### أوَّلًا: فقه العبادات:

- **العبادات الرقمية:** مثل أحكام الصلاة في الطائرات أو استخدام التطبيقات في ضبط أوقات الصلاة، وتأثير التكنولوجيا علىٰ حكمها.
- **أحكام العبادات الجماعيّة عن بُعْد:** دراسة أحكام صلاة الجماعة، الجمع بين الصلاتين في حالات الطوارئ أو السفر الجوي الطويل.
- **التيسير في الحج والعمرة:** بدمج التقنيات الحديثة مثل الحج الذكي، وأنظمة الحجز الرقمي، وتيسير الطواف والسعي بين الصفا والمروة.

### ثانيًا: فقه المعاملات:

- **المعاملات المالية المعاصرة:** مثل التمويل الرقمي، البلوك تشين، العملات المشفرة (الرموز الرقمية) ومدىٰ توافقها مع الشريعة، ودراسة حكم الاستثمار في صناديق مؤشرات الأسهم الرقمية.
- **فقه الاقتصاد الرقمي:** تحليل التجارة الإلكترونيّة، الدفع الإلكتروني، وأثرها علىٰ الربح والخسارة وفق الضوابط الشرعيّة.
- **فقه الشركات الحديثة:** عقود الشراكة المعقدة، الاستثمار في أسواق المال الحديثة، وإدارة المخاطر المالية.

## ثالثًا: فقه الأسرة:

- **التكنولوجيا في الزواج والطلاق:** باستخدام العقود الإلكترونيّة، الزواج عن بعد، أثر التواصل الرقمي علىٰ أحكام النكاح، وذلك بصياغة عقد زواج إلكتروني مع حفظ الحقوق القانونية والشرعيّة.
- **قضايا الأسرة الحديثة:** حماية حقوق الأطفال في ظل الإنترنت، وسائل الحماية القانونية الرقمية للمرأة، وتحليل أثر وسائل التواصل الاجتماعي علىٰ حق الحضانة، ومتعلقاتها.
- **الاستشارات الأسرية الرقمية:** دراسة استخدام الذكاء الاصطناعيّ لتقديم استشارات شرعية للأسرة.

## رابعًا: فقه العقوبات:

- **الجريمة الرقمية:** دراسة حدود العقوبة للجرائم الإلكترونيّة والابتزاز الرقمي وفق الشريعة، دراسة عقوبة الاحتيال المالي عبر البنوك الإلكترونيّة وفق الشريعة.
- **التحقيق الجنائي الحديث:** دور البيانات والتحليل الرقمي في إثبات الجرائم، واستخدامها مع الضوابط الشرعيّة.
- **الوقاية من الجريمة:** تشريع مبني علىٰ المقاصد، مثل حماية الأفراد من الاحتيال الإلكتروني والسرقة الرقمية.

## خامسًا: فقه القضاء والسياسة الشرعيّة:

- **فقه النظم الحديثة:** دراسة نظم الحكم، الإدارة، الرقابة، والموازنات المالية وفق الشريعة.
- **فقه السياسات العامّة:** دراسة أثر القوانين الحديثة علىٰ المجتمع الإسلاميّ، وتحليل التوازن بين المصلحة والمفسدة.
- **القضاء الرقمي:** المحاكم الإلكترونيّة، التوثيق الرقمي للأحكام، وحفظ حقوق الأطراف عبر أدوات الذكاء الاصطناعيّ بتطوير آليات المُحَكَمة الشرعيّة الرقمية، وتوظيف الأدلة الرقمية في القضاء الشرعيّ.

## المطلب الخامس
## أهم المصادر الأصيلة في الفقه الإسلاميّ[١]

يلزم لطالب البكالوريوس والدراسات العليا بناءُ بنيةٍ معرفيةٍ فقهيةٍ تمثل ضرورةً علمية للتدرج الأكاديمي للمصادر العلميّة في الفقه[٢]، والعلوم المتصلة به.

ويلزم طالب الدراسات العليا في التخصص المرور الأفقي علىٰ المصادر الأصيلة والمراجع المعاصرة، بحيث يستكمل مراحل تكون التخصص، ومعرفة التدرج الزمني لكل حقل من حقول الفقه الإسلاميّ، والتدرج المعرفيّ فيها، واستكمال النقص في الاطلاع والمعرفة الأفقية، ومن أهم المصادر الأصيلة في المذاهب الفقهيّة **وفق: مصادر المذاهب الفقهيّة الأربعة والمذهب الظاهري، بمعرفة كيف بني كل مذهب، ومعرفة المصادر الأولية، والمتوسطة، وكتب الخلاف العالي، وكتب تحرير المذهب وتحقيقه،**

---

(١) وقد عدها الدكتور وليد الربيع في كتابه: «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٣٧-٨٨)، والأستاذ الدكتور قحطان الدوري في كتابه: «البحث الفقهي، ومصادره»، دار كتاب ناشرون، بيروت، الطبعة الثالثة، وذكر أهم مصادر البحث الفقهي المطبوعة من «التفسير وعلومه»، وكتب «علوم القرآن ورسمه وقراءاته»، «كتب الرواية»، و«كتب اهتمت بتخريج الأحاديث»، و«كتب شروح الحديث»، و«كتب مصطلح الحديث»، و«السيرة والشمائل المحمدية»، و«الفقه الإسلامي»: كـ«كتب الإجماع»، و«كتب فقه الحنفية»، و«المالكية» و«الشافعية»، و«الحنابلة»، و«كتب فقه الإمامية الاثني عشرية»، و«فقه ابن حيون الإسماعيلي»، و«فقه الإباضية»، و«فقه الظاهرية»، و«كتب فقه الخلاف»، و«الزيدية»، و«كتب الخلاف»: (الفقه المقارن)، و«أصول الفقه»، و«القواعد» وغيرها من المصادر بالتفصيل، من: (ص٧-١١٣)، ثم ذكر المصطلحات، و«قواميس اللغة»، ثم ذكر أصول البحث في المسألة فقهية، (ص١١٤-١٢٣).

(٢) وقد توسع الدكتور الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، في تفصيل كتب المذاهب وطبقاتها، وتدرجها، والمصطلحات الفقهية علىٰ اختلافها تفصيلًا دقيقًا مهمًّا يدرس عادة في مادة: «المذاهب الفقهية»، وانظر: «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص١٢٤ -٣٣٥).

**وهذا متحقق في كل مذهب من المذاهب الفقهيّة، وذلك كالآتي:**

## أوّلًا: المذهب الحنفي:

**يتكون من:**

- **كتب ظاهر الرواية الستة** لمحمد بن الحسن الشيبانيّ: (١٨٩هـ)، وهي: «المبسوط»، و«الزيادات»، «والجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«السير الكبير»، و«السير الصغير»، وهو نقل لأقوال الإمام أبي حنيفة وتلاميذه أبي يوسف، ومحمد بن الحسن والخلاف الأولي الذي بنىٰ من خلاله المذهب، ثم جمعها الحاكم الشهيد (٣٤٤هـ) في كتابه الكافي الذي شرحه محمد بن أحمد السرخسي (٤٩٠ هـ) في كتابه «المبسوط».
- **قام علماء المذهب باختصار كتب ظاهر الرواية في متون مركزية في المذهب من أهمها:** «مختصر الطحاوي»، لأبي جعفر الطحاوي (٤٢١ هـ)، ثم «مختصر القدوري» لأحمد بن محمد القدوري (٤٢٨هـ)، و«الهداية شرح بداية المبتدي»، وكلاهما لعلي الميرغناني (٩٣٠ هـ)، ثم «تحفة الفقهاء» لعلا الدين السمرقندي (٥٢٩ هـ)، وشرحه علاء الدين الكاساني (٥٨٧ هـ)، في «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»، و«متن المختار» لعبد الله بن محمود الموصلي (٦٨٣ هـ)، وشرحه «الاختيار لتعليل المختار» له.
- **كتب موسعة في المذهب مثل:** «شرح كنز الدقائق» لعبد الله النسفي (٧١٠ هـ)، وشرح منلا خسرو (٩٥٤ هـ)، و«تبيين الحقائق» لعثمان الزيلعي (٧٤٣هـ)، والبحر الرائق لابن نجيم (٩٧٠ هـ).
- **طبقة كتب الفتاوىٰ:** كـ«الفتاوىٰ الهندية» و«البزازية».
- **القواعد الفقهيّة:** «تأسيس النظر» لأبي زيد الدَّبُّوسِيِّ (٤٣٠هـ)، و«الأشباه والنظائر» لابن نجيم (٩٧٠هـ)، و«مجلة الأحكام العدلية»، وشروحها.
- **المدخل إلىٰ المذهب الحنفي** كتاب: «رسم المفتي» لابن عابدين في بيان رسم المذهب ومصادره والمدخل إليه.

- **كتب المتأخرين مثل:** «رد المحتار علىٰ الدر المختار» لابن عابدين.

هذا هو بناء المذهب الحنفي من حيث نشأته وتطوره، ويلزم الباحث في الفقه الإسلاميّ معرفة هذا الدرج، ومعرفة هذه الكتب الأصيلة ليبني رأي الحنفية بصورة متدرجة صحيحة، ولكي يستفيد منها في استنتاج القواعد الفقهيّة والضوابط الفقهيّة الخاصّة بالمذهب.

## ثانيًا: المذهب المالكي:

- **تأسس المذهب المالكي** بـ«الموطأ» للإمام مالك بن أنس (١٧٠هـ)، وشروحه: كـ«الاستذكار» لابن عبد البَر النِّمَرِي الأندلسي (٤٦٣هـ)، و«المنتقىٰ» للباجي (٤٧٤هـ)، شرح الزَّرْقاني (١١٢٢هـ).
- «المدونة» لابن القاسم (١٩١هـ) وهي جمع لأقوال مالك من رواية سحنون.
- «الرسالة» لأبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ)، و«أقرب المسالك إلىٰ مذهب الإمام مالك» للدردير (١٢٠١ هـ)، و«الشرح الصغير» و«الكبير» لهم أيضًا، و«بلغة السالك علىٰ الشرح الصغير» للصاوي (١٢٤١هـ)، و«حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير» لابن عرفة (١٢٣هـ)، وهي من الكتب المتوسطة.
- «مختصر خليل» وهو المتن الأساسي في المذهب المالكي لخليل بن إسحاق (٧٧٦هـ)، وعليه شروح كثيرة: منها: «مواهب الجليل» للحطاب (٩٥٤هـ)، و«التاج» و«الإكليل» للمواق (٨٩٧هـ)، و«شرح الخرشي» للخرشي (١١٠١ هـ)، و«شرح الزرقاني» لعبد الباقي الزرقاني (١٠٩٩هـ)، و«جواهر الإكليل» لصالح الآبي (١٣٦١ هـ)، و«منح الجليل» لمحمد عليش (١٢٩٩هـ).
- **من الكتب المتميزة في المذهب المالكي** «التفريع» لابن جلاب (٣٧٨ هـ)، و«المعونة علىٰ مذهب مالك» للقاضي عبد الوهاب البغدادي (٤٢٢ هـ)، و«الكافي» لابن عبد البر (٤٦٣هـ)، و«المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد (٥٢٠هـ)، و«الذخيرة» للقرافي (٦٨٤ هـ)، و«القوانين الفقهيّة» لابن جزي (٧٤١هـ)، وهو من

الكتب الهندسية الدقيقة في مذهب المالكية.

- **أهم كتب الفقه المقارن عند المالكية:** «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، لابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ).

- **القواعد الفقهيّة:** «الفروق» للقرافي (٦٨٤هـ)، و«تهذيب الفروق» لابن الشاط الأنصاري بهامش «الفروق» (٧٧٧هـ)، و«القواعد» للمقري (٧٥٨ هـ)، و«إيضاح المسالك إلىٰ قواعد الإمام مالك» للونشريسي (٩١٤هـ).

## ثالثًا: المذهب الشافعي:

- **تأسس المذهب ابتداء علىٰ يد الإمام البارع** محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) في كتابه «الأم»، واختصره المزني (٢٦٤هـ)، وشرحه الماوردي في «الحاوي الكبير» (٤٥٠هـ).

- **نقل متوسط للمذهب:** كـ«المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)، وشرحه النووي (٦٧٦ هـ) في «المجموع» إلىٰ آخر باب، وأكمله السبكيّ في جزئين، ثم أكمله المطيعي الأزهري، و«التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)، و«الكفاية شرح التنبيه» لابن الرفعة (٧١٠هـ)، و«الوجيز» لأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)، و«فتح العزيز» لأبي القاسم الرافعي (٦٢٣هـ).

- **تحقيق المذهب،** وتحريره في «روضة الطالبين وعمدة المفتين» في بيان بناء الخلاف في الروايات والأوجه والطرق في المذهب الشافعي، للنوويّ (٦٧٦هـ).

- **من الكتب المختصرة المهمة:** «غاية الاختصار» المسمىٰ بـ«التقريب» لأبي شجاع أحمد بن الحسين الأصبهاني (٥٠٠ هـ)، وعليه شروح منها: «فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب»، لمحمد بن قاسم (٩١٨هـ)، وعليه «حاشية البيجوري» (١٢٧٦هـ)، و«المحرر» للرافعي (٦٢٣هـ).

- «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» للنوويّ (٦٧٦ هـ)، وهو المتن الأساسي في المذهب الشافعي، وعليه شروح كثيرة، ومنها: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي

(٩٧٤ هـ)، وعليه «حاشية عميرة» (٩٥٧ هـ)، و«حاشية قليوبي» (١٠٦٩ هـ)، و«مغني المحتاج» للخطيب الشربيني (٩٧٧هـ)، و«نهاية المحتاج» للرملي (١٠٠٤هـ).

- **القواعد الفقهيّة:** «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعز بن عبد السلام (٦٦٠هـ)، و«المجموع المذهب في قواعد المذهب» للعلائي (٧٦١هـ)، و«الأشباه والنظائر» للسبكي (٧٧١هـ)، و«المنثور في القواعد» للزركشي (٧٩٤هـ)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (٩١١هـ).

## رابعًا: المذهب الحنبلي:

- **يعتمد البناء في المذهب الحنبلي علىٰ جملة المسائل التي نقلت عن الإمام أحمد**، ومنها: «مسائل الإمام أحمد» لصالح بن أحمد (٢٦٦هـ)، و«مسائل الإمام أحمد» لأبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، و«مسائل الإمام أحمد» لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢٧٥هـ)، و«مسائل الإمام أحمد» لعبد الله بن أحمد (٢٩٠هـ).

- **«الجامع للخلال»**، وهو جمع شامل لمسائل الإمام أحمد، وهو كتاب أساسي في المذهب.

- **الكتاب الأساسي الثاني في المذهب: هو «مختصر الخرقي» (٣٣٤هـ)**، وعليه ثلاثمائة شرحٍ، ومنها: «المغني» لابن قدامة (٦٢٠هـ)، و«المقنع»، و«الكافي»، وهما لابن قدامة، و«المقنع في شرح مختصر الخرقي» لحسن البنا (٤٧١هـ)، و«شرح الزركشي» (٧٧٢هـ).

- أهم كتاب في تحرير المذهب، وتحقيقه: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» لعلي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ).

- **من شروح «المقنع» لابن قدامة:** «الشرح الكبير» لعبد الرحمن بن قدامة المقدسي (٦٨٢ هـ)، و«المبدع شرح المقنع» لبرهان الدين بن مفلح (٨٨٤هـ) و«الفروع» لمحمد بن مفلح (٧٦٣ هـ) وبهامشه «تصحيح الفروع» للمرداوي (٧٧٣هـ)، و«منتهىٰ الإرادات في الجمع بين المقنع مع التنقيح وزيادات»، لأحمد بن عبد العزيز بن النجار الفتوحي (٩٧٢هـ).

- **من كتب المتأخرين:** «منار السبيل» لإبراهيم بن ضويان (١٣٥٣هـ) «شرح دليل الطالب» لمرعي الكرمي (١٠٣٣ هـ).
- **القواعد الفقهيّة:** «قواعد ابن رجب» (٧٩٥هـ)، و«القواعد والفوائد» لابن اللحام (٨٠٣هـ).

## خامسًا: المذهب الظاهري:

**«المحلىٰ» لابن حزم الظاهري (٤٥٦هـ).**

هذا، **والتوسع في المصادر الشرعيّة يلزم معه الرجوع إلىٰ الكتب المتخصصة في المعاجم:** وهي الكتب التي تضم عددًا كبيرًا من المفردات اللغوية مقرونة بشرحها، وتكون مواده مرتبة ترتيبًا خاصًا حسب طريقة مؤلفه، كالترتيب الأبجدي، كمعجم مقاييس اللغة لابن فارس.

- **الترتيب بحسب الحرف الأخير للكلمة** كـ«لسان العرب» لابن منظور.
- **تتعدد المعاجم إلىٰ لغوية** مثل: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي.
- غريب القرآن، مثل: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني.
- **غريب الحديث** مثل: «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير.
- **لغة الفقهاء**، كـ«أنيس الفقهاء» للقُونْوِي، و«طِلْبَة الطَلَبَة» للنسفي، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنوويّ.
- **مصطلحات أصول الفقه**، مثل: «معجم مصطلحات أصول الفقه» للدكتور قطب مصطفىٰ سانو.
- **معاجم الكتب القديمة**، مثل: الكليات لأبي البقاء الكَفَوِيّ، والتعريفات للجرجانيّ.

ويمكن الرجوع إلىٰ أهم المراجع الشرعيّة في التفسير وعلوم القرآن، والحديث النبوي الشريف، وشروح الحديث في كتب خاصة جمعتها[١].

(١) يرجع في تفصيل ذلك: الأستاذ الدكتور وليد خالد الربيع، «الدليل إلىٰ أسس البحث العلمي والمراجع الشرعية»، (ص٣٧-٨٦).

## المطلب السادس
## المناهج البحثيّة الخاصّة بالبحث الفقهيّ والعلوم المتصلة به

من خلال النظر في البحث في الفقه الإسلاميّ يتضح أن للفقه الإسلاميّ مناهج لا تخرج عن المناهج العامّة التي سبقت من استقراء وتحليل ومقارنة واستنتاج وتطبيق ونقد، والتي تشكل مناهج عامّة تصلح للعلوم كلها.

**وهي تتميز بكونها أدوات عقلية مجردة للتعامل مع المعلومات للوصول إلىٰ نتائج في أي علم من العلوم،** ولكن يمكن إضافة بعض المناهج الخاصّة، وعرض المنهج لدراسة المسائل النازلة، والمنهج الخاصّ لدراسة فقه الأقليات.

والمدخل إلىٰ مناهج البحث الخاصّة في الفقه الإسلاميّ، والعلوم المتصلة به:

**يكون بيان الأساس الذي يستند إليه منهج البحث في الفقه الإسلاميّ كونه علمًا نصيًّا مقاصديًّا اجتهاديًّا يقوم علىٰ نصوص الكتاب والسنة، وهو الوحي الربانيّ بفهم الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب الفقهيّة، وفهم علماء الأمة من لدن الصحابة الكرام رضي الله عنهم مرورًا بالأدوار التشريعية والفقهيّة،** وفق قواعد علم أصول الفقه، وهي قواعد الاستنباط المستقرة وفق علم أصول الفقه والعلوم المتصلة به، مع التجدد للحوادث والظروف التي تحتف بها ظروف الأحكام الشرعيّة في أبوب الفقه المختلفة.

**وعليه:** فمنهج البحث في الفقه الإسلاميّ يقوم علىٰ هذا المنهج العلميّ العام، ويتفرع عنه جملة من المناهج الخاصّة التي تعتبر طرقًا مخصوصة نشأت من طبيعة هذا العلم، وهي أقدر علىٰ تمكين الباحث بكفاءة للتعامل معه وفق قواعد الاجتهاد الإسلاميّ المعتبر.

وهي مناهج خاصّة تضبط التعامل مع النص والاجتهاد، لا مجرد أدوات عقلية مجردة تحليلية مقارنة استنتاجية تطبيقية والتي تعتبر مناهج أدواتية عقلية تضبط النظر

التدرجي في التعامل مع النصوص.

والمنهج العام في الفقه الإسلاميّ يرتكز علىٰ استقراء النصوص المتصلة بالموضوع استقراءً تامًا، ثم التحليل العلميّ للنصوص، وهنا تظهر مهارة الباحث، ثم الاستنباط، وهو مقصود العمليّة الفقهيّة التي يتوصل بها إلىٰ أحكام جزئية أو قواعد كلية[١].

والمنهج الفقهيّ يعتمد علىٰ الاجتهاد والذي تتلخص خطواته العمليّة في اختيار الأدلة الصحيحة القوية للوصول إلىٰ صحة النتائج، فينظر أولًا إلىٰ الإجماع ثم ينظر في الكتاب والسنة المتواترة، ثم يحللها تحليلًا علميًّا يبين أبعاد النص الشرعيّ وتفسيراته ومفهوماته، بملكة التحليل التي تكتسب بطول المراس والمران، ثم ينظر إلىٰ أخبار الآحاد، ثم ينظر في القياس، وما شاكله من الأدلة الأخرىٰ، مما يخلص إلىٰ أن البحث في المنهج العام للاجتهاد الفقهيّ يعتمد علىٰ المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي[٢].

**فالمناهج الخاصّة في الفقه، هي: طرق علميّة منضبطة ذات صبغة خاصّة نشأت داخل علميّ الفقه وأصوله والعلوم المتصلة بهما، تُستخدم في فهم النصوص، واستنباط الأحكام، وتقويم الاجتهاد الفقهيّ المتجدد والواقعي».**

**ويمكن استقراء واستنتاج وتركيب هذه المناهج علىٰ النحو الآتي:**

## أوَّلًا: المنهج الأصوليّ:

وهو المنهج الاستنباطي الشرعيّ، ويطلق عليه أيضًا المنهج الاستدلالي، وهو أهم وأخطر منهج في البحث الفقهيّ، **ويقوم علىٰ أسس مهمة، منها: توظيف قواعد أصول الفقه في فهم النص الشرعيّ والفقهيّ**، واستخراج الحكم الشرعيّ من أدلته التفصيليّة، وأدوات هذا المنهج تقوم علىٰ موضوعات علم الأصول، من أدلة شرعية

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، «منهج البحث في الفقه الإسلامي، خصائصه، ونقائصه»، (ص١٦-١٧).

(٢) المصدر السابق (ص٢٥-٣٠).

أصلية وتبعية، ومباحث الحكم الشرعيّ، ودلالات الألفاظ من عام وخاص، مطلق ومقيد، والأوامر والنواهي، وقواعد الاجتهاد الشرعيّ ومناهجه وطرقه التفصيليّة.

ويكون استعماله في البحث الفقهيّ عن طريق التعليل لكل عمليّة اجتهادية، وليس مجرد ذكر الحكم الشرعيّ، بل كيف استُنبط الحكم؟ ولماذا؟ ومثاله: استعمال الحكم بالاستحسان أو سد الذريعة أو الاستصحاب، وفق منظومة الاستدلال التفصيليّة.

وهذا أهم ما يميز المنهج الخاصّ في الفقه هنا: إذ إن أي: قاعدة عامّة أو ضابط خاص أو حكم شرعي تفصيلي يفتقر إلىٰ نوع من أنواع الاستدلال المعللة لما يذكره الباحث في الفقه الإسلاميّ، فيبين الباحث دلالة الأمر فيقول: الأمر يقتضي الإيجاب، فالفعل أو القول واجب.

## ثانيًا: المنهج الوسائلي المقاصدي:

وهو اتجاه البحث للتعليل المقاصدي، وللربط بين الوسائل والمقاصد لأي موضوع فقهي، كبحث تعجيل الزكاة برؤية مقاصدية، وبحث العملات الرقمية المشفرة بمنهج مقاصدي، وهذا المنهج مرتبط باستحضار علم المقاصد الشريعة.

**ووظيفته:** فهم غايات التشريع وسياقاتها ومآلاتها، لا مجرد ظواهر النصوص الشرعيّة من الكتاب والسنة.

وأدواته، هي: ملاحظة مراتب المقاصد من حيث حقيقتها في الضروريات الخمس وتطبيقاتها، ورفع الحرج وتطبيقاتها، ومراعاة المقاصد التحسينية، وجلب المصالح ودرء المفاسد، والعمل علىٰ تفعيل فقه الموازنات، وفقه الأوليات، ومراعاة مآلات الأفعال لتحقيق مقاصد الشرع.

**ويبدو:** أن هذا المنهج أصبح من ضرورات البحث الفقهيّ المعاصر لافتقاره في الموازنة المقاصدية في الاجتهاد المقاصدي في ابتداء الاستنباط، وأثناءه، وبعده، فهو تيار يسري عند إصدار الحكم الشرعيّ ابتداء وانتهاء.

وتظهر أهمية هذا المنهج في ضبط الاجتهاد الفقهيّ، وضبط الاجتهاد في النوازل المعاصرة، والقضايا التقنية والطبيّة، وغيرها، ولا يمكن استخدام المقاصد بشكل إنشائي ابتدائي إلا في المصالح المرسلة أو الاجتهاد فيما لا نص فيه كالقضايا المستحدثة، حتىٰ لا يكون ذلك مصادمة للنصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة.

**والصحيح: ضبطها بالقواعد الأصوليّة وعدم تعارضها مع النص الشرعيّ،** وتعزيزها للحكم الشرعيّ المستقر لا معارضته ونقضه، وهذا منهج منضبط مهم لسلامة الاستنباط الفقهيّ السليم، فلا إفراط في استخدام المقاصد والمصالح في مقابلة النصوص الشرعيّة القطعية، ولا تفريط في استخدامها إذا كانت مفسرة للنصوص الشرعيّة المحتملة، وتنزلاتها الواقعية المقاصدية الصحيحة.

## ثالثًا: المنهج القواعدي الفقهيّ:

والذي يعتمد علىٰ القواعد الفقهيّة، والتعامل مع القواعد الفقهيّة علىٰ اعتبار أنها أدلة استئناسية، ثم استخدامها في التخريج الفقهيّ للمسائل، والتخريج عليها في النوازل المعاصرة.

**وأساسه:** ردّ الفروع إلىٰ أصول كلية للاستنباط، ومثاله: قاعدة: «الأمور بمقاصدها»، وقاعدة: «اليقين لا يزول بالشك»، ودوره في الاستنباط برد الفروع المتشابهة لإعطائها حكمًا فقهيًّا كليًّا واحد، ولضبط الفروع الكثيرة المشتركة بمعنىٰ واحد، ويستخدم في رسائل الماجستير والدكتوراه لبناء تقعيد جديد، أو اختبار مدىٰ انضباط التطبيقات الفقهيّة المعاصرة علىٰ هذه القواعد في البحث التفصيلي.

## رابعًا: المنهج التخريجي:

وهو من أدق المناهج، ويهمله كثير من الباحثين، ومعناه: إلحاق مسألة جديدة بأصل فقهي موجود، أو إلحاق مسألة جديدة بفرع فقهي قديم نظيرًا له.

**وله أنواع منها:** تخريج الأصول علىٰ الأصول، وتخريج الفروع علىٰ الأصول، وتخريج الفروع علىٰ الفروع، ومثاله: تخريج «البصمة الوراثية» علىٰ: القرائن أو

القيافة وهي: الفراسة في معرفة الأنساب.

### خامسًا: المنهج الترجيحي[1] القائم على الأدلة الشرعيّة الراجحة:

وهو المنهج الذي يلزم فيه الباحث نفسه بأن لا يعرض لمسألة فقهيّة خلافية، وإلا يقوي أحد القولين بأدلته، وهو الترجيح الفقهيّ[2].

**ووظيفته:** المفاضلة بين الأقوال الفقهيّة وفق قواعد المذاهب الفقهيّة، وقواعد الترجيح المذهبي، وقواعد الترجيح بين الأدلة.

**وترتكز أدواته علىٰ:** قوة الدليل ثبوتًا ودلالة، وتعارضًا وترجيحًا، وموافقة المقاصد الشرعيّة بمراتبها، وتقديم بعضها علىٰ بعض عند التعارض بفقه الأولويات، وفقه الموازنات، وعمل الصحابة رضي الله عنهم وأقوالهم.

وخاصّة في: «قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه»: إذا كان في التعبديات المحضة الخالصة التي لا تعرف إلا من جهة الشرع عادة، فله حكم الرفع، وهو بمنزلة الوحي الذي يبتدئ حكمًا شرعيًّا يؤسسه أو يبينه أو يؤكد حديثًا مرفوعًا ضعيفًا فيقويه، أو حديثًا مرفوعًا صحيحًا فيعززه، أو يكون فعلًا أو قولًا تطبيقيًّا فيكون بمنزلة خبر الواحد المرفوع.

**والترجيح له منهجان تفصيليان:**

**المنهج الأول: يقوم علىٰ كثرة الأدلة،** وانضمام علة إلىٰ علة أخرىٰ، وهو منهج الشافعي.

**المنهج الثاني: زيادة الوضوح في أحد الدليلين،** وهو منهج الحنفية، وهو متسق مع منهجهم في التعامل مع الدلالات، وتقسيماتها.

وهما منهجان هدفهما الترجيح بدليل معتبر، وهما متكاملان حيث منهج

---

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، «منهج الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، (ص٦١).

(٢) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص١٩).

الترجيح بالكثرة منهج خارجي، والترجيح بزيادة الوضوح في أحد الدليلين منهج داخلي، والظاهر أنهما يجتمعان في المسألة الواحدة فيكون الترجيح محكمًا من حيث الأدلة داخلًا بزيادة الوضوح في الدليل وخارجًا بكثرة الأدلة[1].

**ومن الأخطاء المنهجيّة الشائعة في هذا المنهج:**

- الترجيح قبل استيفاء الأدلة ووجه الدلالة فيها.
- ترك استيفاء المناقشات للأدلة الشرعيّة.
- الاقتصار علىٰ أدلة دون أخرىٰ أو الاقتصار علىٰ أدلة قول دون قول ترجيحًا له بالميل الشخصي.
- مناقشة أدلة قول دون قول انتقاء وميلًا نحوه بدون موجب.

وهذا الخطأ الشائع يسمىٰ: **«بالترجيح الذوقي القائم علىٰ الهوىٰ والتحيز»**، وترك الموضوعيّة والإنصاف في ترجيح قول فقهي علىٰ قول آخر.

**والصحيح منهجيا:** أن يكون الترجيح مُؤَسَّسًا علىٰ أصول علميّة فقهيّة مستقرة قائمة علىٰ قواعد التعارض والترجيح، وفق مناهجه المستقرة.

## سادسًا: المنهج الفقهيّ المقارن[2]:

وهذه المقارنة ليس مجرد مقارنة شكليّة آلية ميكانيكية، بل هي مقارنة ديناميكية فاعلة تقوم علىٰ الأدوات المنهجيّة العقليّة العامّة من: استقراء تام، تحليل واع يحلل المعارف، ويعرض المذاهب الفقهيّة محققة وفق مصطلحاتها والمعتمد

(١) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، «منهج الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه»، (ص٦٥-٦٦).

(٢) وأدخلها الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري ضمن المنهج الحواري: وهي العملية العلمية التي تقوم علىٰ الأخذ والعطاء، أو التقابل والتناظر بين قضيتين أو أكثر، وهو نمط لرصد علاقات الاختلاف، أو الائتلاف في الدراسات المقارنة، والوظيفية والجدلية، وذكر منه: طريقة المقارنة، أبجديات البحث العلمي، (ص٩١-٩٢).

من خلال المصطلحات الموضوعيّة والدلالية والشكليّة، ووفق عرض أدلة هذه المذاهب الفقهيّة، والمقارنة بين مناهجها.

**فتارة**: تكون مقارنة داخل المذهب الفقهيّ الواحد، **وتارة تكون** بين المذاهب الفقهيّة المختلفة، وفق الاتجاهات، وليس عرض كل مذهب علىٰ حدة لتجنب التكرار في الاختيارات الفقهيّة.

**وتارة**: تكون المقارنة بين الفقه الإسلاميّ والقوانين الشرعيّة كقانون الأحوال الشخصيّة والقانون المدني، وبقية القوانين الناظمة لحياة الناس، ومقارنتها بالفقه الإسلاميّ بغية تقويمها وتعديلها بما يوافق الراجح من الفقه، والراجح في تنزله علىٰ واقعه المعاصر.

## سابعًا: المنهج التنزيلي وتحقيق المناط الخاصّ والمآلي[1]:

بتحقيق مناطات النصوص الشرعيّة والأحكام الشرعيّة المستقرة علىٰ الوقائع الجديدة، وهو من أهم المناهج المعاصرة وأعلاها مرتبة.

**ومعناه**: تنزيل الحكم علىٰ الواقع المعاش بظروفه الخاصّة.

وهو مرتبط بتحقيق المناط في أصول الفقه، **والذي يعني**: التحقق من وجود المعنىٰ الفقهيّ علة كان أو بحكمة عامّة أي: مقصدًا عامًا، أو حكمة خاصّة بباب معين من أبواب الفقه، أي: المقصد الخاصّ، أو حكمة جزئية متعلقة بحكم جزئي لحكم شرعي خاص، أي: مقصد جزئي لحكم شرعي خاص، كل ذلك في محله من الحكم الشرعيّ.

---

(١) وانظر إشارات وكلامًا عامًا في هذا الموضوع: الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، فقد حاول الدخول إلىٰ المناهج البحثية الفقهية الذاتية من خلال ما طرحه في كتابه هذا، (ص٥٣ -٥٤)، وقد اختار الدكتور المناهج الآتية للعلوم الشرعية: وهي المنهج الوصفي، والمنهج التوثيقي، والمنهج الحواري، والمنهج التحليلي، ويبدو: أن هذه المناهج هي مناهج وسائلية عقلية مجردة تصلح لذاتية أي بحث إنساني، علىٰ أن كتابنا هذا طور الفكرة إلىٰ وضع مناهج بحثية خاصة في الفقه وأصوله والعلوم المتصلة بهما، وانظر: (ص٦٦)، وما بعدها.

**ومراحله تتدرج في:** فهم الواقع بدقة بمقتضياته الذاتية والمكانية والزمانية، ثم تحديد العلة المضبطة أو الحكمة العامّة أو الحكمة الخاصّة أو الحكمة الجزئيّة، ثم التحقق من وجودها في النظير الجديد والمستجدة المعاصر، والنازلة الواقعة للناس، ثم تنزيل الحكم الشرعيّ علىٰ الواقع، وهو ما يسمىٰ «بالمضاهاة والتطبيق»، وهذا المنهج التطبيقي مهم للإجابة عن النوازل المعاصرة.

## ثامنًا: المنهج النقدي الفقهيّ:

**ووظيفته: تقويم الأقوال الفقهيّة، والتطبيقات القضائية، والاجتهادات المعاصرة**، ومجالاته تكون في نقد التوسع في المقاصد الشرعيّة بغير ضبط استدلالي، ونقد ضعف الاستدلال الشرعيّ، ونقد التطبيقات القضائية، وهذا المنهج يقابل المنهج النقدي الأصوليّ علىٰ ما سيأتي.

ومن أحدث الدراسات في هذا الموضوع: «معالم المنهج النقدي في الفقه المالكي قراءة في مسلك أبي البركات الدردير (١٢٠١هـ) للدكتور محمود إسماعيل محمد مشعل[(١)].

## تاسعًا: المنهج الاجتهادي المؤسسيّ الجماعيّ:

وهو منهج يقوم علىٰ البحث والاجتهاد الجماعيّ بأن يستكتب مجموعة من الباحثين في محور واحد في مجمع فقهي كمجمع الفقه الإسلاميّ الدولي بجدة، أو مجمع الفقه الإسلاميّ في مكة، أو الندوات العالميّة للزكاة التابع لبيت الزكاة الكويتي، ثم مناقشة هذه الأبحاث وتشكيل لجنة لصياغة قرار فقهي في الموضوع،

(١) أستاذ مشارك بكلية الإمام مالك للشريعة والقانون بدبي، وكلية الشريعة والقانون بدمنهور – جامعة الأزهر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع، الجزء الثاني، ٢٠١٩هـ.
تاريخ الدخول إلىٰ الموقع: ٢/ ٥/ ٢٠٢٦م. https://www.scribd.com.

وهو منهج يليق بالمجامع الفقهيّة، وندوات الزكاة العالميّة، وغيرها من المجامع الفقهيّة علىٰ اختلافها، حيث يتخذ القرار الفقهيّ جماعيًّا.

**ويمكن وضع نموذج تطبيقي لتوظيف المناهج الخاصّة السابقة في رسالة علميّة، علىٰ النحو الآتي:**

موضوع: الاستحسان في أحكام الزكاة، وتطبيقاته الاجتهادية للدكتورة حنين محمد خالد منصور:

- يبدأ باستقراء أحكام الاستحسان في الزكاة، وهو منهج عام كما تقدم، ثم جمع النصوص الشرعيّة والأقوال الفقهيّة في مسائل الاستحسان في الزكاة عند الفقهاء.
- التحليل الأصوليّ للأدلة، **وهو منهج خاص.**
- فهم الأدلة وفق مقاصدها، **وهو المنهج المقاصدي.**
- التقعيد الأصوليّ والفقهيّ لضوابط الاستحسان في الزكاة، ولبناء قواعد متخصصة في الاستحسان في الزكاة وفق المنهج القواعدي الفقهيّ والأصوليّ.
- المنهج المقاصدي ببيان أوجه الاستحسان بالضرورة أو الحاجة.
- تقدير الأولويات الزمانية والمكانية، والكوارث والأزمات والحروب عن طريق فقه الأولويات.
- ضبط الاتجاه العام للمنهج الفقهيّ الخاصّ، بالمنهج الترجيحي باختيار القول الفقهيّ الأقوىٰ دليلًا ومقصدًا.
- تنزيل وتحقيق مصلحة الزكاة ومستحق الزكاة، ومؤسسة الزكاة، وذلك بالمنهج التنزيلي بتطبيقه علىٰ الواقع بعشرات المستجدات الفقهيّة في الاستحسان في الزكاة.

فالمناهج العامّة هي أدوات فهم تنظيمي شكلي وموضوعي عام.

وأن المناهج الفقهيّة الخاصّة: هي روح البحث الفقهيّ الحقيقي، والتي تسهم في تحقيق أغراض الاستنباط الفقهيّ، وهي التي تصبغ البحث الفقهيّ بصبغته الذاتية للفقه الإسلاميّ.

**وعليه:** فأي رسالة علميّة أو بحث فقهي يخلو من المنهج الأصوليّ والفقه المقاصدي والترجيحي، فهي ناقصة علميًّا مهما كانت قوية شكليًا وتنظيميًا ومعلوماتيًا وتجريديًّا لعرض البيانات الفقهيّة دون استخدام الأدوات الفقهيّة الخاصّة.

والنصيحة المنهجيّة المتقدمة في الدكتوراه تحديدًا، فهي التي تتطلب الأصالة والابتكار في بناء النظريّات، والحلول العلميّة الفقهيّة لاستئناف حياة إسلامية تتواكب مع العصر:

**أن يعالج الباحث الموضوع معالجة ذاتية فقهيّة، فلا يكفي أن تُستخدم هذه المناهج الفقهيّة الخاصّة، بل ينبغي أن يظهر الوعي المنهجيّ بها داخل البحث نفسه، بالتصريح بالمنهج الخاصّ، وتبرير اختياره، وبيان حدوده، ونقد تطبيقه.**

**وههنا لابد من طرح سؤال منهجي مهم، وهو لماذا لا تكفي المناهج العامّة في البحث الفقهيّ؟**

**والجواب:** أن طبيعة المناهج البحثيّة العامّة، مثل: الاستقراء، والتحليل، والمقارنة، والاستنتاج، والتطبيق، والنقد، هي في حقيقتها: أدوات عقلية محايدة، أي: أنها لا تحمل في ذاتها معيارًا للحكم، ولا تحدد كيف يُفهم النص، ولا ما هو الصحيح شرعًا، فهي تجيب بشكل مجرد عن: كيف أجمع؟، كيف أحلل؟، ولكنها لا تجيب عن: كيف أستنبط الحكم الشرعيّ؟، وما ضابط قبول الدليل؟، وكيف أتعامل مع النصوص المتعارضة؟

وهذا يدعونا إلىٰ النظر في خصوصية الفقه الإسلاميّ، فالفقه الإسلاميّ ليس علمًا تجريبيًا أو وصفيًا، بل هو: علم قواعدي تشريعي، يقوم علىٰ: نصوص الوحي الربانيّ من قرآن وسنة..، وفهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وقواعد أصول الفقه، ومقاصد الشريعة.

**وعليه:** **فلا يكفي فيه** جمع النصوص الشرعيّة بالاستقراء، أو تحليلها لغويًا فقط، بل يجب ضبط طريقة الفهم نفسها وفق طبيعة الفقه الإسلاميّ وطبيعته الشرعيّة وقواعده الخاصّة.

ولذلك لو اعتمد البحث الفقهيّ علىٰ المناهج العامّة، فسينشأ خلل في فهم النص، فمثلا: نص شرعي فيه أمر «افعل»، فإعمال المنهج العام: يحلل النص لغويًا، لكن: المنهج الأصوليّ يحدد هل الأمر للوجوب؟ أم للندب؟، وحالات كل وقرائنه، هذا لا تجيب عنه المناهج العامّة، بل يجيب عنه منهج البحث في علم أصول الفقه، وهو منهج خاص للفقه الإسلاميّ.

وحينها ينشأ الخلل في التعامل مع التعارض بين النصوص الشرعيّة تعارضا ظاهريًّا، إذا وجد نصان متعارضان ظاهريًا، فالمناهج العامّة: تكتفي بعرضهما عرضًا ظاهريًّا مجردًا، لكن مناهج الفقه الخاصّة تذهب إلىٰ أحد الطرق الآتية: الجمع، أو النسخ، أو الترجيح، وهذا منهج خاص، وليس منهجًا عامًا.

وكذلك الحال في الخلل في الحكم الشرعيّ النهائي، فقد يصل الباحث عبر الاستقراء والتحليل والمقارنة إلىٰ نتيجة فقهيّة، ولكن هل هذه النتيجة «شرعية صحيحة» أم لا؟، ولا يُعرف ذلك إلا عبر القواعد الأصوليّة، والمقاصدية، ومنهج الترجيح الفقهيّ.

**وعليه:** فالمنهجيّة الدقيقة في التعامل مع البحث الفقهيّ: أن المناهج العامّة: تُنتج فهمًا معينًا، وأما المناهج الفقهيّة فتُنتج حكمًا شرعيًا معتبرًا وفق واعد الفقه وأصوله المعتبرة.

وإذا أردنا أن نعرض مثالًا تطبيقيًّا يوضح الفرق بين المنهج العام، والمنهج الفقهيّ الخاصّ بمدارسه المتعددة، فيمكن دراسة مصطلح: «المضاهاة في القضاء الشرعيّ»، باستخدام المناهج العامّة فقط، فنجمع القضايا، ونحلل الإجراءات، ونقارن بينها في المحاكم الشرعيّة، والنتيجة دراسة وصفية جيدة.

ولكنها لا تجيب: هل هذا الإجراء صحيح شرعًا؟، وهو ما يجاب عنه باستخدام المناهج الفقهيّة الخاصّة بالبحث عن هل المضاهاة: بينة؟، أم هي قرينة؟ أم هي خبرة؟ وما حجيتها في الفقه الإسلاميّ؟ وهل تدخل تحت القياس؟ أو المصالح المرسلة؟

هنا تتحول الدراسة إلىٰ بحث تأصيلي اجتهادي فيها ابتكار حقيقي يضع قواعد وضوابط للمضاهاة في القضاء.

**وعليه:** فالمناهج العامّة ضروريّة لسلامة البحث من الناحية العقليّة المتدرجة، ولكنها غير كافية للوصول إلىٰ نتائج حقيقية فقهيّة، فالمناهج الفقهيّة هي التي تضبط الفهم للنصوص الشرعيّة، وتنتج الحكم الشرعيّ السليم، وتمنح البحث قيمته العلميّة التأصيلية التي فيها إضافة علميّة تراكمية في البناء المعرفيّ الفقهيّ.

**وهنا تنبيه منهجي مهم في الدراسات الفقهيّة المعاصرة:** وهو أن يظن الباحث أنه إذا ذكر: الاستقراء، والتحليل، والمقارنة، والاستنتاج، فقد استكمل المنهج!، وهذا قصور منهجي في الدراسات الفقهيّة.

وهذا يدعونا أن نعمق البحث هنا فيما يسمىٰ: بالمنهجيّة العليا للبحث الفقهيّ، وليس مجرد تعداد مناهج الفقهيّة، بل المطلوب التكامل بين هذه المناهج للاستفادة منها بصورة متدرجة وهي طبقة أعمق من المناهج الخاصّة التي تتعامل مع تعقيد الواقع المعاصر، وتشعّب المصادر الفقهيّة، واختلاف بنية المذاهب الفقهيّة وتكوينها، واستحضار الفروق الفقهيّة والقواعد الفقهيّة والأصوليّة، لإنتاج معرفة اجتهادية جديدة منضبطة.

وذلك بالانطلاق من قاعدة أساسيّة: هي أن الإطار الحاكم لذلك قبل تعداد المناهج ينبغي أن ننطلق من قاعدة أساسيّة، وهي:

**«أن البحث الفقهيّ المعاصر يتفاعل مع ثلاث طبقات، هي: أوَّلًا: النصوص الشرعيّة، ثانيًا: المادة الفقهيّة: أي: فهم الفقهاء للنصوص الشرعيّة، وتفريعاتهم عليها، وثالثًا: الواقع المعاصر، وأي خلل في واحدة منها يؤدي إلىٰ جمود تقليدي أو تفلت اجتهادي بعيد عن القواعد الشرعيّة».**

**ويمكن اقتراح جملة من المناهج الفقهيّة العميقة المتقدمة لتحقيق ذلك، ومنها:**

## أوَّلًا: المنهج البنائي الخاصّ للمذاهب الفقهيّة:

**وفكرته تقوم علىٰ أنه:** ليس كل مذهب مجرد أقوال فقهيّة، بل هو بنية علميّة متكاملة مرتبطة بأصوله وقواعده وطريقته في الاستدلال فيه، وعند التطبيق فلا نقارن بين قولين فقط، بل نقارن بين «منهج إنتاج القول الفقهيّ» داخل كل مذهب فقهي.

**فمثلًا:** مذهب الحنفية: يتوسع في القياس والاستحسان، ومذهب المالكية: يتوسع في اعتبار العمل بالمصلحة بأنواعها، ومذهب الشافعية: يتجه إلىٰ ضبط النص والدلالة والعمل بظاهرها، ومذهب الحنابلة: يتوسع في الأخذ بالأثر، ويتوسع في المعاملات وشروطها وموانعها، وهو مرتبط بعلم أصول الفقه.

## ثانيًا: المنهج الطبقي للمصادر الفقهيّة، ومستويات بنائها وأصالتها:

والمشكلة التدوينية أن المصادر الفقهيّة ليست في مستوىٰ واحد من البناء والعمق والتدرج.

**والحل اعتماد منهج:** التدرج الطبقي في أصالة المصادر، **والطبقات هي:** النصوص الشرعيّة أولًا، ثم أقوال الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ثم أقوال المذاهب المعتمدة وتحرير المذهب، ثم كتب المذهب المعتمدة، ثم كتب التخريج والترجيح والتعليل، ثم قرارات المجامع الفقهيّة والندوات المتخصصة والفتاوىٰ المعاصرة، والفائدة من ذلك يمنع الخلط بين قول شاذ مردود، وبين القول المعتمد في المذهب[1].

(١) وقد فصل الأستاذ الدكتور ياسر عجيل النشمي شروط الاستعداد البحثي والاستيعاب الذهني، وما يتعلق بضبط المصادر الفقهية ومهارة معرفة الكتب الفقهية، وطبقاتها، والطرق العملية للتعامل معها، ومصطلحات المصادر الفقهية، والمصلحات المتعلقة بالمؤلفين، وغيرها من العديد من القواعد التفصيلية، والنماذج التطبيقية مما لا يسع مقام هذا الكتاب لاستيعابها، وينصح بالرجوع إلىٰ الكتاب في التقارير الصفية للاستفادة منه، وانظر: «الأسرار في فنون البحث والقراءة النصية» (العلوم الشرعية نموذجا)، دار المرقاة للدراسات والنشر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٢٤م.

## ثالثًا: منهج تحرير المذهب وتصحيحه:

وهو منهج متقدم في الدراسات الفقهيّة، ويكاد يغيب في الدراسات الفقهيّة المعاصرة، وقد لاحظ أذكياء الفقهاء المحققين في المذاهب الأقوال المحررة لتحقيق هذا المذهب، ولأهمية هذا المنهج ألفوا كتبًا موسعة جدا في ذلك، فروضة الطالبين وعمدة المفتين في تحرير المذهب الشافعي، للإمام النووي، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للإمام المرداوي الحنبلي.

**ومعناه:** تحديد القول المعتمد، والتمييز بين أقوال الإمام، والروايات المروية عنه اختلافا عنه، والأوجه الناشئة عن اجتهاد فقهاء المذهب، والطرق عند الشافعية، وهي الخلاف في عدد الأقوال في المذهب الشافعي، إضافة إلىٰ التمييز بين هذه المراتب ـ والتفريع الفقهيّ الدقيق عليها، والتفصيل الدقيق في نسبة هذه المراتب من كتب المذهب وتحرير ذلك تحريرًا دقيقًا وموازنات عميقة فيها بين الأقوال والمصادر التي نقلتها، والراجح داخل المذهب الفقهيّ، وأسبابه، وأدواته بمعرفة اصطلاحات المذهب في بناء المذهب، وتحريره، للتمييز بين الروايات، والأوجه، والتخريجات، واصطلاحات المذهب المتعلقة بالأئمة، والمصطلحات الدلالية والمصطلحات الموضوعيّة، والمصطلحات الترجيحية، والمصطلحات المتعلقة بأسماء الكتب.

وهذا ضروري جدًّا خصوصًا في المذاهب الفقهيّة الأربعة، ويرجع إلىٰ الدكتورة مريم الظفيري في رسالة الماجستير: «مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات[(١)]، ويرجع إلىٰ كتاب المفيد في أصول الفقه المعاصر لعرض البنية التكوينية للمصطلحات الفقهية والأصولية دلاليًّا وموضوعيًّا[(٢)].

(١) دار ابن حزم، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٢م، وهي مقدمة لجامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، مصر.

(٢) الدكتور محمد خالد منصور، وآخرون، «المفيد في علم الأصول المعاصر»، (ص٦٨)، وما بعدها.

## رابعًا: منهج الفروق الفقهيّة، وهو مرتبط بعلم الفروق الفقهيّة:

**ووظيفته:** التفريق بين مسائل متشابهة في الظاهر مختلفة في الحكم، سواء أكانت في الفروق في المصطلحات الفقهيّة أو الفروق في المسائل الفقهيّة، أو الفروق بين القواعد الفقهيّة، أو الفروق بين المناهج الفقهيّة، مما ينشأ عنه ما يسمىٰ: «**بالتخريج الفروقي**»، وينبني علىٰ تخريج الفروق علىٰ الفروق بأقسامها أو تريح الفروع علىٰ الفروق، أو تخريج المسائل المعاصرة علىٰ الفروق الفقهيّة ، وأهمية هذا المنهج: أنه يمنع القياس الخاطئ، ويضبط التنزيل المعاصر النوازل والمستجد الصحيح، ومثاله: الفرق بين القرينة القوية، والقرينة الضعيفة في الإثبات.

## خامسًا: المنهج التركيبي المعنوي للقواعد الفقهيّة:

وهو مرتبط بالقواعد الفقهيّة وفكرتها المعمقة تنبني علىٰ أن القواعد الفقهيّة ليست متفرقة في دلالتها علىٰ الأحكام، وأن كل قاعدة منفصلة عن القواعد الأخرىٰ سواء أكانت مندرجة تحت قاعدة كلية، مثل قاعدة: «الأصل بقاء ما كان علىٰ ما كان» تحت القاعدة الكلية: «اليقين لا يزول بالشك»، أو كانت قاعدة صغرىٰ في باب من الأبواب: كقاعدة: «تصرف الراعي بالرعية منوط بالمصلحة»، وهذه القواعد المتفرقة ينبغي أن ينظر إليها ضمن نظام شبكي يبين العلاقات بينها، ليتعزز الاستفادة منها بكون بعضها أصلًا لبعض، والبعض مقيد للقواعد الأخرىٰ، وهكذا.

ولا ينظر إلي معنىٰ وحكم كل قاعدة مفردة، بل ينظر إليها كشبكة مترابطة من المعاني، ويكون العلاقات بينها علاقات الخصوص العموم، والتقييد والإطلاق عند التأصيل والتطبيق، وذلك بدل استخدام قاعدة واحدة، ربطها بالقواعد الأخرىٰ القريبة أو البعيدة منها معنىٰ وتطبيقًا، وهو يحلّل تفاعل القواعد الكلية الخمسة الكبرىٰ: «العادة محكمة» و«اليقين لا يزول بالشك»، و«الضرر يزال»، و«المشقة تجلب التيسير»، و«العادة محكمة»، وهذا يعطي عمقًا كبيرًا في التحليل والمقارنة

والاستنتاج في معاني القواعد الفقهيّة وتطبيقاتها، وسيفتح بابًا مهمًّا، وهو التوافق بين القواعد الفقهيّة، والتعارض والترجيح بينها، وهو موضوع لم ينل حظه من البحث الفقهيّ المستقبلي، وبيان أثره في الاستنباط في البحث الفقهيّ.

### سادسًا: منهج تحقيق المناط المركّب:

وهو تطوير لمنهج التنزيل للمستجدات الفقهيّة في الواقع المعاصر، فالمناط لم يعد بسيطًا، بل هو مركّب من عناصر: فقهيّة مزدوجة بعلتين أو أكثر، وقانونية، وتقنية، واجتماعية، وإعلامية، غيرها.

**فمثلًا:** المرابحة للآمر بالشراء في التطبيقات المعاصرة، يعتبر مناطًا مركبًا من المرابحة البسيطة بين طرفين، وتطويرها واقعيًّا إلىٰ المرابحة المركبة للآمر بالشراء بين ثلاثة أطراف البائع والمشترىٰ والمصرف الإسلاميّ.

وهكذا المضاربة المشتركة المعاصرة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وكلها معان لتحقيق مناطات معاصرة مركبة، وهو نظر عال يجتمع فيه العديد من العقود، والمناطات في محل واحد، وذلك واضح في الصور المعاصرة للمعاملات المالية المعاصرة.

### سابعًا: المنهج التكاملي بين العلوم الفقهيّة، والعلوم الأخرى في الواقع المعاصر:

وهو يفرض تداخل: القانون، والطب، والتقنية، والاجتماعية، والمالية، والمحاسبية، والإعلامية، والبيئية، والتنموية، وغيرها، وفق منهج إدماج المعرفة دون فقدان الضبط الشرعيّ ووضع الضوابط الشرعيّة، كوضع الضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعيّ مثلًا، وضوابط الجراحات الطبيّة علىٰ اختلافها، وذلك بالرجوع الرجوع إلىٰ الخبراء في كل تحصص منها.

### ثامنًا: منهج إعادة التكييف الفقهيّ:

وذلك بإعادة توصيف المسألة الحديثة بلغة فقهيّة معاصرة، في العبادات أو المعاملات أو الزواج والطلاق والعقوبات، وفقه الدولة في الإسلام والعلاقات

الدولية، وهو منهج مهم بإعادة التكييف للمصطلحات وفق المقتضيات الجديدة، وأحيانًا بعيدًا عن تطبيقات قديمة، بل بتكييفات معاصرة جديدة وفق طبيعتها.

وهناك جهود كبيرة للمجامع الفقهيّة في العمل علىٰ هذا المنهج وتنميته، وقيام العديد من المؤتمرات لمحاولة إعادة التكييف للعقود المالية المستجدة، والمنتجات المالية المعاصرة، وهو من أهم أدوات التجديد للفقه الإسلاميّ وفق المعطيات المعاصرة.

## تاسعًا: منهج الموازنات بين المقاصد المنضبطة بالنصوص الشرعيّة، وإعمال نظرية الوسائل، وإحياء العلاقة بينهما:

وهذا نظر كلي مهم ينبني علىٰ العلاقة العضوية الذاتية بين الوسائل بأقسامها، وعلاقتها بالمقاصد الشرعيّة.

وهذا نظر كلي عميق يحدد وظيفة كل حكم شرعي تفصيلي بإطاره المقاصدي، وعلاقته بنظرية الوسائل، وأقسامه، وعلاقه بالمقاصد الشرعيّة بنظر كلي تطبيقي نقدي.

والجديد في هذا المنهج ليس استعمال المقاصد فقط، بل ضبطها ثم ربطها بالوسائل الأصليّة أو وسيلة الوسيلة أو الوسيلة المرسلة أو الوسيلة الحمائية لضبط العلاقة الديناميكية بين المقاصد والوسائل، وملاحظتها أبان البحث الفقهيّ المنهجيّ.

## عاشرًا: منهج التعامل مع المصادر الفقهيّة: كيف نتعامل معها مع تشعبها؟

والجواب: أن الباحث لا يجمع كل شيء يقع تحت بصره بل يجمع المصادر المعتمدة والمؤثرة في المذهب، مع اعتماد خريطة مصدرية، تتمثل بالأسئلة الآتية:

ما المصادر الأساسيّة في المذهب الفقهيّ؟ وما المصادر الثانويّة فيه؟ وما المصادر المساعدة والإلكترونية التي خدمته؟ وكيف يمكن الاستفادة من كل نوع من هذه المصادر؟

والقاعدة المهمة هنا للباحث: **لا تنقل أقوال المذاهب، بل افهم بناءها**

**الداخلي، واسأل نفسك دائمًا في التطبيق: لماذا قال الحنفية كذا؟ وما الأصل الأصوليّ خلفه؟ وكيف تعامل معه الحنفية؟**

فالبحث الفقهيّ المتمكن يعتمد علىٰ منهج تكاملي نموذجي مثالي يعتمد علىٰ التحرير المذهب الفقهيّ، والتحليل الأصوليّ العميق، واستحضار القواعد الأصوليّة والفقهيّة، وتوظيف الفروق الفقهيّة، وتحقيق المناط الخاصّ والعام، والتكييف المعاصر البسيط والمركب، والنقد التطبيقي وبيان آثاره المآلية الصحيحة.

والباحث المتميز في الدراسات العليا ليس الذي يجمع الأقوال الفقهيّة جمعًا شكليًّا سطحيًّا، بل يبني نظامًا منهجيًا يحكم البحث كله، ينتج عنه ابتكارات فقهيّة، ونظريّات فقهيّة فيها إضافات علميّة مهمة في التخصص، فيتحقق بذلك شرطي الأصالة والجدة في رسالة الماجستير، وتحقق شرطي الأصالة والابتكار والإبداع العلميّ والمنهجيّ والمعرفيّ والصياغي في الدكتوراه، وهي الرسائل التي تبني معرفة فقهيّة جديدة تخدم واقع المجتمعات المعاصرة.

## تطبيقات عمليّة للمناهج العليا في البحث الفقهيّ المعاصر

هناك محاولات معاصرة لتنظيم المناهج الفقهيّة المعاصرة في فقه النوازل، وهو ما أطلقته إدارة البحوث والموسوعات الإسلاميّة في وزارة الأوقاف في الكويت بتأسيس: «موسوعة النوازل الفقهيّة»، والتي تعالج قضايا العصر في مختلف مجالات الحياة، والتي اعتنىٰ بطرح حلول شرعية للنوازل التي حدثت خارج الإطار الزمني للموسوعة الفقهيّة، وليس لها حكم ظاهر مفصل في المراجع الفقهيّة التراثية، وكذلك الواقعات التي تناولها الفقهاء بالبحث والدراسة، ولكن حدثت صور جديدة

وتطبيقات معاصرة لها[١].

وقد أصدرت الوزارة ثلاثة إصدارات تمهيدية لأعمال هذه الموسوعة، والتي يراد لها أن تكون مكملة للموسوعة الفقهيّة في الفقه الأصيل القديم، وقد شارك الدكتور محمد خالد منصور في اللجنة التأسيسية لهذه الموسوعة لمدة سنتين، وهذه الإصدارات تمثل مناهج تطبيقية معاصرة علىٰ النحو الآتي:

**أوَّلًا: المنهج الفقهيّ الخاصّ في التعامل مع النوازل المعاصرة، في كتاب:**

«المدخل إلىٰ فقه النوازل»، تعريف وتأصيل: ببيان معنىٰ النوازل، والألفاظ ذات الصلة، وخصائص النوازل: أن تكون مما يسوغ فيه الاجتهاد، والجدة والحداثة، والحصول والوقوع، والتغير، والشدة، وعدم ورود حكم لها في كتب الفقهاء الأقدمين، والحاجة إلىٰ الاجتهاد وبيان الحكم الشرعيّ، وألا يكون منصوصًا عليها في الكتاب والسنة، وهي فروع وليست أصولا[٢].

ومراحل النظر في فقه النوازل يبدأ بالتصور العام والخاصّ، ثم التكييف الفقهيّ عن طريق التخريج والإلحاق، والاجتهاد الجديد، ثم مرحلة التنزيل[٣].

وهذه النوازل لها خصائص في الاجتهاد بها من التيسير علىٰ الخلق ومراعاة التوسط والاعتدال، وعدم التعصب لمذهب بعينه، وعدم الاكتفاء بظاهر النصوص، ومراعاة المقاصد، وفقه العمل بالرخصة[٤]، مع ضرورة تجنب الأخطاء المنهجيّة في دراسة النوازل من الاكتفاء بالاسم دون النظر في الحقيقة، وعدم الرجوع إلىٰ الخبراء.

**وأخيرًا:** بيان مثارات الغلط في الحكم علىٰ الواقع والتكييف والتأصيل في منهج

(١) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، «المدخل إلىٰ فقه النوازل: تعريف وتأصيل»، (ص٥).
(٢) المصدر السابق (ص٥-٢٥).
(٣) المصدر السابق (ص٤٤-٥٢).
(٤) المصدر السابق (ص٥٣-٦٤).

فقه النوازل[١].

ما سبق هو عرض لمنهج متخصص في فقه النوازل يساعد المجتهد المعاصر للإجابة عن النوازل المعاصرة.

## ثانيًا: المنهج الفقهيّ الخاصّ في التعامل مع فقه الأقليات المسلمة في كتاب:

«المدخل إلىٰ فقه الأقليات المسلمة» تعريف وتأصيل: وهو الإصدار الثاني للجنة التأسيسية «لموسوعة النوازل الفقهيّة»، وفقه الأقليات هو أحد الوحدات الداخلية في هذه الموسوعة، وهو من الأعمال التمهيدية لها، ويتضمّن التعريف بالأقليات المسلمة، وأنواع الفقه: في نوازل العبادات، ونوازل النكاح والطلاق، والنوازل الأسرية والاجتماعية، وفي النوازل المالية، والنوازل السياسية.

وقد صدر كشاف خاص في فقه الأقليات المسلمة، وهو الإصدار الثالث من إصدارات: «موسوعة النوازل الفقهيّة»، بتاريخ ٢٠٢٢م، بإدارة البحوث والموسوعات الإسلاميّة، الكويت الطبعة الأولىٰ، وهو إصدار معجمي حسب الحروف الأبجدية، ويتضمّن ٢٧٩ دراسة في فقه الأقليات المسلمة.

وفقه الأقليات المسلمة له سمات، ومنها: الأصالة والمعاصرة، والربط بين عالمية الإسلام وواقع المجتمع، والموازنة بين النظر إلىٰ النصوص الجزئيّة والقواعد الكلية، ورد الفروع إلىٰ الأصول والجزئيات إلىٰ الكليات، ومراعاة موجبات اختلاف الفتوىٰ، والحفاظ علىٰ الهوية والاندماج في المجتمع[٢]

ومقاصد فقه الأقليات المسلمة يمكن الاستفادة منها في البحث الفقهيّ المنهجيّ في فقه الأقليات، وهي تنقسم إلىٰ المقاصد العامّة، ومن أهمها: حفظ الدين وإقامته بين

(١) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، «المدخل إلىٰ فقه النوازل: تعريف وتأصيل»، (ص٦٥-٨٣).

(٢) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، «المدخل إلىٰ فقه الأقليات المسلمة تعريف وتأصيل»، إدارة البحوث والموسوعات الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٢٢م، (ص٣٢-٣٥).

الأقليات المسلمة، وتبليغ رسالة الإسلام والدعوة إلىٰ الله، وتنظيم العلاقة مع غيرهم، والتأصيل لفقه الجماعة وتقديمه علىٰ فقه الفرد، وحفظ كيان الأقليات المسلمة في مجتمعاتهم، وأما المقاصد الخاصّة لفقه الأقليات المسلمة، فمن أهمها: المواطنة، والاندماج والتعايش، والولاء والبراء مع العناية بالإحسان إلىٰ غير المسلمين[(١)].

وينشأ لتفعيل البحث الفقهيّ في فقه الأقليات المسلمة مناهج خاصة، منها: المنهج القواعدي الفقهيّ، وهذا يمكن تحقيقه في فقه الأقليات المسلمة عن طريق استخدام قواعد الفقهيّة متعددة، **ومن أهمها**:

- **قاعدة**: «الشريعة بحسب المكلفين كلية عامّة»، وتطبيقاتها في فقه الأقليات المسلمة من حيث إنها تؤصل لدخول جميع المكلفين في الخطاب بالشريعة سواء أكانوا من المسلمين المقيمين في غير بلاد المسلمين، أم كانوا في بلاد المسلمين.
- **قاعدة**: «المجتهد يتوسع نظره في الأخذ من المذاهب الفقهيّة علىٰ اختلافها».
- **قاعدة**: «لا مساغ للاجتهاد في مورد النص قطعي الثبوت والدلالة».
- **قاعدة**: «المشقة تجلب التيسير»، وضوابط التيسير، مثل: وجود ما يدعو إلىٰ التيسير، واستناد التيسير إلىٰ دليل معتبر، وألا يترتب علىٰ الأخذ بالأيسر مصادمة للشريعة، وضرورة ترك تتبع الرخص والزلات، والاهتمام بمراعاة حال المستفتي.
- **قاعدة**: «الإسلام يجب ما قبله».
- **قاعدة**: «قاعدة الضروريات تبيح المحظورات» مع تحقق ضوابط خاصّة بها.
- **قاعدة**: «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان»، مع ضوابط تغير الفتيا بتغير العرف والعادة، كل ذلك معين في منهجيّة البحث الفقهيّ في فقه الأقليات المسلمة[(٢)].

---

(١) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، «المدخل إلىٰ فقه الأقليات المسلمة تعريف وتأصيل»، (ص٣٦-٥٤).

(٢) المصدر السابق (ص٥٥-٨٩).

**علىٰ أنه من المناسب التنبيه إلىٰ البحث في الفقه وأصوله ينبني علىٰ خطوات عمليّة[١]، هي[٢]:**

- أن تكون المسألة مما ينبني عليها عمل، وليست من المسائل القديمة التي لا وجود لها في الواقع المعاش، أو من المسائل النظريّة التي لا يترتب عليها كبير فائدة[٣].
- تصور، وتصوير شكل المسألة الفقهيّة والأصوليّة، تصويرًا دقيقًا وتحديد جوانبها بعبارات واضحة بعد بيان مفرداتها، وهل الخلاف حقيقي يترتب عليه أثر في الحكم، أم أنه خلاف لفظي يعود إلىٰ الاصطلاحات والتسميات، ولا يترتب عليه ثمرة[٤].
- تحرير موضع النزاع، بتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف في المسألة، وفائدة ذلك تجنب الاستطراد، والإغراق في مقدمات، وتعريفات لا داعي لها[٥].
- فإذا كانت المسألة إجماعيّة فيذكر الإجماع، ومن نقله، ومستنده وأدلته، ثم المسألة إذا كانت خلافية، يكون بتصور، وتصوير المسألة.
- وإذا كان هناك مصطلح فقهي أو أصولي، فيبدأ بتحديد معناه لغة واصطلاحًا.
- بيان سبب الخلاف، ويرجع فيها إلىٰ كتب الخلاف العالي، وبداية المجتهد

---

(١) وانظر: الدكتور حاج عيسىٰ محمد، «منهجية البحث في علم أصول الفقه»، رسالة دكتوراه، وقد سبقت.

(٢) ولمن أراد التوسع في التطبيقات العملية فيمكنه الرجوع إلىٰ: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، البحث الفقهي: «إرشادات وإضاءات»، حقيبة إرشادية في إعداد البحث الفقهي لطالبات البكالوريوس، ١٤٣٥هـ.

(٣) الدكتور أحمد عبد المجيد مكي، منهجية البحث في مسائل الفقه، موقع طريق الإسلام، المقالات. تاريخ الدخول إلىٰ الموقع: ٦/ ٥/ ٢٠٢٦م. https://share.google.

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد.

- ذكر الأقوال الفقهيّة والأصوليّة ونسبتها محققة وفق المعتمد في المذاهب، ومن كتب المذهب نفسه لا من كتب المخالفين.

- ذكر جميع الأدلة الشرعيّة بترتيبها الأصوليّ المعروف، ولكل فريق من مصادرها من كتب التفسير أو الحديث، ثم بيان وجه الدلالة منها سواء أكان من الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو القياس، أو الاستحسان أو سد الذريعة أو العرف، أو المصلحة المرسلة، ببيان وجه الدلالة لكل دليل منها بيانًا شافيًّا، وههنا الموضوعيّة تقتضي: «يذكر الباحث جميع الأدلة والآراء المتعلقة بالموضوع سواء أكانت تؤدي غلىٰ أحكام توافق هوىٰ الباحث أو لا توافق، بحيث يتحيز لمذهب من المذاهب بدون دليل[1].

- مناقشة الأدلة الشرعيّة ببيان صحتها ثبوتًا ودلالة إذا كان حديثًا نبويًّا، ويعتمد في تصحيحه وتضعيفه علىٰ كلام المحققين، مناقشة علميّة موضوعيّة كاملة بدون تحيز.

- يكون عرض المسألة الخلافية بطريقة الاتجاهات الفقهيّة أو الأصوليّة، لا بطريقة ذكر المذاهب الفقهيّة كل مذهب علىٰ حدة؛ لتجنب التكرار في الأقوال والتفريعات.

- الاقتصار علىٰ الأقوال الفقهيّة المعتبرة.

- أما المسألة الأصوليّة، فيكون بذكر أبرز من قال بالقول الأصوليّ من

(١) الدكتور إسماعيل سالم عبد العال، «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة»، (ص٢١).

الأصوليّين مع الترتيب الزمني.

- توثيق كل قول فقهي من كتب المذهب نفسه، أو وكلّ قول أصولي من كتب صاحبه، ومن المدرسة التي ينتمي إليها ذلك القول الأصوليّ.

- إذا وجد قول متفق عليه في المذهب الفقهيّ، وزاد أحدهم قيدًا، فيذكر في الهامش؛ لكونه يكون تفريعًا غالبًا ما يكون رأيًا خاصًا لهذا الفقيه.

- يكون ترتيب الأقوال الفقهيّة والأصوليّة ترتيبًا زمنيًّا، فيبدأ بالمذهب الحنفي ثم المذهب المالكي، ثم المذهب الشافعي، ثم المذهب الحنبلي، وأما ترتيب الأقوال الأصوليّة فبحسب الترتيب الزماني للأصوليين بعيدًا عن المذاهب؛ لأن أصول الفقه ينبني علىٰ المدارس الأصوليّة.

- بيان وجه الدلالة من كل دليل فيه نوع خفاء، وأن يكون الاستدلال مطابقًا للقول المستدل به.

- الترجيح بين الأقوال الفقهيّة والأصوليّة، وفق مناهج الترجيح المستقرة لدىٰ الفقهاء والأصوليّين، وبيان أسباب الترجيح[1]، وموافقتها للمقاصد والواقع والمآل الذي يريده الشارع الحكيم.

**آفاق لتطوير البحث الفقهيّ، ومنها:**

- تحقيق المخطوطات النادرة والمفيدة.

- الاهتمام بالتكشيف الموضوعي، وهو قريب من المعاجم والفهرسة التحليلية، فالتعجيم: هو قلب ترتيب مصطلحات كتاب، وجعله مرتبًا ترتيبًا هجائيا[2]، والفهرسة التحليلية: وهي إحصاء المصطلحات التي عبر عنها مؤلف

---

(١) شركة إثراء المتون، «مهارات كتابة البحوث الصفية في الفقه وأصوله»، (ص٤٣-٥٩).

(٢) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٨٩)، وما بعدها.

كتاب مخصوص عن معان مخصوصة، وسردها علىٰ نحو مخصوص بغية تسهيل الرجوع إليها[١].

- الاهتمام في الدراسات المصطلحية التي تحتاج إلىٰ الإحصاء الدقيق والدراسة الدقيقة.

- الاهتمام في الدراسات المنهجيّة بضبط البنية الداخلية للمنهج في العلوم الشرعيّة: والمقصود به المنطق الداخلي، الذي يحكم المادة العلميّة، من نص قرآني أو حديث نبوي شريف، وهي النسق الهندسي الداخلي، ثم البنية الخارجية للمنهج في العلوم الشرعيّة مع العلوم الأخرىٰ[٢].

- الدفاع عن المذهبية الإسلاميّة وتنظيمها، وتسهيل الاستفادة منها للبناء للاجتهاد المعاصر، والعرض المنهجيّ لها والتقويم الذاتي عن طريق التأصيل المصطلحي، والتأصيل المنهجيّ، والتأصيل المعرفيّ، وهي ثلاث حلقات تجتمع لتحقق مشروعًا إسلاميًّا مفيدًا في البحث الفقهيّ الذي ينتج فقهًا معاصرًا يلبي حاجة مستجداتنا المعاصرة[٣].

(١) وانظر مزيدا من التفصيل: الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعجي، «طرق البحث في الدراسات الإسلامية»، (ص٩٧)، وما بعدها.

(٢) الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، «أبجديات البحث العلمي»، (ص١٣٧)، وما بعدها.

(٣) وانظر الفكرة عموما: الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري، «أبجديات البحث في العلوم الشرعية»، (ص١٦٩-١٧٢).

# المبحث الثاني
# مناهج البحث الخاصّة بأصول الفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به[1]

(١) هناك جملة كتب ألفت في مناهج البحث في أصول الفقه، ومنها: «مناهج البحث المعاصرة في أصول الفقه»، للدكتور عبد الله الصالح، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، واقتصر على العرض للمناهج الخاصة بالبحث في أصول الفقه، وذكر منها: «المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي والمناهج المقارنة»، والدكتور حسن بخاري، وهي دورة علمية ألقاها الدكتور الفاضل بعنوان: «منهجية البحث في أصول الفقه»، في موقع غراس الأصول، والدكتور عبد الرؤوف مفضي الخرابشة، في كتابه: «منهجية البحث في أصول الفقه»، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الجزائر، وأصدره في كتاب لدار ابن حزم ٢٠٠٥م، وقد بحث تأصيل منهجية البحث، ودمج التربية بالأصول، وعرض لمنهج التروي والاستنباط، والتوثيق العلمي، والدكتور محمد حاج عيسى، رسالة دكتوراه من كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، إشراف الأستاذ الدكتور محمد علي فركوس، ٢٠١٠م، بعنوان: «منهج البحث في أصول الفقه»، وحدد فيه الطريقة التفصيلية في البحث في أصول الفقه، فقد استخدم المنهج الاستقرائي الوصفي، وخلص إلى أن المنهجية هي: أوَّلًا: طرق تصوير المسائل الأصولية وشرحها، وأدرج فيها مسائل مهمة، ومنهج حكاية المذاهب الأصولية، وبيان منهج الاستدلال على القضايا الأصولية، وتمييز ما يكون دليلًا، وما لا يكون، ومناقشة المسائل المطروقة في المصنفات الأصولية من التعريفات، وتصوير المسألة، وتحرير موضع النزاع، وغيرها من المواضعات التفصيلية، ليصل إلى معنى تجديد علم أصول الفقه عنده الذي يعني إحياء علم الأصول، وتخليصه مما علم به مما لا يتصل باستنباط مباشرة، هذه أهم الكتب والرسائل في منهج البحث في أصول الفقه، وهي في عمومها تشير إلى قضايا عامة، وسيقوم الكتاب هنا، بالتفصيل في مجالات البحث، وخصائصه، ومناهجه التفصيلية التخصصية النوعية استفادة منها من حيث أفكارها العامة لبناء المناهج الخاصة اللائقة بطبيعة أصول الفقه الإسلامي بكونه: الأداة العقلية الشرعية لفهم النصوص الشرعية، والتعامل مع المسائل الفقهية والأصولية.

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** التعريف بأصول الفقه، والعلوم المتصلة به.

**المطلب الثاني:** خصائص البحث في أصول الفقه، ومميزاته، ونقائصه وإشكالاته.

**المطلب الثالث:** مجالات البحث العلميّ في أصول الفقه الإسلاميّ، وكيفية اختيار الموضوع.

**المطلب الرابع:** المناهج الخاصة للبحث العلميّ في أصول الفقه الإسلاميّ.

**المطلب الخامس:** المصادر في المدارس الأصوليّة، والمصادر المعاصرة.

## المطلب الأول
## التعريف بأصول الفقه، والعلوم المتصلة به

يتضمّن هذا المطلب التعريف بأصول الفقه، **والذي يعني**: القواعد الخاصّة باستنباط الأحكام الشرعيّة من أدلتها التفصيليّة.

**وموضوعات علم أصول الفقه أربعة، وهي:**

- مقدمات علم الأصول.
- مصادر الأحكام الشرعيّة والحكم الشرعيّ وفقه الموازنات
- الدلالات اللغوية الشرعيّة
- الاجتهاد والتقليد والإفتاء، والتعارض والترجيح.

**وينبثق عن هذا العلم المهم في استنباط الأحكام من النصوص الشرعيّة عدة علوم، ومنها:**

- المقاصد الشرعيّة.
- الوسائل الشرعيّة.
- القواعد الأصوليّة.
- الفروق الأصوليّة.
- فقه الموازنات.
- فقه الأولويات.
- تخريج الفروع على الأصول.
- التخريج المقاصدي.
- التخريج الفروقي.
- أصول التنزيل المعاصر.
- النقد الأصوليّ.

## المطلب الثاني
## خصائص البحث في أصول الفقه، ومميزاته، ونقائصه وإشكالاته

**يتضمّن هذا في هذا المطلب الفروع الآتية:**

### الفرع الأول
### خصائص منهجيّة البحث في أصول الفقه الإسلاميّ

**وذلك من خلال الخصائص الآتية:**

**أوّلًا: قيامه علىٰ النصوص الشرعيّة وفق منهج القرآن والسنة،** وشدة التعظيم والاحترام لها، وممارسة النبي ﷺ لها، وممارسة الصحابة الكرام رضي الله عنهم لها في الاستنباط، وهي طرائق عقلية شرعية مستمدة من النصوص الشرعيّة بطبيعتها القواعدية وسعتها، وقيامها علىٰ مراعاة الفطرة الاستدلالية السليمة والذوق السليم والنظر السديد[(١)].

**ثانيًا: المنهج القواعدي المنضبط**[(٢)]، فالبحث الأصوليّ يؤسس القواعد ولا يكتفي بوصف الواقع، ففي الفقه: ما حكم هذه المسألة؟، وفي أصول الفقه: كيف نصل إلىٰ الحكم؟ وما معيار الصحة؟، لذلك فهو بحث في المعايير الحاكمة

---

(١) الدكتور محمد خالد منصور، «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، الجزء الثاني، ٢٠١١، دار عمار، الطبعة الأولىٰ، (ص٢/ ٣٧٣).

(٢) وانظر: الدكتور بلقاسم حديد، «منهج البحث في أصول الفقه المذهبي»، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٢٨، العدد: ١، ٢٠١٤م، (ص٨٩)، وما بعدها، ويركز علىٰ أن المذاهب الفقهية تقوم علىٰ أصول واحدة، والخلاف الداخلي بينها قليل، وهو يعتمد علىٰ القواعد العامة، والاختلاف يكون في المصطلحات أكثر من اختلافهم في معاني هذه القواعد.

للاستدلال لا في النتائج فقط.

**ثالثًا: البعد التجريدي الذهني المنطقيّ**، فالأصوليّ يعمل على تجريد المفاهيم عامّة: كالأمر، والنهي، والعام، والخاصّ، والقياس والاستحسان، وسد الذرائع، والاستصحاب، والعرف، والمصلحة المرسلة، ولا يتعامل مع الجزئيات إلا بوصفها أمثلة، وهو أقرب إلى فلسفة التشريع منه إلى تطبيق التشريع.

**رابعًا: التركيب الداخلي الصارم**، وهو يعتمد على الاستدلال القياسي بالقياس الأصوليّ، وذلك بضبط المقدمات والنتائج، وتحرير محل النزاع، وبيان هل الخلاف حقيقيًّا أو هو لفظي، وماذا يترتب على الخلاف من آثار.

**خامسًا: أساسية الدليل الشرعيّ**، والاعتماد عليه كلًّا وجزءًا، شكلًا ومضمونًا، حالًا ومآلًا، مقصدًا ووسيلة، فالبحث الأصوليّ يبدأ من النصوص الشرعيّة من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، ثم يبحث في طرق فهمه: من دلالة قطعية وظنية، سياق وسباق، وقرائن لفظية وحالية، فهو منهج «تأويلي منضبط» بقواعد صحيحة لينتج التأويل الصحيح بدليل صحيح، لا تأويلي حر منفلت عن القواعد الشرعيّة والدليل القوي الذي يسوغ هذا التأويل الصحيح، ويمنع التأويل الفاسد والباطل.

**سادسًا: التداخل المعرفيّ الشرعيّ المركّب**، فلا يمكن للباحث الأصوليّ أن ينجح في الاستنباط دون أن يجعل اللغة العربية دلالة، بلاغة، ونحوًا وصرفًا، وتفكيكًا وتركيبًا، وكعلم الحديث النبوي الشريف، وتفاصيله في الأخبار، ودلالة المتواتر والآحاد، وأفعال الرسول ﷺ وإقراراته، وتروكاته، وأقسام الحديث ومراتب رواية الحديث عن النبي ﷺ ورواية الحديث بالمعنى، وغيرها، والمقاصد الشرعيّة ومراتبها، أنواعها، وحجيتها، ودلتها على الأحكام، ونظرية الوسائل بتفصيلاتها، فهو منهج متعدد الأدوات.

**سابعًا: البعد الظني الاحتمالي**، فكثير من القضايا الأصوليّة ظنية لا قطعية، تقوم

علىٰ الترجيح للدلالة الأقوىٰ علىٰ الأضعف، وهذا يشكل نظامًا مرنًا لا يقينيًا مطلقًا، وهو طبيعة النصوص الشرعيّة المحتملة لأغراض أرادها الشارع الحكيم، ويمكن الرجوع إلىٰ رسالة الدكتور أشرف بني كنانة في الجامعة الأردنية: «نظرية الاحتمال عند الأصوليّين»، والعبد الفقير كان أحد أعضاء المناقشة في وقتها، ٢٠٠٦م.

**ثامنًا: التراتبية الاستنباطية بين «القواعد الكلية»، ثم «القواعد الأصوليّة»**، والتي تعتبر فصولًا من الأصول كما سمىٰ الجصاص كتابه: «الفصول من الأصول»، فالأصول هي القواعد الكلية، والقواعد الأصوليّة هي الفصول، مثل أن: «الأمر يقتضي الإيجاب فالفعل واجب»، و «اليقين لا يزول بالشك»، فالبحث الأصوليّ يبني قوانين حاكمة وليس أحكامًا شرعية جزئية.

**تاسعًا: حضور الخلاف المنهجيّ الفكري لا الفقهيّ فقط**، فالخلاف في أصول الفقه ليس اختلاف نتائج، بل هو اختلاف في طرق التفكير، ولذلك أثره أعمق من الاختلاف الفقهيّ، فالأول منتج ومؤثر، والثاني متلق ومتأثر.

**عاشرًا: اعتماده علىٰ تحرير محل النزاع في المسائل الأصوليّة، وبيان أسباب الاختلاف الأصوليّ**، كما كان لتحرير موضع النزاع، وبيان أسباب الاختلاف دور أساسي في الاختلاف الفقهيّ، ويقرب وجهات النظر ويمحص النظر الفقهيّ، فكذلك الحال لتحرير موضوع النزاع الأصوليّ، وبيان أسباب الاختلاف الأصوليّ، وهو باب أغفل كثيرًا عند الباحثين المعاصرين، وعند المتقدمين لم أجد من أفرد: «أسباب الاختلاف عند الأصوليّين»، وهو موضوع دقيق ومهم وواعد، وفيه إضافات علميّة نافعة، وهي خاصية أصولية بامتياز بتحليل المسألة، وعزل وتحديد موضع الخلاف الحقيقي، وهذه مهارة عقلية عليا، وليست مجرد نقل سطحي حرفي ظاهري.

**الحادي عشر: قيام المنهجيّة البحثيّة الأصوليّة علىٰ البرهنة والاستدلال للقواعد والأصول**، واعتبار أصول الفقه جامعة لأصول الاعتقاد والعمل، والقصد والإفهام والإبانة، والوسطية والاعتدال والقوة والوضوح والشمول والمرونة مع

مراعاة روح الشريعة، وفتح آفاق جديدة في التفكير الأصوليّ[١].

## الفرع الثاني
## مميزات وصفية في منهجيّة البحث في أصول الفقه
## مقارنة بالفقه الإسلاميّ

تتميز منهجيّة البحث في أصول الفقه بالعديد من المميزات والصفات التي تميزها عن بقية المنهجيّات، ليراعيها الباحث أثناء بحثه في أصول الفقه، والعلوم المتصلة به، **وذلك وفق الآتي:**

**أوّلًا: أنها منهجيّة شرعية ربانية،** يتعلمها الباحثون من نصوص الكتاب والسنة، وممارسة النبي ﷺ والصحابة الكرام رضي الله عنهم، مما يجعلها تمثل العقل الشرعيّ المميز للأحكام، والمنتج للمعرفة الفقهيّة التأصيلية والتطبيقية والعلاجية والوقائية.

**ثانيًا: الاستفادة من القواعد الأصوليّة بدل استهلاكها، واستخدامها بأسلوب متفاعل،** وليس استخدامها تقليديًّا، وبصورة سطحية، فالفقه الإسلاميّ ينتج أحكام فقهيّة لتبق في الواقع المعاش، وأصول الفقه: يُنتج أدوات التطبيق، ويزن تفكير المجتهد في إصدار الأحكام الشرعيّة الأصوليّة، لينتج الأحكام الشرعيّة الفقهيّة، التي هي ثمرة النظر في النظر الأصوليّ، ولذلك فهو علم منتج للنظر والتفكير الأصوليّ.

**ثالثًا: القابلية علىٰ التعميم العالية،** بالمنهج التطبيقي المنتج للعمل، فقاعدة أصولية واحدة قد تُطبَّق علىٰ العديد من المسائل[٢].

---

(١) الدكتور محمد خالد منصور، «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (ص٢/ ٣٨٧-٣٨٨).

(٢) المصدر السابق (ص٢/ ٣٧٤).

**رابعًا: القدرة على التعامل مع النوازل؛** لأنه لا يرتبط بزمان ولا مكان ولا حال ولا شخص، بل بآليات التفكير للوصول إلى الاستنباط الشرعيّ الصحيح والمنضبط والسليم؛ لأنه هو الأكثر قابلية للتجديد التطبيقي من الفقه الجزئي.

**خامسًا: ضبط التفكير الفقهيّ، ومنع الفوضى،** ومنع إعمال الهوى في البحث الأصوليّ، فأصول الفقه يضع قواعد الاستنباط، ويمنع من التسرع في الاجتهاد والفتوى.

**سادسًا: التكامل مع المقاصد الشرعيّة والوسائل،** فالبحث الأصوليّ يسمح بفهم النص الشرعيّ عن طريق العقل الشرعيّ المقدر لدخول المصلحة العامّة والخاصّة والجزئيّة وفق مقتضياتها عن طريق التعليل القياسي، والتعليل المصلحي (الحِكَمِي)، دون انفلات أو تساهل أو تسرع، وبالضرورة بدون مصادمة للنص الشرعيّ القطعي.

**سابعًا: العمق التحليلي العالي،** فالباحث الأصوليّ لا يقف عند ظاهرية الحكم الشرعيّ فحسب، بل يحلل: سبب الحكم ومنهجه، ويحلل تحليلًا عميقًا عاليًا.

**ثامنًا: القدرة على النقد المنهجيّ:** فيمكن للباحث الأصوليّ أن: ينقد طرائق الاستنباط، والأحكام الفقهيّة والتطبيقات والمآلات، وينقد الاستدلال بالأدلة الشرعيّة، وينقد طرق الاستدلال، ومناهج الأصوليّين، فهو علم ناقد، ممحص لا ناقل سطحي ظاهري.

## الفرع الثالث

## نقائص منهجيّة البحث في أصول الفقه، وإشكالاتها المعاصرة وعلاجها المنهجيّ البنائي

من خلال استقراء نقائص البحث العلميّ في أصول الفقه، وسلبياته التي يجب على الباحثين تجنبها، يتبين أنها:

**أوَّلًا: التلفيق المنهجيّ بين المصادر والكتب الأصوليّة والمدارس الأصوليّة،** بحيث يخلط الباحث بين أدوات الاستنباط للمدارس دون التمييز بينها، ويلزم معرفة

كل مدرسة وأصولها وقواعدها، ومراعاتها عند النظر الاستنباطي البحثيّ، فإدراك هذه المراتب في طبقات المصادر الأصوليّة تمكن الباحث من معرفة التدرج في نمو الفكرة الأصوليّة، وتوثيق ذلك توثيقًا علميًّا سليمًا، وعلاجه دراسة المصادر الأصوليّة والمدارس الأصوليّة دراسة واعية ومتأنية.

**ثانيًا: الخطأ في نسبة الأقوال الأصوليّة، والخطأ في فهم كلام الأصوليّين، والخطأ في استخدام القواعد الأصوليّة.**

فنظرية الخطأ في فهم الأقوال الأصوليّة مهمة جدا، وقد تميز الدكتور عمر وندي كوندي، في رسالته من الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة بعنوان: «الخطأ في فهم القول الأصوليّ»، الطبعة الأولىٰ، مكتبة الرشد الرياض، ٢٠٢٦م، في ثلاثة أجزاء.

وهو كتاب قيم ينصح برجوع الباحث في أصول الفقه إليه، ليتجنب الوقوع في الخطأ الأصولي بصوره المتعددة.

**ثالثًا: ضعف الجانب التطبيقي للقواعد الأصوليّة في التأليف الأصوليّ الأصيل أو التطبيق الأصوليّ في التأليف المعاصر،** مما يجعل من نقائص البحث الأصوليّ الإغراق في التجريد الفكري دون التطبيق الكافي لتوضيح القاعدة وتطبيقها بصورة أنفع وأجدىٰ، وهو من جوانب التجديد الأصوليّ المعاصر[1].

**رابعًا: الانفصال عن الواقع المعاش،** فبعض الدراسات الأصوليّة تدور حول مسائل افتراضية، وغير واقعية، ولا علاقة لها بالاستنباط بشكل مباشر، ومن صوره عدم ارتباطها بالتطبيق والتمثيل النوازلي، والمستجدات الفقهيّة، فتحوّل العلم إلىٰ رياضة ذهنية بعيدة عن الاستنباط، مما يجعل استبعاد مثل هذه المسائل والأبحاث التي لا تتصل بالاستنباط مباشرة مهم في علاج هذه المشكلة المنهجيّة، وهو من

(١) الدكتور محمد خالد منصور، «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (٢/ ٣٧٩).

جوانب التجديد الأصوليّ[١].

**خامسًا: التضخم التجريدي المفرط،** في بعض الأبحاث الأصوليّة، والإغراق في التقسيمات دون أن يكون لها أثر تطبيقي، ومثاله: البحث في تفريعات لا تنعكس علىٰ الاجتهاد والإفتاء مباشرة، والمسائل اللغوية والنحوية والبلاغية المحضة، والمباحث الكلامية الخالصة كعصمة الأنبياء، وكثير من مسائل الخلاف اللفظي[٢].

**سادسًا: ضعف الربط بالمقاصد الشرعيّة تأصيلًا وتطبيقًا،** وعدم تنمية التطبيق في الجوانب المقاصدية، فرغم وجود علم المقاصد الشرعيّة، وضرورة تفعيله استنباطيًّا، وتطبيقيًّا؛ إلا أن بعض الباحثين من الأصوليّين يفصلونه عن القواعد الأصوليّة، فينتج عن ذلك استدلالًا شكليًّا غير متفاعل، وهو من جوانب التجديد الأصوليّ المعاصر[٣].

**سابعًا: هيمنة المنطق الصوري أحيانًا للقواعد الأصوليّة** بالاهتمام بالشكل أكثر من الجوهر؛ فإن صحة الاستدلال شكليًا لا تعني صحته واقعيًا، ومآليًّا.

**ثامنًا: إشكالية التعامل مع الظن والقطع في المسائل الأصوليّة،** وعدم تحرير هذه المساحات بين الاستدلالات بالأدلة الشرعيّة، وعدم وضوح حدود الظني والقطعي في التطبيق العمليّ، مما يؤدي إلىٰ اضطراب في الترجيح الناشئ عن ذلك.

**تاسعًا: غياب المنهج الأصوليّ المقارن بين المدارس الأصوليّة،** وآراء الأصوليّين علىٰ اختلاف مشاربهم.

**عاشرًا: ضعف التكامل بين منهجيّة البحث الأصوليّ مع العلوم الحديثة،**

---

(١) الدكتور محمد خالد منصور، «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (٢/ ٣٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٨٠).

(٣) المصدر السابق (ص٢/ ٣٩٣).

كالاقتصاد، والطب والتقنية، مما يجعل البحث الأصوليّ أحيانًا يتقاصر عن معالجة النوازل المعقدة، مما يؤكد غياب: «النظريّة الأصوليّة الشاملة»، ليكون علم أصول الفقه نظرية ناجعة في الاستنباط النوازلي المعاصر[1].

**الحادي عشر: أزمة المصطلح الأصوليّ باختلاف المدارس الأصوليّة،** فنفس المصطلح يُستخدم بمعانٍ مختلفة، أو معانٍ تاريخية غير محدثة، مما يؤدي إلىٰ غموض منهجي في البحث، كما نجد ذلك في الباطل والفاسد بين الحنفية والجمهور، والفرض والواجب، وتقسيمات الدلالات اللغوية الشرعيّة، ومنهجيّة التعارض والترجيح ين الحنفية والجمهور، وغيرها من الموضوعات التي تتطلب تحقيقًا في حقيقة المصطلح الأصوليّ، وتحقيق مناطه، والتحقيق فيه، وتحرير النزاع فيه للوصول إلىٰ معان مستقرة لهذه المصطلحات، وتحقيق تطبيقها لتنتج بحثًا أصوليًّا وفقهيًا متسقًا.

**الثاني عشر: من نقائص البحث الأصوليّ اعتماده علىٰ غلبة العرض المدرسي المجرد والسطحي بدل التدريب علىٰ التشغيل الاستنباطي،** مما أدىٰ إلىٰ ضعف التعامل مع النوازل المعاصرة والمركبة لغياب النموذج الأمثل للاستنباط وعدم وضوح آليات الاستدلال، ومن هنا كان الهدف من البحث الأصوليّ هو كيف نعيد بناء أصول الفقه ليصبح محركًا حيًّا حقيقيًّا لاستنتاج الأحكام الشرعيّة في الواقع المعاصر.

(١) الدكتور محمد خالد منصور، «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (٢/ ٣٩٣).

## المطلب الثالث
## مجالات البحث العلميّ في أصول الفقه الإسلاميّ، وكيفية اختيار الموضوع

والذي يشكل مشكلة دراسة تتصل بإضافة معرفيّة جديدة في الماجستير، وإبداعية مبتكرة في الدكتوراه.

**يمكن تقسيم مجالات البحث المبتكرة في أصول الفقه الإسلاميّ، والعلوم المتصلة به، إلىٰ مستويين:**

### المستوى الأول: خريطة المجالات البحثيّة الكبرى في أصول الفقه:

**وهو تصنيف منهجي متقدم، ويمكن إعادة بناء مجالات البحث الأصوليّ في سبعة حقول كبرىٰ، علىٰ النحو الاتي:**

**أوَّلًا: مجال: التحقيق البحثيّ الأصوليّ في المسائل، والقواعد، والعلوم المتصلة به[1]:**

يشتمل هذا المجال تحقيق القول في تكوين العلوم المتصلة بعلم أصول الفقه[2] كالفروق الأصوليّة، والتخريج الفروقي، والتخريج المقاصدي، وفقه

(١) وقد أشار الأستاذ الدكتور فريد الأنصاري بكلام عام آفاق البحث العلمي في أصول الفقه، وهو في جانبين: الأول: توجيه البحث إلىٰ الإشكالية المعروفة تاريخيا: مثل: الاستحسان، والاستصلاح، وغيرها، والثاني: التركيز علىٰ تطوير البحث وتجديده في الدرس الأصولي: في ميدان القواعد الأصولية، ومناهج الاستنباط، ونظرية المقاصد الكلية والجزئية، وهي نظرة عامة، وخاصة أنها منذ سنوات طويلة تطورت فيها العلوم المتصلة بأصول الفقه الإسلامي، وانظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية، (ص١٦-١٦٧).

(٢) وقد فصل ذلك الدكتور محمد خالد منصور في جانب من جوانب التجديد المعاصر لأصول الفقه، وانظر: «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (٢/ ٤٠٢).

الموازنات، وفقه الأولويات، ونظرية الوسائل وعلاقتها بالمقاصد الشرعيّة، وتحقيق القول في المسائل الخلافية التفصيليّة، وحسم الخلاف فيها، وتحقيق القول فيها.

وتحقيق القول في طبيعة المناهج الأصوليّة علىٰ اختلافها، وتحقيق القول في المسائل الكبرىٰ في علم أصول الفقه، كفتح باب الاجتهاد المعاصر، وقواعده المؤسسيّة.

فلا يقتصر التحقيق الأصوليّ علىٰ تحقيق النظر دلالة النصوص الشرعيّة فحسب، بل: يشتمل علىٰ تحقيق المفاهيم، وتحريرها بتحرير محل النزاع في المسائل، وتحقيق المناطات المختلفة من تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه، وتحقيق النسبة للأقوال الأصوليّة ودقتها وصحتها.

ويمكن استشراف ابتكارات بحثيّة في هذا المجال في بناء منهج رقمي لتحقيق المسائل الأصوليّة بربط الأقوال الأصوليّة بأصولها في المصادر، بتصنيفها، ووضع الخريطة الاستدلالية للمسألة الأصوليّة، بتصوير تطور الخلاف الأصوليّ عبر القرون، وتنظيم هذا الخلاف، والاستفادة منه.

وعن طريق تطور القول الأصوليّ وفق المدارس الأصوليّة، وتوظيف الذكاء الاصطناعيّ لاكتشاف الأقوال الأصوليّة المتشابهة، وتحديد الإشكالات في تحديد المصطلحات في أصول الفقه عن طريق المقارنات المتقدمة.

### ثانيًا: مجال: التجديد الأصوليّ المعاصر[1]:

التجديد الأصوليّ كما تم عرضه في كتاب المفيد في أصول الفقه المعاصر مفصلًا، وأن تجديد علم أصول الفقه ليس هدمًا للأصول المستقرة، ولا يعني إحداث أدلة جديدة، فهذا لا يقول به أحد مطلقًا.

بل هو إعادة بناء بعض المفاهيم الأصوليّة بما يتفق مع مقتضيات العصر، وإعادة ترتيب بعض الأدلة المختلف فيها في التطبيق الأصوليّ التفصيلي.

---

(١) وانظر: الدكتور محمد خالد منصور، «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (٢/ ٣٧٠)، وما بعدها.

وإحياء علم أصول الفقه بتحقيق المسائل الخلافية، وإحياء المنحىٰ المقاصدي، والمنحىٰ التطبيقي في أصول الفقه، وتخليص علم أصول الفقه مما علق به من قضايا لا علاقة لها بالاستنباط، وهذا مجال رحب وفيه دراسات جيدة، وما زال يحتاج لدراسات جادة لقضاياه المتعددة[١].

ومن الأمور الابتكارية في تجديد علم أصول الفقه: إعادة الاستفادة القصوىٰ من الدليل بمضامينه الاستدلالية في عصر البيانات الرقمية والذكاء الاصطناعيّ، وإحياء القياس المركب، والقائم علىٰ العلة المركبة في القضايا المعاصرة عن طريق الذكاء الاصطناعيّ، والطب التجديدي، والجيني، وغيرها من المجالات المالية المعاصرة، ومنتجات المصارف الإسلاميّة، وبناء نظرية أصولية للنوازل المركبة المعاصرة.

### ثالثًا: مجال القواعد الأصوليّة:

بإعادة دراستها، وتنظيمها، وتمحيصها، والبحث في موقعها من الاستنباط الأصوليّ، ومحاولة استنتاج قواعد أصولية معاصرة تتصل بالاجتهاد المؤسسيّ المعاصر، وهو يشمل التأصيل لها، والاستقراء لها، والتقعيد لها، والتنظير الأصوليّ المعاصر لها.

ومن الدراسات الابتكارية: استخراج القواعد الأصوليّة عبر تحليل (Big Data) فقهيّة، وبناء شبكة علاقات القواعد، ودراسة تعارض القواعد الأصوليّة وكيفية الترجيح بينها، وهذا موضوع جديد لم يسبق التعرض له من الباحثين في أصول الفقه -فيما نعلم-.

### رابعًا: مجال: التطبيقات الفقهيّة للقواعد الأصوليّة والقياس الأصوليّ[٢]:

وهذا من أهم ما يجب فعله في الدراسات المعاصرة، سواء التطبيقات للقواعد

---

(١) الدكتور محمد خالد منصور، «تجديد علم أصول الفقه، وملامحه عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (٢/ ٣٩٣)، وما بعدها.

(٢) الدكتور محمد خالد منصور، «المنحىٰ التطبيقي للقياس الأصولي»، ضمن كتاب «أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله»، دراسات مقارنة، (٢/ ٣١٧).

الأصوليّة علىٰ اختلافها، وتحويل نظرية القياس الأصوليّ إلىٰ واقع تطبيقي في استنباط العلة، وإجراء القياس الأصوليّ من خلال كتب الفقهاء، وكيف مارسوا القياس الأصوليّ، وذلك يحتاج إلىٰ دراسات تطبيقية متقدمة.

وخاصّة التطبيقات فيما يتعلق بالنوازل المعاصرة والقوانين الشرعيّة علىٰ اختلافها، بربط الأصول بالفروع تطبيقًا عمليًّا، مما يجعل الابتكار ببناء تفعيل الاستنباط يربط: القاعدة الأصوليّة بالحكم الفقهيّ، ودراسة أثر اختلاف الأصل الأصوليّ في اختلاف الفروع، بإنشاء خرائط تطبيقية تفصيلية لكل قاعدة أصولية.

**خامسًا: مجال: فقه الموازنات والأولويات:**

بعرض تطبيقاتهما في موضوعات الفقه علىٰ اختلافها، وتنميتها بأسلوب عال متقدم، والاستفادة من هذين العلمين تأصيلًا عند العلماء والمذاهب الفقهيّة، فمثلا: فقه الموازنات في مسائل الأحوال الشخصيّة دراسة فقهيّة تطبيقية مقارنة، وكذلك في قوانين الأحوال الشخصيّة.

وإحياء فقه الأولويات وفق مستويات الفرد والجماعة، وفي العبادة والمعاملات، وفقه العقوبات، وفقه الأطعمة والأشربة والحظر والإباحة، وغيرها من الموضوعات التي تتطلب دراسة فاحصة من الباحثين، وهو مجال رحب للدراسات التحليلية النقدية لحل المشكلات المجتمعية في مجالات الأحوال الشخصيّة والمعاملات المالية المعاصرة.

وهذا المجال مرتبط بالمصالح والمفاسد، والتعارض بينهما، وترتيب الأولويات المقاصدية والوسائلية، والزمانية والمكانية، وتقدير الضروريات والحاجيات والتحسينات، ومن الابتكارات في مجال هذا البحث تحويل فقه الموازنات إلىٰ نموذج تطبيقي، والربط مع السياسات العامّة للدولة، وربطه بالاقتصاد الإسلاميّ لتنميته وفق منظومة المصالح والمفاسد وخريطة التعامل معها، وأيها يقدم لتحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلاميّ.

### سادسًا: مجال: الوسائل والمقاصد:

وما زالت الدراسات محدودة ونمطية وشكليّة، وتتطلب دراسات جادة ومعمقة في هذا الاتجاه، ويشتمل علىٰ فقه الوسائل الشرعيّة بأنواعها، وسد الذرائع المؤدية إلىٰ المفاسد المحققة والغالبة والراجحة والمتوسطة، وعدم سدها في المفسدة النادرة والموهومة، وفي المقابل فتح الذرائع، وهو الاستحسان تخفيفًا وتيسيرًا.

**ومن الابتكارات في هذا المجال:** تحليل الوسائل في العصر الرقمي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي علىٰ اختلافها، وأحكام الذكاء الاصطناعيّ واستخداماته وضوابطه، والتفريق بين الوسيلة المحضة والبسيطة والمفردة، والوسيلة المركبة.

### سابعًا: مجال: النقد الأصوليّ:

وهو من أهم المجالات التجديدية الأصولية المعاصرة، ويشتمل علىٰ نقد المناهج القديمة وفق قواعد رصينة، ونقد المصطلحات وفق مقتضياتها، وواقعها المدرسي الأصوليّ، ونقد آليات الترجيح من الناحية العمليّة التطبيقية.

**ومن الابتكارات في مجال هذه الدراسات الأصوليّة في نقد التكوين الداخلي للقياس الأصوليّ وأنواعه،** وتحليل الإيجابيات للمدارس الأصوليّة، وتنوعها والهدف من اختلافها في هذا الدليل الأساسي في أصول الفقه الإسلاميّ، ودراسة مسالك العلة، وتطبيقاتها في المدارس الأصوليّة، والمذاهب الفقهيّة.

والعمل علىٰ إيجاد روابط لتكاملها الذاتي والموضوعي والشكلي، ومحاولة تجاوز المآخذ الداخلية في المدارس الأصوليّة، وتحويلها إلىٰ فرص تأصيلية إيجابية، وهذا موضوع عز من الباحثين من تعرض له، وهو دراسة البنية الحقيقية لتطور المدارس الأصوليّة، ومحاولة فهم التغير الذي حصل بين هذه المدارس في بنيتها، وخصائصها، والاستفادة القصوىٰ من تنوعها لإحياء التكامل بينها.

والاستفادة من خصائص كل مدرسة أصولية علىٰ وجه يعزز تطبيق النظريّة الناضجة لأصول الفقه تبعًا لأهداف كل مدرسة.

وذلك بإعادة تقييم تطبيق بعض المناهج الأصوليّة بسد الذريعة والاستحسان والاستصحاب مما دعا مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي بجدة بالسير إلىٰ مسار تجديدي لتنمية هذه المناهج وأثرها في الاجتهاد المعاصر.

فقد طرح مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة في دورته السادسة والعشرين محور: «الاستصحاب وتطبيقاته الاجتهادية المعاصرة بقطر ٢٠٢٥ م، وفي دورته السابعة والعشرين في ماليزيا ٢٠٢٦م، محور: «الاستحسان وتطبيقاته المعاصرة»، تعزيزًا للاجتهاد الجماعيّ الفقهيّ عن طريق هذه المناهج بتحقيق القول فيها، وتجديدها بوضع الضوابط التطبيقية المعاصرة، مزامنة للنظر في المستجدات الفقهية النوازل المعاصرة، ولكي يكون تجديد النظر في هذه المناهج رافدًا لتحقيق القول في هذه النوازل الفقهية المعاصرة.

**ويبدو: أننا بحاجة لدراسات نقدية داخلية لمسالك العلة في المذاهب الفقهيّة من الناحية التطبيقية**، وهو مشروع أطلقه الدكتور محمد خالد منصور في كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة في جامعة الكويت علىٰ مستوىٰ الدكتوراه في أربع رسائل دكتوراه بعنوان: «المنحىٰ التطبيقي لمسالك العلة عند الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة»، وهذه مشاريع تتطلب المزيد من التفكير في هذا السياق، وبتنميته إلىٰ مشاريع علميّة أصولية منهجيّة أخرىٰ.

ومن أحدث الدراسات في هذا الموضوع: «النقد الأصوليّ عند المالكية: خصائص ومناهج وأعلام» للدكتور عبد الله أكرزام، أستاذ باحث بكلية الشريعة في جامعة بن زهر بالمغرب، وقد أشهر الكتاب في معرض الكتاب في الرباط في ١/ ٥/ ٢٠٢٦م.

### ثامنًا: مجال تنمية المهارة الأصوليّة:

يكون مجال تنمية المهارة الأصوليّة عن طريق الدراسات للنضج والتجديد الفقهيّ، وذلك أن المهارة الأصوليّة مأخوذة من معناها اللغوي، وهو: الإحكام

والحذق[١]، **وهي تعني: «إحكام الأدلة الشرعيّة، والحذق في استنباط الأحكام منها، علىٰ وجه يظهر كمال الشريعة في الحال، ويفتح آفاقًا متجددة في المآل»**[٢]، **ومجالات البحث في هذا المجال يتجه إلىٰ أمرين:**

**الأمر الأول:** تحقيق الدليل الشرعيّ بتحرير المرجعية الشرعيّة، وأنواع الأدلة الشرعيّة، ونطاق الأدلة الشرعيّة، بطرح موضوعات مهمة في تحقيق الدليل الشرعيّ كأسباب النزول وأثرها في التقعيد الأصوليّ، وغيرها من الموضوعات التي مازالت تحتاج لتحقيق وتحرير في المسائل الأصوليّة.

**الأمر الثاني:** تحقيق الحكم الشرعيّ، والمسائل المتعلقة به[٣]، ومجال المهارة الأصوليّة رحب في تحقيق النضج الفقهيّ، وذلك بالاستفادة من الثروة الفقهيّة الخلافية، والتعددية المذهبية، وأثرها في التقعيد الفقهيّ[٤].

**المستوى الثاني: خريطة المجالات البحثيّة التفصيليّة داخل كل مجال:**

**وهي: اتجاهات ابتكارية حقيقية تصلح لرسائل الماجستير والدكتوراه، وهي مجالات دقيقة مبتكرة، وهي علىٰ النحو الآتي:**

**أوَّلًا: الذكاء الاصطناعيّ وأصول الفقه ببناء نموذج لاكتشاف العلة آليًا،** وتحليل النصوص الأصوليّة بخوارزميات NLP، فهل يمكن للذكاء الاصطناعيّ أن يساعد في الاجتهاد؟ (دراسة أصولية نقدية)

**ثانيًا: الفروق الأصوليّة: ببناء موسوعة رقمية للفروق الأصوليّة، ودراسة أثر**

---

(١) ابن منظور، «لسان العرب»، دار صادر، بيروت، مادة: «مهر».

(٢) الدكتور سعد الدين مسعد الهلالي، «المهارة الأصولية وأثرها في التجديد الفقهي»، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٤م، (ص٣٣).

(٣) المصدر السابق (ص٣٧)، وما بعدها.

(٤) المصدر السابق (ص٣٠١).

**الفروق في اختلاف الفتوىٰ المعاصرة**، وتحليل الفروق بمنهج التصنيف الفروقي، وتعزيز علم التخريج الفروقي، وأثره في تطوير هذه العلم.

**ثالثًا: أصول الفقه المقارن: بمقارنة بين المدارس الأصوليّة ومناهجها**، وبناء نظرية جامعة للاختلاف الأصوليّ حسب مناهجه، وهو موضوع ما زال يحتاج إلىٰ الكثير من الدراسات التأصيلية والتطبيقية.

**رابعًا: القواعد الأصوليّة لفقه النوازل المركبة** علىٰ اختلافها سواء أكانت نوازل طبية أو اقتصادية أو تقنية، وتطوير أدوات استنباط متعددة الأبعاد.

**خامسًا: منهجيّة بناء الحكم الشرعيّ الأصوليّ لسلامة الوصول إلىٰ الحكم الشرعيّ الفقهيّ**: وذلك بتحليل كيف يتكون الحكم في ذهن المجتهد، ومحاولة دراسة العمليّات العقليّة في الاجتهاد الشرعيّ.

**سادسًا: أصول الفقه والسياسات العامّة للدول بربط الأصول بالتقنين المعاصر**، وإحياء القضاء الشرعيّ، والحوكمة لهذه القواعد الأصوليّة.

**سابعًا: أصول الفقه الاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والتربوي: وهو دعوة لتعميق الاستفادة من أصول الفقه في بناء قواعد أصولية خاصّة بالاقتصاد الإسلاميّ**، وتحليل العقود المعاصرة، والتمويل الإسلاميّ وفق هذه القواعد، وخاصّة قواعد صورية العقود، وأن العبرة في العقود للمعاني والمقاصد لا للألفاظ والمباني.

وبناء نظرية أصولية في علوم الاجتماع، والإعلام، والتربية[1]، فالدراسات الأصوليّة بحاجة لبيان العلاقة بين أصول الفقه وهذه العلوم.

**ثامنًا: نظرية التعارض والترجيح المتقدمة بتحويل الترجيح إلىٰ نموذج منهجي قابل للقياس**، ودراسة الترجيح متعدد المعايير الفقهيّة، والمقاصدية، والوسائلية، والمصلحية، وغيرها من المعايير.

---

(١) وقد سبق أن عرضنا دراسة الدكتور عبد الرؤوف خرابشة في منهج البحث في أصول الفقه وعلم التربية.

**تاسعًا: الاستدلال الأصوليّ العالي المركب، وهو يتطلب دراسة تداخل الاستدلال بالأدلة من نص شرعي وقياس ومصلحة، وغيرها،** مع بناء نموذج **الاستدلال الأصوليّ الشبكي المتدرج،** وهذا يدعونا إلىٰ اقتراح إطار نظرية منهج البحث الأصوليّ المعاصر، وهو يؤسس لنظرية: النموذج الشبكي لمناهج البحث الأصوليّ.

وهي تقوم علىٰ تداخل الاستدلال بالأدلة الشرعيّة، وتعدد المناطات، والترجيح متعدد المعايير، باستخدام الذكاء الاصطناعيّ كمساعد للاجتهاد لا بديل عنه.

**ويمكن اقتراح عناوين مبتكرة في هذه السياق مثل:** «التحقيق الأصوليّ في العصر الرقمي: نحو منهجيّة تكاملية»، و «فقه الموازنات بين التنظير الأصوليّ والنمذجة الخوارزمية»، و«النقد الأصوليّ المعاصر: دراسة في التكوين الذاتي لعلم الأصول، ومناهجه وأعلامه»، و«القواعد الأصوليّة في ضوء تحليل البيانات الضخمة"، و «أصول الفقه الاستدلالي الشبكي المتدرج: نحو نموذج جديد للاستنباط»، و«الاستدلال المركب وأثره في النوازل المعاصرة»، و «الذكاء الاصطناعيّ والاجتهاد: دراسة أصولية تأصيلية نقدية»، وغيرها من الدراسات والمشاريع التي تتطلب أفقًا واسعًا، ونظرة مستقبلية لمجالات تطبيق الذكاء الاصطناعيّ النافع في خدمة علم أصول الفقه.

**وكل ذلك غرضه:** إعادة التجديد في بناء منهج البحث الأصوليّ المعاصر ليس علىٰ نحو تفكيكي تحليلي فحسب، بل بشكل جمعي كلي قواعدي، وعوضًا عن جمع المسائل المتفرقة والمجردة بتحويلها إلىٰ نظريّات استنباطية تطبيقية، لجعل علم الأصول علمًا تطبيقيًّا.

وبدمج التقنية بالاستنباط الشرعيّ مساعدًا، وتحويل الاجتهاد إلىٰ نموذج قابل للتحليل والتطبيق، فليس مجرد دعوة لتطوير في التعامل مع أصول الفقه، بل إحياء الفقه المعاصر عبر إعادة تفعيل القواعد الأصوليّة بوصفها محركًا منتجًا لاستنباط الأحكام الشرعيّة، لا مجرد موضوعات تقليدية.

ومن المجالات البحثيّة المهمة، والتي يمكن فيها توسيع مجالات العمل بأصول الفقه الإسلاميّ: إعادة بناء علم الفروق الأصوليّة بطريقة معاصرة، وموضوعاته: الفروق بين أنماط متقدمة مثل: القاعدة والضابط، العلة والحكمة، الوسيلة والمقصد، وابتكار بناء نظام تصنيفي رقمي للفروق، وربط الفروق بالأحكام الفقهيّة المستقرة، والنوازل الفقهيّة المعاصرة لتظهر الفروقات الدقيقة في الأصول ليكون التنزيل مدققًا وفق هذا العلم العالي، والذي نسميه: «**بأصول الأصول العالي**" ، إضافة إلىٰ علم الفروق الفقهيّة، والذي نسميه: «**بفقه الفقه العالي**».

هذا، ولم يعد الاجتهاد فرديًا فقط، بل كيف تعمل موضوعات القواعد الأصوليّة في المجامع الفقهيّة، والابتكار بعمل نموذج اجتهاد جماعي قائم علىٰ القواعد الأصوليّة وتحليل اختلاف قرارات المجامع الفقهيّة، والمقارنة بينها.

وذلك كله يتطلب ليس الوقوف عند شرح القواعد الأصوليّة فحسب بل بتحويل القواعد إلىٰ منهج استنباط متفاعل يؤدي إلىٰ استنباط الفقه في الواقع المتغير، وهذا يتطلب منهجًا تركيبيًّا، واستخداما لأدوات تحليل حديثة، ويحتاج إلىٰ جرأة علميّة منضبطة بضوابط الشرع، والاجتهاد الشرعيّ المستقر، والتمسك بالقطعيات الأصوليّة، والاستفادة من الظنيات الأصوليّة، والاستفادة من الآليات المعاصرة بما يكون في دائرة المساعدة، لا إنتاج القواعد الأصوليّة، بل بتسريع التعامل معها.

## المطلب الرابع
## المناهج الخاصة للبحث العلميّ في أصول الفقه الإسلاميّ

**والمناهج الخاصّة بالعلوم المتصلة به:** المقاصد الشرعيّة، وفقه الموازنات، وفقه الأولويات، وفقه الواقع، والفروق الأصوليّة، والنقد الأصوليّ.

كما سبق في مناهج البحث العامّة والخاصّة في الفقه الإسلاميّ، يقال هنا: إن هناك مناهج أدواتية عامّة مجردة تكون أساسًا عقليًّا مهمًا في بناء المادة العلميّة، وتحرير البحث المنهجيّ الأصوليّ، وهي: الاستقراء، والتحليل، والمقارنة والاستنتاج، والتطبيق، والنقد، وهي مشتركات في التفكير الإنساني البحثيّ النافع.

وهي أداوت مهمة لبناء البحث الأصوليّ لقيامه علىٰ تدرج عقلي ومنهجي في طريقة التعامل مع المادة والأبحاث العلميّة في أصول الفقه، بيد أن هنالك مناهج خاصّة للبحث في أصول الفقه الإسلاميّ، والعلوم المتصلة به تعتمد علىٰ هذه الأدوات من حيث البناء العام، والتسلسل الفكري والمنطقيّ علىٰ ذاتية علم الأصول، وتكوينه، وقواعده، ووظيفته، وهذه المناهج تمتاز بالخصائص الذاتية الموضوعيّة والبحثيّة لعلم الأصول.

وهي مناهج داخلية ذاتية لتحليل الموضوعات في علم أصول الفقه، ولتكون هذه المناهج قادرة علىٰ التوصل لنتائج تتسق مع موضوعات علم الأصول وتنميه، وتجعل منه أداة فاعلة في الاستنباط الفقهيّ عن طريقها.

وهذه المناهج تنبع من طبيعة علم الأصول نفسه من حيث: الدليل الشرعيّ، والاستدلال به، وطرائق هذا الاستدلال، وقواعده، والقياس الأصوليّ، والعلة، والحكمة، والقواعد اللغوية في الدلالات الشرعيّة، وقواعد الاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح، والمقاصد الشرعيّة، والوسائل، والفروق الأصوليّة، وتخريج

الفروع على الأصول، وغيرها من الموضوعات المهمة في علم أصول الفقه، فنحن نتعامل هنا: مع علم خاص سينتج عنه مناهج خاصّة للبحث تتناسب وطبيعته وبنيته.

وفيما يلي جملة من المناهج البحثيّة الخاصّة للتعامل مع علم أصول الفقه والعلوم المتصلة به، على أنه لابد من التنبيه إلى أن هذه المناهج يعمل بها مجتمعة ومتدرجة ومتكاملة وفق طبيعة البحث الأصوليّ، ودرجته، ومستواه، وليست هي مناهج منفصلة، بل بمجموعها تشكل فكرة كلية لمنهج البحث الأصوليّ، وتصبح قاعدة فكرية شرعية متقدمة في إعادة بناء الملكة الأصوليّة، يمكنه من خلال استحضارها كلها الوصول لأعلى درجة من الكفاءة الاستدلالية وفق هذه المناهج، وعلى حسب نوع المسألة الأصوليّة وموضوعها يتحدد نوع المناهج المستخدمة فيها، وبحسب تفصيلاتها، ومجالها البحثيّ، **وذلك على النحو الآتي:**

**أوّلًا: منهج التحقيق الذاتي الأصوليّ:** ويعتمد على تحليل المسألة الأصوليّة إلى بنيتها الداخلية ضمن الأدوات العقليّة الأساسيّة من الاستقراء، والتحليل والمقارنة، والاستنتاج، والتطبيق، والنقد، والتعامل مع الأدلة الشرعيّة، وتمييز الاستدلال بها، وربطها بالعلل والحكم العامّة والخاصّة والجزئيّة، ومناقشة ذلك وفق القواعد الأصوليّة، فبدل أن نقول: من التسرع إلى القول الراجح في المسألة الأصوليّة، فلا بد من التريث والتأني في كيفية بناء هذه الأقوال الأصوليّة، وكيف آلت إلى القول الراجح فيها.

وفائدة هذا المنهج: أنه يكشف الخلل في الاستدلال الأصوليّ، وينتج نتائج صحيحة سليمة بعيدة من التساهل، وتجاوز القواعد الأصوليّة.

**ثانيًا: منهج التحليل الترتيبي المتدرج للاستدلال الأصوليّ،** وهذا المنهج يقوم على ترتيب مراتب الأدلة، والاستدلال، وأهمّيَّتها، ومراتب الأقسام داخل القاعدة الأصوليّة الواحدة، فهذا المنهج يدرس التداخل بين الأدلة الشرعيّة، والتداخل بين مراتب الدلالات اللغوية، والتداخل بين مراتب الاجتهاد الكلي والجزئي، والتداخل

بين أقسام القياس وقواعده، والتداخل بين المقاصد والوسائل الشرعيّة، وسيعين الباحث الأصوليّ لرسم خريطة استدلال في الأدلة والدلالات لكل مسألة أصولية من الناحية الفكرية والترتيب الذهني ليصل الباحث إلىٰ نتيجة مناسبة في مسألة البحث الأصوليّ، وقد عني الأصوليّون في كتبهم بمبحث ترتيب الأدلة، وترتيب الدلالات قوة وضعفًا، وكيفية التعامل بينها عند تعارضها.

**ثالثًا: منهج التخريج الأصوليّ المتقدم، بالتمييز الدقيق بين تخريج الأصول علىٰ الأصول، وتريح الأصول علىٰ الفروع، وتخريج، الفروع علىٰ الأصول**، وهذه الموارد الثلاثة للتخريج الأصوليّ المتقدم تجعل من البحث الأصوليّ التطبيقي أداة فاعلة مدركة لما يتناوله الباحث الأصوليّ، وخاصّة فيما يتعلق بالتخريج النوازلي المعاصر للمسائل الفقهيّة المعاصرة عن طريق علم التخريج الأصوليّ، وأيضا: التخريج الفروقي، وهو يعتمد علىٰ تخريج الفروق علىٰ الفروق، وهو تخريج الأصول علىٰ الأصول، وتخريج الفروع علىٰ الفروق، وتخريج النوازل المعاصرة علىٰ الفروق الأصوليّة.

**رابعًا: منهج التحقيق للمسائل الأصوليّة**، وبيان الرأي الراجح فيها بعد تمحيص الأقوال الأصوليّة والقواعد والتوصل إلىٰ الأقوال الراجحة التي يسلكها الفقيه في الاستنباط الفقهيّ.

**خامسًا: منهج الربط بين القواعد الأصوليّة اللفظية، وبين القواعد السياقية المتعلقة بها**، بضرورة الربط بين القرائن اللفظية، والقرائن الحاليّة، وذلك تدقيقًا في مقاصد الألفاظ الشرعيّة، ورعيًا لمآلاتها التي يريدها الشارع الحكيم.

**سادسًا: منهج تحقيق المناط الأصوليّ المركب، مع مراعاة زمان تطبيق الحكم الشرعيّ**، وأثر ذلك في التحولات الحاصلة للحكم الشرعيّ وفق هذه المناطات المختلفة.

**وتقوم فكرة هذا المنهج علىٰ أساس:** أن المناطات المركبة للمسائل المعاصرة في أغلبها لم تعد بسيطة، بل هي مركبة من حيث تركيبها وواقعها المعاصر، من حيث

التداخل بينها، والتداخل في العلل متعددة، وتفعيل قياس غلبة الأشباه، وتعدد الأصول التي يقاس عليها.

ودراستها ضمن سياقات استدلالية متعددة، وأدوات هذا المنهج تتوجه إلىٰ تحليل الواقع المعاصر، وإعادة تركيبه أصوليًا بما يضمن سلامة الاستنباط الأصوليّ السليم، والوصول إلىٰ الأحكام الشرعيّة الصحيحة.

**سابعًا: منهج الموازنة المصلحية الأصوليّة التطبيقية:** وفكرته تقوم علىٰ تفعيل فقه الموازنات وفقه الأولويات داخل الاجتهاد الأصوليّ، وحينها يدرس التعارض الظاهري بين القواعد الفقهيّة، والمقاصد الشرعيّة، والمصالح مع المصالح، والمفاسد مع المفاسد، وتعارض المصالح مع المفاسد، وهذا المنهج هو نتيجة صائبة لتفعيل هذه العلوم المتصلة بأصول الفقه الإسلاميّ، ويتخرج علىٰ هذا المنهج حكم فقهي مبني علىٰ ترجيح متعدد المعايير الفقهيّة، وهو نظر عميق يؤدي إلىٰ معالجة الواقع المعاش بصورة صحيحة.

**ثامنًا: منهج النقد الأصوليّ البنائي: ويعني:** التدقيق في المعارف الأصوليّة علىٰ اختلاف مستوياتها وتمحيصها، وهو نقد إيجابي أي تصحيح إيجابي بمعنىٰ أنه ليس نقدًا هدامًا، بل يعتمد علىٰ كشف الخلل الأصوليّ بتصحيح بعض المفاهيم، وطرائق التطبيق الأصوليّ.

**تاسعًا: منهج النمذجة الأصوليّة للمسألة، وهي فكرة متقدمة تقوم علىٰ تحويل العمليّة الاجتهادية إلىٰ نموذج متدرج وقابل للتطبيق،** وسهل في التعامل معه، بحيث يشتمل علىٰ مدخلات من أدلة شرعية، وكيفية الاستدلال بها، ومراتب الاستدلال بها، ثم المعالجة الأصوليّة الاستدلالية، وهو ما يطلق عليه البعض المنهج الاستدلالي، الاستنباطي، ثم الوصول إلىٰ المخرجات وهي الحكم الشرعيّ الفقهيّ، وهي ثمرة الحكم الأصوليّ، بصورة منضبطة، بحيث يتم بناء «نموذج استنباطي» واضح المعالم يضمن سلامة الاستنباط الأصوليّ.

**عاشرًا: منهج الاستدلال المقاصدي المؤصَّل المرتبط بعلم الوسائل**، وإحياء منهج القواعد المقاصدية، والفروق المقاصدية، والتخريج المقاصدي الواعي والمدقق»، وذلك بالربط بين هذه المدخلات السابقة بنسق واحد، ورباط معرفيّ متكامل لتتحقق الاستفادة القصوىٰ من علم المقاصد، وقواعده، وفروقه، وهذا وعي عميق بترابط الموضوعات المتصلة بعلم المقاصد الشرعيّة.

ويعتمد هذا المنهج علىٰ أساس ربط المقاصد الشرعيّة بأصول الفقه تأصيلًا واستنباطًا، وتنزيلًا، وتطبيقًا، ومآلًا، لا فصلها عنها وفق النصوص الشرعيّة المنضبطة، وحينها يتبين كيف تعمل المقاصد داخل النصوص الشرعيّة، وكيف يتوجه مع القياس الأصوليّ القائم علىٰ العلة، أو القياس المصلحي المقاصدي، واستنتاج القواعد المقاصدية وتفعيلها في واقع الاجتهاد المعاصر، وتفعيل التعليل المقاصدي المصلحي العام والخاصّ والجزئي، والوعي الدقيق لمراتب المصالح وتنوعها، وكيفية التعامل معها.

وللتدريب علىٰ ذلك، فيرجع إلىٰ الدراسات المتقدمة في التعليل المقاصدي عند العلماء، مثل رسالة دكتوراه لياسمين محمد خالد منصور بعنوان: «التعليل المقاصدي عند الطاهر بن عاشور»، دراسة أصولية تطبيقية[1].

وهناك دراسات أخرىٰ في التعليل المقاصدي عند الشاطبي، والعز بن عبد السلام، وغيرها من الدراسات المتقدمة، وما زال البحث الأصوليّ يفتقر إلىٰ مزيد الدراسات التأصيلية والتطبيقية لعلاقة المقاصد الشرعيّة بالتطبيق الأصوليّ المعاصر.

**الحادي عشر: منهج تحليل الفروق الأصوليّة الوظيفي الاستنباطي**، ويعتمد هذا المنهج علىٰ التعمق في الفروق الأصوليّة، باعتبار علم الفروق علمًا عميقًا يفتقر

(١) رسالة دكتوراه جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، بتاريخ ٢٠٢٢م، طبع مكتبة الذهبي الكويت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٢٣م.

إليه إلىٰ التعمق في حقائق المصطلحات الأصوليّة، والقواعد الأصوليّة والمناهج الأصوليّة، وليس النظر إليها علىٰ اعتبارها مادة نظرية، وهذه الفروق ليست نظرية بل تؤثر في تكوين الحكم الشرعيّ، وذلك وفق منهجيّة أثر الفرق في تغيير الاجتهاد، والفتوىٰ، والتجاذبات قبلها.

**وعليه:** فإن المطلوب عند البحث الأصوليّ محاولة التكامل بين هذه المناهج، ومحاولة توظيفها توظيفًا نوعيًا واعيًا يعتمد علىٰ طبيعة البحث الأصوليّ.

والإشكال في المناهج التقليدية في البحث الأصوليّ أنها متفرقة، وغير مترابطة، والحل المنهجيّ السليم: هو بناء نموذج مناهجي تكاملي يعتمد علىٰ الاستفادة القصوىٰ من هذه المناهج بحسب طبيعة المسألة الأصوليّة، والمعالجة الأصوليّة علىٰ مستوىٰ الاستدلال، والاستنباط، والتطبيق، والتنزيل، والنقد، وذلك يكون بمرحلة التحقيق التفكيكي للمسألة، ثم التحليل التراتبي الواعي والمنظم للأدلة والاستدلالات، ثم الموازنة الأصوليّة، الأصوليّة ثم نقدها البنائي الواعي لجعلها نموذجًا يحتذىٰ في الاجتهاد الأصوليّ.

هذا هو المنهج الأصوليّ المعاصر المتكامل، بالربط بين المناهج العقليّة العامّة، والمناهج العقليّة الشرعيّة النابعة من بنية تخصص علم أصول الفقه الإسلاميّ، والعلوم المتصلة به.

**وهنا السؤال الذي يلح علىٰ الباحثين في علم أصول الفقه الإسلاميّ في زماننا: كيف يمكن تحقيق الأصالة والجدة والابتكار في الرسائل العلميّة في هذا الحقل العلميّ المهم؟**

**والجواب:** لا يكنْ هَمُكَ اختيار موضوع لتبحث فيه فقط، بل احرص علىٰ أن تبني منهجًا أو أن تترك لمن بعدك علمًا وفقهًا وضوابط وقواعد ضمن معايير الأصالة بتقديم جديد في الفهم وآلية الفهم، أو نموذج جديد ضمن معايير مستقرأة، أو تفسير

جديد للمعلومة الأصوليّة.

كما فعلت الدكتورة ياسمين محمد خالد منصور في رسالتها: «قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه» دراسة أصولية تطبيقية، حيث إنها لم تكتف بجمع ما كتب في الموضوع، بل قامت ببناء منهج استقرائي للتعامل مع قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه، بتحديد الضوابط الموضوعيّة والشكليّة لقول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه، واستنتاج وظائفه التشريعية التأسيسية والتأكيدية والتطبيقية.

مما يجعل ما فعلته بناء نموذجيًّا للتعامل مع هذا الدليل من الأدلة الشرعيّة بكونه بهذه الصورة جزءًا من الوحي المسموع عن النبي ﷺ بضوابطه الأصوليّة الدقيقة بما يمنع من نسبة شيء من السنة خطأً إلىٰ النبي ﷺ وتمحيص ذلك.

ولا شك أن ذلك يكون بإعادة تنظيم الاستدلال الأصوليّ عن طريق التحليل الشبكي للاستدلال الأصوليّ، وتحسين المناهج الأصوليّة القديمة، بتحسين الكفاءة في التعامل مع القياس والنظر في القياس مركب، ومناطاته المتعددة.

**وبناء علىٰ المناهج الخاصّة بأصول الفقه الإسلاميّ، ستنشأ الآليات المنهجيّة المتكاملة للتعامل مع:**

## أوَّلًا: الآلية المنهجيّة في التعامل مع الكتب الأصوليّة:

وتتمثل هذه الالية بمنهج القراءة الذاتية الواعية التفاعلية للكتاب، والفكرة الأساسيّة في ذلك: أن الكتاب الأصوليّ ليس نصًا مجردًا يُقرأ، بل هو نظام استدلالي يجب تفكيكه وإعادة بنائه.

**وتتلخص مراحل هذا المنهج بالخطوات الآتية:**

- **القراءة الاستكشافية**، والهدف من هذه المرحلة هو رسم خريطة الكتاب العامّة، حيث يقوم القارئ بتحديد بنية الأبواب الأصوليّة، وتسلسل الأفكار الأصوليّة، واستخراج المصطلحات المفتاحية، لبناء خريطة معرفيّة للكتاب الأصوليّ، مما يجعل

الكتاب واضح المعالم أمام الباحث، وما يتصل به من علوم أدواتيه خادمة له.

- **القراءة التفكيكية،** وهي مرحلة أعمق، وهي التحليل الذاتي لمعلومات الكتاب الأصوليّ، ومقصودها: فهم كيف يفكر المؤلف، وتعمل علىٰ تحرير كل مسألة إلىٰ الدليل وطبيعته ونوعه، ووجه الاستدلال به، والاعتراض عليه، والجواب عنه.

والتوصل إلىٰ نتيجة القاعدة المتضمنة لهذا الحوار العلميّ الذاتي الداخلي، ثم محاولة إعادة البناء الأصوليّ، للوصول إلىٰ نتائج وتحويل النص إلىٰ أفكار استنباطية متسلسلة.

والقيام بإعادة صياغة المسألة علىٰ شكل مدخلات ثم معالجة ثم مخرجات، وربطها ربطًا منطقيًّا شبكيًّا بربط المسألة بنظائرها وقواعد أصولية أخرىٰ، ومسائل مشابهة.

وثم الوصول إلىٰ تطبيقات فقهيّة، ثم الوصول إلىٰ مرحلة التقييم النقدي.

فتسأل نفسك جملة من الأسئلة الملحة والتي تدل علىٰ سلامة الاستدلال، فهل الاستدلال متماسك؟ وهل العلة منضبطة وصحيحة؟ وهل القاعدة منضبطة؟، وهل تطبيقها سيؤدي إلىٰ نتيجة صحيحة متسقة مع المقدمات الاستدلالية.

**والتحدي الكبير للباحث في أصول الفقه هو: تحويل القراءة الأصوليّة من مجرد الحفظ وَالتَلَقي إلىٰ الفهم والتحليل ثم الاستنتاج المعرفيّ في مجال أصول الفقه.**

**ثانيًا: الآلية المنهجيّة في التعامل مع الخلاف الأصوليّ، وهذه الآلية لها مستويان:**

**المستوىٰ الأول: المنهج البسيط والأولي للتعامل مع الخلاف،** وتقوم هذه المنهجيّة علىٰ تحرير موضع النزاع ببيان المتفق عليه، و المختلف فيه.

**المستوىٰ الثاني: منهج التحليل الطبقي للخلاف الأصوليّ،** وفكرته تقوم علىٰ أن الخلاف الأصوليّ ليس نوعًا واحدًا، بل طبقات: بتحديد طبقة الخلاف، حيث يتنوع الخلاف الأصوليّ إلىٰ: خلاف لغوي أو خلاف اصطلاحي، أو خلاف في الدليل من جهة النوع أو الثبوت، أو من جهة ترتيبه، أو من جهة القوة والضعف أو من

جهة القطعية والظنية.

أو خلاف في طريقة الاستدلال، أو خلاف في تحقيق المناط أو تنقيحه أو تخريجه، أو خلاف في ترتيب الأدلة وتعارضها، أو خلاف في المصالح والمقاصد وتعارضها، ثم أخيرًا، هل الخلاف لفظيٌ لا تترتب عليه ثمرة؟ أم هو خلاف معنوي يترتب عليه آثاره الفقهيّة ؟.

**المستوىٰ الثالث: منهج تحرير الخلاف الأصوليّ**، فلكل قول: ما دليله؟، وكيف استدل؟، وما مقدماته الظاهرة والخفية؟

**المستوىٰ الرابع: منهج الكشف عن سبب الخلاف الأصوليّ**، وهذه أهم مرحلة في الاجتهاد الأصوليّ ببيان أسباب الخلاف الأصوليّ، فتسأل: لماذا اختلفوا أصلًا؟، وما السبب في الخلاف الأصوليّ، هل اختلاف في تصور المسألة أو تعريف المصطلح، أو منهج الاستدلال الأصوليّ.

وهذا الباب مازال يحتاج إلىٰ دراسات أصولية في أسباب الاختلاف بين الأصوليّين، ثم تأتي مرحلة إعادة صياغة الاختلاف الأصوليّ، وتحويله إلىٰ نقاط محددة قابلة للنقاش.

**المستوىٰ الخامس: منهج الترجيح بين الأقوال الأصوليّة وفق المناهج الأصوليّة السابقة المتكاملة**، فالترجيح يكون لقوة الدليل، وسلامة الاستدلال من المناقشة المضعفة له، والتأكد من انضباط القاعدة الأصوليّة، والموافقة للمقاصد الشرعيّة والمآلات التي يرضاها الشارع الحكيم، ثم القابلية للتطبيق الفقهيّ للوصول إلىٰ تحويل الخلاف إلىٰ أداة استنباط متفاعلة، وتحويل الخلاف من تعارض ظاهري بين الأقوال المختلفة إلىٰ كونها: نظام خيارات أصولية منهجيّة متفاعلة ومفيدة.

### ثالثًا: الآلية المنهجيّة العلميّة لتصحيح الأخطاء الأصوليّة في البحث العلميّ:

وهو يشير إلىٰ منهج التدقيق الأصوليّ العميق، وتعتمد هذه الآلية علىٰ أن

الخطأ الأصوليّ له أنواع، ومنها: الخطأ في فهم دلالة النص الشرعيّ، والخطأ في طريق من طرق الاستدلال، والخطأ في تحقيق المناط، والخطأ في فهم القاعدة الأصوليّة، والخطأ في تطبيقها، والخطأ في تنزيل الحكم علىٰ الواقعة محل الحكم، وهذا يتطلب التصحيح لهذا الخطأ.

والتصحيح للخطأ الأصوليّ له مراحل متعددة، تبدأ بتحديد موضع الخطأ، هل هو في الدليل؟ أم في الفهم؟ أم في التطبيق؟ ثم تحليل البنية الاستدلالية، وتفكيكها في المقدمات أو في النتائج، ثم اختبار الاتساق بين المقدمات والنتائج.

ثم اختبار القاعدة الأصوليّة هل القاعدة منضبطة؟ أم هي *مضطردة* ؟ أم هل لها استثناءات؟

**أخيرًا: إعادة البناء الصحيح، بإعادة صياغة الاستدلال، أو تعديل القاعدة أو تطبيقها أو تغيير المناط.**

وهذه الآليات الثلاث متكاملة ومتفاعلة للوصول إلىٰ الحكم الأصوليّ الصحيح، وتطبيقه الفقهيّ السليم، ومن هنا فيمكن اقتراح موضوعات متقدمة تحقق هذه الأفكار، ومنها: «التحليل الذاتي للخلاف الأصوليّ وأثره في تصحيح الاستدلال الفقهيّ»، أو «نحو بناء منهج تدقيق أصولي معاصر: دراسة في كشف الأخطاء وتصحيحها»، وهذه العناوين تتطلب الانتقال من قراءة المصادر الأصوليّة إلىٰ تفكيكها، ومن عرض الاختلاف الأصوليّ إلىٰ تحليله، ومن نقد النتائج والمخرجات الأصوليّة إلىٰ بناء منظومة تصحيح أصولي.

ومن الأفكار المفيدة في سياق هذه الآليات المنهجيّة في البحث الأصوليّ، بحثٌ بعنوان: «المنهج التطبيقي في أصول الفقه وأثره في معالجة النوازل المعاصرة»، و«تفعيل القواعد الأصوليّة في البناء الفقهيّ المعاصر: دراسة منهجيّة تطبيقية».

## القواعد المنهجيّة للصياغة الأصوليّة البحثيّة

وإتمامًا لمنهجيات البحث في أصول الفقه الإسلاميّ يحسن عرض ما يمكن تسميته: «بقواعد الصياغة الأصوليّة البحثيّة»، لا علىٰ مستوىٰ الأسلوب فقط، بل علىٰ مستوىٰ التفكير الأصوليّ العميق عن طريق العمليّات العقليّة العليا: من تحليل، وتركيب، ونقد، ونمذجة، **وهذه القواعد هي**:

**القاعدة الأولىٰ: قاعدة «تحرير البنية قبل العبارة»**، فلا يبدأ بالصياغة، بل يتم تحديد البنية الاستدلالية أولًا، قبل أن تتم الكتابة نحدّد الدليل، ونوعه، ووجه الاستدلال، والاعتراض، والجواب عنه، ثم الصياغة الصحيحة: «يتأسس هذا القول علىٰ دليلٍ من نوع (...)، ووجه الاستدلال فيه (...)، ويُعترض عليه بـ(...)، ويُجاب عنه بـ(...)».

**القاعدة الثانية: قاعدة «التدرج من التصور إلىٰ التفكير إلىٰ الاستنتاج»**، فالصياغة الأصوليّة لا تقف عند الفهم بل بتصوير المسألة أولًا، ثم تحليلها، ثم نقدها، ثم إصدار الحكم، بدل أن تقول: هذه القاعدة معناها...»، تكتب: بعد تحليل دلالة القاعدة، يظهر أنها قابلة لإصدار حكمٍ في (...)، وذلك عبر (آلية...)»، ومن الأخطاء المنهجيّة الشائعة: عرض النتائج دون بيان طريق الاستدلال بها.

**القاعدة الثالثة: قاعدة: «الصياغة الطبقية لنوع الاستنباط»**: فكل مسألة أصولية لها طبقات استنباطية تتمثل في طبقة لغوية، أو طبقة استدلالية، أو طبقة مقاصدية، أو طبقة تطبيقية.

**القاعدة الرابعة: قاعدة: «التقييد العلميّ المنهجيّ التفصيلي»**، فأي عبارة أصولية يجب أن تكون محددة، ومشروطة، وغير مطلقة، مثل: «تُطبّق هذه القاعدة في حال (...)، بشرط (...)، وتُستثنىٰ عند (...)».

**القاعدة الخامسة: العمل على: «كشف المقدمات الأصوليّة الضمنية في البحث الأصوليّ»:** فالصياغة المتقدمة تكشف ما لم يُصرّح به، ومثاله أن يقول الباحث: يقوم هذا الاستدلال على مقدمة ضمنية، وهي (...)، وكل ذلك ضمن قواعد التفكير الأصوليّ، العمليّات العقليّة العليا من التحليل البنيوي التفكيكي للمسألة ثم إعادة التركيب الاستدلالي، ثم النقد الأصوليّ العميق.

هذا، ويمكن وضع نماذج لقواعد لغوية دقيقة للصياغة الأصوليّة، فمن ألفاظ التحليل مثل: «يتبيّن»، و «يُفهم»، و «يُستفاد»، ومن ألفاظ النقد مثل: «هذا محل نظر»، «ولا يلزم»، «ويُناقش»، ومن ألفاظ الاستنتاج مثل: «ينبني عليه»، و «يتفرع عنه»، و «يُستدل به في»، ومن ألفاظ الضبط والتقييد، مثل: «بشرط»، «وإذا»، و «ما لم».

**ومن الصياغات التقليدية مثلًا:** «القياس حجة لأنه يعتمد على الجامع، وهو العلة أو الحكمة»، ومن الصياغات المتقدمة: «يتأسس القول بحجية القياس على اعتبار العلة مناطًا للحكم»، غير أن هذا التأسيس يفترض ضمنًا إمكان ضبط العلة واطرادها، وهو ما يثير إشكالًا منهجيًّا في العلل المركبة، وكيفية توظيفها استدلاليًّا.

وبناءً على ذلك، فيمكن إعادة بناء القياس ضمن نموذج مركب يقوم على تعدد العلل وترتيبها، مما يفتح المجال لتطبيقه في النوازل المعاصرة ذات الطبيعة المعقدة والمركبة[1]، وهو موجود في كثير من المعاملات المالية المعاصرة، والتكييفات الفقهيّة المركبة في السياسة الشرعيّة وفقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية.

ولذا، فهناك قاعدة مهمة في سياق الصياغة الأصوليّة للأفكار هي: «لا تكتب ما

---

(١) والدراسات في التعليل بالعلل المركبة في القياس كثيرة، ومنها: الدكتور محمد تركي كتوع، كلية الشريعة والقانون – جامعة الشام، حقيقة العلة المركبة وحجيتها عند الأصوليين، دراسة تأصيلية، مركز الشام للدراسات.

ttps://www.google.com/url?q=https://shamuniversity.com/sham-center-

تاريخ الدخول إلى الموقع: ٧/ ٥/ ٢٠٢٦م.

قيل، بل كيف قيل، ولماذا قيل، وكيف يمكن أن يُبنىٰ عليه»، وعليه فهناك أخطاء يجب تجنبها عند الصياغة الأصوليّة للأفكار: الصياغة الإنشائية، والنقل دون تحليل، وعرض الأقوال الأصوليّة دون ربط بينها، وغياب التطبيق، وإطلاق القواعد دون تقييد.

**وعليه:** فالصياغة الأصوليّة الأصيلة المتقدمة هي: «صياغة كاشفة للبنية العلميّة الأصوليّة، منتجة للمعنىٰ الصحيح، ناقدة للاستدلال، ومتصلة بالواقع المعاصر المعاش، متوافقة مع القواعد والأصول الشرعيّة معززة للقطعيات، ومحررة للظنيات بتحديد المعاني الراجحة الصحيحة».

وكل ذلك يجب أن يكون ضمن تجنب بعض المخاطر المنهجيّة في البحث الأصوليّ، وهي: الانتباه إلىٰ التوسع غير المنضبط في المقاصد الشرعيّة، وتقديمها علىٰ النصوص الشرعيّة القطعية، والتساهل في إطلاق الأحكام الشرعيّة من خلالها، والتساهل في تطبيق القواعد بدون تحقق شروطها، وهناك آفة أخرىٰ: وهي الخضوع للواقع غير الشرعيّ، وتحكم الواقع بالنص الشرعيّ، مع فقدان الضبط الأصوليّ.

## المطلب الخامس
## المصادر في المدارس الأصوليّة، والمصادر المعاصرة

يمكن اختصار المدارس الأصوليّة، ومصادرها وفق خريطة المصادر الأصوليّة، وترتيبها الزمني وفق المدارس الآتية، ومن أراد التوسع فيمكنه الرجوع إلىٰ كتابنا: «المفيد في أصول الفقه المعاصر»[1]، وفق الآتي:

### أوَّلًا: مدرسة الشافعيّ رحمه الله:

أول مَن دوَّن علم أصول منفردًا، وهو محمد بن إدريس الشافعيّ في كتابه «الرسالة»، وتوفي سنة (٢٠٤هـ

**وقد تميزت مدرسة الشافعيّ:** بصياغة القواعد الأصوليّة في الحجاج والاستنباط والاستدلال لها من الكتاب والسنة والأثر واللغة، ثم التمثيل لها بأمثلة فقهيّة.

### ثانيًا: مدرسة الجمهور (المتكلمين):

وهي المدرسة الأصوليّة التي تعتمد علىٰ عرض موضوعات علم أصول الفقه معتمِدة علىٰ التقعيد العقليّ، والتجرد عن الأمثلة والتوسع في الافتراضات، ودخل فيها علم المنطق، والتجرد عن المذهبيّة، وتحرير المصطلحات، والاعتماد علىٰ الاستدلال العقليّ المجرد، وإيراد التعريفات المنطقيّة واللغوية، وقد عِيبَ علىٰ هذه الطريقة قصورُها في الأمثلة التطبيقية، وإيراد مسائل لا ثمرة لها كالتكليف بالمعدوم.

وقد تعددت أسماء هذه المدرسة؛ فقد سميت بطريقة الشافعيّة؛ وذلك لأنّ أكثر من اتجه هذا الاتجاه كان من الشافعيّة والمتكلمين.

وسميت بطريقة الجمهور؛ وذلك لانتهاج أكثر الأصوليّين من المذاهب الثلاثة، المالكيّ والشافعيّ والحنبلي لها.

---

(١) الدكتور محمد خالد منصور، وآخرون، «المفيد في أصول الفقه المعاصر»، (ص٥٣-٦٧).

وسميت بمدرسة المتكلمين؛ لأنهم أشبهوا علماء الكلام في إقامة الأدلة لدفع شبه المخالفين.

وأُلِّفت علىٰ هذه الطريقة جملة من الكتب والمصادر الأصوليّة منها ما يعود لمذهب المالكيّة، ومنها ما يعود لمذهب الشافعيّة، ومنها ما يعود لمذهب الحنابلة، والتي بجملتها تُكوِّن مدرسة المتكلمين (الجمهور).

**- أهم مؤلفات مدرسة المتكلمين:**

أُلفت علىٰ هذه الطريقة مؤلفات كثيرة، وهذه أهم المؤلفات عند المالكيّة والشافعيّة والحنابلة، والتي من جملتها تتكون المصنفات الأصوليّة علىٰ طريقة الجمهور، وفق المذاهب الآتية:

**أوَّلًا: أهم مؤلفات المالكيّة في أصول الفقه:**

- «التقريب والإرشاد الصغير»؛ للباقلاني، (ت٤٠٣هـ).
- «إحكام الفصول في أحكام الأصول»؛ للباجي (ت٤٧٤هـ).
- «المحصول»؛ لابن العربيّ، (ت٥٤٣هـ).
- «شرح تنقيح الفصول»؛ للقَرافيّ، (ت٦٨٤هـ).
- «بيان المختصر شرح ابن الحاجب»؛ للأصفهانيّ، (ت٧٤٩هـ).
- «تقريب الوصول إلىٰ علم الأصول»؛ لابن جُزَيٍّ الكلبيّ، (ت٧٤١هـ).
- «الموافقات»؛ لأبي إسحاق الشاطبيّ، (ت٧٩٠هـ).
- «نشر البنود علىٰ مراقي السعود»؛ لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطيّ، (ت١٢٥٣هـ).

**ثانيًا: أهم مؤلفات الشافعيّة في أصول الفقه:**

- «العهد والعمدة»؛ للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذانيّ المعتزليّ (ت٤١٥هـ).
- «المعتمد»؛ لأبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ).
- «اللمع»؛ لأبي إسحاق الشيرازيّ، (ت٤٦٧هـ).

- «التبصرة»؛ لأبي إسحاق الشيرازيّ، (ت٤٦٧هـ).
- «البرهان»؛ لإمام الحرمين أبي المعالي الجوينيّ، (ت٤٧٨هـ).
- «التلخيص»؛ لإمام الحرمين أبي المعالي الجوينيّ، (ت٤٧٨هـ).
- «الورقات»؛ لإمام الحرمين أبي المعالي الجوينيّ، (ت٤٧٨هـ).
- «قواطع الأدلة»؛ لأبي المظفر السمعانيّ، (ت:٤٨٠هـ).
- «المستصفىٰ»؛ للغزاليّ، (ت٥٠٥هـ).
- «المحصول»؛ للرازي، (ت٦٠٦هـ).
- «الإحكام في أصول الأحكام»؛ للآمديّ، (ت٦٣١هـ).
- «منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول»؛ للبيضاويّ (ت٦٨٥هـ).
- «نهاية السول شرح منهاج الوصول»؛ للإسنويّ، (ت٧٧٢هـ).
- «التمهيد»؛ للإسنويّ، (ت٧٧٢هـ).
- «معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول»؛ لشمس الدين ابن الجزريّ، (ت٧١١هـ).
- «حاشية العطار علىٰ شرح الجلال المحليّ علىٰ جمع الجوامع»؛ للعطار، (ت١٢٥٠هـ).

### ثالثًا: أهم مؤلفات الحنابلة في أصول الفقه:

- «العدة»؛ للقاضي أبي يعلىٰ محمد بن حسن الحنبليّ، (ت:٤٥٨هـ).
- «التمهيد في أصول الفقه»؛ للكلوَذانيّ، (ت٥١٠هـ).
- «الواضح في أصول الفقه»؛ لأبي الوفاء علي بن عَقيل، (ت٥١٣هـ).
- «روضة الناظر وجنة المناظر»؛ لابن قدامة المقدسيّ، (ت٦٢٠هـ).
- «المسودة في أصول الفقه»؛ لآل تيمية: أبي البركات عبد السلام بن تيمية (ت٦٥٢هـ)، وشهاب الدين عبد الحليم بن تيمية (ت٦٨٢هـ)، وشيخ الإسلام تقي

الدين أبي العباس (ت٧٢٨هـ).

- «شرح مختصر الروضة»؛ للطوفيّ، (ت٧١٦هـ).
- «التحبير شرح التحرير»؛ لعلاء الدين المَرداويّ، (ت٨٨٥هـ).
- «شرح الكوكب المنير»؛ لابن النجار الفُتوحيّ، (ت٩٧٢هـ).

ثم كثرت بعد ذلك الكتب المؤلفة علىٰ هذه الطريقة منها المختصرات ومنها الشروحات.

### ثالثًا: مدرسة الفقهاء، طريقة الحنفيّة:

وهي المدرسة التي بنت قواعد علم الأصول الاستنباطيّة من استقراء الفروع الفقهيّة، ولم يضعوا القواعد ابتداء غير متأثرين بالفروع، وقد جمع علماء الحنفية كل مجموعة فروع تحت معنىٰ كليّ في المذهب الحنفيّ خاصّة، فهي قواعد مذهب لا قواعد الشريعة بعامّة، وسميت بالحنفيّة لنسبتها إليهم، وسميت بمدرسة الفقهاء لبناء القواعد الأصوليّة فيها علىٰ الفروع؛ فهي أليق بالفروع لكثرة الأمثلة فيها.

**والفرق بين هذه الطريقة وطريقة المتكلمين هو:** أنّ مدرسة الحنفيّة تستنبط القواعد من الفروع، ومدرسة المتكلمين تضع القواعد الأصوليّة ثم تفرع عليها، وكلتا الطريقتين غايتهما واحدة، ونتيجتهما واحدة.

**ومن أبرز خصائص هذه المدرسة:** أنّ منهجها قائم علىٰ ربط الأصول بالفروع للاستنباط، بصبغة تطبيق عمليّ، وأنَّها قاربت بين الفقه والأصول، وأنَّها أصول مذهب واحد فقط، هو الحنفيّ.

**وقد ظهرت عدة مؤاخذات علىٰ هذه الطريقة، من أبرزها:** كثرة اعتمادهم في بناء أصولهم علىٰ الفروع الفقهيّة المنقولة عن أئمة مذهبهم، واقتصارهم في بناء أصولهم علىٰ فروع أئمتهم، وآراء فقهائهم، واعتبار نصوص الأئمة وأقوالهم بمنزلة النصوص الشرعيّة.

### أهم مؤلفات مدرسة الحنفيّة:

أُلفت علىٰ طريقة الحنفيّة (الفقهاء) كتب كثيرة من أهمها:

- «أصول الشاشيّ»؛ لنظام الدين الشاشيّ؛ (ت٣٤٤هـ).
- «أصول الكرخيّ»؛ للكرخيّ؛ (ت٣٤٠هـ).
- «الفصول في الأصول» المعروف بأصول الجصاص؛ لأبي بكر الرازي الجصاص، (ت٣٧٠هـ).
- «تقويم الأدلة في أصول الفقه» للدَّبُوسي؛ (ت٤٣٠هـ).
- «كنز الوصول إلىٰ معرفة الأصول» المعروف بأصول البزدوي، (ت٤٨٢هـ).
- «أصول السرخسيّ»؛ للسرخسيّ؛ (ت٤٨٣هـ).
- «ميزان الأصول في نتائج العقول» لعلاء الدين السمرقنديّ؛ (ت٥٣٩هـ).
- «منار الأنوار في أصول الفقه»؛ للنسفيّ؛ (ت٧١٠هـ).
- «الكافي شرح البزدوي»؛ لحسام الدين السغناقيّ؛ (ت٧١٤هـ).
- «خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار»؛ لزين الدين قُطْلُوبَغَا؛ (ت٧٧٩هـ).
- «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي»؛ لعبد العزيز البخاريّ؛ (ت٧٣٠هـ).
- «التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي»؛ للبابَرْتيّ؛ (ت٧٨٦هـ).
- «الوجيز في أصول الفقه»، للكراماستيّ «زبدة الوصول إلىٰ عمدة الأصول»؛ (ت٩٠٦هـ).
- «فتح الغفار بشرح المنار» المعروف بـ«مشكاة الأنوار في أصول المنار»؛ لابن نجيم؛ (ت٩٧٠هـ).

### رابعًا: مدرسة الظاهريّة: التعريف بمدرسة الظاهريّة:

يكون بما تقرر في المذهب الظاهريّ من أنّ المصدر الفقهيّ هو النصوص، واعتمد المذهب الأخذ بظواهر النصوص وترك التأويل، وتسمية المذهب بهذا الاسم

تعود لاعتماد المذهب علىٰ الأخذ بظواهر النصوص، وتعود نشأة مدرسة الظاهريّة إلىٰ داود الظاهريّ (٢٧٠هـ)، والذي يعدُّ بدوره منشئ المذهب، وإلىٰ ابن حزم الأندلسيّ الظاهريّ (٤٥٦هـ) الذي له فضل في توضيح وبيان الأدلة والبسط الواضح لقواعد المذهب الظاهريّ، وقد استمد داود الظاهريّ فقهه من تلاميذ الشافعيّ.

وقد تبع ابن حزم الظاهريّ الشافعيّ في منهجه القائم علىٰ تحرير القواعد الأصوليّة وإقامة الأدلة عليها من الكتاب والسنة والإكثار من الأمثلة.

وقد رفض أصحاب المذهب الظاهريّ الرأيَ بكل أنواعه من القياس والتعليل والاستحسان والمصالح المرسلة وسدّ الذرائع، وذلك لاعتقادهم أنّ النصوص الشرعيّة قد بيَّنت جميع الأحكام، ويعدّ داود الظاهريّ أولَ مَن أظهر القول بظاهريّة الشريعة، وتبعه في ذلك ابن حزم الظاهريّ بأخذه بظواهر النصوص ورفضه للرأي والتعليل، والقياس الأصوليّ.

وهذا هو الفرق الجوهريّ بين جمهور الفقهاء وبين الظاهريّة.

وقد شدّد ابن حزم في الأخذ بالظاهر، وخالف في هذا داود الظاهريّ، ويعد ابن حزم الظاهريّ من المجددين في علم أصول الفقه، وله آثار تجديديّة واضحة في علوم الإسلام عمومًا وفي أصول الفقه خصوصًا، وقد عدّ العلماء ابنَ حزم أوّل مجدّد أصوليّ بعد الشافعيّ؛ فقد تأثر أصحاب المذهب الظاهريّ بالفقه الشافعيّ في الأخذ بالنصوص واحترامها.

### أهم مؤلفات مدرسة الظاهريّة:

ابن حزم الظاهريّ هو أوّل من دوَّن المذهب الظاهريّ، وعلىٰ ذلك يعدُّ كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» من أهم مصادر أصول المذهب الظاهريّ، ولابن حزم كتاب آخر هو «النبذة» الكافية في أصول الفقه.

## خامسًا: المدرسة الجامعة:

وهي المدرسة التي تعتمد علىٰ الجمع بين طريقتي المتكلمين والحنفيّة لتخرج كتبًا تجمع بين الطريقتين، وتوائم بينهما، فهي تلاحظ في الكتابة الأصوليّة وضع القواعد الأصوليّة مع ذِكر فروعها الفقهيّة، **ويمكن التعريف بالمدرسة الجامعة**؛ حيث ظهرت طريقة ثالثة للعلماء في أصول الفقه في القرن السابع الهجريّ جمعت بين الطريقتين، قامت علىٰ ذكر القواعد الأصوليّة، وإقامة الأدلة والبراهين عليها، وإسقاطها علىٰ الفروع الفقهيّة، ثم المقارنة بين الطريقتين السابقتين والترجيح بينهما، وهذه الطريقة جمعت بين الطريقتين فخرجت منها مؤلفات ذات قيمة عالية وفائدة عظمية.

فبعد أن استقرت طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية ظهرت طريقة ثالثة جمعت بين الطريقتين؛ بحيث تكتب الأصول المجردة، ثم تتولىٰ تطبيقها، وتزيد ما زاد الحنفيّة، وقد تولىٰ تأليفها علماء مميزون، وأوَّل من قام بهذه المهمّة العالم الجليل مظفر الساعاتيّ؛ فقد أخذ يحقق القاعدة الأصوليّة بالأدلة ويدافع عنها ثم يقوم بتطبيق الفروع الفقهيّة علىٰ هذه القاعدة حتىٰ يكون قد انتفع بخير ما في الطريقتين، وقد ظهر تمايز بين الطريقتين السابقتين طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية، ولكل طريقة خصائصها؛ فظهرت المدرسة الجامعة بطريقة تجمع فضائل ما يكون في الطريقتين، وتجتنب ما كان يوجه إليها من نقد، وتتكون هذه الطريقة من علماء الحنفيّة وبعض علماء الشافعيّة، وسُمّيت هذه الطريقة بطريقة المتأخرين.

**وقد أُلّفت علىٰ هذه الطريقة جملة من المصادر الأصوليّة:**

**- أهمّ مؤلفات المدرسة الجامعة:**

- «بديع النظام» ويسمىٰ (نهاية الوصول إلىٰ علم الأصول)، الجامع بين أصول البزدوي والإحكام، لمظفر الدين أحمد بن علي الساعاتيّ، (ت٦٩٤هـ)

- «جمع الجوامع»؛ لقاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكيّ، (ت٧٧١هـ).

- «البحر المحيط»؛ لبدر الدين الزركشيّ؛ (ت٧٩٤هـ).

- «شرح التلويح علىٰ التوضيح»؛ لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانيّ؛ (ت٧٩٣هـ).

- «فصول البدائع في أصول الشرائع»؛ للفناريّ؛ (ت٨٣٤هـ).

- «التحرير»؛ لكمال الدين المعروف بابن الهمام؛ (ت٨٦١هـ)، ومن الشروح عليه «التقرير والتحبير»؛ لمحمد بن محمد أمير حاج الحلبيّ؛ (ت٨٧٩هـ)، وكذلك «تيسير التحرير» لمحمد أمين المعروف بـ أمير بادشاه.

- «مسلَّم الثبوت» لمحبّ الدين بن عبد الشكور الحنفيّ؛ (ت١١١٩هـ).

- «إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكانيّ؛ (ت١٢٥٠هـ).

## سادسًا: المدرسة المقاصديّة:

- وهذه مدرسة نشأت لتمازج بين المباحث اللفظية في علم أصول الفقه، ومراعاة غايات النصوص الشرعيّة ومقاصدها العامّة والخاصّة والجزئيّة، وليتكامل في الاجتهاد في الاستنباط بين الألفاظ الشرعيّة وبين مقاصدها ليتحقق مقصود الشارع من شرع الأحكام ابتداء، وضمان سلامتها عند التطبيق، وتُعنىٰ بالربط بين الوسائل، وهي الأحكام الشرعيّة ومقاصدها.

**ومن أبرز الكتب في هذه المدرسة:** «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعز بن عبد السلام، و«الجزء الثاني من الموافقات» للشاطبيّ، و«مقاصد الشريعة الإسلاميّة» للطاهر بن عاشور، و«مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعيّة» للدكتور سعد اليوبي، و«مقاصد الشريعة» للدكتور نور الدين الخادميّ، و«الاجتهاد المقاصديّ» له أيضًا، و«نظرية الوسائل في الشريعة الإسلاميّة» للدكتور كرامة الله مخدوم.

## سابعًا: مدرسة تخريج الفروع على الأصول:

نشأت هذه المدرسة بوصفها نتيجةً حتمية لاستقرار علم الأصول بعد الجمع بين مدرستي المتكلمين والحنفيّة والمدرسة الجامعة، فكانت هذه الطريقة تطبيقًا عمليًّا للقواعد الأصوليَّة علىٰ فروعها، وتجريدًا لعلم الأصول من مباحثه التفصيليّة مع الاقتصار علىٰ القواعد الأصوليّة المستخدمة في الاستنباط، مثل قاعدة: «هل الأمر المطلق يقتضي المرة أو التكرار؟»، وقاعدة: «هل الأمر المطلق يقتضي الفور أو التراخي؟».

**ومن أبرز الكتب المؤلفة في المذاهب علىٰ هذه الطريقة:** «تخريج الفروع علىٰ الأصول» للزنجانيّ الشافعيّ، و«تخريج الفروع علىٰ الأصول» للإسنويّ الشافعيّ، و«مفتاح الوصول في تخريج الفروع علىٰ الأصول» للتِّلِمْساني المالكيّ، و«القواعد والفوائد» لابن اللحَّام الحنبليّ، و«التخريج عند الفقهاء والأصوليّين» للدكتور يعقوب باحسين، «أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة في اختلاف الفقهاء» للدكتور مصطفىٰ الخنّ.

## ثامنًا: المدرسة المعاصرة:

ويُقصد بالمدرسة الأصوليّة المعاصرة تلك الكتب التي أعادت صياغة علم أصول الفقه بلغة معاصرة، مع اختصارها وتخليصها من الاستطرادات والمباحث الكلاميّة والعقليّة واللغويّة التي ذكرها الأصوليّون في المراحل الأولىٰ لنشأة العلم وتطوره مما اقتضاه بناءُ العلم.

وتتميز المدرسة المعاصرة بالاختصار وسهولة العبارة، وتقريب العبارة إلىٰ طلبة العلم في زماننا، مع اهتمامها بذكر الأمثلة المعاصرة، والمستجِدَّات الفقهيّة، وبعضها أورد تطبيقات قانونيّة.

**وإذا أردنا التعريف بطريقة المعاصرين، فنقول:** تعُدُّ طريقةُ المعاصرين من

طرق التأليف المعاصرة في أصول الفقه وقد عُرفت هذه الطريقة بأنّها: ما غلب علىٰ التأليف الأصوليّ من أوائل القرن الخامس عشر الهجري إلىٰ يومنا هذا.

وقد سمّي العصر الذي انتشرت فيه هذه الطريقة في التأليف بعصر النهضة الحديثة للفكر الإسلاميّ، وتعود نشأة هذه الطريقة إلىٰ أسباب من أهمها: حدوث وقائع لم تكن من قبلُ؛ فكان لا بدّ من التصدي لها بالقواعد الأصوليّة، والتوسع في فتح المعاهد والجامعات وأقسام الدراسات العليا، وإقرار مادة أصول الفقه في المعاهد والكليّات وأقسام الدراسات العليا، وإلزام الطالب في مرحلة الدراسات العليا ببحوث علميّة تتوافر فيها جودة المادة العلميّة والابتكار وسلامة المنهج.

هذه جملة من الأسباب التي دفعت المعاصرين إلىٰ مضاعفة الجهود في التأليف في أصول الفقه، فتوالت جهود المعاصرين في التدوين **والتأليف** في علم أصول الفقه، وتعددت اتجاهاتهم في التأليف، فمنهم من اتجه إلىٰ تحقيق المخطوطات الأصوليّة، ومنهم من ألف في أصول الفقه بصورة شاملة، ومنهم من أفرد البحث في بعض المسائل الجزئيّة في أصول الفقه.

**أهم مؤلفات طريقة المعاصرين:**

- «أصول الفقه» لمحمد الخضري.
- «أصول الفقه» لمحمد أبو زهرة.
- «مذكرة أصول الفقه» لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطيّ.
- «المهذب في علم أصول الفقه المقارن» لعبد الكريم بن محمد النملة.
- «أصول الفقه» لمحمد أبو النور زهير.
- «أصول الفقه» لمحمد زكريا البرديسي.
- «أصول الفقه» للدكتور حسين حامد حسان.
- «علم أصول الفقه» لعبد الوهاب خلاف.

- «أصول الفقه الإسلاميّ» لوهبة الزحيلي.
- «الوجيز في أصول الفقه» لعبد الكريم زيدان.
- «أصول الفقه الإسلاميّ» لمحمد مصطفىٰ شلبي.
- «الواضح في أصول الفقه» للدكتور محمد سليمان الأشقر.

**وقد ظهرت علوم أدواتية أصولية معاصرة، وهي من معالم التجديد الأصوليّ العام عند المعاصرين:** حين نمت المدرسة الأصوليّة المعاصرة، وتطور التصنيف والتشقيق الخادم لعلم الأصول فاعتني بعلوم هي موجودة من قبل مثل: «القواعد الفقهيّة»، و«القواعد الأصوليّة»، و«الفروق الفقهيّة»، و«الفروق الأصوليّة»، و«المقاصد الشرعيّة والوسائل»، وظهرت مناهج جديدة تميزت في هذا العصر من علوم مهمة خادمة لعلم الأصول، وهي: «فقه الموازنات»: (علم الترجيح بين المصالح والمفاسد وفق مآلات الشارع)، و«فقه الأولويات»، (وهو تقديم الأهم فالأهم مآلا)، و«فقه الواقع»، (وهو فقه التنزيل علىٰ الواقع)، و«النقد الأصوليّ»، وهي علوم تفتقت عنها العقليّة الأصوليّة المعاصرة من حيث تأطيرها، وجمع قواعدها تحت كل زمرة، وإن كانت معانيها ملاحظة عند الأصوليّين من قبل، وقد حرص الكتاب علىٰ عرضها متسلسلة مترابطة لتكون عونًا للمجتهد والفقيه المعاصر تأصيلًا، واستنباطًا، وتنزيلًا، وتقصيدًا.

## المبحث الثالث
## مناهج البحث في القضاء الشرعيّ كنموذج تطبيقي في البحث في الفقه الإسلاميّ باستخدام أدوات أصول الفقه

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** مجالات البحث في القضاء الشرعيّ.

**المطلب الثاني:** مميزات البحث العلميّ في القضاء الشرعيّ، وخصائصه المنهجيّة.

**المطلب الثالث:** النقائص المنهجيّة للبحث في القضاء الشرعيّ.

**المطلب الرابع:** المناهج الخاصّة للبحث في القضاء الشرعيّ.

## المطلب الأول
## مجالات البحث في القضاء الشرعيّ

تحديد مجالات البحث في مجال القضاء الشرعيّ ينبع من حقيقة القضاء عند الفقهاء حينما بنوا علم القضاء في كتب الفقه العام بذكر القضاء وتعريفه، وشروط القاضي، والدعوىٰ القضائية وطرق الإثبات، والبينات، وصولًا إلىٰ انفصال هذا الباب من أبواب الفقه عن جسم الفقه الإسلاميّ.

وأصبحت له كتب خاصّة تعنىٰ به كتبصرة الحكام لابن فرحون، ثم اتجه القضاء من كونه اجتهادًا حرًّا يقوم به القاضي إلىٰ التقنين، وهو طور مهم من أطوار القضاء الشرعيّ، فأول تقنين للمعاملات كان لمجلة الأحكام العدلية في الدولة العثمانية.

واتجهت بعدها الدول الإسلاميّة لوضع قوانين الأحوال الشخصيّة والقانون المدني، وهما مستمدان من الفقه الإسلاميّ، وهكذا تطورت فكرة القوانين حتىٰ أصبح يطلق عليها في بعض الدول الإسلاميّة بالأنظمة، وتطور الأمر إلىٰ أصول المحاكمات الشرعيّة، وتكوين المحاكم الشرعيّة، وإجراءات التقاضي فيها، ودرجاتها.

**وأما المصادر المتخصصة في القضاء فمن أهمها:**

- **المذهب الحنفي:** أدب القاضي للخصاف (٢٦١ هـ)، وروضة القضاة للسِّمْنَانِي (٤٩٩هـ)، ومعين الحكام للطرابلسي (٨٤٤هـ)، ولسان الحكام لابن الشِّحْنة (٨٢٢هـ) ومجلة الأحكام العدلية، ومرشد الحيران لقدري باشا.
- **المذهب المالكي:** تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لابن فرحون (٧٩٩هـ)، والإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام للقرافي (٦٨٤هـ)، والعقد المنظم للحكام فيما يجري في أيديهم من العقود والأحكام لابن سَلْمون الكناني

(٧٦٧هـ)، وتحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، لابن عاصم الأندلسي (٨٢٩ هـ)، والبهجة شرح التحفة للتَّسُولِي (١٢٥٨هـ).

هذا، وإن من أهم التطلعات في باب القضاء الشرعيّ، محاولة تخليص القوانين الأخرىٰ من المخالفات الشرعيّة، وهذا يتطلب جهدًا كبيرًا، وإرادة صادقة للتحول إلىٰ استكمال تطبيق الشريعة في جميع مناحي الحياة الإسلاميّة، **ومن أهم المجالات البحثيّة المهمة في القضاء الشرعيّ ما يأتي:**

### أوَّلًا: الدراسات المعمقة في مناهج المصادر الفقهيّة في باب القضاء، والقسمة، والدعاوى، والبينات:

وتلكم الكتب التي أفردت القضاء بالتأليف، ودراسة هذه المناهج ضروري لمعرفة سير التأليف في القضاء الشرعيّ.

وهناك محاولتان في هذا السياق تحتاجان لتطوير، وهما رسالتا دكتوراه قدمتا إلىٰ قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية، بعنوان: «مناهج الحنفية في ترتيب وتناول موضوعات القضاء الشرعيّ»، للدكتور محمد أنور قدوري عاشور عصمان، ورسالة «مناهج المالكية في ترتيب وتناول موضوعات القضاء الشرعيّ» للدكتور محمد فرحان عباس الجبوري، وما زال المجال رحبًا للدراسات المنهجيّة في مناهج تتناول موضوعات القضاء الشرعيّ، وهو مجال خصب يحتاج لدراسات تحليلية نقدية تنتج لنا التعرف علىٰ مناهج المتقدمين، وكيف تطور علم القضاء الشرعيّ، وكيف نبني عليه مستقبلًا.

### ثانيًا: الدراسات الموضوعيّة التحليلية النقدية لموضوعات خاصّة في القضاء الشرعيّ:

كالاجتهاد في القضاء بين القديم والعصر الحاضر، والتنظيم القضائي الإسلاميّ، وعلاقته بالتقنين، والتنظيم القضائي المعاصر، وما زالت هناك العشرات

من الموضوعات ما زالت تحتاج لدراسة، ويدخل في ذلك المجال التأصيلي النظري مثل: أصول القضاء في الفقه الإسلاميّ، ونظرية الحكم القضائي: حجيته، إلزامه، طرق نقضه، وفقه البينات والإثبات: كالشهادة، والقرائن، والخبرة، وفقه الاجتهاد القضائي وحدوده.

### ثالثًا: الدراسات الشرعيّة المعمقة بدراسة علاقة القضاء الشرعيّ بعلم أصول الفقه:

وعلاقته بالاجتهاد المعاصر، وخاصّة في إعمال دلالات الألفاظ في التقنين الشرعيّ المعاصر[1].

### رابعًا: شرح القوانين الشرعيّة المعاصرة كأصول المحاكمات الشرعيّة، وقانون الأحوال الشخصيّة، والقانون المدني:

وغيرها من القوانين بغية تأصيلها فقهًا، واختبار الاختيارات الفقهيّة فيها، وبغية تجديد النظر في التقنين، وتعديل ما يتطلب إلىٰ تعديلات، كما أنه من المناسب التعرض للقوانين الأخرىٰ كالقانون التجاري أو قانون الشركات، لبيان موافقته للقواعد العامّة للفقه الإسلاميّ، وتحديد الإشكالات الفقهيّة فيها، ومحاولة تصحيحها تأصيلًا وتطبيقًا.

وهناك محاولات جادة في هذا السياق، فقد قامت كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة بجامعة الكويت بدراسة وشرح قانون الأحوال الشخصيّة الكويتي، والقانون المدني الكويتي، وقانون الشركات الكويت، دراسة فقهيّة معمقة بمنهجيّة واحدة لطلبة الدكتوراه برئاسة إدارة برنامج ماجستير ودكتوراه الفقه وأصوله الأستاذ

(١) وانظر: الدكتور عبد المهدي محمد سعيد العجلوني، «قواعد تفسير النصوص وتطبيقاتها في الاجتهاد القضائي الأردني»، دراسة أصولية مقارنة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥م، وقد كان الدكتور محمد خالد منصور أحد أعضاء لجنة المناقشة.

الدكتور محمد خالد منصور، وقد أنجزت هذه المشاريع الضخمة بنجاح.

واستفادت منها دوائر مراجعة القوانين في الكويت، وتم تعديل قانون الأحوال الشخصيّة في ٢٠٢٦م، بناء علىٰ هذه الدراسات الجادة، كما قام البرنامج بدراسة عشرات القوانين تحقيقًا لهذا الغرض، كما تمت دراسات أخرىٰ موازية لهذه الدراسات مثل رسالة الدكتور أنوار الله لوذان الأفغاني، بعنوان: «القانون المدني الأفغاني» دراسة مقارنة بالفقه الإسلاميّ، وهي دراسات مقارنة بالقوانين الأخرىٰ كالقانون السعودي، والإماراتي، والقطري، والأردني، والمغربي، والمصري، وغيرها، وما زال الأمل بتعميم هذه الفكرة في البلاد العربية والإسلاميّة.

**خامسًا: المجال التطبيقي: فالتطبيق في القضاء في الأحوال الشخصيّة، والمنازعات المالية المعاصرة، والمصارف الإسلاميّة، والشركات على اختلافها:**

وقضايا النوازل الطبيّة، والتكنولوجية، والذكاء الاصطناعيّ، والتطبيقات القضائية للعديد من مسائل الأحوال الشخصيّة، والقانون المدني، وغيرها من المجالات المهمة في التطبيقات القضائية وفق التقنينات، وتطبيقاتها في المحاكم الشرعيّة في البلاد العربية والإسلاميّة.

**سادسًا: تطوير منظومة القواعد الفقهيّة القضائية، والقواعد المقاصدية القضائية، والمقاصد القضائية مصطلحيًّا، وموضوعيًّا، ومنهجيًّا، والفروق القضائية، والتخريج القضائي، والنقد القضائي، وفقه الموازنات القضائية، وفقه الأولويات القضائية:**

كلها موضوعات كبيرة تحتمل الكثير من الدراسات التفصيليّة وتحرير هذه العلوم التي نشأت مع تطور علم القضاء الشرعيّ، إضافة إلىٰ النظريّات القضائية كنظرية الدعوىٰ القضائية، ونظرية الإثبات القضائي، ونظرية بطلان الحكم القضائي، وعشرات من النظريّات القضائية التي ما زالت تحتاج لدراسة وتطويرها ودراستها دراسة تحليلية نقدية ابتكارية تنتج معارف داعمة لعلم القضاء الشرعيّ.

## سابعًا: خدمة القضاء الشرعيّ عن طريق التقنية والذكاء الاصطناعيّ:

**وما مدىٰ الاستفادة من الذكاء الاصطناعيّ في القضاء، وكونه عاملًا مساعدًا للقاضي، والمحامي، ومؤسسات الإصلاح الأسرىٰ،** ودوائر القضاة في العالم الإسلاميّ، ووضع ضوابط علميّة وأخلاقية وتقنية لضبط استخدامها:

وقد اتجه مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي بجدة بدراسة هذا الموضوع، وهو أحد المحاور للدورة السابعة والعشرين بماليزيا، بعنوان: «أثر الذكاء الاصطناعيّ في الأبحاث والإفتاء والقضاء الشرعيّ» في ٢٠٢٦م، والدكتور محمد خالد منصور له بحث في هذا الموضوع، إضافة لعشرات الأبحاث الأخرىٰ، وهناك رسائل في هذا الاتجاه كرسالة الدكتوراه للدكتورة مها الخريص في جامعة الكويت بعنوان: «أثر الذكاء الاصطناعيّ في القضاء والإفتاء» ٢٠٢٤م، وغيرها.

وهناك محاولات جادة في هذا المجال، وهو ما يزال يحتاج لكثير من الدراسات لتأطير استخدام الذكاء الاصطناعيّ في الدعاوىٰ القضائية وتقديم المرافعات، وما الذي يجوز استخدامه فيها، وما لا يجوز، فالذكاء الاصطناعيّ أداة فاعلة في سرعة جمع البيانات وتحليلها والمساعدة علىٰ توليد الأفكار النافعة التي يمكن للباحث تطويرها وتعديلها لتكون صالحة للإدماج في البحث القضائي الشرعيّ.

**ويعتقد:** أننا بحاجة ماسة لدراسة مدىٰ جواز استخدام أدلة الإثبات الإلكتروني في القضاء، والدليل الرقمي، ومجالات استخدامه، ودراسة الدول التي اتجهت لتقنينه كالمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الإسلاميّة.

ومن الدراسات الحديثة: «العقوبات التعزيرية المستحدثة لجريمة التزييف العميق كتطبيق للذكاء الاصطناعيّ وضوابطها الفقهيّة، للدكتورة جميلة الرفاعي، والدكتورة فلسطين فرج الأفغاني[1].

(١) مجلة دراسات الجامعة الأردنية، ٢٠٢٦م، المجلد ٥٣، العدد (٤).

## ثامنًا: المجال المقارن، بالمقارنة بين القضاء الشرعيّ والقضاء النظامي، والمقارنة بين المذاهب الفقهيّة في القضاء، والاستفادة من الأنظمة القضائية الحديثة:

وهذه الدراسات القضائية المقارنة مع الأنظمة المعاصرة، ويمكن الاستفادة من التنظيم القضائي المعاصر، والاستفادة من التقسيمات التنظيميّة، والبحث في العرف الزماني والمكاني المتطور بتطور العلوم الحديثة، فالقضاء الشرعيّ ليس تطبيقًا فقهيًا مجردًا، بل هو حقل مركّب يجمع بين الفقه والأصول والإجراءات القضائية في المحاكم الشرعيّة، والواقع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي.

## تاسعًا: المجال الإجرائي في التقاضي الشرعيّ والتقويمي لها:

**ومنها:** أصول المحاكمات الشرعيّة: من حيث الاختصاص، والتبليغ، والطعن، وضمانات التقاضي الصحيحة من العدالة، والحياد، والعلنية[1].

**ومنها:** تسبيب الأحكام القضائية، ومتعلقاتها، وخاصّة قرارات التمييز، والتنفيذ القضائي، وإثبات القضائي، وإجراءاته، وأما التقويم لهذه الإجراءات فيكون بتحليل أداء المحاكم الشرعيّة.

ودراسة أسباب نقض الأحكام القضائية وفق درجات التقاضي، وتقييم جودة الأحكام القضائية، وتقييم كفاءة المحاكم الشرعيّة التنظيميّة والأدائية.

(١) الدكتور حسن تيسير شموط، «العدالة القضائية وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية»، رسالة دكتوراه الجامعة الأردنية، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولىٰ.

## المطلب الثاني
## مميزات البحث العلميّ في القضاء الشرعيّ، وخصائصه المنهجيّة

**يمكن استنتاج جملة من مميزات البحث في القضاء الشرعيّ وخصائصه المنهجيّة، ومنها:**

### أوّلًا: الجانب المعياري القواعدي:

فهو يعتمد علىٰ النصوص الشرعيّة من القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة معيارًا للقضاء الشرعيّ، وما تفرع عنهما من القواعد الأصوليّة والفقهيّة، والأحكام الشرعيّة، وهو حاكم وملزم للقاضي الشرعيّ.

### ثانيًا: الجمع بين النص الشرعيّ وطبيعة الواقع للقضايا:

بتنزيل الحكم علىٰ الوقائع المعاش، ومراعاة الأعراف والظروف المتغيرة.

### ثالثًا: الاجتهاد المقيد بالنصوص الشرعيّة، والبينات:

فالقاضي لا يحكم بعلمه بل بالبينات، والقاضي ليس حرًا مطلقًا بل مقيد بالنص الشرعيّ، والقواعد الشرعيّة الكلية العامّة، والمذاهب الفقهيّة علىٰ اختلافها، ونشأة التقنين للأحكام الشرعيّة.

### رابعًا: النظر المقاصدي العام:

ببيان مقاصد القضاء الشرعيّ العام: كتحقيق العدالة، ورفع الظلم، وحفظ الحقوق الشرعيّة، ومقاصد القضاء الخاصّة: رد الحقوق لأصحابها، واستقرار الأمن المجتمعي، ومقاصد التنظيم القضائي: كوجوب تعيين القضاة، وشروط اختيار القضاة، باختيار الأمثل للولاية، واستقلال السلطة القضائية، وضمانات استقلال

القضاء الشرعيّ كضمانات التعيين للقضاة، وهيبة القضاء، ونزاهة القضاء، ونزاهة الحكم[1].

**خامسًا: التداخل المعرفيّ بين الفقه، والأصول** والقوانين، والاجتماع، والأعراف، والإدارة، والاقتصاد، والطب، والتقنية المعاصرة.

**وينشأ عن ذلك جملة من المميزات لمنهجيّة البحث في القضاء الشرعيّ، ومنها:**

**أوَّلًا: قيام القضاء علىٰ التقوىٰ، والارتباط بالقيم الأخلاقية،** فالعدالة وتحقيقها، ليست إجرائية مجردة فقط، بل هي إجراءات شرعية تنظيمية أخلاقية.

**ثانيًا: المرونة في تعدد المذاهب الفقهيّة والقابلية الكبيرة للاجتهاد القضائي التأصيلي والتطبيقي،** مما يتيح حلولًا متنوعة، وتغير الاختيارات الفقهيّة بناء علىٰ معطيات الواقع والعرف وتحقيق المصلحة الراجحة المتوافقة مع النصوص الشرعيّة.

**ثالثًا: اتساع نظام الإثبات الشرعيّ وعمقه ودقته ومعياريته، ويتجلىٰ اتساعه بالاعتراف بالقرائن علىٰ اختلافها،** واتصافه بالمقاصدية حيث يوازن القاضي الشرعيّ بين النص الشرعيّ المحتمل وتحقيق المصلحة الشرعيّة المتوافقة مع النص الشرعيّ.

(١) وانظر: الدكتور حاتم بو سمة، «مقاصد القضاء في الإسلام»: التنظيم القضائي، كتاب الأمة، السنة الثانية والثلاثون، العدد: ١٤٩، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر، ١٤٣٣هـ.

## المطلب الثالث
## النقائص المنهجيّة للبحث في القضاء الشرعيّ

**وهذه النقائص والإشكالات المنهجيّة تعوق سير مرفق القضاء الشرعيّ، وتجعل فاعلية البحث فيه قليلة أو تضعف فاعلية المنهجيّة العلميّة فيه للوصول لنتائج حقيقية، وإضافات علميّة ذات قيمة، ومنها:**

**أوّلًا: ضعف التسبيب في بعض الأحكام القضائية في البحث الفقهيّ القضائي،** وحينها تكون أحكامًا مختصرة بلا تعليل كافٍ، فإن ذلك يضعف البحث الفقهيّ المنهجيّ في درجات التقاضي كلها: الابتدائية، والاستئنافية، والتمييزية.

**ثانيًا: غياب توحيد طرائق الاجتهاد القضائي واضطراب المنهج في التعامل مع البحث القضائي،** فالبحث السطحي القائم علىٰ استحضار الظواهر دون تحليلها، ومعالجتها معالجة قضائية سليمة؛ سيؤدي إلىٰ الضعف المنهجيّ في التوصل إلىٰ نتائج فاعلة، وقابلة للتطبيق السليم بأعلىٰ درجات الكفاءة.

**ثالثًا: تضارب الأحكام في القضايا المتشابهة عند البحث الفقهيّ القضائي،** وهذا يتطلب الانتباه عند التعامل مع الأحكام القضائية بعدم التناقض بين هذه الأحكام مع اتحاد المناط.

**رابعًا: الجمود المذهبي علىٰ اختيارات فقهيّة غير مناسبة لطبيعة الزمان والمكان، والأعراف المتغيرة،** ومن مظاهر ذلك التقيد بمذهب فقهي واحد رغم تغير الواقع محل الواقعة القضائية الشرعيّة، وقد أحسنت بعض قوانين الأحوال الشخصيّة إذ وسعت نطاق التقنين فشملت كل مذهب فقهي فيه رأي سديد قابل للتطبيق، ويحقق فاعلية في الآثار المجتمعية والمالية.

**خامسًا: ضعف الاطلاع علىٰ المصادر الفقهيّة والقانونية،** وضعف التأهيل العلميّ للباحث في دراسة البينات القضائية، وذلك لقلة التدريب علىٰ التحليل الواقعي، والصياغة القضائية للواقعة، وضعف استخدام الأدلة الرقمية والتقنية الحديثة، مثل: الأدلة الرقمية، والتحليل الجنائي، حتىٰ لا يكون هناك فجوة بين البحث في الفقه القضائي والواقع المركب الذي هو نتيجة التطور في الواقع المعاصر.

**سادسًا: ضعف الاجتهاد المؤسسيّ في القضاء،** والعلاقة بين مؤسسات الاجتهاد الجماعيّ ومؤسسات القضاء الشرعيّ في الدول الإسلاميّة، والجامعات، والمؤسسات ذات العلاقة في الدولة كوزارة العدل، ووزارة الداخلية.

## المطلب الرابع
## المناهج الخاصّة للبحث في القضاء الشرعيّ

يمكن استقراء واستنتاج جملة من المناهج الخاصّة للقضاء الشرعيّ، علاوة علىٰ استخدام الأدوات المنهجيّة العامّة المجردة من الاستقراء، والتحليل، والمقارنة، والاستنتاج، والتطبيق، والنقد، وهذه المناهج العامّة التجريدية ستكون أساسًا لبناء مناهج خاصّة للبحث في القضاء الشرعيّ؛ **فإنه يتبين الآتي:**

### أوَّلًا: المنهج القضائي التطبيقي:

هو أهم المناهج القضائية الخاصّة لكونها تتعلق بتطبيق القواعد القضائية والنظريّات القضائية، والمقاصد القضائية العامّة: من تحقيق العدالة، واستقرار الأحكام الشرعيّة، وضمان تطبيقها في المجتمع.

والمقاصد الخاصّة، والمتعلقة بأي باب من أبواب القضاء الشرعيّ: كشروط القاضي، والدعوىٰ القضائية، وطرق الإثبات القضائي، والتنفيذ القضائي، والدفوع الشكليّة والموضوعيّة وغيرها، والمقاصد الجزئيّة، وهو تعليل كل حكم قضائي جزئي خاص.

والتطبيق القضائي مركز أساسي من مراكز تحقيق العدالة في القوانين المعاصرة.

وهذا المنهج يعتمد علىٰ الإجراءات القضائية وقوانين أصول المحاكمات والتنفيذ القضائي، وهو مجال رحب وواسع في اقتراح سلسلة من الرسائل العلميّة في التطبيقات علىٰ اختلافها: إجرائيًّا، ومقاصديًّا، وفروقيًّا.

ويمكن أن تكون هذه التطبيقات في تحليل الأحكام القضائية الشرعيّة، واستخراج القواعد القضائية الفقهيّة والضوابط القضائية الفقهيّة، والقواعد المقاصدية القضائية، وقواعد الفروق الفقهيّة القضائية، وكل هذه المجالات تتطلب تطبيقات يجمعها طلبة الدراسات العليا، ويدرسونها في دراسات جادة ومعمقة.

## ثانيًا: المنهج التسبيبي للأحكام القضائية الشرعيّة:

هذا من أهم المجالات التي يتم من خلالها تبين فاعلية الأحكام القضائية، وسلامتها، وتمييزها، وتبينها يتم من خلاله استنتاج قواعد للتعامل مع تسبيب الأحكام القضائية، وذلك بدراسة الحكم القضائي والوقائع القضائية في قانون الأحوال الشخصيّة والقانون المدني، والتكييف الفقهيّ للأحكام القضائية، والتعليل لها، ونقد الحكم القضائي النهائي.

## ثالثًا: المنهج المقاصدي القضائي للأحكام الشرعيّة:

بإحياء إعمال المقاصد الشرعيّة القضائية العامّة والخاصّة والجزئيّة عند التأصيل الشرعيّ للمسائل القضائية، والتقنين القضائي الشرعيّ، والتطبيق القضائي الشرعيّ، والدفع الشكلي والموضوعي، وعند مراجعة الأحكام القضائية الشرعيّة ابتداء واستئنافًا وتمييزًا، وإعمال المقاصد في التنظير القضائي.

## رابعًا: منهج تحقيق المناط القضائي الشرعيّ:

هو منهج تكييفي تفصيلي لدراسة الوقائع القضائية، والقضايا المعروضة علىٰ المحاكم الشرعيّة، وعليه: فكيف يكيف القاضي الواقعة؟، والفرق بين تحقيق المناط القضائي، وتخريج المناط القضائي، وتنقيح المناط القضائي في النصوص الشرعيّة في القضاء، وفي النصوص الفقهيّة علىٰ اختلاف مذاهبها تحقيقًا لتعليلات الفقهاء للأحكام القضائية الشرعيّة.

## خامسًا: المنهج المقارن القضائي:

بمقارنة الحكم القضائي في المذهب الواحد، وتحقيقه، وبين المذاهب الفقهيّة الأخرىٰ، والمقارنة بين الأحكام القضائية المختلفة في الحكم الواحد، والمقارنة بين المدارس الفقهيّة، والأنظمة القانونية، وهذا يتطلب من القاضي الوعي بالبعد المقارن في كل ما يمارسه تأصيلًا واجتهادًا وتقنينًا، وتطبيقًا[1].

---

(١) وانظر: الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور، «سبل النهوض بالتشريعات القضائية الشرعية تقنينًا وتطبيقًا»، موقع دائرة الإفتاء الأردنية، وهو منشور في المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٦م.

## سادسًا: المنهج الإجرائي التحليلي للسوابق والوقائع القضائية:

وذلك بدراسة السوابق القضائية الاجتهادية: وذلك بتحليل إجراءات التقاضي وتأثيرها علىٰ العدالة، وقد يتطلب هذا المنهج الاستعانة بالإحصاءات التي تعين علىٰ إصدار الأحكام القضائية الصائبة، ودراسة السوابق القضائية علىٰ اختلافها، والمقارنة بينها، للوصول للحكم القضائي القائم علىٰ التوافق بين الأحكام القضائية، وعدم التناقض القضائي بين الأحكام القضائية، وذلك ببناء اتجاهات قضائية مختلفة.

واستقراء الأنماط القضائية في الأحكام والاستفادة منها في رفع الكفاءة القضائية التقنينية والاجتهادية والتطبيقية، ومنها الوصول إلىٰ سبل النهوض بالتقنين القضائي الشرعيّ تأصيلًا وتطبيقًا، ومن خلال الحكم القضائي الشرعيّ: هل الحكم يحقق العدل؟ وهل يراعي المصلحة؟

## سابعًا: المنهج الواقعي في تراكم الخبرة الوظيفية للمجالات الحياتية:

فالقاضي يعتمد علىٰ منهج تراكم الخبرة في المجالات المختلفة، وهو منهج يقوم علىٰ تحديد أنواع الخبرة، وقواعد كل مجال، وشروط الخبراء فيه، والجهات المعتدة في مجال الخبرة، وهو منهج عملي يعتمده القاضي الشرعيّ في مجالات الحكم القضائي في الأحوال الشخصيّة وقضايا الشقاق والنزاع، وتقدير النفقات، والمهور، والعيوب الطبيّة، وغيرها من المجالات المهمة عند التقاضي الشرعيّ، وربط ذلك بالأعراف المستقرة، وأثر الحكم علىٰ المجتمع، والعلاقة بين القضاء والسياق الاجتماعي، والأعراف الاجتماعية المستقرة.

## تاسعًا: المنهج النقدي للممارسة القضائية:

فكرة هذا المنهج تقوم علىٰ أنه لا يكتفي بوصف أحكام المحاكم الشرعيّة بل لابد من تقويمها فقهيًا وفق أدواته في أصول الفقه، أو القواعد الفقهيّة، أو المقاصد الشرعيّة أو الواقع المعاصر والخبرة المترتبة عليه.

هذا، وإن البحث في القضاء الشرعيّ مجال واسع يتطلب تطوير التأهيل القضائي للقضاة بتكوين دورات وورش عمل في منهجيّة البحث القضائي، وتدريب القضاة علىٰ التفكير التحليلي، والصياغة القانونية، وفهم الواقع.

**وبناء مدونات قضائية:** لنشر الأحكام القضائية بشكل دوري، وإدخال التكنولوجيا في القضاء باستخدام التقنية في القضايا الأرشيفية والإدارية والبحث والاستقراء.

واستخدام الذكاء الاصطناعيّ في القضاء الشرعيّ: الذي لا يمكن أن يكون قاضيًا مستقلًا، بل يكون مساعدًا، ويمكن السير في التقاضي الإلكتروني كنظام يوفر الجهد والوقت، وهو كمساعد في تسهيل عمل القاضي البشري.

ومن الآفاق المهمة في تطوير منهجيّة البحث القضائي الشرعيّ تفعيل المقاصد القضائية والانتقال إلىٰ تحقيق العدالة، والانفتاح المقارن بالاستفادة من الأنظمة القانونية الحديثة بضوابط شرعية تتمثل بالاستفادة من الأطر التنظيميّة والإجرائية، والربط بين البحث الأكاديمي في الجامعات ودوائر القضاء الشرعيّ بتحويل رسائل الماجستير والدكتوراه إلىٰ أدلة عمل تطبيقية للقضاة.

وأن يكون هناك تنسيق بين دائرة قاضي القضاة، والجامعات لإنشاء مشاريع بحثيّة تأصيلية وتطبيقية وتقنينه لخدمة مرفق القضاء الشرعيّ.

**والمطلوب في زماننا الانتقال من دراسة:** الأحكام القضائية الظاهرية إلىٰ دراسة منطق الحكم القضائي، وآليات بناء القناعة القضائية، وتنمية فقه الإثبات المعاصر.

**ومن الدراسات المهمة:** «بناء نموذج منهجي لتسبيب الأحكام في القضاء الشرعيّ: دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة»، و«تحقيق المناط القضائي وأثره في الاجتهاد: دراسة تطبيقية علىٰ الأحكام الشرعيّة المعاصرة».

## المبحث الرابع
## مناهج البحث في السياسة الشرعيّة
## (فقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية) كنموذج تطبيقي
## في البحث في الفقه الإسلاميّ باستخدام أدوات أصول الفقه

**ويتضمّن هذا المبحث مجالات البحث في السياسة الشرعيّة بما هي:** «قيام الحاكم بتدبير شؤون الأمة داخلا»، وهي الفقه الدستوري أو ما يسمىٰ بفقه الدولة بما يتعلق برئيس الدولة واختياره، وشروطه، والدستور، والسلطة التنفيذية وهي الحكومة، والسلطة القضائية، والسلطة الرقابية علىٰ التشريع»، وخارجا: بما يتضمّن العلاقات الدولية.

وواضح أن الجمع بينهما علىٰ اعتبار أن السياسة الشرعيّة وفقه الدولة في الإسلام والعلاقات الدولية ميدان واحد، وهما مصطلحان متكاملان، إذ يشير مصلح السياسة الشرعيّة إلىٰ القواعد في الحكم داخلًا وخارجًا، وفقه الدولة في الإسلام هو الإطار الداخلي، والعلاقات الدولية هو الإطار الخارجي.

**ومعلوم أن من أهم كتب السياسة الشرعيّة الأصيلة:** السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيبانيّ، وغياث الأمم في التياث الظلم، للجويني، والسياسة الشرعيّة في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية، والأحكام السلطانية للماوردي الشافعي، والأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلىٰ الحنبلي، والطرق الحكمية في السياسة الشرعيّة.

**ومن الكتب المعاصرة:** خصائص التشريع في الحكم والسياسة للدكتور محمد فتحي الدُّرَيْنِي، ويحرص الكتاب علىٰ الجمع بين المسمىٰ في الفقه الأصيل بالسياسة الشرعيّة، وما يقابله في زماننا بفقه الدولة وقواعد العلاقات الدولية، كما يتم فيه عرض آفاق التطوير البحثيّ في هذا المجال العام، **وذلك في المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** مجالات البحث في السياسة الشرعيّة (وفقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية).

**المطلب الثاني:** الخصائص المنهجيّة للبحث في السياسة الشرعيّة (وفقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية).

**المطلب الثالث:** النقائص المنهجيّة للبحث في السياسة الشرعيّة (وفقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية).

**المطلب الرابع:** المناهج الخاصّة للبحث في السياسة الشرعيّة (وفقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية).

## المطلب الأول
## مجالات البحث في السياسة الشرعيّة
## (فقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية)

**يتضمّن المطلب جملة من المجالات البحثيّة، ومنها:**

**أوّلًا: مجال البحث التأصيلي:**

يتضمّن نظرية الدولة في الفقه الإسلاميّ: النشأة، الشرعيّة، الوظيفة، ومفهوم الإمامة والسلطة وحدودها، والعلاقة بين الشريعة والقانون الوضعي، ومقاصد الحكم والسياسة.

والمقاصد الشرعيّة للحكم والسياسة الشرعيّة وفقه الدولة والعلاقات الدولية، والقواعد الفقهيّة في السياسة الشرعيّة والحكم والعلاقات الدولية، والفروق الفقهيّة في السياسة والحكم والعلاقات الدولية، والتأصيل الفقهيّ الشرعيّ لقضايا السياسة الشرعيّة.

**ثانيًا: مجال النظم السياسية:**

**يتضمّن** نظام الحكم: الشورىٰ، والولاية، والبيعة، وتداول السلطة، والفصل بين السلطات في التصور الإسلاميّ، والرقابة علىٰ السلطة القضائية.

**ثالثًا: المجال الدستوري (نظام الحكم):**

يتضمّن الدستور في الفقه الإسلاميّ، والحقوق والحريات العامّة، ومبدأ سيادة الشريعة وحدوده التطبيقية، والسلطات الدستورية: التنفيذية، والقضائية والرقابية.

**رابعًا: المجال الإداري والمالي للسياسة الشرعيّة وفقه الدولة والعلاقات الدولية:**

يتضمّن الإدارة العامّة في الإسلام، وبيت المال والسياسات المالية، والنظم الإدارية للدولة.

**خامسًا: مجال العلاقات الدولية:**

من حيث القواعد الشرعيّة العامّة الناظمة لأحكام العلاقات الدولية بين القديم والدولة المعاصرة، وأحكام فقه السلم والحرب، والمعاهدات الدولية، والعلاقات مع غير المسلمين، والقانون الدولي الإنساني في الإسلام.

**سادسًا: التطبيقات الفقهيّة والمقاصدية والفروق الفقهيّة:**

والقواعد المقاصدية والنظريّات الفقهيّة في السياسة الشرعيّة، وفقه الدولة في الإسلام والعلاقات الدولية.

**سابعًا: مجال التطبيق المعاصر:**

يتضمّن المستجدات الفقهيّة والنوازل المعاصرة في السياسة الشرعيّة، وفقه الدولة والعلاقات الدولية، والفقه السياسي للأقليات المسلمة، والدولة الوطنية الحديثة، والمنظمات الدولية، والعولمة والسيادة.

**ثامنًا: فقه الموازنات وفقه الأولويات في أحكام السياسية الشرعيّة:**

وفقه الدولة والعلاقات الدولية، وذلك بدراسة فقه الموازنات عند الإمام محمد بن الحسن الشيبانيّ، والجويني، وابن القيم، والماوردي، وغيرهم.

**تاسعًا: الأحكام الفقهيّة الشرعيّة المتعلقة بالتعامل مع غير المسلمين:**

في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

## المطلب الثاني
## الخصائص المنهجيّة للبحث في السياسة الشرعيّة وفقه الدولة والعلاقات الدولية

وتتميز المنهجيّة للبحث في السياسة الشرعيّة بالخصائص الآتية:

**أوّلًا: النظر المقاصدي العميق والمرونة العالية**، حيث يتم تحقيق، العدل، والمصلحة، وحفظ النظام، فأحكام السياسة الشرعيّة ليست أحكامًا جامدة بل تتغير بتغير الزمان والمكان، وهي تقوم علىٰ المقاصد الشرعيّة العامّة والخاصّة، وتبدل المصالح وتغيرها.

**ثانيًا: الجمع بين العلم بالنص الشرعيّ القواعدي والواقع السياسي المعاصر**، وذلك بأن قواعد السياسة الشرعيّة هي قواعد عامّة تتطلب الفهم العميق للنصوص الشرعيّة، وتقدير التعامل مع الواقع المعاصر، بتنزيل الأحكام علىٰ واقع متغير، ومعطيات مركبة، وذلك أن السياسة الشرعيّة تقوم علىٰ أساس قواعد السياسة الشرعيّة فيما فيه نص، وفيما لا نص فيه كقواعد الاستحسان، وسد الذريعة، والمصالح المرسلة[1].

**ثالثًا: البعد التقديري المصلحي المتغير**: وهي مساحة واسعة لاجتهاد ولي الأمر، وتقديره المصالح والمفاسد، وهو ينبني علىٰ التداخل بين العلوم المختلفة من الفقه، وأصول الفقه، والسياسة الشرعيّة، والسياسة الوضعية، والاقتصاد، ومن خلال فقه الموازنات، بالترجيح بين المصالح والمفاسد[2].

---

(١) وانظر: الدكتور محمد خالد منصور، «السياسة الشرعية وقواعدها فيما لا نص فيه»، ضمن كتاب: «أبحاث معاصرة في الفقه وأصوله»، دراسات مقارنة، دار عمار، الطبعة الأولىٰ، عمان، الأردن، (١/ ٥٧)، ما بعدها.

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٧)، ما بعدها.

**رابعًا: الواقعية والمرونة التشريعية في تحليل التعقيد السياسي الشرعيّ،** والقدرة علىٰ التعامل مع النوازل السياسية المعاصرة مع مراعاة النصوص الشرعيّة العامّة القطعية كتحريم الظلم، وتحريم قتل النفس بغير حق، والإدراك المقاصدي والأخلاقي.

فالسياسة ليست مصلحية بحتة بل هي صيغة تكاملية تجمع بين قواعد السياسة الشرعيّة العامّة والخاصّة، والفقه الإسلاميّ وتحقيق مقصود السياسة الشرعيّة، وهي سياسة الدنيا بالدين، وإصلاح المجتمع، وتحقيق التعاون الإنساني، ونشر الخير في البشرية، وإحياء الدعوة الإسلاميّة القائمة علىٰ التوحيد ومعاقد الخير، ونفي الشر.

**خامسًا: البعد المؤسسيّ المصلحي** لا يبحث في مصالح الفرد، يبحث في مصالح الدولة ومصالحها، ويوازن بين مصالح الأفراد والمصالح العامّة.

## المطلب الثالث
## النقائص المنهجيّة للبحث في السياسة الشرعيّة (فقه الدولة في الإسلام والعلاقات الدولية)

**أوَّلًا: غلبة الجانب النظري، مما يؤدي إلىٰ ضعف التطبيقات المعاصرة،** وغموض تحديد المصلحة والتوسع فيها باعتبارها ذريعة لمآلات غير سليمة.

**ثانيًا: الانفصال بين القواعد الشرعيّة، والفقه الإسلاميّ، وبين الواقع السياسي المعاصر** المعقد والشائك، وذلك يتطلب دراسات معاصرة في اتجاهات متعلقة بالعلاقات الدولية والتعقيدات الدولية المتشعبة، والتي تتطلب دراسات تتواصل فيها مع أقسام العلوم السياسية في الجامعات للاستفادة من القواسم المشتركة بينهما.

**ثالثًا: استخدام الدراسات الشرعيّة المصطلحات السياسية الشرعيّة** في الكتب الأصيلة مع تغير الواقع، مع عدم ملاءمتها للواقع التنظيمي للدول في زماننا، مما يتطلب العناية بالقواعد الشرعيّة العامّة، والخاصّة للتعامل مع الواقع السياسي المعاصر وفق القواعد الشرعيّة.

## المطلب الرابع
## المناهج الخاصّة للبحث في السياسة الشرعيّة
## (فقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية)

يمكن استخلاص جملة من المناهج الخاصّة بالتعامل مع البحث الفقهيّ في السياسة الشرعيّة وفقه الدولة والعلاقات الدولية علىٰ النحو الآتي:

**أوّلًا: المنهج المقاصدي السياسي وفق فقه مآلات الأفعال** بتحليل السياسات الشرعيّة وفق المصلحة، والضرورة، والحاجة، ومآلات الأفعال، بدراسة نتائج القرار السياسي قبل إصداره.

**ثانيًا: منهج الموازنات الشرعيّة لتحقيق المواءمة للواقع:** بالترجيح بين المصالح والمفاسد في السياسة الشرعيّة، وفق موازين القوىٰ، والقيود الدولية المعاصرة.

**ثالثًا: المنهج المقارن بمستويات المقارنة بين المذاهب الفقهيّة،** وبينها وبين النظريّات السياسية الحديثة، عن طريق استشراف المستقبل السياسي.

مما يلزم معه تطوير البحث في السياسة الشرعيّة وفقه الدولة في الإسلام والعلاقات الدولية : ببناء نظرية متكاملة للدولة الإسلاميّة المعاصرة.

وتطوير فقه السيادة الشرعيّة، والعلاقات الدولية، ودمج المقاصد الشرعيّة للسياسة الشرعيّة بالتحليل السياسي، والعلوم الاجتماعية.

والانتقال من فقه الحاكم إلىٰ فقه الدولة، ومن حكم الفرد إلىٰ حكم المؤسسة، مع تعزيز فكرة أن السياسة الشرعيّة علم إدارة الدولة وفق مقاصد الشريعة، وتحقيق المصالح العليا للدولة.

وأن أداته هو القضاء الشرعيّ العادل: فهو آلية تحقيق العدالة في إطار الدولة، من خلال جملة من الدراسات العلميّة، ومنها: «دور القضاء الشرعيّ في تفعيل السياسة

الشرعيّة: دراسة في تحقيق المناط وتسبيب الأحكام»، والبحث في الانتقال من فقه الحاكم إلىٰ فقه الدولة: إعادة بناء أحكام السياسة الشرعيّة في ضوء النظم المعاصرة.

مع العناية بأصول النوازل السياسية المعاصرة عن طريق بناء قواعد فقهيّة خاصّة للنوازل التقنية، والطبيّة، والاقتصادية، مع «تطبيق القواعد الأصوليّة في التقنين المعاصر»، و«تطوير قواعد السياسة الشرعيّة والترجيح بينها في ضوء المقاصد»، ومشروع: إعادة بناء أصول المحاكمات الشرعيّة في ضوء الفقه والأصول، وغيرها من المشاريع العلميّة المفيدة مما يفتح آفاقًا رحبة في البحث الفقهيّ في السياسة الشرعيّة المعاصرة.

## المبحث الخامس
## المنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ، ونماذجه التطبيقية، ونصائح أكاديمية منهجيّة للباحثين

**ويتضمّن هذا المبحث المطالب الآتية:**

**المطلب الأول:** المنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ.

**المطلب الثاني:** نماذج تطبيقية للمنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ.

**المطلب الثالث:** نصائح أكاديمية منهجيّة للباحثين في البحث الفقهيّ والأصوليّ.

## المطلب الأول
## المنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ

المنهجيّة المتقدمة ليست مجرد تطوير أدوات البحث الفقهيّ والأصوليّ ذاتيًّا، بل هي محصلة: نظام معرفيّ مركّب لإنتاج الحكم الشرعيّ والنظر الأصوليّ عبر تفاعل النص الشرعيّ، والعقل الموجه بالشرع، والواقع، والمآل ضمن شبكة علائقية اجتهادية استنباطية ديناميكية، أي: متفاعلة.

وبذلك ننتقل من منهجيّة نقلية تقريرية إلىٰ منهجيّة تحليلية تركيبية مآليه استشرافية واقعية، عن طريق تفعيل التفكير المنظومي المتعدد التخصصات، عن طريق النظريّة الشرعيّة في إنتاج المعنىٰ الشرعيّ، وبناء فقه المآلات المنهجيّ الفقهيّ والأصوليّ بحيث تضبط بمعايير علميّة شرعية.

هذا، وإن المنهجيّة المتقدمة في البحث الفقهيّ والأصوليّ تمثل نقلة من فقه الاستنباط الجزئي إلىٰ فقه البناء الكلي.

ومن التعامل مع النص بوصفه مادةً مفردة إلىٰ التعامل معه كنظام شرعي معرفيّ متفاعل.

ومن إصدار الحكم إلىٰ تصميمه ضمن منظومة متدرجة من المقاصد والمآلات والوقائع، وهو بذلك يؤسس لمرحلة جديدة من الاجتهاد الشرعيّ قوامها التكامل، وعمادها العمق، وغايتها تحقيق الشريعة في واقع متغير ومعقد.

**وسيأتي عرض البعد الموضوعي التفصيلي للمنهجيّة المتقدمة في البحث الفقهيّ والأصوليّ، في أهم موضوعاته علىٰ النحو الآتي:**

### أوَّلًا: في موضوع البحث الفقهيّ:

فالموضوع البحثيّ في الفقه وأصوله في المنهجيّة الاعتيادية يتمثل في عرض مسألة جزئية كحكم بيع مفرد جزئي، وأما في المنهجيّة المتقدمة فيراعىٰ في الموضوع:

النظام المركب من النص الشرعيّ والواقع، والمقصد، والمآل، وعليه: فالنص الشرعيّ: ليس دليلًا منفردًا بل زمرة متسعة الدلالات، والواقع ليس ظرفًا محددًا بل هو إطار عام شامل، والمقصد: ليس تعليلًا محضًا بل هو موجّه استنباطي بنائي للحكم الشرعيّ، والمآل: ليس نتيجة محضة، بل هو معيار صلاحية الحكم الشرعيّ الذي يرضاه الشارع الحكيم.

## ثانيًا: التعامل مع الدليل الشرعيّ من الحالة المفردة إلى الحالة المركبة:

ففي المنهجيّة الاعتيادية، هو مجرد دليل شرعي مفرد ومنفصل عما سواه، ويكون نصا من الكتاب والسنة ووفق دلالته المباشرة، ولكنه في المنهجيّة المتقدمة يكون التعامل مع الدليل الشرعيّ عبر التعامل مع بنية دلالية متعددة الطبقات: فالدلالة اللغوية، فالدلالة الأصوليّة، فالدلالة المقاصدية، فالدلالة السياقية، فالدلالة التداخلية ببيان علاقته ببقية الأدلة الشرعيّة الأخرىٰ.

## ثالثًا: التعامل مع الحكم الشرعيّ:

من الاستنباط المباشر إلىٰ البناء الكلي المنظومي، ووفق المنهجيّة المتقدمة يكون استنباط الحكم الشرعيّ من النصوص الشرعيّة، والأدلة المتفق عليها، والمختلف فيها، ثم التخريج الأصوليّ، ثم التوجيه المقاصدي، ثم التكييف الواقعي، ثم التحقق المآلي، فالحكم الشرعيّ ناتج تفاعل هذه العناصر الخمسة، واستحضارها في الفكر الأصوليّ.

## رابعًا: التعامل مع العلة الأصوليّة:

فالعلة الشرعيّة: وصف ظاهر منضبط يحقق حكمة الحكم، وفي المنهجيّة المتقدمة، فالعلة نموذج تفسيري للحكم بمستويات التعامل مع العلة بكونها علة جزئية حكمية، ثم تحولها إلىٰ حكمة مقاصدية، ثم انتظامها تحت الضروريات والحاجيات والتحسينات، ثم ارتباطها بالنظام المعاش اقتصاديًّا كان أو اجتماعيًّا، ثم

ينظر مآلها، ففي ربا الفضل ينظر إلىٰ الزيادة الواقعة بين مالين فحسب، وفي المنهجيّة المتقدمة ينظر إلىٰ آثار ذلك باختلال العدالة المالية ، وتعطيل التداول المالي، وحصول الظلم الاقتصادي، واستغلال القوي الضعيف.

وهكذا نجد أن التعامل مع المنهجيّات المتقدمة في البحث الفقهيّ والأصوليّ تقتضي التعامل مع المقاصد الشرعيّة بكونها ضمانة لسلامة الاستنباط، والنظر في الواقع المعاش بتوقع النتائج، وقياس التأثير، والنظر إلىٰ الاجتهاد الشرعيّ باعتباره : عمليّة شرعية تركيبية معرفيّة لإنتاج حكم شرعي صالح ضمن سياق زماني ومكاني متغير.

**وعليه:** فإن الوعي المنهجيّ المتقدم في البحث الفقهيّ والأصوليّ ليست عمليّة سطحية بل إن البحث الفقهيّ والأصوليّ يعتبر علمًا تحليليًا تفسيريًا استشرافيًا، قادرًا علىٰ استيعاب تعقيد الواقع وتحقيق مقاصد الشريعة في آن واحد ضمن فهم النصوص الشرعيّة ودلالاتها.

**ومما يعزز المنهجيّة المتقدمة في الاجتهاد الفقهيّ:** التعامل **مع العلوم المتصلة بالفقه الإسلاميّ وأصوله علىٰ اعتبار أنها طبقات منهجيّة داخل منظومة الاستدلال، متكاملة، ومتعاضدة، ويسدد بعضها بعضًا.**

وذلك حين ننظر إلىٰ علم أصول الفقه بكونه قانونًا لفهم النصوص الشرعيّة، وأداة للاستنباط الشرعيّ، فإن هذه العلوم تشكل آليات لضبط هذا الاستنباط وتسدده في مراحل الاجتهاد الفقهيّ، **وذلك علىٰ النحو الآتي:**

**أوّلًا: القواعد الأصوليّة،** وظيفة القواعد الأصوليّة ضبط منطق الاستدلال: كيف نفهم النص؟ وهي تمثل: المرحلة التأسيسية الإدراكية، وأثرها المنهجيّ تسدد الفهم، وتمنع من الانحراف في الفهم، وتؤسس لسلامة المدخلات الأصوليّة.

**ثانيًا: التخريج الأصوليّ،** وظيفة تخريج الفروع علىٰ الأصول إعادة ربط

الجزئيات بأصولها، وتمثل مرحلة الاتساق الداخلي للقاعدة الأصوليّة والتطبيق السليم لها، وأثره يظهر بمنع التناقض داخل المذهب الفقهيّ إذا كان في نطاق المذهب، أو يمنع من التناقض داخل المنهج الأصوليّ العام، ويكشف عمق الأصول في ضبطها للأحكام.

**ثالثًا: التخريج المقاصدي:** وظيفة التخريج المقاصدي تفسير الأحكام الشرعيّة في ضوء غاياتها وأهدافها التشريعية العامّة والخاصّة، والجزئيّة، سواء عن طريق استنتاج الحِكَمِ العامّة والخاصّة والجزئيّة المتضمنة للنصوص الشرعيّة، أو إعطاء المصالح المرسلة أحكامها من خلال هذه المقاصد بشروطها المعروفة، وهي تمثل مرحلة محاولة إعادة التأويل، بتطوير الفقه دون هدم أصوله المستقرة، بفتح أفق الاجتهاد المعاصر المنضبط.

**رابعًا: القواعد الفقهيّة، والأشباه والنظائر:** فوظيفتهما ضبط التعميم والاستقراء في الأحكام الفقهيّة الكلية، وأثرهما تحويل الجزئيات إلىٰ كليات عن طريق استنباط الأحكام الفقهيّة الكلية بحيث يسهل الإلحاق بها مما يؤدي إلىٰ تسريع التخريج الفقهيّ عليها، وتقليل التشتت.

**خامسًا: الفروق: الفقهيّة، الأصوليّة، المقاصدية، القضائية،** فوظيفتها: منع التعميم الفقهيّ غير الدقيق الناشيء عن الاشتباه الظاهري بين المصطلحات، والمسائل، والقواعد، والمناهج، وهي تمثل مرحلة التحليل النقدي الفقهيّ، وأثرها حماية المنهج الفقهيّ من السطحية، وتحقق الدقة العالية في التكييف الفقهيّ، وتجنب إصدار الأحكام الخاطئة.

**سادسًا: المقاصد والوسائل،** فوظيفتهما إعطاء المعنىٰ والغائية، وتحقيق المقاصد الشرعيّة المنصوص عليها، والمستنبطة، وربطها بالوسائل الشرعيّة لضبط هذه الوسائل، وهي تمثل مرحلة التوجيه المنهجيّ الفقهيّ، وأثرهما نقل الفقه من ظاهرية النص إلىٰ النظر في معاني النص وروح التشريع، وهي تأسيس لمرونة منضبطة

في الاجتهاد المعاصر.

**سابعًا: نظرية المآل،** فوظيفتها اختبار النتائج المستقبلية لآثار الأحكام الشرعيّة، وهي تمثل مرحلة التحقق من سلامة الحكم الشرعيّ في الواقع، وأثرها بإدخال معطيات الواقع والزمان والمكان في الاجتهاد الفقهيّ، ولمنع صدور الأحكام الشرعيّة التي تخالف مقصود الشارع الحكيم.

**ثامنًا: سياسة التشريع والخطة التشريعية،** فوظيفتها: نقل الفقه من حكم جزئي إلىٰ الحكم الكلي المنضبط في السياسة الشرعيّة، وهي تمثل مرحلة البناء الكلي للحكم الشرعيّ، وأثرها بربط الفقه بالدولة والمجتمع، وذلك بتحويل الاجتهادات الفقهيّة إلىٰ سياسات عمليّة تستفيد منها الدولة.

مما سبق يمكن صياغة النموذج المنهجيّ للتعامل مع المسألة الفقهيّة وفق هذه الأدوات الاجتهادية المبدعة، والتي تفتقت عنها العقليّة الأصوليّة الأصيلة، ويمكن اقتراح سلم الاستنباط للحكم الشرعيّ الفقهيّ المنهجيّ **عن طريق المراحل الآتية:**

**المرحلة الأولىٰ: حصول الفهم للنصوص الشرعيّة ابتداء،** وتعميقه عن طريق القواعد الأصوليّة، والتخريج الأصوليّ، والتخريج المقاصدي خاصّة في حالة المصالح المرسلة، وذلك لضمان حالة الاتساق الاستنباطي.

**المرحلة الثانية: الاستقراء والجمع المتعلقان بالواقعة** ضمن إحالتها إلىٰ القواعد الفقهيّة، والأشباه والنظائر، وتحليلها وتمييزها عن طريق علم الفروق الفقهيّة، والأصوليّة، والمقاصدية، والقضائية، والسياسة الشرعيّة.

**المرحلة الثالثة: توجيه الحكم الشرعيّ** عن طريق علميّ المقاصد والوسائل، ثم التحقق من سلامة هذا التوجيه في واقع المكلف، وواقع المجتمع، وحال الدولة.

**المرحلة الرابعة: سلامة تنزيل الحكم الشرعيّ** عن طريق التنزيل في العبادات، أو المعاملات، أو التنزيل في واقع السياسة الشرعيّة.

هذا البناء المنهجيّ الفقهيّ يجعل منظومة الاستنباط الفقهيّ مؤسسة علىٰ معطيات واقعية مرتبطة بحاجات استنباطية بربط كل علم من هذه العلوم بسبب نشأته، ووظيفته الحاليّة، ودوره المستقبلي الاستشرافيّ.

فنشأ علم القواعد الفقهيّة، بسبب تكاثر الفروع وضرورة تنظيمها وضبطها، ومنع فوضىٰ الجزئيات المتشابهة الكثيرة، ونشأة علم المقاصد، كان نتيجةً لجمود الظاهرية علىٰ النصوص التي تتسم طبيعتها بالمرونة، وخاصّة في جانب العادات والمعاملات، ونشأة علم الفروق بأنواعه لمنع أخطاء التعميم في المتشابهات ظاهرًا، ولكنه في الحقيقة كان اختلافًا دقيقًا تتطلبه طبيعةُ كل مصطلح أو قاعدة أو مسألة أو منهج أصولي.

وذلك مطلوب لتحقيق التكامل بين هذه العلوم، لتنظيم الاجتهاد بدل بقائه عشوائيًّا، بوضع هذه الخريطة في تدرج الاستنباط الفقهيّ، وهندسة الاجتهاد الفقهيّ عبر جعله في مراحل متدرجة، وربطها بوظائف تشريعية محددة؛ لإنتاج منظومات فقهيّة تطبيقية في واقع المجتمعات.

## المطلب الثاني
## نماذج تطبيقية للمنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ

سيتم عرض بعض النماذج التطبيقية وفق المنهجيّة السابقة المتقدمة، وليس المقصود منها التوثيق من المصادر الفقهيّة والأصوليّة، بل المقصود عرض الخطوات المنهجيّة، وذلك كالآتي:

### التطبيق الأول: حكم العملات الرقمية (Bitcoin) نموذجًا:

ويرتبط هذا المجال بالاقتصاد الإسلاميّ، ويقوم وفق توصيف موضوعي مركّب، فإنه يعتبر أصلًا رقميًّا مستقلًا لا مركزيًّا، ولا غطاء حكومي لها، ويتسم بالتذبذب العالي، ويُستعمل كوسيط للتبادل، ومخزن للقيمة، وهي أداة مضاربة غير منضبطة ومضطربة، والتحليل الاقتصادي يقتضي: هل هي نقد؟ والضابط الفقهيّ في ذلك: حصول القبول العام مع تحقيقها المنفعة، والنتيجة أنها نقدية عرفية متنامية.

**وعليه:** فهل تنطبق عليها أحكام الربا؟ والجواب: إن اعتبرت نقدًا، فيجري فيها الربا، وإن اعتبرت سلعة، فيختلف الحكم حينئذ.

وأما التطبيق المقاصدي، فإذا نظرنا إلىٰ حفظ المال، ففيها تذبذب عال في القيمة، وهذا يؤدي إلىٰ الجهالة، وحصول الغرر والخطر، ومنع الظلم الذي ينشأ عن استغلال المضاربات المالية، وهو تربص الارتفاع والانخفاض، دون أسباب اقتصادية حقيقية، بل هي أسباب وهمية، وهو خلل مقاصدي في حفظ المال، وإذا نظرنا إلي واقع العملات الرقمية، فهو سوق غير منظم، وهناك ضعف للحماية القانونية للمستثمرين، مما يجعل مآل التعامل بها يؤدي إلىٰ خسائر جماعيّة، وكونها فقاعة مالية قابلة للانفجار والانهيار في أي لحظة دون أي رادع، أو ضامن.

**وعليه:** فإن الحكم يكون بحسب حالته؛ فإذا استخدمت العملات الرقمية في

نطاق محدود ومحدد، فيؤيده الجواز وبضوابط اقتصادية صارمة، ويمنع التعامل بها في المضاربات عالية المخاطر، مما سبق يتضح التحليل للواقعة، واستحضار مراحل النظر الفقهيّ والأصوليّ بعمق للوصول إلىٰ نتيجة شرعية صحيحة.

### التطبيق الثاني: حكم استخدام الذكاء الاصطناعيّ في الفتوى والقضاء:

التكييف الفقهيّ الدقيق للفتوىٰ والقضاء يدل علىٰ أنهما وظيفتان شرعيتان تتطلبان ومعرفة الوقائع التفصيليّة والحياتية وتنزيله علىٰ الواقع، وهذا مما يتعذر مع الذكاء الاصطناعيّ، وهذا يصعب لكونه يفتقر لإدراك الوقائع للمستفتي، والمدعىٰ عليه، فيتعذر الاجتهاد الشرعيّ الكامل، ومقاصديًّا فيمكن أن يستفاد من الذكاء الاصطناعيّ كأداة مساعدة فقط، ويمنع بسبب خطر الفتوىٰ السطحية، والخطأ في الحكم القضائي.

### التطبيق الثالث: حكم الهندسة الوراثية (التعديل الجيني):

وهو يرتبط بالهندسة الوراثية، وفيه تعديل (DNA ) لأغراض علاجية أو تحسينية، وأصوليا: هل هو تغيير لخلق الله؟، فإن كان علاجيًا، فلا يكون تغييرًا لخلق الله، وإن كان تحسينيًّا تجميليًّا محضًا، فهو محل النظر والإشكال، ومقاصديا: فإن كان لحفظ النفس، فهو من مؤيدات الجواز، وأما ما يتعلق بحفظ النسل، فهو مجال يحتاج لضبط وتفصيل، وإذا نظرنا إلىٰ المآل، فهو علاج لأمراض مستعصية، وفي الجانب السلبي فهناك اختلال توازن بشري بتحسين انتقائي ينتج عنه إشكالات شرعية، والحكم حينئذ: الجواز في العلاج الضروري والحاجي برقابة شرعية وأخلاقية دقيقة، ومنعه تحسينيًا ؛ لما له من عبث جيني، وهو تغيير لخلق الله.

### التطبيق الرابع: حكم عقود التمويل المركبة في المصارف الإسلاميّة:

فتوصيفها أنها اجتماع ودمج لعدة عقود مالية هي: المرابحة، والإجارة، والوكالة، وأصوليا: هل هو تحايل، وحينئذ نعمل القاعدة الفقهيّة المهمة: أن العبرة

في العقود للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني، ومقاصديا: فهل هناك تحقيق للتمويل التنموي وفق الصيغ الشرعيّة، مع ضرورة منع الربا وصورية القرض، وهناك واقع ضاغط علىٰ البنوك الإسلاميّة في مجاراة البنوك التقليدية، وإذا نظرنا إلىٰ المآل، فهو تحقيق بديل شرعي بتحقق الشروط الشرعيّة، وتحقق المخاطر الحقيقية والتنمية الفعلية في المجتمعات، وعدم تحقق صورية العقود، وإذا كانت الأخرىٰ فتمنع مثل هذه المعاملات ؛ لأن التحيل متحقق، وهو ممنوع شرعًا؛ فيؤدي إلىٰ بطلانها.

## التطبيق الخامس: أحكام التعامل مع فقه الأقليات المسلمة، فهم مسلمون في بيئة غير إسلامية:

والنظر الأصوليّ يحتاج إلىٰ النظر في قواعد الضرورة والحاجة ورفع الحرج، وشروطها الواقعية بدون مخالفة للأحكام الشرعيّة، ومقاصديا: ينظر في تحقق حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ المال، وهناك واقع ضاغط، وهو حاجات الأقليات المسلمة ضمن مظلة قوانين غير إسلامية، ومآليًا يتطلب فقه موازنات دقيق جدا بين الترخيص المنضبط والمسبب شرعًا، وبين منع الانفلات والذوبان في المجتمعات غير المسلمة، وبين التشدد غير الشرعيّ، والنظر المآلي يقتضي إعمال فقه الموازنات، وفقه الأولويات بصورة دقيقة.

**مما سبق:** يتضح أن هذه التطبيقات في الفقه المعاصر لم يعد قائمًا علىٰ ثنائية الحلال والحرام المجردة، بل علىٰ بناء أحكام مركبة تتشكل عبر تفاعل النص مع الواقع والمقاصد والمآلات، وأن المجتهد المعاصر لا يكتفي بالاستنباط، بل يمارس استنباط الحكم الشرعيّ ضمن بيئات مركبة ومعقدة، مما يجعل المنهجيّة المتقدمة ضرورة علميّة لا ترفًا فكريًا لتحقيق المقصود في معالجتها.

## المطلب الثالث
## نصائح أكاديمية منهجيّة للباحثين في البحث الفقهيّ والأصوليّ

**من خلال ما سبق من تفصيل في المنهجيّة الشرعيّة للبحث في الفقه وأصوله، فإنه يمكن وضع بعض التوصيات المنهجيّة، ونصائح للباحثين، تتلخص فيما يأتي:**

**أوّلًا: ضرورة الانتقال من فقه الجزئيات إلىٰ فقه الكليات:** بمعنىٰ أنه ينبغي أن يتحول البحث من معالجة المسائل المفردة إلىٰ تحليل المسائل المركبة، وإعادة بناء العلاقة بين أصول الفقه والمقاصد، وضرورة إنهاء الفصل المصطنع بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة.

**ثانيًا: إدماج العلوم المساندة في البحث الفقهيّ،** فلا يمكن للبحث المعاصر أن يستغني عن الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والقانون مع الحفاظ علىٰ استقلال المنهج الشرعيّ.

**ثالثًا: التأسيس لعلم المآلات كحقل مستقل بالانتقال من اعتبار المآل** إلىٰ بناء أدوات علميّة لتوقع النتائج وتحليل آثار الأحكام، مع تعزيز الطابع المؤسسيّ للاجتهاد متعدد التخصصات، وإنشاء وحدات بحثيّة فقهيّة أصولية تضم أصحاب التخصصات الأخرىٰ.

**رابعًا: لابد من الاهتمام ببناء إشكاليات البحث الحقيقية** والمركبة والنابعة من حاجة المجتمعات للمستجدات الفقهيّة، بحيث يتم الربط بين فهم النصوص الشرعيّة، وإشكال واقعي معقد يحتاج إلىٰ تفكيك، عن طريق

التوصيف، والتخريج والتحليل والمآلات، مع التوثيق والتحرير العلميّ باعتماد المصادر الأصليّة.

**خامسًا: لابد للباحث من التفكير قبل الكتابة، وفهم المسألة،** ورسم خريطة ذهنية لها، وقراءة تحليلية لا تجميعية، بالمهارة الأصوليّة لتحليل المسألة، مع إدارة

الوقت العلميّ، وبناء الباحث نموذجًا خاصًا به في الاستنباط، مع الجرأة العلميّة بضوابط علميّة صارمة بحيث لا يخشىٰ الباحث من النقد غير العلميّ، والترجيح، والاختيار القائم علىٰ أسس صحيحة، مع رؤية استشرافية لتوقع المستقبل، ووضع الحلول الفقهيّة للقضايا المستجدة.

**وخلاصة القول:** فإن تجديد البحث الفقهيّ والأصوليّ لا يتحقق بإعادة ترتيب المادة العلميّة، بل بإعادة بناء منهج النظر ذاته، بحيث ينتقل من التجزئة إلىٰ التركيب، ومن النقل إلىٰ التحليل، ومن الوصف إلىٰ التفسير، ومن الاستنباط البسيط إلىٰ الاستنباط المركب.

وإن الباحث المعاصر مطالب بأن يمتلك أدوات متعددة، تجمع بين أصول الفقه ومقاصده، وبين فهم النص وتحليل الواقع، وبين استحضار الحكم وتوقع مآلاته ، وبذلك يغدو البحث الفقهيّ علمًا حيًا متجددًا، قادرًا علىٰ مواكبة التحولات المجتمعية، وتحقيق مقاصد الشريعة في عالم متغير ومعقد وفي ظلال تثبيت العمل بالنصوص الشرعيّة القطعية، واستثمار النصوص المحتملة بما يجعل فهمها موافقًا لمراد الشارع الحكيم، مما يكسب الشريعة الثبات والمرونة للنصوص الشرعيّة في الاستنباط، والشمول والسعة في التطبيق المعاصر.

منهجية البحث الفقهي والأصولي
وتطبيقاته في القضاء والسياسة الشرعية
1. الأسس الكلية للبحث العلمي الشرعي
• مفهوم البحث العلمي
• خصائصه وغاياته
• صفات الباحث
• مستويات البحث
• فلسفة البحث الشرعي
2. أركان البحث ومراحله
• اختيار الموضوع
• تحديد المشكلة
• الأهداف والأهمية
• الدراسات السابقة
• المنهج والخطة
• جمع المادة وتحليلها
• كتابة البحث وتوثيقه
• التحكيم والنشر
3. المناهج العامة والأدوات المنهجية
• الاستقراء
• التحليل
• المقارنة
• النقد
• الاستنتاج والتركيب
• المناهج الوصفية
• المناهج التطبيقية
4. المناهج الخاصة في العلوم الشرعية
• المنهج الفقهي
• المنهج الأصولي
• المنهج المقاصدي
• المنهج النقدي
• التحقيق والتخريج
• المقارنة والترجيح
• تحقيق المناط
5. التطبيقات التخصصية
الفقه الإسلامي
• العبادات
• المعاملات
• الأسرة والجنايات
• النوازل المعاصرة
أصول الفقه
• الأدلة والدلالات
• الاجتهاد والترجيح
• التجديد الأصولي
القضاء والسياسة الشرعية
• القضاء الشرعي
• السياسة الشرعية
• الأنظمة والحكومة
• العلاقات الدولية
6. التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
أدوات التقنية
• المكتبات الرقمية
• قواعد البيانات
• محركات البحث
• برامج التحليل
الذكاء الاصطناعي
• توليد الأفكار
• تحليل المعلومات
• الضوابط الأخلاقية
• حدود الاستخدام
التحديات
• الأمانة العلمية
• الانتحال العلمي
• التحقق من المعلومات
• التوازن بين الإنسان والآلة
7. الرؤية التجديدية والمستقبلية
• الانتقال من التقليدية إلى المعاصرة
• البحث المؤسسي
• الدراسات البينية
• الفرق البحثية
• استشراف المستقبل
• صناعة المعرفة الحضارية
الباحث الشرعي المعاصر المتكامل
تأصيل علمي | منهجية دقيقة | نقد واع | مقاصد راسخة | تقنية متقدمة | وعي واقعي | استشراف مستقبلي
الخريطة الشجرية الأكاديمية

منهجية البحث الفقهي والأصولي وتطبيقاته في القضاء والسياسة الشرعية
1 الأسس الكلية للبحث العلمي الشرعي
• مفهوم البحث العلمي
• خصائصه وغاياته
• صفات الباحث
• مستويات البحث
• فلسفة البحث الشرعي
2 أركان البحث ومراحله
• اختيار الموضوع
• المشكلة والأهداف
• الأهمية والدراسات السابقة
• المنهج والخطة
• جمع المادة وتحليلها
• كتابة البحث وتوثيقه
• التحكيم والنشر
3 المناهج العامة والأدوات المنهجية
• الاستقراء
• التحليل
• المقارنة
• النقد
• الاستنتاج والتركيب
• المناهج الوصفية
• المناهج التطبيقية
4 المناهج الخاصة في العلوم الشرعية
• المنهج الفقهي
• المنهج الأصولي
• التحقيق والتخريج
• المقارنة والترجيح
• المنهج المقاصدي
• المنهج النقدي
• تحقيق المناط
5 التطبيقات التخصصية
الفقه الإسلامي
• العبادات – المعاملات – الأسرة – الجنايات – النوازل
أصول الفقه
• الأدلة والدلالات – الاجتهاد والترجيح – التجديد الأصولي
القضاء والسياسة الشرعية
• القضاء – السياسة – الأنظمة والحوكمة – العلاقات الدولية
6 التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
أدوات التقنية
• الأمانات الرقمية
• قواعد البيانات
• الحركات البحث
• برامج التحليل
الذكاء الاصطناعي
• توليد الأفكار
• تحليل المعلومات
• الضوابط الأخلاقية
• حد ود الاستخدام
7 الرؤية التجديدية والمستقبلية
• الانتقال من التقليدية إلى المعاصرة
• البحث المؤسسي
• الدراسات البينية
• الفرق البحثية
• استشراف المستقبل
• صناعة المعرفة الحضارية
الخريطة الدائرية المتداخلة

من التأصيل العلمي إلى التجديد الحضاري: خريطة منهجية متكاملة للبحث الفقهي والأصولي المعاصر
1 الأسس الكلية للبحث العلمي الشرعي
• مفهوم البحث العلمي
• خصائصه وغاياته
• صفات الباحث
• مستويات البحث
• فلسفة البحث الشرعي
2 أركان البحث ومراحله
• اختيار الموضوع
• المشكلة والأهداف
• الأهمية والدراسات السابقة
• المنهج والخطة
• جمع المادة وتحليلها
• كتابة البحث وتوثيقه
• التحكيم والنشر
3 المناهج العامة والأدوات المنهجية
• الاستقراء
• التحليل
• المقارنة
• النقد
• الاستنتاج والتركيب
• المناهج الوصفية
• المناهج التطبيقية
4 المناهج الخاصة في العلوم الشرعية
• المنهج الفقهي
• المنهج الأصولي
• المنهج المقاصدي
• المنهج النقدي
• التحقيق والتخريج
• المقارنة والترجيح
• تحقيق المناط
5 التطبيقات التخصصية
الفقه الإسلامي
(العبادات – المعاملات – الأسرة – الجنايات – النوازل المعاصرة
أصول الفقه
(الأدلة والدلالات – الاجتهاد والترجيح – التجديد الأصولي
القضاء والسياسة الشرعية
(القضاء – السياسة – الأنظمة والحوكمة – العلاقات الدولية
6 التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
أدوات التقنية
(المكتبات الرقمية – قواعد البيانات – محركات البحث – برامج التحليل)
الذكاء الاصطناعي
(توليد الأفكار – تحليل المعلومات – الضوابط الأخلاقية – حدود الاستخدام)
التحديات
(الأمانة العلمية – الانتحال العلمي – التحقق من المعلومات – التوازن بين الإنسان والآلة
7 الرؤية التجديدية والمستقبلية
• الانتقال من التقليدية إلى المعاصرة
• البحث المؤسسي
• الدراسات البينية
• الفرق البحثية
• استشراف المستقبل
• صناعة المعرفة الحضارية
الباحث الشرعي المعاصر المتكامل
تأصيل علمي راسخ
منهجية دقيقة
نقد واع
مقاصد راسخة
تقنية متقدمة
وعي واقعي
استشراف مستقبلي
الخريطة الإنفوجرافيك الحديثة

الخريطة الدائرية المتداخلة

منهجية البحث الفقهي والأصولي
وتطبيقاته في القضاء والسياسة الشرعية
1. الأسس الكلية للبحث العلمي الشرعي
مفهوم البحث العلمي
خصائصه وغاياته
صفات الباحث
مستويات البحث
فلسفة البحث الشرعي
2. أركان البحث ومراحله
اختيار الموضوع
تحديد المشكلة
الأهداف والأهمية
الدراسات السابقة
المنهج والخطة
جمع المادة وتحليلها
كتابة البحث وتوثيقه
التحكيم والنشر
3. المناهج العامة والأدوات المنهجية
الاستقراء
التحليل
المقارنة
النقد
الاستنتاج والتركيب
المناهج الوصفية
المناهج التطبيقية
4. المناهج الخاصة في العلوم الشرعية
المنهج الفقهي
المنهج الأصولي
المنهج المقاصدي
المنهج النقدي
التحقيق والتخريج
المقارنة والترجيح
تحقيق المناط
5. التطبيقات التخصصية
الفقه الإسلامي
العبادات
المعاملات
الجنايات والحدود
النوازل المعاصرة
أصول الفقه
الأدلة والدلالات
الاجتهاد والتمليد
التجديد الأصولي
القضاء والسياسة الشرعية
القضاء الشرعي
السياسة الشرعية
الأنظمة والحكومة
العلاقات الدولية
6. التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
أدوات تقنية
المكتبات الرقمية
فواعد البيانات
محركات البحث
برامج التحليل
الذكاء الاصطناعي
توليد الأفكار
تحليل المعلومات
الضوابط الأخلاقية
حدود الاستخدام
التحديات
الأمانة العلمية
التحيز التقني
تحليل من المعلومات
التوازن بين الإنسان والآلة
7. الرؤية التجديدية والمستقبلية
الانتقال من التقليدية إلى المعاصرة
البحث المؤسسي
الدراسات البينية
الفرق البحثية
استشراف المستقبل
صناعة المعرفة الحضارية
الباحث الشرعي المعاصر المتكامل
تأصيل علمي | منهجية دقيقة | نقد واع | عناصر راسخة | تقنية متقدمة | وعي واقعي | استشراف مستقبلي
الخريطة الشجرية الأكاديمية

## من التأصيل العلمي إلى التجديد الحضاري: خريطة منهجية متكاملة للبحث الفقهي والأصولي المعاصر

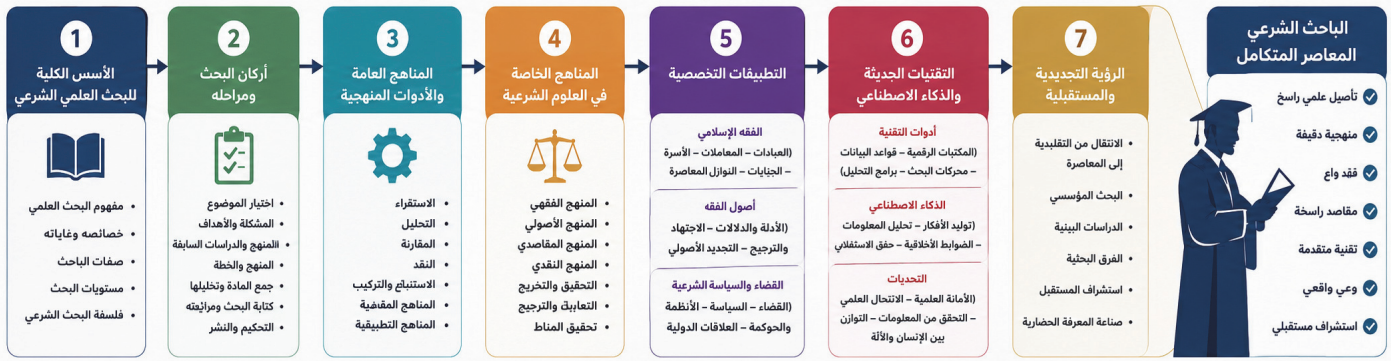


الخريطة الإنفوجرافيك الحديثة

# تصميم الإضَافات الإبداعِي للكتَاب
## المُحَرّر في منهجيَة البحث الفقهي والأصولي
## وتطبيقاته في القَضاء والسياسَة الشرعيَة

### 1 المسار التدريبي للبحث الشرعي

في نهاية كل فصل

| نموذج عملي | مشروع مصغر | تمارين تطبيقية | أخطاء شائعة | مهارات الفصل |
|---|---|---|---|---|
| نموذج جاهز للاستخدام | تطبيق عملي قصير | تعزيز الفهم | أكثر الأخطاء شيوعا وكيفية تجنبها | أهم المهارات التي يكتسبها القارئ |

**مثال تطبيقي**

**فصل الدراسات السابقة**

- كيف تكتشف الفجوة البحثية؟
- كيف تميز بين التكرار والإضافة؟
- كيف تصنع مشكلة بحثية حقيقية؟

### 2 خرائط تدفق منهجية

كيف يولد البحث العلمي؟

فكرة ← إشكال ← مشكلة ← أسئلة ← أهداف ← منهج ← تحليل ← نتائج ← إضافة علمية

### 3 اللوحات المُقارنة

مقارنة بين المَناهج البحثية

| المنهج | مجاله | قوته | ضعفه | موضع استخدامه |
|---|---|---|---|---|
| الاستقرائي | جمع الجزئيات والوصول إلى حكم كلي | يحتاج المادة وتنوعها | يحتاج وقتا وجهدا كبيرا | الدراسات الإحصائية والميدانية |
| التحليلي | تفكيك الظاهرة لفهم أجزائها | العمق والدقة | يحتاج معرفة متخصصة | التحليل الفقهي والأصولي |
| المقارن | مقارنة بين شيئين أو أكثر | إبراز الفروق والأوجه المشتركة | خطر التعميم غير المنضبط | المذاهب الفقهية والأنظمة |

مقارنة بين الماجستير والدكتوراه

| الماجستير | + | الدكتوراه |
|---|---|---|
| أصالة في حدود الموضوع | الأصالة | ابتكار علمي جديد |
| تدريب بحثي منهجي | الهدف | بناء معرفة أو نظرية |
| معالجة مشكلة محددة | المجال | تأسيس منهجي وتطويري |
| نتائج تطبيقية | النتيجة | إضافة علمية أصيلة |

### 4 الصناديق التحليليّة داخل الكتاب

**تنبيه منهجي**
الخلط بين الدراسات السابقة والإطار النظري من أكثر أخطاء الباحثين المعاصرين.

**خطأ شائع**
اختراب عنوان واسع ثم تضييقه داخل الخطة؛ مما يؤدي إلى ضياع التركيز.

**فائدة بحثية**
التمييز بين المشكلة الظاهرة والمشكلة الحقيقية هو مفتاح الإضافة العلمية.

### 5 الأخطاء المَنهجيَة القاتلة في الرسائل العلمية

### 6 نَماذج تطبيقية جاهزَة

نموذج أهداف قوية | نموذج مشكلة ضعيفة | نموذج مشكلة دراسة ممتازة
نموذج تقرير مناقشة | نموذج تحكيم علمي | نموذج خطة دكتوراه متقنة

**القاعدة**
تحويل المعرفة النظرية إلى مهارة عملية قابلة للتطبيق مباشرة

### 7 الذكاء الاصطناعي والبحث الشرعي

- حدود استخدام الذكاء الاصطناعي
- أخلاقيات الاستخدام
- التحقق العلمي وكشف الهلوسة
- بناء الأفكار والموضوعات
- صناعة الخطط والمنهجيات
- التحليل المقاصدي باستخدام AI
- مستقبل الإجتهاد المؤسسي الرقمي

**الرسالة**
الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للباحث لا بديلاً عنه

### 8 الهوية البصرية العلمية للكتاب

أيقونات دلالية ثابتة في الكتاب

إضافة ابتكارية | تنبيه علمي | خطأ شائع | تطبيق عملي | قاعدة منهجية

ألوان وظيفية

نتيجة الهوية البصرية

تعزيز الفهم | ترميز علمي منظم | جذب الانتباه | سهولة التصفح

### 9 شجرة العلوم البحثية الشرعيَة

تتكامل هذه العلوم لبناء فقه رشيد واقع مؤصل

### 10 الخاتمة الحضارية الكبرى

**نحو نهضة منهجية معاصرة في العلوم الشرعية**

| صناعة معرفة حضارية | استشراف المستقبل | ربط التراث بالواقع | بناء العقلية البحثية | تجديد المنهجية البحثية |
|---|---|---|---|---|

**الهدف الأسمى**

تخريج جيل من الباحثين الشرعيين القادرين على:

- فهم النصوص فهمًا صحيحًا
- استنباط الأحكام بدقة
- معالجة قضايا الواقع بوعي
- الإضافة العلمية الأصيلة
- خدمة الأمة بمعرفة نافعة

هذا الكتاب طريقك لتصبح باحثًا شرعيًا مؤصلًا.. منهجيًا.. مبدعًا.. مؤثرًا في واقع أمتك ومستقبلها

# تصميم الإضَافات الإبداعِي للكتَاب
# المُحَرَّر في منهجيَة البَحث الفقهي والأصولي
## وتطبيقاته في القَضاء والسياسَة الشرعيَّة

## 1 المسار التدريبي للباحث الشرَعي

في نهاية كل فصل

| نموذج عملي | مشروع مصغر | تمارين تطبيقية | أخطاء شائعة | مهارات الفصل |
|---|---|---|---|---|
| نموذج جاهز للاستخدام | تطبيق عملي قصير | تمارين عملية لتعزيز الفهم | أبرز الأخطاء شيوعا وكيفية تجنبها | أهم المهارات التي يكتسبها القارئ |

### مثال تطبيقي

**فصل الدراسات السابقة**

- كيف تكتشف الفجوة البحثية؟
- كيف تميز بين التكرار والإضافة؟
- كيف تصنع مشكلة بحثية حقيقية؟

## 2 خرائط تدفق منهجية

كيف يولد البحث العلمي؟

فكرة ← إشكال ← مشكلة ← أسئلة ← أهداف ← منهج ← تحليل ← نتائج ← إضافة علمية

## 3 اللوحات المقارنة

### مقارنة بين المَناهج البحثية

| المنهج | مجاله | قوته | ضعفه | موضع استخدامه |
|---|---|---|---|---|
| الاستقرائي | جمع الجزئيات والوصول إلى حكم كلي | بحتاج المادة وتنوعها | يجتاج وقتا وجهدًا كبيرًا | الدراسات الإحصائية والميدانية |
| التحليلي | تفكيك الظاهرة لفهم أجزائها | العمق والدقة | بحتاج معرفة متخصصة | التحليل الفقهي والأصولي |
| المقارن | مقارنة بين شيئين أو أكثر | إبراز الفروق والأوجه المشتركة | خطر التعميم غير المنضبط | المَناهب الفقهية والأنظمة |

### مقارنة بين الحاسيّير والكتاب

| الحاسوب | + | الكتاب |
|---|---|---|
| أصالة في طرح الموضوع | الأصالة | ابتكار علمي جديد |
| تدريب بحثي منهجي | الهدف | بناء معرفة أو نظرية |
| معالجة مشكلة محددة | المجال | تأسيس منهجي وتطويري |
| نتائج تطبيقية | النتيجة | إضافة علمية أصيلة |

## 4 الصناديق التحليليَة داخل الكتاب

**تنبيه منهجي**

الخلط بين الدراسات السابقة والإطار النظري من أكثر أخطاء الباحثين المعاصرين.

**خطا شائع**

اختيار عنوان واسع ثم تضبيقه داخل الخطة، مما يؤدي إلى ضياع التركيز.

**فائدة بحثية**

التمييز بين المشكلة الظاهرة والمشكلة الحقيقية هو مفتاح الإضافة العلمية.

## 5 الأخطاء المنهجية الشائعة في الرسائل العلمية

## 6 نماذج تطبيقية جاهزة

| | | |
|---|---|---|
| نموذج أهداف قوية | نموذج مشكلة ضعيفة | نموذج مشكلة دراسة ممتازة |
| نموذج تقرير مناقشة | نموذج تحكيم علمي | نموذج خطة دكتوراه مقنعة |

**الفائدة**

تحويل المعرفة النظرية إلى مهارة عملية قابلة للتطبيق مباشرة

## 7 الذكاء الاصطناعي والبحث الشرعي

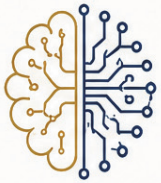

- حدود استخدام الذكاء الاصطناعي
- أخلاقيات الاستخدام
- التحقق العلمي وكشف المعلومات
- سرعة إنجاز الأفكار والموضوعات
- صناعة الخطط والمنهجيات
- التحليل المقاصدي باستخدام AI
- مستقبل الإجتهاد المؤسسي الرقمي

**الرسالة**

الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للباحث لا بديلاً عنه

## 8 الهوية البصرية العلمية للكتاب

أيقونات دلالية ثابتة في الكتاب

| إضافة ابتكارية | تنبيه علمي | خطأ شائع | تطبيق عملي | قاعدة منهجية |
|---|---|---|---|---|

ألوان وظيفية

تتيجة الهوية البصرية

| تعزيز الفهم | تميز علمي منظم | جذب الانتباه | سهولة التصفح |
|---|---|---|---|

## 9 شجرة العلوم البحثية الشرعية

تتكامل هذه العلوم لبناء فقه رشيدٌ واقع مؤضل

**الهدف الأسمى**

تخريج جيل من الباحثين الشرعيين القادرين على:

- فهم النصوص فهماً صحيحًا
- استنباط الأحكام بدقة
- معالجة قضايا الواقع بوعي
- الارتقاء بالعملية البحثية
- خدمة الأمة بمعرفة نافعة

## 10 الخاتمة الحضارية الكبرى

**نحو نهضة منهجية معاصرة في العلوم الشرعية**

| صناعة معرفة حضارية | استشراف المستقبل | ربط التراث بالواقع | بناء العقلية البحثية | تجديد المنهجية البحثية |
|---|---|---|---|---|

هذا الكتاب طريقك لتصبح باحثًا شرعيًا مؤضلًا.. منهجيًا.. مبدعًا.. مؤثرًا في واقع أمتك ومستقبلها

يرى الدكتور وليد الربيع أن البحث العلمي عملية متكاملة تبدأ من اختيار الموضوع وتنتهي بالتقويم والنشر، وتقوم على: الدقة العلمية، الأصالة، المنهجية السليمة، والتوثيق الموثوق.

يركز الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان على المنهجية العلمية الدقيقة في جميع مراحل البحث، مع العناية بالأصالة والجودة والالتزام بقواعد البحث العلمي الرصين.

تحقيق المخطوطات علمٌ دقيقٌ يقوم على الأمانة العلمية، والدقة المنهجية، والنزاهة في النقل، بهدف إخراج النص على الوجه الذي أراده مؤلفه بأقرب صورة ممكنة.

الميثاقُ العِلمِي وَالأخلاقِي
للبحث ومنهجيته في
الفقهِ وَأصوله والقضاء والسِّياسَة الشَّرعيَة
انطلاقًا من رسالة العلم الشرعي، وحرصاً على خدمة الشريعة، وتحقيقاً للمقاصد، وتحرياً للحق، يلتزم الباحث في الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعية بمراعاة الضوابط العلمية والأخلاقية الأتية:
1 إخلاص النيـة
- أن يكون البحث لوجه الله تعالى، وخدمة الشريعة، ونفع المسلمين.
2 الالتزام بالمنهجية الشرعية
الاعتماد على الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية والمقاصدية وفق منهج أهل العلم.
3 الدقة والأمانة العلمية
تحري الدقة في النقل والاستدلال، والأمانة في توثيق المصادر ونسبة الأقوال إلى أصحابها.
4 احترام أقوال العلماء
احترام العلماء والمذاهب الفقهية، والإنصاف في عرض الأقوال ومناقشتها دون تعصب أو تحقير.
5 الموضوعية والإنصاف
تجرد الباحث من الأهواء والمصالح، والنظر إلى المسائل بعين الإنصاف والعدل.
6 السلامة من الانتحال
عدم نقل كلام أو فكرة أو بحث لغيره دون عزوها إلى صاحبها.
7 مراعاة مقاصد الشريعة
أن يراعي الباحث مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية ومآلات الأحكام.
8 الالتزام بضوابط البحث العلمي
مراعاة قواعد التحقيق العلمي، والتوثيق، والتخريج، والعرض المنظم.
9 اللغة السليمة والعبارة المنضبطة
تحري سلامة اللغة، وحسن العبارة، والوضوح في الطرح والتعبير.
10 البناء على اجتهاد معتبر
الاستناد إلى اجتهادات العلماء المعتبرة، والبناء عليها مع التوثيق والتعليل.
11 الحرص على الواقع والمصلحة
- ربط البحث بالواقع، والنظر في تحقيق المصالح، ودفع المفاسد.
12 النقد البناء
توجيه النقد العلمي الهادف، بأدب واحترام، وبالبرهان والدليل.
13 نشر العلم النافع
المساهمة في نشر العلم الشرعي النافع، وتيسيره للناس بلغة مفهومة ومؤثرة.
14 المراجعة والتقويم المستمر
مراجعة البحث وتقويمه باستمرار، والانفتاح على الملاحظات العلمية الرصينة.
إن هذا الميثاق عهدٌ يلتزم به الباحث تقرباً إلى الله تعالى، وخدمة لدينه، وعملاً بأمانة العلم، سائلين الله التوفيق والسداد، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

الفقه وأصوله بين الواقع والمأمول
نحو منهج تكاملي يواكبُ العصرَ ويحفظ الأصالة
رؤية تحليلية تستشرُف واقع الدراسات الفقهية والأصولية المعاصرة، وتحدد الإشكالات المنهجية،
وتقترح مسارات تطويرية لبناء مستقبلٍ فقهيٍّ رضينٍ ومؤثر.
1 الوضع الراهن
(مع الاعتراف بالمنجز العلمي)
تطور ملحوظ في الدراسات الفقهية والأصولية المعاصرة وخدمة المستجدات الفقهية.
إسهامات مهمة في الفقه المقاصدي، والفقه التطبيقي، والفقه الطبي والمالي.
جهود معتبرة في التقنين الفقهي وربط الفقه بالواقع المؤسسي والقضائي.
استمرار الاعتماد على المنهج النصي التقليدي مع محاولات تطويره.
بدايات توظيف أدوات التحليل الحديث والرقمنة في بعض الدراسات.
تفاوت في توحيد المناهج البحثية بين المؤسسات العلمية.
2 الإشكالات المنهجية
(الفجوة العلمية)
تباين في أدوات البحث الأصولي بين المدارس المعاصرة.
الحاجة إلى ضبط المفاهيم المقاصدية وتحرير استعمالها.
محدودية التكامل بين الفقه النظري والتطبيق القضائي والمؤسسي.
ضعف التوظيف المنهجي للأدوات التحليلية الحديثة.
الحاجة إلى إطار معياري موحد للبحث في الفقه وأصوله.
ضعف بناء قواعد بيانات فقهية موثوقة تدعم البحث العلمي وصناعة القرار.
3 المستقبل
(التطوير العلمي الصحيح وفق قطعيات الشريعة والاستجابة للمتغيرات)
تطوير منهج فقهي أصولي تكاملي يجمع بين الأصالة والمعاصرة وفق ضوابط الشريعة.
تعزيز البحث المقاصدي بضوابط شرعية دقيقة تستند إلى قطعيات الشريعة ومقاصدها.
إدماج أدوات التحليل المعاصر والرقمنة في البحث الفقهي والأصولي.
توحيد معايير البحث في الفقه وأصوله بين المؤسسات العلمية.
تعميق الصلة بين الفقه والواقع من خلال مؤسسات بحثية وقضائية فاعلة.
تحويل الفقه من استجابة جزئية إلى نظام معرفي مؤسسي مؤثر واستباقي.
الغاية الكبرى
بناء علم فقهي أصيل، منضبط المنهج، متفاعل مع الواقع، رائد في توجيه الحياة وصناعة الحضارة.
أصالة راسخة
منهجية منضبطة
معاصرة واعية
تأثير مؤسسي
أثر حضاري

# الخاتمة

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين، وبعد،**

فبعد هذه الرحلة المنهجيّة الماتعة والمفيدة في منهجيّة البحث الفقهيّ والأصوليّ والتي تضمنت وضع الأسس العلميّة والمنهجيّة للبحث علىٰ مستوىٰ البكالوريوس، ثم الماجستير، ثم الدكتوراه، ثم علىٰ مستوىٰ البحث العلميّ الفقهيّ والأصوليّ الحر الذي يمكن أن يقوم أي باحث طالب للحقيقة، وراغب في خدمة العلم الشرعيّ، والواقع المعاش.

ولقد كانت فكرة الكتاب تراود المؤلفين منذ سنوات طويلة، - ولكن قدر الله أنفع للعبد من أي شيء -، حيث تأخر التأليف للكتاب حتىٰ تكاملت بعض الخبرات البحثيّة والمنهجيّة مما تطلب تسجيلها ضمن هذا الكتاب.

ومعلوم أن مناهج البحث عمومًا، ومناهجه الفقهيّة والأصوليّة هي: طرائق فكرية شرعية منضبطة متدرجة لتجويد البحث الفقهيّ والأصوليّ وتحسينه، وجعله علىٰ كفاءة عالية، وجودة متميزة، وهي طرائق اجتهادية، ودائرة الاجتهاد فيها كبير، فهي تراكم خبرات تتطلب التجديد والتطوير كلما تطور الزمان، وتطورت أدواته.

وقد أكد الكتاب علىٰ الموضوعات الأساسيّة المستقرة في أدبيات منهج البحث الشرعيّ، وحاول تجاوز الشكل إلىٰ المضمون، وجعل البحث الفقهيّ والأصوليّ نظامًا حيًا متفاعلًا ينتج معرفة شرعية صحيحة متوافقة مع الزمان المعاصر الذي نعيشه.

وقد وضع الكتاب منهجيات متقدمة للنظر الفقهيّ والأصوليّ مما يجعله جادًا، ومعمقًا، ونافعًا، مما يجعل الناظر في هذا الكتاب يكون نظره إلىٰ استشراف المستقبل

الشرعيّ الواعد للدراسات الفقهيّة والأصوليّة، والنظر التأملي لما يصلح واقع الدراسات الفقهيّة والأصوليّة، وينقلها من دائرة السطحية إلىٰ التعمق.

ولابد من تسجيل ملاحظة مهمة، وهي أن أزمة البحث في الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعيّة ليست أزمة نقص في المصادر، ولا قصور في ثراء التراث الفقهيّ والأصوليّ، ولا عجز في الأدوات الأصوليّة المتقدمة، وإنما هي في جوهرها أزمة منهج منضبط منتج للأحكام الشرعيّة.

فالمناهج العلمية المستخدمة اليوم مفيدة ونافعة، وأدت إلىٰ نتائج خدمت الفقه الإسلامي وأصوله بصورة متميزة، ولكننا نريد في واقع طلبتنا في الدراسات العليا أن تنتقل من فلك التوصيف أو الجمع أو المقارنة الجزئيّة، إلىٰ مستوىٰ إنتاج المعرفة الفقهيّة والأصوليّة المنضبطة، والقادرة علىٰ التعامل مع تعقيد الواقع المعاصر.

**ومن هنا**، فإن تطوير مناهج البحث في الفقه وأصوله لا ينبغي أن يُبنىٰ علىٰ القفز إلىٰ أدوات معاصرة بصورة شكليّة، دون تأصيل منهجي صارم، بل علىٰ إعادة بناء العلاقة بين: النص الشرعيّ وملحقاته، والمنهج الخاصّ المنضبط الناشئ من رحم علميّ الفقه والأصول، والواقع الذي نعيشه.

ولا ينبغي الإفراط في التعويل والاعتماد علىٰ التقنيات الحديثة، ومنها الذكاء الاصطناعيّ، وتطوير أدوات البحث بالخضوع للتقنية والارتهان لها، دون تريث واختبار لها، والاستفادة منها، وتوجيهها توجيهًا سليمًا ينفع الباحث في الفقه وأصوله بالضوابط الشرعيّة.

**وكل ذلك**: يتطلب إصلاحًا حقيقيًّا للتدريس والبحث في المرحلة الجامعيّة الأولىٰ، وبرامج الدراسات العليا: بتنمية المهارات الفقهيّة والأصوليّة العليا والتفكير الفقهيّ والأصوليّ الراقي، وبتقليل الحشو النظري، وبزيادة التدريب التطبيقي.

وتحويل الدراسات العليا إلىٰ حلقات بحث متقدمة تعلم الطالب علىٰ التفكير

المتقدم، وتوسيع أفقه بالتكامل المعرفيّ، وبناء الشخصيّة العلميّة المفكرة المبتكرة الواعية، وربطه بالمؤسسات الواقعية من محاكم، وبنوك، ومؤسسات اجتماعية واقتصادية.

ويكون ذلك ضمن التأهيل التربوي النوعي للأستاذ، والمدرس، والمشرف العلميّ الأكاديمي ليكون موجّهًا منهجيًا لا مراجعًا شكليًّا، وبانيًا لشخصية الطالب، ومربيًّا له علىٰ فضائل البحث الفقهيّ والأصوليّ، وتنمية روح المسؤولية الشرعيّة تجاه نفسه وعلمه ومجتمعه وأمته.

والله نسأل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يكون لبنة في طريق التجديد في منهج البحث في الفقه وأصوله، وأن يوفقنا لمزيد من التعمق والتعميق، والفقه والتفقه علىٰ قاعدة التجديد الفقهيّ والأصوليّ المنشود.

**المؤلفون**

# صدر للمؤلفين

## دراسات مقارنة (١)

١- القول الشاذ و أثره في اضطراب الأحكام.
٢- التعجل في الفتوى.
٣- الضوابط الشرعيّة للسياحة الترويحية.
٤- الأحكام الشرعيّة بالتبرع لغير المسلمين.
٥- أسباب تأخير الزواج وعلاجه.
٦- حكم بيع ا لعينة في الفقه الإسلاميّ.
٧- أثر الموت في الوفاء بالطاعات المنذورة.
٨- المنحى التطبيقيّ للقياس الأصوليّ.
٩- تجديد علم أصول الفقه وملامحه عند ابن تيمية.
١٠- سبل النهوض بالتشريعات القضائية المعاصرة.
١١- تخصيص العموم بالسياق و أثره في الاستنباط الفقهيّ.

## دراسات مقارنة (٢)

١- دلالة قاعدة لا مساغ للاجتهاد في مورد النصّ.
٢- السياسة الشرعيّة وقواعدها فيما لا نصّ فيه.
٣- حكم الشركة مع غير المسلمين في الفقه الإسلاميّ المقارن.
٤- تغير قيمة النقود وتأثر ذلك بنظرية الظروف الطارئة.
٥- الدور الاقتصاديّ للزكاة.
٦- تمحّض قصد الإضرار بالغير وتطبيقاته في الأحوال الشخصية.
٧- حكم رو اية الحديث بالمعنى عند الأصوليّين.
٨- الاستحسان عند الأصوليّين.
٩- حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليّين.
١٠- الأحكام المتعلقة بجنائز غير المسلمين.
١١- الضو ابط الشرعيّة لممارسة المرأة الرياضة.
١٢- الرياضة واحتر افها في الفقه الإسلاميّ.
١٣- التكبير عند ختم المصحف الشريف عند القراء.

## دراسات مقارنة (٣)

١- تطوير الخطط والبرامج والآليات في مواجهة التطرف الفكريّ.

٢- أثر الكساد في زكاة عروض التجارة/ دراسة فقهيّة اقتصاديّة.

٣- التزاحم في الأسباب الموجبة للزكاة في المال الواحد.

٤- دور مؤسسات الزكاة في التنمية الاقتصاديّة في المجتمع.

٥- زكاة القرض الحسن.

٦- زكاة المال المجهول/ دراسة فقهيّة تطبيقية.

٧- النظرة الشرعيّة في تقنية الاتصال الحديثة.

٨- شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة.

٩- تعجيل الزكاة وتأجيلها/ المسوغات والآثار.

## دراسات مقارنة (٤)

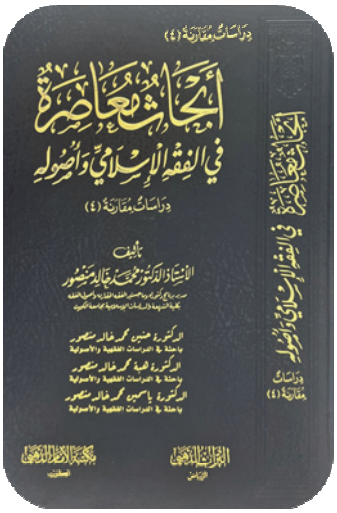


١- أثر جائحة كورونا على أحكام العبادات، والأسرة، والجنايات.
أ.د. محمد خالد منصور.

٢- مقاصد الاستثمار الشرعيّة في المصارف الإسلاميّة، بالاشتراك مع د. هبة محمد خالد منصور.

٣- المستجدات الفقهيّة في مصرف العاملين على الزكاة، أ.د. محمد خالد منصور.

٤- المقاصد التحسينيّة وتطبيقاتها في الطهارة من «منار السبيل»، أ.د. محمد خالد منصور

٥- آثار جائحة كورونا على أحكام المعاملات والعقود والالتزامات المالية، د.حنين محمد منصور.

٦- منهج الدريني المقاصدي في الفقه السياسيّ، د. حنين محمد خالد منصور.

٧- المشاركة السياسيّة للأقليات المسلمة في ضوء التعليل المقاصدي عند الطاهر بن عاشور، د. ياسمين محمد خالد منصور.

## دراسات مقارنة (٥)

١- ضوابط عقوبات عدم الالتزام الزكويّ وفرض الغرامات المالية على ذلك، دراسة تأصيلية مقاصدية تطبيقية في المؤسسات الزكويّة المعاصرة، أ.د. محمد خالد منصور.

٢- أحكام اقتسام الربح والخسارة في شركة العقود في الفقه الإسلاميّ قانوني الشركات الكويتيّ والأردنيّ، دراسة مقارنة، د. حنين محمد منصوربالاشتراك مع د. هبة محمد منصور.

٣- الفروق الأصوليّة في العموم والخصوص، أ.د. محمد خالد منصور بالاشتراك مع د.حنين محمد خالد منصور.

٤- الاستحسان الأصوليّ وأثره في نظرية الظروف الطارئة، نماذج تطبيقية أ.د. محمد خالد منصوربالاشتراك مع د. هبة محمد خالد منصور.

٥- المسؤولية الاجتماعيّة في البنوك الإسلاميّة، دراسة تأصيلية تطبيقية، د. هبة محمد خالد منصور.

٦- التورق المصرفيّ بالأسهم وعلاقته بمقاصد الاستثمار الشرعيّ، د. ياسمين محمد خالد منصور.

## يحتوي على:

١- مقدمات علم أصول الفقه

٢- مصادر الأحكام (المُثْمِر)

٣- الحكم الشرعيّ (الثمرة)، وفقه الموازنات

٤- الدلالات اللغوية الشرعيّة (طرق الاستثمار)، وهي المعاني، والمقاصد الجزئية للنصوص، ويقابلها: المقاصد العامة والخاصة

٥- الاجتهاد والتقليد والإفتاء

٦- التعارض والترجيح

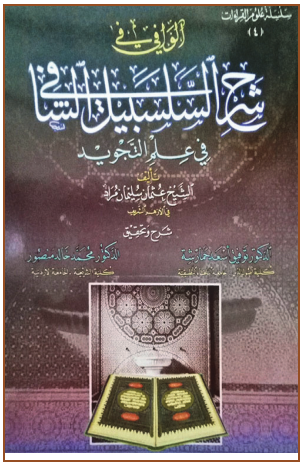
سلسلة علوم القراءات (٤)
الوافي في
شرح السلسبيل الشافي
في علم التجويد
تأليف
الشيخ محمد سالم شاهين
شرح وتحقيق
الدكتور محمد خالد منصور

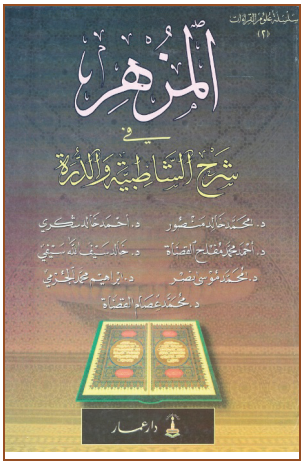
سلسلة علوم القراءات (٣)
المزهر
في
شرح الشاطبية والدرة
د. محمد خالد منصور
د. أحمد محمد مفلح القضاة
د. محمد عصام القضاة
دار عمار

مختصر الوسيط في علم التجويد
مميز في الحلقات القرآنية
مع
CD الموسوعة الشاملة في علم التجويد
إعداد خادم القرآن العظيم د. محمد خالد منصور
الناشر : دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع

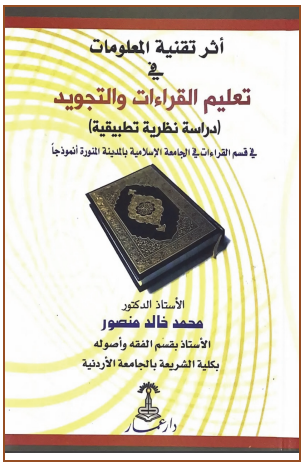
أثر تقنية المعلومات
في
تعليم القراءات والتجويد
(دراسة نظرية تطبيقية)
في قسم القراءات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أنموذجاً
الأستاذ الدكتور
محمد خالد منصور
الأستاذ بقسم الفقه وأصوله
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية
دار عمار

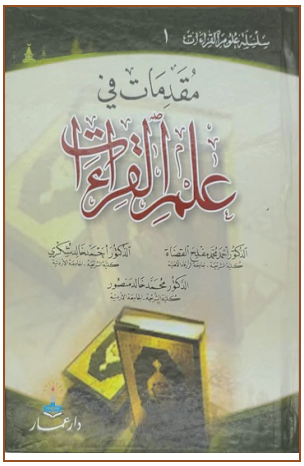
سلسلة علوم القراءات ١
مقدمات في
علم القراءات
دار عمار

المرأة والرياضة
من منظور إسلامي

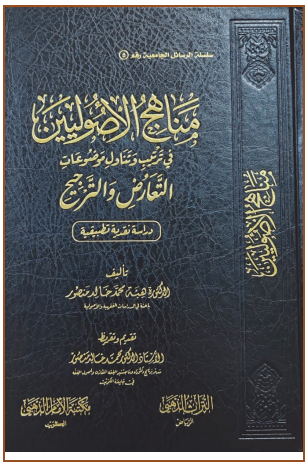
سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٩
مناهج الأصوليين
في ترتيب ومناقشة موضوعات
التعارض والترجيح
دراسة نظرية تطبيقية
تأليف
الدكتورة هبة محمد خالد منصور
البرهان الذهبي

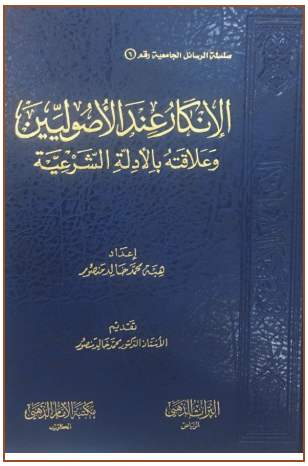
سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٦
الإنكار عند الأصوليين
وعلاقته بالأدلة الشرعية
إعداد
هبة محمد خالد منصور
تقديم
الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور
البرهان الذهبي

مهلا يا دعاة
العنوسة
دراسة فقهية اجتماعية
تأليف
د. محمود خالد عبد العزيز منصور

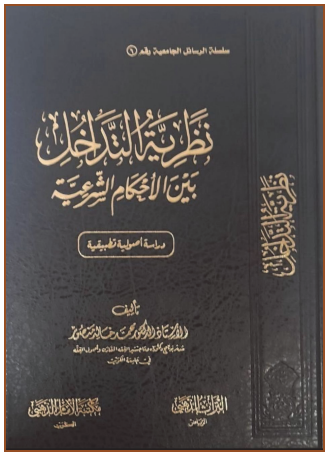
سلسلة الرسائل الجامعية رقم (٩)
نظرية التداخل
بين الأحكام الشرعية
دراسة أصولية تطبيقية

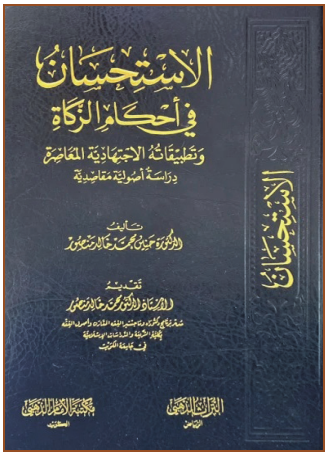
الاستحسان
في أحكام الزكاة
وتطبيقاته الاجتهادية المعاصرة
دراسة أصولية مقاصدية

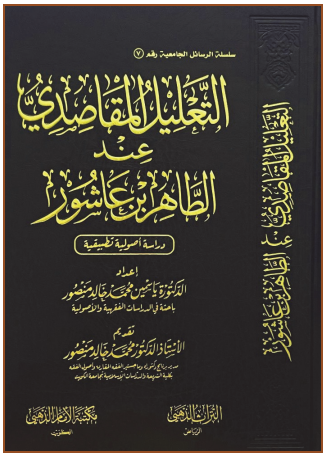
سلسلة الرسائل الجامعية رقم (٧)
التعليل المقاصدي
عند
الطاهر بن عاشور
دراسة أصولية تطبيقية

الوسيط
في علم التجويد
دراسة مقارنة متكاملة معاصرة

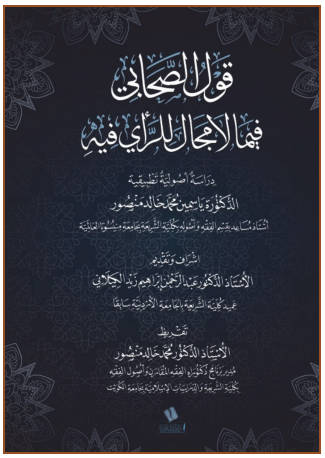
قول الصحابي
فيما لا مجال للرأي فيه
دراسة أصولية تطبيقية

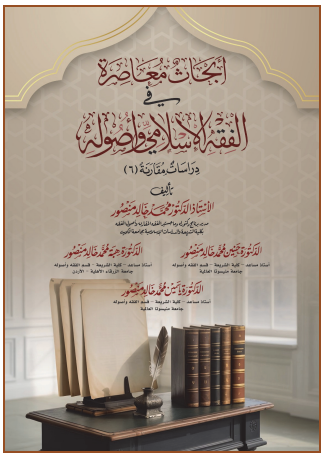
أبحاث معاصرة
في
الفقه الإسلامي وأصوله
دراسات مقارنة (٦)

# الفهرس

المقدمة ..... ٥
الفصل الأول: مقدمات أساسيّة ضروريّة في البحث العلميّ الشرعيّ ..... ١١
المبحث الأول: التعريف بالبحث العلميّ الشرعيّ، ومستوياته وأنواعه، وأهمّيّته، وتطوره، وصفات الباحث وشروطه، وواقع البحث العلميّ المعاصر ..... ١٣
المطلب الأول: التعريف بالبحث العلميّ الشرعيّ، ومستوياته، وأهمّيّته، وتطوره..... ١٤
المطلب الثاني: صفات الباحث الجادّ، وشروطه، وواقع البحث العلميّ الشرعيّ المعاصر.. ٢٢
صفات الباحث الجادّ..... ٢٢
المبحث الثاني: أركان البحث العلميّ: مراحله وخطواته، وإجراءاته..... ٢٥
المطلب الأول: أركان البحث العلميّ ..... ٢٦
المطلب الثاني: مراحل كتابة البحث العلميّ ..... ٢٧
الفرع الأول: اختيار الموضوع وإعداد مخطط البحث ومشروعه بتحديد مشكلة الدراسة وحقيقتها، وتحديد العنوان، وأهدافها، وأهمّيّتها، والدراسات السابقة، الأدوات العقلية والمنهجية في البحث، والموضوعيّة، وخطة البحث..... ٢٧
الفرع الثاني: جمع المصادر، وتجميع المادة العلميّة إلكترونيًّا..... ٤٥
الفرع الثالث: صياغة المادة العلميّة ومعالجتها معالجة منهجيّة محكمة، وبناؤها وفق قواعد التقسيم في الأبحاث العلميّة، والخاتمة والتوصيات ..... ٥٢
الفرع الرابع: المراجعة والتدقيق، وكتابة قائمة المصادر، والفهارس الفنية..... ٧٥
المبحث الثالث: مناهج البحث الشرعيّة العامّة والخاصّة في الفقه وأصوله والقضاء والسياسة الشرعيّة ..... ٩٥
المبحث الرابع: التحكيم العلميّ، ومناقشة الرسائل الجامعيّة والمشاريع العلمية، والنشر العلميّ العالمي المُحَكَّم ..... ١٠٢

المطلب الأول: مفهوم التحكيم العلميّ، وأنواعه، وضوابطه العامّة.....١٠٣
المطلب الثاني: مناقشة الرسائل العلميّة والمشاريع العلميّة .....١٠٩
المطلب الثالث: معنىٰ النشر العلميّ المحكم، وأنواعه.....١١٣
**المبحث الخامس: تحقيق المخطوطات: تعريفه، وخطواته إجراءاته، وقواعده العامّة، ومراحل التحقيق العلميّ للمخطوط، وواقعه المعاصر، ومدىٰ الحاجة إليه، واستخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه .....١١٦**
المطلب الأول: معنىٰ تحقيق المخطوطات، وأركانه، وواقعه المعاصر ومدىٰ الحاجة إليه ....١١٧
المطلب الثاني: منهج البحث في التحقيق، مراحل التحقيق العلميّ، وتحكيمه، ونشره .....١١٩
المطلب الثالث: القواعد المنهجيّة التفصيليّة لتحقيق المخطوطات في الفقه وأصوله.....١٢١
المطلب الرابع: واقع تحقيق المخطوطات المعاصر، ومدىٰ الحاجة إليه، وما مدىٰ استخدام الذكاء الاصطناعيّ فيه.....١٢٥
الفرع الأول: ما مدىٰ الحاجة إلىٰ التحقيق في زماننا المعاصر، وما ضوابط ذلك؟.....١٢٥
الفرع الثاني: ما مدىٰ إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعيّ في تحقيق المخطوط إخراجًا وخدمة، ودراسة للمؤلف والكتاب المحقق؟.....١٢٦
**المبحث السادس: التقنية والذكاء الاصطناعيّ وعلاقتهما بمناهج البحث الفقهيّ والأصوليّ ...١٣٣**
المطلب الأول: التعريف بالذكاء الاصطناعيّ، وعلاقته بمناهج البحث الفقهيّ والأصوليّ ....١٣٤
المطلب الثاني: الضوابط الشرعيّة لتطبيقات الذكاء الاصطناعيّ في الأبحاث العلميّة والشرعيّة ...١٣٨
المطلب الثالث: استخدام قناة اليوتيوب للدكتور محمد خالد منصور أداة تطبيقية لمنهج البحث الفقهيّ والأصوليّ.....١٤٢
**الفصل الثاني: المناهج الخاصّة في الفقه وأصوله وتطبيقاتها في القضاء والسياسة الشرعيّة .... ١٤٥**
**المبحث الأول: مناهج البحث الخاصّة بالفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به .....١٤٧**
المطلب الأول: التعريف بالفقه الإسلاميّ، والعلوم المتصلة به.....١٤٨
المطلب الثاني: خصائص البحث العلميّ في الفقه الإسلاميّ، ونقائصه وسلبياته.....١٥١

الفرع الأول: خصائص البحث العلميّ في الفقه الإسلاميّ قديمًا وحديثًا ..... ١٥١
الفرع الثاني: نقائص منهج البحث في الفقه الإسلاميّ العامّة، والخاصّة والمرتبطة بطبيعة الفقه الإسلاميّ ومراحله الزمنية، مع التمييز بين النقائص القديمة والمعاصرة ..... ١٥٥
المطلب الثالث: مجالات البحث في الفقه الإسلامي والعلوم المتصلة به ..... ١٦١
المطلب الرابع: الإضافات العلميّة المتوقعة في الفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به ومن خلال مجالات البحث العلميّ فيه ..... ١٦٦
المطلب الخامس: أهم المصادر الأصيلة في الفقه الإسلاميّ ..... ١٦٨
المطلب السادس: المناهج البحثيّة الخاصّة بالبحث الفقهيّ والعلوم المتصلة به ..... ١٧٤
**المبحث الثاني: مناهج البحث الخاصّة بأصول الفقه الإسلاميّ والعلوم المتصلة به ..... ١٩٩**
المطلب الأول: التعريف بأصول الفقه، والعلوم المتصلة به ..... ٢٠١
المطلب الثاني: خصائص البحث في أصول الفقه، ومميزاته، ونقائصه وإشكالاته..... ٢٠٢
الفرع الأول: خصائص منهجيّة البحث في أصول الفقه الإسلاميّ ..... ٢٠٢
الفرع الثاني: مميزات وصفية في منهجيّة البحث في أصول الفقه مقارنة بالفقه الإسلاميّ ٢٠٥
الفرع الثالث: نقائص منهجيّة البحث في أصول الفقه، وإشكالاتها المعاصرة وعلاجها المنهجيّ البنائي ..... ٢٠٦
المطلب الثالث: مجالات البحث العلميّ في أصول الفقه الإسلاميّ، وكيفية اختيار الموضوع ... ٢١٠
المطلب الرابع: المناهج الخاصة للبحث العلميّ في أصول الفقه الإسلاميّ ..... ٢٢٠
المطلب الخامس: المصادر في المدارس الأصوليّة، والمصادر المعاصرة ..... ٢٣٣
**المبحث الثالث: مناهج البحث في القضاء الشرعيّ كنموذج تطبيقي في البحث في الفقه الإسلاميّ باستخدام أدوات أصول الفقه..... ٢٤٤**
المطلب الأول: مجالات البحث في القضاء الشرعيّ..... ٢٤٥
المطلب الثاني: مميزات البحث العلميّ في القضاء الشرعيّ، وخصائصه المنهجيّة..... ٢٥١
المطلب الثالث: النقائص المنهجيّة للبحث في القضاء الشرعيّ ..... ٢٥٣

المطلب الرابع: المناهج الخاصّة للبحث في القضاء الشرعيّ ..... ٢٥٥
**المبحث الرابع: مناهج البحث في السياسة الشرعيّة (فقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية) كنموذج تطبيقي في البحث في الفقه الإسلاميّ باستخدام أدوات أصول الفقه ..... ٢٥٩**
المطلب الأول: مجالات البحث في السياسة الشرعيّة (فقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية)..... ٢٦١
المطلب الثاني: الخصائص المنهجيّة للبحث في السياسة الشرعيّة وفقه الدولة والعلاقات الدولية..... ٢٦٣
المطلب الثالث: النقائص المنهجيّة للبحث في السياسة الشرعيّة (فقه الدولة في الإسلام والعلاقات الدولية) ..... ٢٦٥
المطلب الرابع: المناهج الخاصّة للبحث في السياسة الشرعيّة (فقه الدولة في الإسلام، والعلاقات الدولية) ..... ٢٦٦
**المبحث الخامس: المنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ، ونماذجه التطبيقية، ونصائح أكاديمية منهجيّة للباحثين ..... ٢٦٨**
المطلب الأول: المنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ..... ٢٦٩
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية للمنهجيّة المتقدمة للبحث الفقهيّ والأصوليّ ..... ٢٧٥
المطلب الثالث: نصائح أكاديمية منهجيّة للباحثين في البحث الفقهيّ والأصوليّ..... ٢٧٨
**الخاتمة ..... ٢٩٣**
**الفهرس ..... ٣٠١**

## هذا الكتاب

يتميّز هذا الكتاب بتقديم رؤيةٍ منهجيةٍ متقدمةٍ للبحث العلمي في الفقه وأصوله، تتجاوز الطرح التقليدي لمناهج البحث بوصفها إجراءاتٍ شكليةً عامة، إلى بناء نظريةٍ منهجيةٍ متكاملةٍ تربط بين أدوات التفكير العقلي المشتركة في العلوم كالاستقراء، والتحليل، والمقارنة، والاستنتاج، والنقد، وبين المناهج التخصصية الخاصة بالعلوم الشرعية؛ كالتخريج الفقهي والأصولي، وتحقيق المناط، والتحقيق الأصولي، والنقد المقاصدي، والصياغة الأصولية، وفق رؤيةٍ تجمع بين التأصيل الشرعي، والوعي المعرفي المعاصر، والتطبيق العملي للنوازل والقضايا المستجدة.

كما يمتاز الكتاب بطابعه التطبيقي والتحريري العميق، واعتماده على الخبرة الأكاديمية الواقعية في الإشراف العلمي، والتحكيم، ومناقشة الرسائل الجامعية، مع ربط المنهجية الشرعية بالتحولات المعاصرة في مجالات القانون، والقضاء، والاقتصاد، والذكاء الاصطناعي، والدراسات البينية، بما يجعله مشروعًا علميًا يسعى إلى تجديد المنهجية البحثية في العلوم الشرعية، وبناء عقلية بحثية قادرة على الجمع بين أصالة التراث، ودقة المنهج، ووعي الواقع، واستشراف المستقبل.